

الانحـــراف والجـــريمة في ثقافة المجتمعات الخليجية

[دراسات في علم الاجتماع الجنائي والانحراف والجريمة- نماذج تطبيقية - تأصيل إسلامي- تقويم للنظريات]

تأليف

د. محمد بن إبراهيم السيف

أستاذ علم الاجتماع بجامعة القصيم



مكتبة المتنبي

AL MOTANABI BOOK SHOP

ⓒ مكتبة دار المتنبي، 1437 هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السيف، محمد ابراهيم

الانحراف والجريمة في ثقافة المجتمعات الخليجية. / محمد ابراهيم السيف - الدمام، 1437 م

... ص ؛ ... سم.

ردمك: 8-42-8199-603-978

1-الجريمة والمجرمون 2 - جنوح الاحداث 3 - المجتمع الخليجي

أ. العنوان

ديوي 364 1438/141

رقم الإيداع: 1438/141

ردمك: 8-42-8199-603-978

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1438 هـ - 2017 م



المركز الرئيسي: الدمام شارع المستشفى ت: ٨٤١٣٠٠٠ - فاكس: ٨٤٣٢٧٩٤

فرع غرب الدمام: شارع أبو بكر الصديق التجاري ت: ٨٠٢٩٠٠٩

فرع الرياض: شارع السويدي العام ت: ٠١١٤٢٤٧١٠٠

فرع جدة: شارع الجامعة - جوال: ٠٥٥١١٩٤٧٨٤

E-mail: mb.book.sa@gmail.com

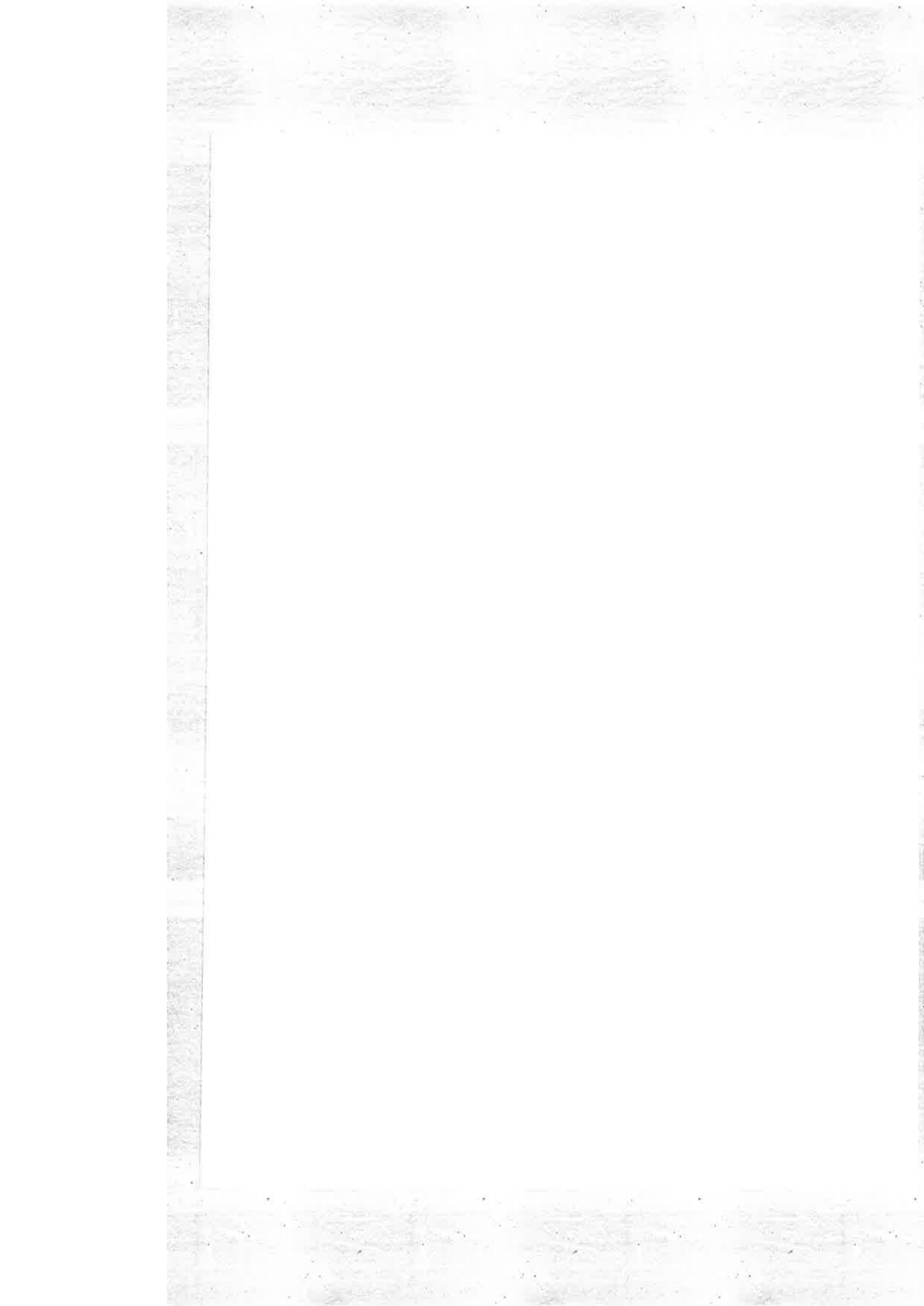
إهداء

إلى والدتي الحانية الفضلى البارة التي طالما رعتني بحبها وعطفها وأنا صغير يتيم..

واحتوتني بعنايتها وحبها في جميع مراحل عمري..

وبفضل من الله ثم بفضل تفانيها وحرصها الدءوب على مواصلة تعليمي، وتضرعها الدائم إلى الله بالدعاء لي بالتوفيق.. ها أنا قد وصلت إلى ما أصبو إليه من نجاح وتوفيق، وما أتطلع إليه من آمال وأحلام..

فلك مني الامتنان مصحوبًا بالبر والحسنى ما حييت، ودعائي لكِ بالرفاء والعافية وحسن الختام..





المدخل إلى دراسة الانحراف والجريمة

أولاً: هل الجريمة مشكلة اجتماعية أم ظاهرة اجتماعية؟

الظاهرة الاجتماعية هي العلاقات الاجتماعية المقبولة والمرغوبة في ثقافة المجتمع بين فردين وأكثر، وينبغي دعم استقرارها وتنميتها، أما المشكلة الاجتماعية والجريمة فهي الجانب السلبي في الظاهرة الاجتماعية وينبغي علاجها ووقاية المجتمع منها، وعلى هذا الأساس تنشأ مشكلة الجريمة والانحراف من الجانب السلبي في العلاقات الاجتماعية، فمثلاً:

١- العلاقات الزوجية ظاهرة اجتماعية، إذًا الجانب السلبي في العلاقات الزوجية مشكلات اجتماعية متعددة، مثل العنف الأسري.

٢- التنشئة الاجتماعية للأولاد ظاهرة اجتماعية، إذًا الجانب السلبي في التنشئة الاجتماعية مشكلات اجتماعية، مثل شدة أو تساهل الوالدين، أو جنوح الأولاد، والانحراف والجريمة بشكل عام.

٣- أنشطة الترويح ظاهرة اجتماعية ينبغي تنميتها في المجتمع وتدريب الأفراد عليها، أما الجانب السلبي في الترويح فيكون انحرافًا وجريمة ينبغي علاجه والوقاية منه، مثل السكر والمخدرات والسياحة الجانحة والمعاكسات ومشاهدة مواد إباحية.

٤- العلاقات العاطفية والجنسية بين الأزواج تعد ظاهرة اجتماعية ينبغي تنميتها واستقرارها، والجانب السلبي في تلك الظاهرة الذي يجب علاجه هو مشكلة الخيانة الزوجية والعلاقات غير الشرعية.

ثانيًا: الجريمة والمجتمع:

علاقة الجريمة بالمجتمع تتضح من مكونات المجتمع الرئيسة، فالمجتمع يتكون من بناءين، هما: البناء الاجتماعي والبناء الثقافي، ولكل خصائص بناء علاقة بالجريمة والانحراف، يمكن توضيحه من الشرح الآتي:

أ - علاقة البناء الاجتماعي بالجريمة: يتكون هذا البناء من الأنساق الاجتماعية، كل نسق يحوي علاقات اجتماعية متجانسة وظواهر ومشكلات متشابهه، كالنسق التربوي والنسق الإيكولوجي والنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق العائلي أو القربى وكذلك نسق الضبط الاجتماعي والنسق الديني، والفرد في كل نسق له مركز اجتماعي وهو مناسب لحقوقه وواجباته داخل النسق، وله مكانة اجتماعية وهي حقوقه وواجباته خارج النسق على مستوى البناء الاجتماعي ككل، وله أدوار اجتماعية داخل النسق وخارجه تناسب مركزه ومكانته الاجتماعية، وتنشأ الجريمة ويبدأ الانحراف من البناء الاجتماعي للمجتمع بسبب:

١- صراع المراكز الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي، مثل الصراع في النسق الأسري بين جيل الوالدين وجيل الأولاد، والصراع بين الأشقاء، والصراع بين الإناث والذكور، من أجل تحقيق مكاسب معنوية ومادية.

٢- الصراع والتداخل في الأدوار الاجتماعية بسبب تغير في المراكز الاجتماعية، مثل ارتفاع مركز البنت في الأسرة، ومنحها فرصة لتتخذ قرار زواجها بدون اعتمادها كثيراً على أبيها، فيُحدث تداخلاً واضطراباً بين دور الأب ودورالبنت في عملية الاختيار للزواج، مما أحدث مشكلات اجتماعية، فموافقة البنت على الزواج من الخاطب بدون الاعتماد على الأب في مجتمع ذكوري محافظ كالمجتمع السعودي قد يسبب طلاقاً أو تعاسة زوجية؛ لأن البنت لا يمكن لها أن تعرف وتحدد صلاحية سلوك وشخصية الرجل الخاطب كما يعرفها الأب في مجتمع ذكوري، كذلك عندما تتخذ البنت قراراً برفض الزواج من الرجل الخاطب، ترفضه بدون أي مبرر رشيد، مما يسبب مشكلة تأخر زواج لهذه البنت وغيرها؛ لأن رفضها كان بدون مبرر لعدم معرفتها أصلاً بسلوك وشخصية الرجل الخاطب كما يعرفها الأب خصوصاً في مجتمع ذكوري ومحافظ كمجتمعنا، وكل هذا يترتب عليه عنف وحرمان واعتداء وخيانة وعلاقات غير شرعية، إذاً المشكلات الاجتماعية ومشكلة الانحراف والجريمة تبدأ بسبب تداخل وصراع الأدوار الاجتماعية بين الآباء



والأمهات ومع الأبناء والبنات في النسق الأسري، ومثل ذلك يُحدث تداخلاً وصراعًا في الأدوار الاجتماعية في النسق التربوي بين الطلاب والمعلمين، وفي الاقتصادي بين المدراء والموظفين، وكذلك في النسق السياسي ومثل ذلك باقي الأنساق في البناء الاجتماعي.

٣- مبالغة الوالدين أثناء التنشئة الاجتماعية بمنح حقوق للأبناء والبنات بدون تكليفهم مقابل ذلك بواجبات أسرية واجتماعية تناسب مرحلتهم العمرية، فينتج عن ذلك أبناء وبنات يتصفون بالشخصية النرجسية، والتي تتصف بالغرور والتعالي على الآخرين ولا تتقبل الآخر بسهولة، ويصعب تعايشها مع الآخر، ويصدر منها مشكلات اجتماعية متعددة في جميع مراحل العمر، وتفسير ذلك يرجع إلى أن الوالدين قد يمنحان الابن أوالبنت حقوق مادية ومعنوية جيدة كالمال والاحترام والهدايا والحماية والمدح والرعاية والدلال، بدون تكليفهما بواجبات كخدمة الأسرة والانضباط في أوقات النوم والاستيقاظ والانضباط في أوقات الخروج والعودة إلى المنزل، وعدم مطالبة الابن أو البنت بالالتزام بالمبادئ الدينية والمعايير الاجتماعية والأنظمة المدرسية، وكذلك عدم مطالبة البنت او الابن بخدمة نفسه في المنزل وترتيب وتنظيف غرفته بنفسه، الحقيقة أنه عندما ترجح كفة الحقوق الممنوحة على الواجبات المقررة يعد هذا قصوراً في تنشئة الوالدين للأبناء والبنات، مما يخلق في المجتمع أفرادًا نرجسيين، واحتمال فشلهم في العلاقات الاجتماعية كبير جداً، ويشيع عندهم الشجار والرد الوقح وعقوق الوالدين وكثرة الصراع مع الأشقاء، والعنف الأسري، والتمرد على الأنظمة المدرسية، وتجاوز أنظمة المرور، وسوء العشرة الزوجية والطلاق المبكر والترويح الجانح كالتفحيط بالسيارات، والإرهاب والتطرف الديني.

٤- مبالغة الوالدين بتكليف الأبناء والبنات أثناء التنشئة الاجتماعية بواجبات أسرية واجتماعية بدون منحهم مقابل ذلك حقوقًا مادية ومعنوية كافية، فترجح كفة الواجبات المقررة على كفة الحقوق الممنوحة، فينتج من ذلك أبناء وبنات لهم

شخصيات طقوسية تتصف بالروتين والبرود وعدم التفاعل في العلاقات مع الآخرين، وعدم التفاعل مع النصائح والتوجيه الصادر من الوالدين والمعلمين والأزواج، ويصدر عن هؤلاء مشكلات اجتماعية متعددة في جميع مراحل العمر، وتفسير ذلك: أنه قد يكلف الوالدان الابن أوالبنت بواجبات كخدمة الأسرة، والانضباط في أوقات النوم والاستيقاظ، والانضباط في أوقات الخروج والعودة إلى المنزل ومطالبة الابن أو البنت بالالتزام بالمبادئ الدينية والمعايير الاجتماعية والأنظمة المدرسية، وكذلك مطالبته بخدمة نفسه في المنزل وترتيب وتنظيف غرفته بنفسه، ولا يجد هذا الابن أو البنت من الوالدين مقابل ذلك حقوقًا مادية أو معنوية جيدة كالاحترام والهدايا والحماية والمدح والتشجيع والرعاية والدلال والمال والترويح، وهذا القصور في تنشئة الوالدين يخلق في المجتمع أفرادًا طقوسيين اعتياديين واحتمال فشلهم في العلاقات الاجتماعية كبير جدًا، ويشيع عندهم عدم التفاعل والبرود في العلاقات الاجتماعية مع الوالدين والأشقاء والأزواج، وليس لديهم أهداف اجتماعية واضحة وعالية كالرغبة في التفوق والنجاح المدرسي أو الرغبة في النجاح الاجتماعي في الزواج، ويميلون إلى الانعزال والانسحاب من أسرهم، فتجدهم يتخذون قرار الزواج بدون أي تروٍّ للتخلص من الواجبات الأسرية، وبعضهم يبحث عن فرص تدريبية وتعليمية خارج منطقة السكن للهروب من الأسرة، وهؤلاء سهل استقطابهم من رفقاء السوء، واستغلالهم بالانظمام لجماعات منحرفة واجرامية ترتكب الاعتداء على الأنفس والعرض والمال.

ب- علاقة البناء الثقافي بالجريمة: يتكون هذا البناء من الأنساق الثقافية وهي نسق القيم والمعايير ونسق الأعراف ونسق العادات والتقاليد، وتنشأ الجريمة والانحراف في هذا النسق الثقافي عندما تعيق تقاليد ومعايير المجتمع أهداف الأفراد الاجتماعية الأساسية كالمتعلقة بالزواج والعمل، وهذا يخلق مشكلات اجتماعية متعددة من ضمنها الانحراف والجريمة، فمثلاً عندما يكون الزواج صعبًا على بعض الذكور

والإناث في المجتمع بسبب التكاليف المادية، أو بسبب ضيق المعايير الثقافية التي تتعلق بالجمال أو المكانة الاجتماعية أو العمر أوالوظيفة والتي تعرقل اختيار الفرد عند الزواج، وتعرقل كذلك زواج الإناث وتؤخر زواج الذكور، فإن كل هذا يُحدث مشكلات اجتماعية مختلفة مثل الانحراف، أو الزواج قسراً من أجل الزواج فقط بدون أن يتحقق الإشباع العاطفي من شريك الزواج، فينتج من ذلك الطلاق العاطفي وسوء العشرة الزوجية والخيانة الزوجية، ونفس الشيء قد تحدث مشكلات اجتماعية إذا أعاقت تقاليد وثقافة المجتمع اختيار الفرد للتخصص العلمي المناسب والمرغوب له، أو أعاقت اختياره الوظيفي الملائم لإمكانياته، أو أعاقت نشاط الترويح للحصول على المتعه والتسرية عن النفس.

ثالثاً: منهج علم الاجتماع في دراسة الانحراف والجريمة:

الباحث في علم الاجتماع عندما يركز على دراسة مشكلة الانحراف والجريمة والتخطيط للوقاية منها، فإنه يبدأ بحثه في شخصية الفرد نفسه، ويدرس الفعل في ضوء البناء والواقع الاجتماعي الذي نشأ فيه، وهو يسعى عند تفسير المشكلة إلى ربط الجزء وهو(الفرد والمشكلة) بالكل وهو (المجتمع)، وبذلك يكون علم الاجتماع هو العلم الذي يفسر المشكلة من خلال دراسة الفرد نفسه للكشف عن العوامل الاجتماعية المتعددة في المجتمع، والتي تساهم في خلق ظروف ملائمة لبروز المشكلة، أو بمعنى آخر هو العلم الذي يفسر المشكلة من خلال دراسة الفرد وعلاقته بالمجتمع لتحديد الخلل والاضطراب في الأنساق الاجتماعية التي تساهم في إحداث مشكلات اجتماعية جديدة، وذلك من أجل معالجتها أو الحد من تأثيرها.

وبذلك فإن الباحث في علم الاجتماع في تفسيره للمشكلة يختلف عن معظم التفسيرات في العلوم الاجتماعية التي تناولت المشكلات الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلوم الدين وعلم الجغرافيا، حيث ينصب التفسير على المشكلة في تلك العلوم على جانب واحد من جوانب المجتمع.

فمثلاً في علم الاقتصاد تفسر مشكلة الجريمة وتفسر مشكلة الانحراف بمتغيرات

اقتصادية بحتة كالفقر والبطالة وسوء الدخل، وفي العلوم السياسية يرى الباحث في هذا المجال أن جذور مشكلة الجريمة والانحراف ترجع إلى أسباب سياسية كالقهر السياسي، وفي الدراسات الدينية يركز على أن مشكلة الجريمة والانحراف تنشأ من ضعف في الوازع الديني وخلل في العبادة والاعتقاد، وفي علم الجغرافيا تفسر الجريمة ويفسر الانحراف تفسيراً جغرافياً حيث ترتبط باختلاف الطقس من بارد إلى حار.

وبالطبع فإن تفسيرات العلوم السابقة للمشكلة لا تصل إلى مستوى الحقيقة والواقع؛ لأنها تفسيرات جزئية تُرجع الجريمة والانحراف إلى سبب واحد فقط، فيستحيل مثلا أن يقتصر سبب مشكلة المخدرات عند الفرد وفي المجتمع على الفقر والجوانب المادية فقط كما يزعم أصحاب الاتجاه الاقتصادي؛ لأن هناك من الأغنياء وأصحاب الثروات من يتناول المخدرات أو يروج لها لأسباب أخرى تتباين عن الأسباب الدافعة عند الفقراء.

أما الباحث في علم الاجتماع في دراسته للانحراف والجريمة فإنه يختلف عن العلوم الاجتماعية السابقة، ويعتمد على افتراض رئيس وهو: (أن يربط المشكلة الاجتماعية بالطابع العام للبناء الاجتماعي كله) وبما يحدث فيه من وظائف وعمليات.

ومعنى هذا أن الباحث في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية يدرس البناء الاجتماعي الذي نشأت فيه المشكلة دراسة كلية ومتكاملة، فيدرس أنساق المجتمع جميعها كالنسق الإيكولوجي والنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق العائلي أو ذوي القربى، وكذلك نسق الضبط الاجتماعي والنسق الديني، لكي يكشف مدى التساند والتكامل بين أنساق البناء الاجتماعي للمحافظة على استقرار وتوازن المجتمع، وكذلك يكشف ويعرف مكونات ووظائف كل نسق بالنسبة للفرد والمجتمع، لكي يحدد حالات الاضطراب المفاجئ في البناء الاجتماعي المؤثرة في الإخلال بالتوازن في داخل النسق والمؤثر على تكيف الفرد واستقراره.

والباحث في ميدان علم اجتماع عندما يربط المشكلة الاجتماعية بالمجتمع ككل، ويبين علاقتها بالواقع الاجتماعي الذي نشأت فيه، فإنه يستند على أسس نظرية، من

أهمها فكرة أن الإنسان اجتماعي، بمعنى أنه متعدد الجوانب يجمع في كيان واحد الجوانب الاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية والجمالية، وهذا يختلف عن التصورات الأخرى لطبيعة الإنسان والتي نوهت عنها العلوم الاجتماعية الأخرى.

فالاقتصاد مثلاً يستند إلى تصور الإنسان بأنه مخلوق اقتصادي فقط توجهه المصالح الاقتصادية ويسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل قدر من الطاقة، كذلك العلوم السياسية تصور أن الإنسان كائن سياسي فقط يسعى للوصول إلى المركز والمكانة ليقوم بدور أكبر ويتمتع بسلطة أوسع، حتى العلوم الدينية (غير الإسلامية) تصور الإنسان بأنه كائن مثالي يسعى فقط إلى التحلي بالقيم والمعتقدات الدينية والثقافية في المجتمع.

لكن هذه التصورات تختلف وتتناقض مع الطبيعة الاجتماعية للإنسان؛ ذلك لأن هناك قيمًا مشتركة اقتصادية ودينية وسياسية جمالية وغيرها تحدد سلوكه وتؤثر في طبيعته، ولا يمكن أن يُسير الإنسان قيمة واحدة، وهذا ما يتلاءم مع تفسير علم الاجتماع لمشكلة الانحراف والجريمة، بحيث ينظر للإنسان على أنه كائن اجتماعي يتحدد سلوكه وأفعاله في ضوء مجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس، فإن الباحث في علم الاجتماع عندما يفسر المشكلة الاجتماعية في المجتمع يعزوها إلى تأثير جوانب عدة؛ لأن الإنسان متعدد الجوانب يوجد فيه الجانب الديني والجانب الاقتصادي والجانب السياسي والجانب الجمالي. . .، وهذه الجوانب تؤثر كل منها في الأخرى. وإذا كان الواقع الاجتماعي ومظاهر الحياة في المجتمع نتاجًا لتفاعل بين أناس تتعدد جوانب حياتهم، فإن المشكلات الاجتماعية مترابطة أيضًا مع جوانب المجتمع ككل، وعلى هذا الأساس يمكن القول: «بأن أي تفسير للمشكلة الاجتماعية دون نظرة إلى المجتمع باعتباره وحدة كلية يعد تفسيراً خاطئًا، وأن دراسة أية مشكلة اجتماعية ينبغي ربطها بالطابع الكلي للتنظيم الاجتماعي وبثقافة المجتمع (محمدعارف ١٤٠٧ : ١٣).

رابعاً: منهج علم الاجتماع في معالجة الانحراف والجريمة:

يمكن تصميم منهج عملي وإستراتيجية عامة لمعالجة الانحراف والجريمة ينطلق منها المرشدون والباحثون، بمكاشفة صريحة، وبمناقشة علمية هادئة، وهو دعوة للباحثين لنقل التوعية والإرشاد من الأسلوب المثالي الاستنباطي المكتوب في التراث النظري إلى الأسلوب المنهجي التطبيقي، في ضوء بناء وثقافة مجتمعنا المعاصر، حتى نصل إلى نتائج علمية مقنعة، تساهم بوضع إستراتيجية فعالة في معالجة الانحراف والجريمة، بالطرق الآتية(محمد السيف: ١٤٣٦: ١٦):

١- معالجة الانحراف والجريمة بتشخيص وتحديد نمط شخصية الحالة.

٢- معالجة الانحراف والجريمة بالكشف عن الأهداف الذاتية عند الحالة.

٣- معالجة الانحراف والجريمة بتشخيص نمط السلوك السائد عند الحالة.

٤- معالجة الانحراف والجريمة بضبط مراحل التغير في المشكلة عند الحالة.

نأمل أن نصل إلى آلية محددة في معالجة الانحراف والجريمة يتبعها الباحث والمرشد الاجتماعي، وتتبعها مراكز التنمية عند علاج المشكلات الأسرية والزواجية التي لها علاقة بالانحراف والجريمة؛ فالإرشاد والبحث الاجتماعي فن ومهارة؛ ذلك لأنه يتعامل مع مشكلات فردية، مع ملاحظة أن المشكلات الفردية تختلف من فرد إلى فرد، و تختلف حسب الثقافة من منطقة إلى منطقة، وكل بيئة لها مشكلاتها؛ لذلك لا نستطيع أن نضع قانونًا معينًا ومحددًا للإرشاد الاجتماعي يتبعه المرشد مع كل أنواع المشكلات، وفي كل البيئات، لكن يمكن وضع منهج وإستراتيجية عامة للإرشاد الاجتماعي في مجال الانحراف والجريمة، ينبغي على المرشدين الانطلاق منها لحل المشكلات الأسرية والزوجية والاجتماعية والانحراف بشكل عام، ويمكن تحديد الأساليب العملية والعلمية التي يتبعها الباحث والمرشد الاجتماعي عند علاج المشكلات المتعلقة بالانحراف والجريمة، بالأساليب الآتية:



١ - تحديد نمط الشخصية للحالة:

ينبغي من البداية أن نكتشف نمط الشخصية المنحرفة؛ لذلك يجب أن يكون لدى المرشد الاجتماعي خبرة وفراسة معينة في معرفة شخصية صاحب المشكلة؛ لوجود أنواع للشخصيات، فقد تكون الحالة شخصية نرجسية، وأصحاب هذه الشخصية النرجسية تعتاد الشكوى، وتعتبر أنها دائمًا مظلومة، ودائمًا تحتقر الآخرين، ولا تقبل الرأي أبدًا، وهذه الشخصية منتشرة، سواء لدى الرجال أو النساء، وقد يكون صاحب هذه الشخصية هو السبب في المشكلة، فإذا كان لدى المرشد الأسري الدراية بهذه الشخصية، والقدرة على تشخيص حالته ونوعيته، ومناقشه، وأوضح صفاته وأخطائه؛ فإنه قد يتراجع ويتنازل عن أشياء كثيرة، ويعترف بأخطائه.

أيضًا، قد يكون صاحب المشكلة شخصية عكس النرجسية، وتسمى بعلم الاجتماع الشخصية (الروتينية الطقوسية)، وهي لا تتفاعل مع البيئة أو الأسرة أو الزوج، ولا تتفاعل مع الآخرين بشكل مرض، وقد يكون هو صاحب المشكلة و هو المحور الأساسي فيها، وهو الذي يفتعل المشكلات، ولا يتفاعل مع التعليمات، ولا يتفاعل مع الآداب ولا مع النظام ولا التطوير والتغيير والتربية، ورغم ذلك يشتكي، ويدعي أنه مظلوم، ويواجه مشكلات وتسلطًا وأوامر، ويبدأ بالتذمر من عدم التوفيق في حياته، وهو في الأساس مصدر المشكلة، لكن بمجرد أن يقوم المرشد الأسري باكتشاف هذه الشخصيات (النرجسية أو الطقوسية) فسوف يساعده هذا كثيرًا في التشخيص، ويساعد في تغيير مسار الحياة والعلاج.

لكن عندما يقبل المرشد المشكلة كما هي، دون التحقق من نمط شخصية الحالة، فإنه لا يمكن أن يطرح هذا المرشد إرشادات علمية مقنعة وعلاجًا مقنعًا، لكن - للأسف - الكثير من المرشدين ليس لديهم القدرة على تشخيص نوعية صاحب المشكلة.

٢ - ينبغي على الباحث والمرشد الاجتماعي أن يكتشف جانبًا آخر من الحالة المنحرفة، وهو الجانب الذاتي، ويسمى بعلم الاجتماع (الهدف الذاتي الذي لم يتحقق):

كثير من المشكلات الاجتماعية ومشكلة الانحراف والجريمة بشكل خاص تكون ردة

فعل لشيء خفي غير ظاهر ومستتر، ولا يمكن ـ لاعتبارات ذات حساسية اجتماعية أو ثقافية أو دينية ـ أن يتحدث عنها صاحب المشكلة، وهنا يبرز دور المرشد وذكاؤه الفني والفطري وفراسته في اكتشاف الخفايا، مثلاً: في المشكلات الزوجية والأسرية قد تشتكي الزوجة من تعاسة زوجية ومشكلات مع الزوج، وتشتكي إلى المرشد أشياءَ كثيرة، ويكون هناك شيء خفي لا تفصح عنه الزوجة، وهو المحرك لكل هذه الخلافات، مثل: التنافر الجنسي، أو البرود الجنسي عند المرأة، أو العجز الجنسي عند الزوج، أو خيانة الزوج. وإذا كانت المشكلة خاصة بالفتاة مع أسرتها أو مع أحد والديها، فقد يكون السبب الرئيس هو تأخر زواجها، فلذلك؛ لا بد للمرشد الاجتماعي حتى يصل إلى نتائج علمية مقنعة من شأنها أن تنتهج مساراً صحيحًا للعلاج، عليه أن يكتشف الشيء الخفي، سواء في الحياة الأسرية أو في الحياة الزوجية أو في الحياة العامة؛ لأن هذه مهمته، فلا يقبل الشيء الظاهر فقط، مع الأخذ بالاعتبار أن المرشد صاحب الخبرة قادر على أن يكتشف الخفي بسرعة.

٣- تحديد نمط السلوك عند المنحرف:

ينبغي على المرشد الاجتماعي أن يعرف من البداية نمط السلوك الاجتماعي المتبع عند الحالة أثناء مواجهتها للمشكلات؛ لأهمية هذه القضية في عملية العلاج وتحديد مساره؛ لذلك من البداية على المرشد تصنيف صاحب المشكلة أو الطرف الآخر الذي يشتكي منه، هل هذا الشخص في سلوكه عند مواجهة المشكلات انعزالي؟ أو صاحب شخصية روتينية؟ أو صاحب شخصية متمردة «عنيفة»؟ أو صاحب شخصية مبتدعة، لديه حيل ومراوغ وكذاب، يحاول أن يتخلص من المشكلة بأي طريقة؟

لذلك؛ لا بد على المرشد أن يصنف ويحدد سلوك الشخصية التي يتعامل معها أثناء تعرضه للمشكلة؛ لأهمية ذلك في مسار العلاج.

٤- ضبط مراحل التغير في المشكلة:

لا بد من أن يكون المرشد الاجتماعي على دراية ومعرفة وخبرة عندما يتحدث صاحب المشكلة، ويحدد حجم المشكلة وفي أي مرحلة، هل هذه الحالة تعاني من

المشكلة في مرحلة البداية أو المرحلة الوسط أو المزمنة؟ فإذا كان المرشد قادرًا على تحديد المرحلة فهو بذلك يصل إلى مرحلة التشخيص الدقيق، ثم العلاج المناسب لكل مرحلة، لكن لو كان المرشد على العكس من ذلك لا يعرف مرحلة المشكلة، فقد يعطي حلاً قويًا أو ضعيفًا لا يناسب هذه المرحلة، مثل الطبيب فهو لا يمكن أن يصرف الدواء المناسب بدون تحليل، وبالتالي بناءً على نتائج التحليل يتم صرف الدواء المناسب، ونفس الأمر ينطبق على المرشد، فعلى المرشد أن يستثمر الخبرة التي اكتسبها، ويحدد الخصائص لمراحل المشكلات الاجتماعية من البداية حتى النهاية، ومن البساطة إلى التعقيد، وعلى الجمعيات أن تتيح لكثير من مرشدي الجمعيات الأخرى الاطلاع على هذه المراحل؛ لتكون دليلاً للمرشد، وتساعده في معرفة أي مرحلة تمر بها الحالة، ومثال على ذلك المراحل التي يمر فيها أصحاب السكر والمخدرات: فهي تبدأ بالمرحلة الأولى، وتسمى (الأعراض)، لها خصائص معينة تتمثل في أنه قد يشعر الشخص بالقلق ثم يتناول المسكر أو المخدر «بالصدفة»، وعند سؤاله يقول: شربت أو تناولت صدفة، فإن هذا يعتبر في المرحلة الأولى، لكن لو ذكر الحالة: أنا بحثت عن المسكر والمخدر مع آخرين فإن هذا يعتبر في المرحلة الثانية، وتسمى مرحلة (الإنذار)، ولو ذكر الحالة: أنا تناولت المسكر وحدي، وفي المنزل، وأحيانًا وقت الفجر وطيلة أيام الأسبوع، فإن هذا يعتبر في المرحلة الثالثة، وتسمى (المرحلة الحرجة)، وعندما يبدأ الحالة بفقد من حوله، ومن هم أقرب الناس إليه، كالوالدين والأشقاء، ويكونون على علم بتعاطيه، فهذا يعتبر في المرحلة الأخيرة وهي (الإدمان).

بناء على هذا التحديد للمراحل يستطيع المرشد الاجتماعي أن يسترشد بهذه المراحل، وخاصة عندما تشتكي زوجة من زوجها بأنه يسكر أو يتناول المخدر، فهذه الأسئلة تحدد لنا في أي مرحلة وصل الزوج من السكر؛ فيحدد المرشد نوع العلاج، الذي قد يكون بحاجة لعلاج طبيًا، أو يكون العلاج مجرد تهديد بالاتصال بالهيئة أو الشرطة، لكن - مع الأسف - البعض من المرشدين عندما تواجهه مثل هذه المشكلة، حينما تقول الزوجة: إن زوجها يسكر، فليس عنده خلفية عن أي مرحلة وصل إليها هذا الزوج من السكر والمخدرات؛ لذلك نتوقع أن يحدث خلل وقصور في الإرشاد وخطة العلاج.

مثال آخر: في أحد المجتمعات العربية، وهو يعاني من مشكلة انحراف البنات (البغايا)، وقد شاعت هذه المشكلة عند بنات الجامعات وطالبات الثانوي حتى وصلت المشكلة إلى طالبات المرحلة المتوسطة، وكانت مشكلة البغاء مزمنة أرقت المجتمع، حاولت مراكز البحوث التصدي لها، ولكن قدم الدكتورمحمد عارف في دراسته (طريق الانحراف) تدرج ومراحل هذه المشكلة؛ لكي يبين للمرشدين ما هي المراحل التي تمر بها الفتاة المنحرفة حتى تصل للبغاء؛ وهذا أفاد المرشدين التربويين في المدارس، وأفاد أولياء الأمور، ومما ذكره في بحثه:

«عندما تعاني الفتاة من إحباط، ولا ترضى بمستوى المعيشة التي تعيشها، وترى أن الحل مادي؛ فهي في المرحلة الأولى وتسمى «التهيؤ للانحراف»، إذاً لا بد من الانتباه لهذه الفتاة التي تعاني من الإحباط وقلة المال، وعندما يتغير حال هذه الفتاة (تزوجت مثلاً، أو توفي والدها، أو انتقلت من مكان إلى آخر)، فهذه مرحلة ثانية تسمى«التحول»، وهذه المواقف تدعم توجه الفتاة نحو الانحراف؛ فالسياج والحاجز سقط وانكسر، وأما المرحلة الثالثة فهي: مرحلة «الانحراف الأولي» إذا تركت الفتاة صداقاتها من القرابة والعائلة، واتجهت في اختيار الصديقات من خارج دائرة القرابة؛ فهذا أول مؤشر للانحراف، أما إذا كانت عند الفتاة معلومات وثقافة صحية وجنسية، وكذلك خلفية ثقافية أمنية، فهذا يعني بأنها وصلت إلى مرحلة «الاحتراف»، فإذا كانت لها علاقات مع شخصيات بارزة ومعروفة في المجتمع، مثل: الضباط والقضاة والأطباء. . . . ، معنى ذلك أنها تعدت الاحتراف وأصبحت تدير شبكة دعارة.

وبذلك أفاد محمد عارف المجتمعات العربية حينما قدم للمرشدين والمربين هذه المراحل، ليتعاملوا مع الفتيات المنحرفات، ويطرحوا إرشادات وعلاجًا حسب خصائص كل مرحله تمر فيها الفتاة (محمد السيف: ١٤١٦ : ١٥٠).

خامسًا: الفرق بين علم الاجتماع الجنائي وعلم اجتماع الجريمة:

يختص علم الاجتماع الجريمة بدراسة الأفراد الذين لديهم نزعة وميل للاعتداء على الآخرين؛ ودراسة ما يحيط بهم من ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ لذلك يكون



مجال علم الاجتماع الجريمة هو تحليل أسباب الجريمة علميًا باعتبار أن الجريمة مشكلة اجتماعية، أما الجانب الخاص بتحليل الظروف التي توضع فيها التشريعات الجنائية فسوف يتجنبه الكتاب؛ لأن الخوض فيه من منظور اجتماعي فيه زيغ للقلوب باعتبار أن المشرع الحقيقي هو الله سبحانه وتعالى، وعلى المسلم الإذعان والقبول لما أمر الله به ونهى عنه فهو الحكيم الخبير، كذلك نتجنب جانبًا أخيرًا لعلم الإجرام وهو علم العقاب؛ لأن التركيز على العقوبة ينقل علم الإجرام إلى الإجراءات الجنائية للفعل الإجرامي، والتي غالبًا ما يكون تحليلها وتفسيرها في ضوء المفهوم الشرعي أو القانوني، مما يجعل دراسة الجريمة مشكلة جنائية تحت مظلة علوم القضاء والتشريع الجنائي الإسلامي أو القانوني.

ومما يجدر التنويه إليه في هذا المقام أن كثيرًا من الباحثين والدارسين يخلطون ببحوثهم بين علم اجتماع الجريمة وعلم الاجتماع الجنائي، باعتبار أن دراستهم للجريمة مشكلة اجتماعية، وبالرغم من أن هناك جوانب التقاء بين هذين التخصصين، إلا أن بينها جوانب اختلاف رئيسة، من أهمها:

١- أن وحدة الدراسة في علم اجتماع الجريمة تقتصر على المجرم أو الجانح المحكوم عليه بفعل نص على تجريمه وهو النظام والتشريع الجنائي، بينما في علم الاجتماع الجنائي يمكن أن تتعدد وحدة الدراسة وتشمل بالإضافة إلى المحكوم عليهم بعقوبة مقررة في النظام الجنائي المنحرفين والمتمردين مرتكبي السلوك المحرم المخالف للقيم والمعايير الاجتماعية، حتى ولو لم يكن هناك تجريم للفعل وعقوبته في النظام الجنائي، مثل التمرد على الوالدين والهروب من المنزل والمدرسة والتدخين ومشاهدة المواد الإعلامية الفاسدة والعودة إلى الانحراف، والسياحة الجانحة، والاختلاط برفقاء السوء، وممارسة أنشطة فراغ جانحة.

٢- يركز علم الاجتماع الجنائي عند تفسير الجريمة على علاقة الجريمة بأداء ووظيفة المؤسسات الاجتماعية، بينما يركز علم اجتماع الجريمة على العقوبات والجزاءات وفاعليتها في الردع والوقاية من الجريمة.

سادساً: الجريمة من منظور اجتماعي وإسلامي:

الجرائم التي يرتكبها الأفراد البالغون، والجنوح الذي يمارسه الأحداث غير البالغين، هو مخالفة الأوامر والنواهي المقررة من قبل السلطة في المجتمع، وتعرف السلطة في العلوم السياسية بأنها مركب قوة من عناصر مادية ومعنوية وتتجه تلك القوة نحو قيادة المجتمع للبحث عن الصالح العام المشترك، وقادرة على أن تفرض على الأفراد ما تأمر به (يحيى الجمل: ١٩٦٩ :٣٨).

وفي كل مجتمع إنساني يوجد نوع من السلطة؛ ففي الأسرة يوجد للأب سلطة تحكم أعضاء أسرته بأوامره ونواهيه، ورئيس الدولة أو الحاكم لديه سلطة بها يحكم الشعب بالأوامر والنواهي، ولا شك أن الحكم الأول والأخير هو لله سبحانه وتعالى وله السلطان عز وجل، وسلطانه يعلو كل سلطة أخرى موجودة في المجتمع وله أوامره ونواهيه سبحانه وتعالى.

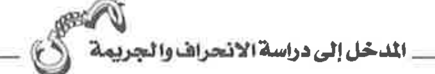
والملاحظ يرى أن الدول المعاصرة تتركز سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية في الحكومة وتستأثر السلطة كاملة، فالدولة تسن القوانين والتشريعات لتحدد المحرمات والمباحات في السلوك الإنساني، كما تجبر الدولة الأفراد على الانصياع للقوانين، وإلا أصبح الفرد مجرمًا يحاكم بسلطة الدولة القضائية، وينفذ عليه العقاب من خلال السلطة التنفيذية للدولة.

بينما يلاحظ أن الدولة الإسلامية التي تحكم منهج القرآن تجبر الأفراد للخضوع لأحكام ثلاث سلطات رئيسة في المجتمع وهي:

١- حكم الله سبحانه وتعالى.

٢- سلطة الدولة الإدارية والقضائية والتنفيذية، وهي ما أمر الله به بالقرآن الكريم من إطاعة ولي الأمر.

٣- ولي الأمر في الأسرة، وهو ما أمر به منهج القرآن من طاعة الوالدين.



والمعروف بأن حكم الله سبحانه وتعالى -وهو الملك الحق- فوق كل السلطات الموجودة في المجتمع، وهو المنظم لسلطة الدولة وسلطة الأسرة حيث حدد لها الحقوق والوجبات، وأمر الأفراد بطاعة ولي الأمر (الحاكم) على مستوى الدولة، وطاعة ولي الأمر على مستوى الأسرة (الآباء والأزواج) قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (٢٣) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (٢٤)﴾ [الإسراء].

ويتضح من ذلك أن الجريمة والانحراف يتحددان في الدول التي تحكم القوانين الوضعية في ضوء التزام أو مخالفة الأفراد لقوانين ونظم الدولة، بينما تحدد الجريمة والانحراف في الدولة الإسلامية التي تحكم منهج القرآن في ضوء التزام الأفراد أو مخالفتهم لمنهج الله سبحانه وتعالى وأنظمة الدولة وولي الأمر في الأسرة المطبقة للتشريع القرآني.

وعلى هذا الأساس فإن علم اجتماع الجريمة في ضوء منهج القرآن يركز على دراسة السلوك الإنساني المخالف للأوامر والنواهي التي شرعها الله سبحانه وتعالى والمحددة لتنظيم الدولة والأسرة، بينما يقتصر تركيز علم الجريمة من منظور اجتماعي وقانوني على دراسة السلوك الإنساني المخالف للأوامر والنواهي التي قررتها أنظمة الدولة فقط.

سابعاً: الجريمة في الاتجاه الإسلامي:

ذكر فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة(١٩٧٦ : ٢٤، ٢٥) أن للجريمة في التشريع الإسلامي معنيين، وهما:

الأول: تعريف عام للجريمة وهو: (فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به)

وذلك لأن الله سبحانه وتعالى قرر عقابًا لكل من يخالف أوامره ونواهيه، وهو إما أن يكون عقابًا دنيويًا ينفذه الحكام، وإما أن يكون تكليفًا دينيًا يكَفر به كل ما ارتكبه في جنب الله، وإما أن يكون عقابًا أخرويًا يتولى تنفيذه الخالق سبحانه وتعالى.

الثاني: تعريف خاص، ألا وهو نظرة الفقهاء من ناحية سلطان القضاء عليها، وما قرره الشارع سبحانه وتعالى من عقوبات دنيوية؛ فيخصص الفقهاء اسم الجرائم بالمعاصي التي لها عقوبة ينفذها القضاء، فيقول الماوردي في تعريفها: (إنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير) والحد هو: العقوبات المقدرة من الشارع سبحانه وتعالى بالقرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، أما التعزير فهو: العقوبات التي ترك لولي الأمر تقديرها بحسب ما يرى به دفع الفساد في الأرض ومنع الشر.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول بأن مشكلة الجريمة في منهج القرآن ظاهرة شرعية تخضع للتشريع الإلهي، ولا تخضع لثقافة المجتمعات وسلطات أنظمة الحكم، وهي بذلك تكون ظاهرة عالمية؛ لأن المشرع هو الخالق سبحانه وتعالى الذي أنزل التشريع ونص على الجزاء في رسالة خاتم الأنبياء محمد ﷺ، وهو رسول إلى البشرية كلها في كل زمان ومكان، قال سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا**﴾ [الأعراف: ١٥٨].

ولذلك عندما نذكر في هذا الكتاب مصطلح «جريمة» فإننا نقصد به الجريمة من وجهة النظر الإسلامية في تعريفها الخاص، باعتبار أن المنظور الإسلامي منظور شرعي إلهي، وهو عالمي وشمولي لجميع المجتمعات الإنسانية، ولا يختص بثقافة معينة، ولا يختص بزمان، أو يتحدد بمجتمع ومكان، كما هو حاصل مع الجريمة من وجهة نظر قانونية.

والذي يتمعن في منهج القرآن الكريم يجد أن الجريمة قد ذكرت في ألفاظ متعددة، منها الظلم والذنب والإثم والفسوق والبغي والضلال والحرج والخطأ والفساد (عبد الله الشنقيطي: ١٤١٣: ٢٦).



ثامنًا : الجريمة في علم الاجتماع:

يرى الغالبية من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية أن مشكلة الجريمة عند دراستها تحت مظلة علم الإجرام ينبغي أن تُحدد في ضوء القانون الجنائي التي تصدره الهيئة التشريعية وتوافق عليه السلطة السياسية في البلاد، بمعنى أن القانون الجنائي هو الذي يقرر نوعية الفعل الإنساني المحرم الذي يدخل في نطاق الأفعال الجنائية والذي تقرر له عقوبة محددة.

وتكاد تتفق الدراسات الجنائية والقانونية على أن الفعل الإنساني يعد جريمة في القانون إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

أ- أن يكون هناك تصريح على جزاء تحذيري للسلوك الذي يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية والاجتماعية أو بهما معًا، وكذلك الامتناع عن أداء فعل يؤدي إلى الإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معًا.

ب- توافر القصد الجنائي: أي أن هناك نية وسبق إصرار على الإضرار بالآخرين.

ج- تحديد الفعل الجنائي ووصفه بدقة، بمعنى أن القانون الجنائي ينبغي أن لا يحوي نصوصًا عامة، تقضي بأن أي فعل يضر بمصالح الغير يعد جريمة، ونتيجة لهذا فإنه قد تصدر بعض الأفعال من قبل بعض الأشخاص ويترتب عليها أثر سيئ وسلبي على أشخاص آخرين، ولكن لا يجرم الفعل، بحجة أنه لم ينص على تجريم هذا الفعل بالذات.

وعلى هذا الأساس فقد يختلف الفعل الإجرامي باختلاف الأزمنة والظروف، فقد يسقط القانون صفة الإجرام على بعض الأفعال باختلاف السلطات السياسية والشرعية في بعض البلدان، أو بسبب نمو وتقدم المجتمع وغيرها من الأسباب.

وبذلك يمكن القول بأن الجريمة من منظور إجتماعي قانوني تعد مشكلة ثقافية خاصة بمجتمع إنساني محدد، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون المشكلة الإجرامية في ظل القوانين الوضعية مشكلة عالمية تنطبق على جميع المجتمعات الإنسانية، كما هو الحال عندما تكون الجريمة في ظل التشريع الإسلامي.

تاسعًا: تفسير الجريمة في المنهج القرآني:

المنهج القرآني قدم تفسيرًا متكاملاً للأفعال الجنائية والإجرامية التي تحدث من قبل الأفراد في المجتمعات الإنسانية، وذكر المنهج القرآني حقائق ثابتة ودقيقة تفسر الفعل الإجرامي الصادر من الإنسان منذ خلقه الله سبحانه وتعالى وأوجده على وجه الأرض، ويعني هذا أن تفسير منهج القرآن للمشكلة الإجرامية يتضمن ثوابت لا تتغير، مما يجعل التفسير الإسلامي تفسيرًا عالميًا شاملاً، لا يرتبط بحدود الزمان والمكان، كما في تفسيرات النظريات الوضعية في علم الإجرام، وقد قدم المنهج القرآني حقائق تفسيرية للفعل الإجرامي يمكن إيجازها بما يأتي:

١- أن الأفعال الإجرامية من شر ونزعات عدوانية من طبيعة البشرية، بمعنى يمكن التوقع أن يصدر من كل إنسان أفعالاً جنائية، فقد قال الخالق سبحانه وتعالى وهو العليم الخبير: ﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة: ٣٠] قال ابن كثير رحمه الله (جـ١: ٦٧) في تفسير هذه الآية الكريمة: «فإن الملائكة أرادوا أن من هذا الجنس من يفعل ذلك، وكأنهم علموا ذلك بعلم خاص، أو بما فهموه من الطبيعة البشرية، فإنه أخبرهم بأنه يخلق هذا الصنف من صلصال من حمأ مسنون، أو فهموا من الخليفة أنه هو الذي يفصل بين الناس ما يقع بينهم من المظالم ويرد عن المحارم».

٢- على الرغم من أن نوازع الشر من الطبيعة الإنسانية، إلا أن الخالق سبحانه وتعالى خلق النفس الإنسانية مفطورة أيضًا على أعمال الخير، فقل الخالق سبحانه وتعالى: ﴿ **وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨)** ﴾ [الشمس] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ (١٧٣)** ﴾ [الأعراف].

٣- قرر الإسلام أن الشيطان هو العدو الأول لبني آدم، فقد أخرج أباهم وأمهم من الجنة، وأنه وأعوانه من الشياطين قدر الله لهم رؤية الإنسان من طرف واحد، وأن الشيطان هو الذي يحرك نوازع الشر في النفس الإنسانية، وهو الذي يستغل جميع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجمالية والنفسية والغريزية لإغواء بني آدم ودفعه إلى الانحراف والإجرام، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** (٢٠٠) ﴾ [الأعراف] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ** (٢٧) ﴾ [الأعراف]، وقد توعد الشيطان الإنسان بدفعه إلى الانحراف والإجرام فقال الخالق سبحانه وتعالى: ﴿ **قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** (١٦) **ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ وَلا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ** (١٧) ﴾ [الأعراف] قال ابن كثير رحمه الله (جـ٢ : ١٩٥) في تفسير هذه الآية الكريمة: «لآتينهم من بين أيديهم أي أشككهم في آخرتهم، أو من خلفهم أي أرغبهم في دنياهم، وعن أيمانهم ألبس عليهم أمور دينهم، وعن شمائلهم أشهي لهم المعاصي».

٤- إن الذي يحرك نوازع الشر في النفس الإنسانية هو الشيطان، فأول عصيان للبشرية للخالق سبحانه وتعالى كان بسبب الشيطان، وذلك عندما حرك في آدم عليه السلام وزوجته حواء -عليهما السلام- غريزة حب البقاء والخلد في نعيم الجنة، فقال الخالق سبحانه وتعالى: ﴿ **وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ** (١٩) **فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ** (٢٠) **وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ** (٢١) ﴾ [الأعراف].

٥- أول جريمة قتل على وجه الأرض كانت بتعليم وتدريب من الشيطان لابن آدم (قابيل) ليعينه على قتل أخيه (هابيل)، وقد أخبر الحي القيوم سبحانه وتعالى عن خبرهما فقال: ﴿ **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ** (٣٠) ﴾ [المائدة: ٣٠] قال ابن كثير رحمه الله (جـ٢ : ٤٣) في تفسيره: «لما أراد أن يقتله جعل يلوي عنقه فأخذ إبليس دابة ووضع رأسها على حجر ثم أخذ حجراً آخر فضرب به رأسها حتى قتلها وابن آدم ينظر ففعل بأخيه مثل ذلك، وفي قول آخر أن قابيل أخذ برأس أخيه ليقتله ولا يدري كيف يقتله فجاءه إبليس فقال: أتريد أن تقتله؟ قال: نعم، قال فخذ هذه الصخرة فاطرحها على رأسه، فأخذها فألقاها عليه فشدخ رأسه».

٦- بإمكان الشيطان أن يبتكر ويستحدث للإنسان سلوكيات إجرامية متنوعة في أفعال الجنس وجرائم الأموال والسكر وغيرها، فهو ابتكر واستحدث جريمة الشذوذ الجنسي وقطع الطرق والفحش في المجتمعات الإنسانية، وأول من ابتدأ تلك السلوكيات المنحرفة مجتمع قوم لوط بسبب غواية ووسوسة الشيطان، فقال سبحانه وتعالى يخبر عن الشيطان بأنه عدو للإنسان: ﴿ **قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ** (٤٠) ﴾ [الحجر: ٣٩-٤٠]، وقال سبحانه وتعالى مخبراً كيف يغوي الشيطان ويضل مجتمعات وبلدات بأكملها ويبتكر لهم الجرائم: ﴿ **وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ (٢٨) أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنكَرَ** ﴾ [العنكبوت].

٧- الشيطان يحسن ويزين للإنسان أفعالاً وأعمالاً إجرامية وقبيحة ويعدهم ويعينهم حتى يتمادى الإنسان في التمرد والعصيان لله سبحانه وتعالى، فقد قال الحق عز وجل مخبراً عن سلوك الشيطان مع الإنسان: ﴿ **يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا** (١٢٠) ﴾ [النساء] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ**



الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (٣٦) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ (٣٧)﴾ [الزخرف] قال ابن كثير رحمه الله (جـ٤ : ١٣) عند تفسير هذه الآية الكريمة : «أي هذا الذي تغافل عن الهدى سنُقيض له من الشياطين من يضله ويهديه إلى صراط الجحيم».

عاشراً: تفسير الجريمة من منظور علم الاجتماع:

يتباين الاتجاه النظري لعلم الاجتماعمع منهج القرآن عند تفسير المشكلة الإجرامية، فالنظريات الوضعية في علم الإجرام ترفض ابتداءً فكرة الشيطان وعلاقته بانحراف وإجرام الإنسان، وذلك لأن النظريات الوضعية تقوم في الأساس على المناهج التجريبية والظواهر المشاهدة، وتشكك بحقيقة وجود الشيطان ووسوسته للإنسان؛ لذلك اعتمدت النظريات الوضعية عند تفسير الجريمة والانحراف على المسلمات الآتية :

- أن الظروف الخارجية للإنسان (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. . إلخ) والظروف الفردية (النفسية والبيولوجية. . إلخ) ترتبط بشكل مباشر وقوي بميل الإنسان إلى ممارسة الانحراف وارتكاب الأفعال الإجرامية، وهذا عكس الاتجاه الإسلامي الذي جعل من الشيطان سببًا رئيسًا لإجرام الإنسان، بحيث يستغل ويستثمر الشيطان تلك الظروف الخارجية والفردية عند الإنسان فيعمل على إغوائه والتغرير به.

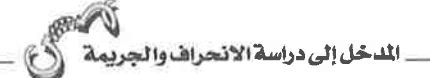
- افترضت النظريات الوضعية أن هناك عوامل اجتماعية ونفسية محددة تدفع بالإنسان إلى نمط معين من الإجرام والانحراف، وهذا عكس الاتجاه الإسلامي الذي يرى أن الجريمة لا ترتبط بعوامل محددة، وأن عوامل الإجرام بشكل عام متداخلة ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون لكل جريمة عامل محدد؛ ولذلك كانت برامج الإصلاح الاجتماعي والديني لجميع المجرمين على اختلاف جرائمهم برامجًا موحدةً ولا يمكن تصنيفها حسب كل نوع من أنواع الجرائم، باعتبار أن الجرائم متداخلة ومتمازجة، وقد يرتكب الفرد جرائم مركبة (أي أكثر من جريمة) مما يبرهن أن

العوامل التي تدفع إلى الإجرام تكاد تكون واحدة لأن مصدرها واحد وهو الشيطان عدو الإنسان قال سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ**﴾ [النور: ٢١] وقد ذكر ابن كثير رحمه الله (جـ٣: ١٩٣) عند تفسير هذه الآية الكريمة: «أن كل معصية نهى الله عنها من خطوات الشيطان. . . ، ويأمركم عدوكم بالأفعال السيئة».

- تركز النظريات في علم الاجتماع عند تفسير الانحراف والجريمة على الجانب السلبي في حياة الإنسان، وتعتبر أن هذا الجانب السلبي السيئ له ارتباط قوي بالسلوك الإجرامي، فالنظريات مثلا تفترض عادة أن الفقر والبطالة وانخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي والتفكك الأسري والأمراض النفسية والعضوية عوامل رئيسة في تفسير الظاهرة الإجرامية، بينما يرى المنهج القرآني عكس ذلك، فيضع احتمال ارتكاب الجرائم والانحرافات متساوياً في جميع الظروف السلبية والإيجابية والحسنة والسيئة، فيمكن أن تحدث الجريمة ويزداد حجمها في المجتمع في أوقات الرخاء والكساد الاقتصادي وفي أحوال الفقر والغنى، والمرض والصحة، وفي ظل التكامل أو التصدع الأسرى، وهذا يعني أن منهج القرآن لا يضع العوامل والظروف سببًا للإجرام كما تفترض النظريات في علم الجريمة، إنما يقرر أن الشيطان موجود في كل الظروف والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحسنة والسيئة وهو المحرك الرئيس لطريق الإغواء في ظل تلك الظروف والتي ينتج منها عوامل مرتبطة بالجريمة والانحراف، قال سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ** (٢٠١)﴾ [الأعراف].

الحادي عشر: منهج القرآن في دراسة الجريمة:

اعتبر الإسلام أن السلوك الإنساني متجانس ومتشابه في كل زمان ومكان؛ وذلك لأنه يرتبط بعوامل ثابتة محدده ودقيقة ولأن أصله وتكوينه المادي والروحي واحد، وبذلك تكون خصائص خلقته الرئيسة والعوامل المؤثرة فيها معروفة لدى الخالق سبحانه



وتعالى، فقال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١].

والمنهج القرآني حدد بدقة عوامل اجتماعية واقتصادية مؤثرة في سلوك الإنسان ترتبط بشكل قوي بسلوكه الإجرامي، وقرر الخالق سبحانه وتعالى أن هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تقل فعاليتها وتأثيرها على عملية إجرام الإنسان كلما توجه الفرد إلى الله سبحانه وتعالى واتبع أوامره واجتنب نواهيه، وقد حدد الاتجاه الإسلامي ضوابط منهجية قوية عند دراسة المشكلة الإجرامية، يمكن إيجازها وفق العناصر العلمية الآتية:

١- وحدة الدراسة في المنهج القرآني هو الإنسان بشكل عام، سواء كان ذكرًا أو أنثى أو كان حدثًا أو بالغًا.

٢- يلغي المنهج القرآني حدود الزمان والمكان، ويعتبر أن العوامل المرتبطة بالسلوك الإجرامي والتي قررها الاتجاه الإسلامي تنطبق على المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان.

٣- ارتفاع المستوى الاقتصادي عند الإنسان هو عامل رئيس للانحراف والإجرام، يخبر تعالى عن الإنسان أنه ذو فرح وأشر وبطر وطغيان إذا رأى نفسه قد استغنى وكثر ماله، اهـ، قال سبحانه وتعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ⁽⁶⁾ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ⁽⁷⁾﴾ [العلق].

٤- ارتفاع المستوى الاجتماعي والصحي للإنسان يرتبط بشكل قوي بالسلوك الإجرامي، فقد أخبر الخالق سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَىٰ بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا ⁽⁸³⁾﴾ [الإسراء] قال ابن كثير رحمه الله (جـ٣: ٥٩) عند تفسير هذه الآية الكريمة: «يخبر الله سبحانه وتعالى عن نقص الإنسان من حيث هو، إلا من عصمه الله تعالى في حالة السراء والضراء، فإنه إذا أنعم الله علية بمال وعافية وفتح ورزق ونصر ونال ما يريد أعرض عن طاعة الله وعبادته».

٥- شعور الإنسان بالاستقرار الأمني يدفعه إلى ممارسة الانحراف والرذيلة، فالأمن يجعل الإنسان يتفرغ وينتبه لإرضاء غرائزه واتباع أهوائه، قال سبحانه وتعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (٢٢) ﴾ [يونس].

٦- القصور في عملية التربية والتعليم وإهمال البعد الديني في التعليم العام يترتب عليه خلل في إدراك الأشياء ومعرفتها، فربما تعامل مع تلك الأشياء بما تهوى النفس وما تريد، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [يونس: ٣٦].

٧- ترتبط الجريمة بالتغير الاجتماعي والاقتصادي، ويقصد بالتغير التحول في وضع الإنسان الاجتماعي والاقتصادي الحسن إلى وضع اجتماعي واقتصادي سيئ كالتحول من الغنى إلى الفقر، ومن الصحة إلى المرض، ومن الاستقرار الأسري إلى التفكك الأسري، ومن الاستقرار السياسي إلى الثورات والاضطرابات السياسية، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ (١١) ﴾ [الحج].

٨- اتباع الهوى والرغبات عند إشباع الغرائز (الجنس-الطعام) بدون مراعاة الضوابط الشرعية (الحلال والحرام) الذي حددها الخالق سبحانه وتعالى، فقال: ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا (٤٣) أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا (٤٤) ﴾ [الفرقان] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥٠) ﴾ [القصص].



ومما يجدر التنبيه إليه في هذا المقام أن المنهج القرآني منح جميع العوامل السابقة احتمالية التأثير في الجريمة والانحراف عند الفرد، وعلى مستوى المجتمع، فتارة تكون من النفس وتارة أخرى من العوامل الخارجية المختلفة.

ولم يقتصر المنهج القرآني في دراسة الجريمة على التشخيص الدقيق للعوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالسلوك الإجرامي عند الإنسان فقط؛ بل إنه حدد في مقابل ذلك أيضًا توصيات دقيقة تحد كثيرًا أو تمنع الأثر السلبي لتلك العوامل الداخلية والخارجية، والتي تدفع بالإنسان إلى الجريمة والانحراف، فأوجب على الفرد والمجتمع إقامة فريضة الصلاة، باعتبار أن الصلاة تصلح ما بين الإنسان وربه، فتصلح النفس ويصلح بذلك ما بين الفرد والناس، وقد ذكر المنهج القرآني هذا العلاج للجريمة والانحراف، عندما ذكر الحق سبحانه وتعالى (في سورة مريم) عن السعداء والراشدين ومن اتبعهم من المتقين والصالحين الملتزمين بأمر الله، عندما أخبر سبحانه وتعالى عن الأمن والاستقرار والاستواء في السلوك وفي المجتمعات الإنسانية السابقة، عندما كان فيهم السعداء والراشدون من ذرية آدم، وهم الأنبياء -عليهم السلام- ومن اتبعهم من الصالحين الملتزمين بأوامر الله ونواهيه؛ ولكن شاع الانحراف وكثر الإجرام في المجتمعات الإنسانية اللاحقة عندما ضيعوا الصلاة وتركوا إقامتها وأعرضوا عنها، فقال الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا** (٥٩) ﴾ [مريم] ويبدو من سياق هذه الآية الكريمة أن إضاعة الصلاة وعدم إقامتها ترتبط مباشرة باتباع الشهوات والهوى، وكثير من المفاسد، وفي المقابل عندما يقيم الفرد والمجتمع الصلاة فإنه تتبعها كثير من المحاسن والتي تمتد بركتها بينهم، وهذا يعني أن المنهج القرآني يقرر أن إقامة الصلاة هو العامل الرئيس في الحد من أثر العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالسلوك الإجرامي، وهي (أي الصلاة) عامل مهم في تحديد سلوك الإنسان من ناحية استوائه أو انحرافه، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا** (١٩) **إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا** (٢٠) **وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا** (٢١) **إِلاَّ الْمُصَلِّينَ** (٢٢) ﴾ [المعارج] وذكر ابن كثير رحمه الله تعالى (جـ٤ : ٢٢) عند

تفسير هذه الآية الكريمة: «يقول الله مخبراً عن الإنسان وما هو مجبول عليه من الأخلاق الدنيئة، إذا أصابه الضر نزع وجزع وانخلع قلبه من شدة الرعب، وأيس أن يحدث له بعد ذلك خير، وإذا حصلت له نعمة من الله بخل بها على غيره، واستُثني من ذلك المصلون الذين عصمهم الله، ووفقهم وهداهم إلى الخير ويسر أسبابه».

الثاني عشر: منهج علم إجتماع في دراسة الجريمة:

وحدة الدراسة في مجال علم اجتماع الجريمة هي الفرد مرتكب السلوك الإجرامي المحكوم عليه من قبل الهيئة القضائية، وبما أن التجريم للأفعال من ناحية قانونية عملية نسبية يختلف باختلاف الثقافات والهيئات القضائية، فإن السلوك الإجرامي من وجهة نظر علم الإجرام غير متشابه في كل المجتمعات الإنسانية فهو يختلف من مجتمع لآخر، وبذلك تتعدد العوامل وتختلف باختلاف المجتمعات لاختلاف ظروفها ومستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، وعلى أساس ذلك فإن علم الاجتماع يحرص على دراسة مشكلة الجريمة وفق المكان والزمان وتحديدهما، باعتبار أن لكل بيئة معينة عوامل محددة ترتبط بالسلوك الإجرامي.

ولقد ركز الباحثون في علم اجتماع الجريمة عند دراسة مشكلة الجريمة على اتجاهين رئيسين هما:

الاتجاه الأول: يدرس مشكلة الجريمة من جانب واحد، باعتبار أن الإنسان يؤثر في سلوكه عنصر رئيس واحد يتفوق على باقي العناصر الأخرى كأن يكون الجانب النفسي أو الجانب الاجتماعي أو الجانب البيئي أو الجانب السياسي... إلخ، ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن هناك سبباً رئيساً واحداً يدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة، ومن ثم ينبغي التركيز عليه كذلك عند وضع خطه العلاج، ويتبع هذا الاتجاه النظريات المتخصصة في علم النفس والاقتصاد والسياسة والجغرافيا والعلوم الدينية والبيئية وغيرها من النظريات التي تحاول أن تفسر الجريمة بنظرة جزئية أو أحادية.

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الفرد كائن اجتماعي وأنه يتكون ويتأثر بعدة

جوانب رئيسة وهي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية السياسية والبيئية والدينية وغيرها، ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن هذه الجوانب المتعددة فرصها متساوية في إحداث التأثير على الإنسان ودفعه إلى الجريمة أو الانحراف، وهذه الافتراضات هي افتراضات نظرية في علم الاجتماع؛ لذلك على الباحث الاجتماعي عند دراسة مشكلة الجريمة أن يحدد أكثر العوامل ارتباطًا بمشكلة الجريمة؛ ومن ثم يضع خطة العلاج الموجهة نحو إصلاح هذا العامل.

ويبدو من الاتجاهين السابقين أن منهج علم اجتماع الجريمة عند دراسة المشكلة الإجرامية يرتكز على الأسس المنهجية الآتية:

١- دراسة المشكلات الإجرامية وعواملها المحسوسة (الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها)، وإنكار الأسباب الغيبية خاصة إغواء الشيطان التي ينظر إليها الباحثون في علم الإجرام بأنها فكرة زائغة.

٢- تحديد مشكلة البحث في الدراسات الإجرامية تحديدًا دقيقًا، أي على الباحث أن يحدد نوع الجريمة المقصودة بالدراسة(كأن تكون قتلاً أو سرقة أو مخدرات. . إلخ)، حيث يفترض منهج البحث في علم اجتماع الجريمة أن لكل نمط من أنماط الجريمة عوامل محددة ومؤثرة فيها.

٣- تحديد المنهج المناسب والملائم لدراسة المشكلة الإجرامية، وتختلف المناهج باختلاف التوجهات النظرية للباحثين، فهناك اختبارات الذكاء والتحليل النفسي الشائعة في الدراسات النفسية، وهناك المسح الاجتماعي والمقارن والتاريخي والتجريبي في الدراسات التربوية والاجتماعية.

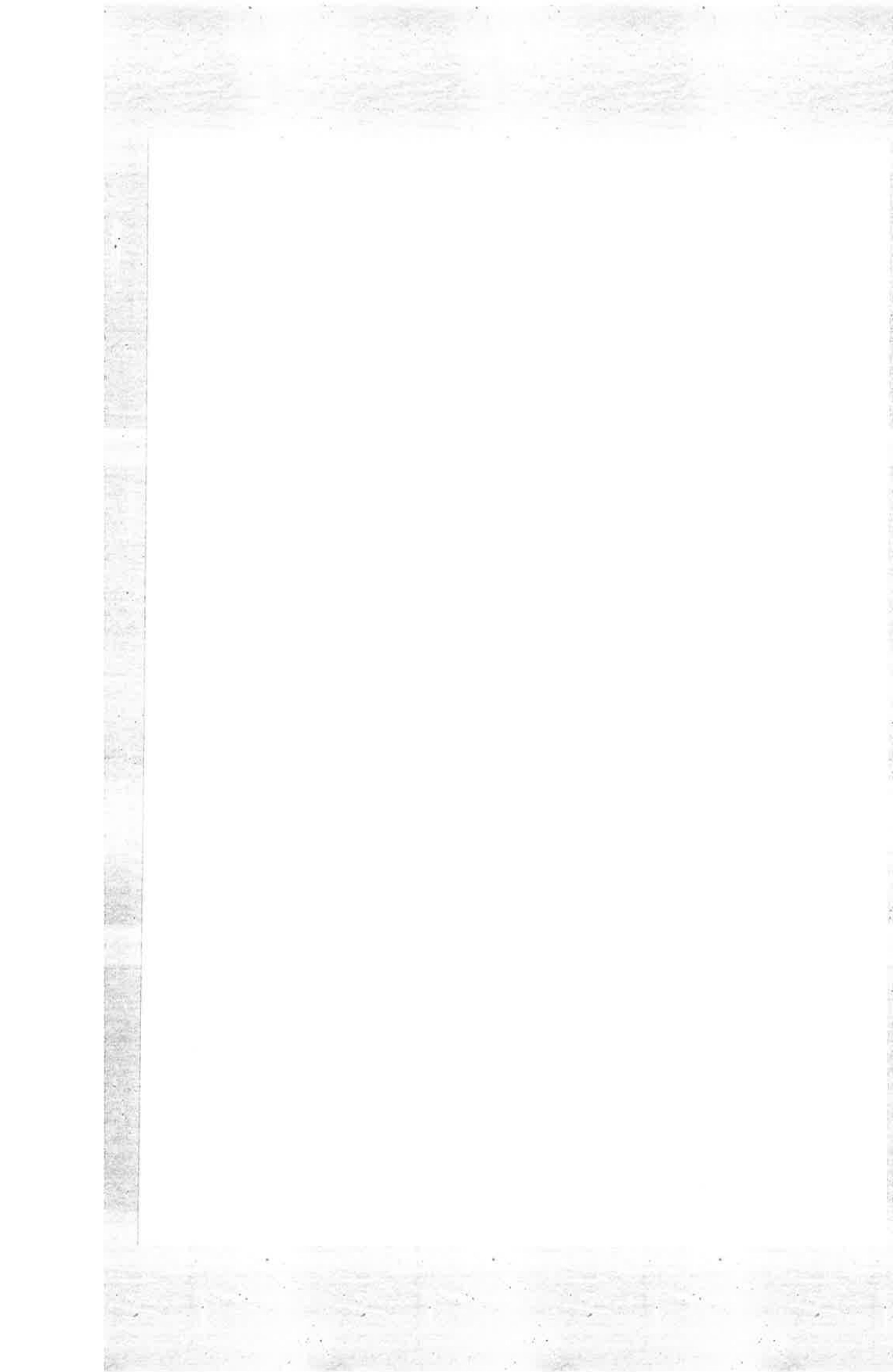
٤- استخدام القياس الإحصائي لإبراز قوة العلاقة بين المشكلة الإجرامية والعوامل المرتبط بها والتي حددها الباحثون كمتغيرات في البحث، وذلك في ضوء التوجهات النظرية للباحث والتي قد تكون نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية. . . إلخ).

وتحاول أن تصل البحوث في علم اجتماع الجريمة إلى توصيات تحد من مشكلة الجريمة، وهي تصيغ عادة في نهاية كل بحث مقترحات تخفض من الأثر السلبي للعوامل المرتبطة بالانحراف والجريمة، ويعني هذا أن البحوث في علم الإجرام تركز عند علاج الجريمة على الإصلاح بين الإنسان وبيئته (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . .)، بينما يركز المنهج القرآني عند علاج مشكلة الجريمة على إصلاح وتقوية العلاقة بين الإنسان وربه سبحانه وتعالى، والتي على إثر هذه العلاقة تصلح ذات الإنسان وتصلح علاقته ببيئته الخارجية .

●●●

الفصل الأول:

التغير والجريمة في منهج القرآن وعلم الاجتماع



الفصل الأول
التغير والجريمة في منهج القرآن وعلم الاجتماع

من أهم العوامل المؤثرة في حجم الجريمة ونوعها في المجتمعات الإنسانية هو التغير الثقافي في القيم والمعايير والمبادئ، وقد فسر القرآن الكريم علاقة التغير الثقافي بالجريمة تفسيراً مختلفًا عن منهج علم الاجتماع يمكن بيانه من خلال عرض العناصر الآتية :

أولاً: المنهج الاجتماعي الصراعي الاشتراكي:

يرتبط المنهج الصراعي بشكل عام بتصور وفكر العلماء والباحثين أصحاب الأيدلوجية الاشتراكية أمثال كارل ماركس وأنجلز وغيرهما، ممن اتفقوا على افتراضات وتصورات نظرية حول المجتمع وظواهره ومن ضمنها مشكلة الجريمة، حتى توصلوا إلى نموذج تصوري يتألف في نطاقه مجموعة من الافتراضات التي تفسر علاقة التغير الاجتماعي بمشكلة الجريمة في المجتمعات الإنسانية، والتي يمكن إيجازها بما يأتي :

١ - يرى المنهج الاشتراكي أن الصراع والتغير يشيع في المجتمعات الإنسانية لسببين، هما :

أ- تعدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع .

ب- عدم وجود اتفاق عام على القيم في المجتمع .

وبسبب وجود الطبقات الاجتماعية وعدم وجود نظام عام متفق عليه، تلجأ الطبقات العليا في المجتمعات الإنسانية كجماعة الصفوة والأغنياء بفرض نظام يتلاءم مع مصالحها السياسية والاقتصادية، ويحفظ مكانتها الاجتماعية في مجتمعها أيًا كان، فينتج من جراء ذلك قهر سياسي، وجماعات مغلوبة على أمرها، وجماعات تدافع عن حقوقها وتقرر مصيرها، فيترتب على ذلك الصراع والحرب بين الطبقات (الحاكمة والمحكومين، العمال وأصحاب العمل، الأغنياء والفقراء، الذكور والإناث)، ويتجه

المجتمع نحو التغير إلى حالة أخرى، وفي ضوء هذه التحولات والصراعات بين الطبقات تخلق ظروف التغير مناخًا ملائمًا لممارسة الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، على النحو الآتي:

١- **يقرر المنهج الاشتراكي**: أن التغير عملية صراعية وهو فجائي وثوري يترتب على حدوثه انحرافات سلوكية عند الإنسان، وينشأ أساسًا من داخل المجتمع، وبالذات من داخل الوحدات الاجتماعية الصغرى، فهو يبدأ مثلاً من الأسرة كالصراع بين جيل الآباء والأبناء وبين الأزواج والزوجات، وقد يبدأ من المؤسسات التربوية (المدارس) بين جيل الأساتذة وجيل الطلاب أو بين المدرسين والإداريين المشرفين، وقد يبدأ من المصنع بين أصحاب المال والمديرين والعمال، وفي المؤسسات المنظمة قد يحدث بين المديرين والموظفين، وقد ينتقل الصراع على مستوى المجتمع العام، بين جنس الذكور والإناث، وبين طبقة العمال وأصحاب العمل ورءوس الأموال، ثم يتشعب الأمر ويصل إلى صراع بين الجماعات السياسية والجماعات الدينية والعرقية... إلخ.

ويعني هذا أن سبب الجريمة كما يفترض المنهج الاشتراكي يحدث من جراء تغيرات داخل المجتمع وليس من خارجه، وأن التغير في المراكز والمكانات التي تحدث هو من أجل الدفاع عن الحقوق والرغبة في تقرير المصير.

٢- **يرى المنهج الاشتراكي**: أن الصراع والتغير عملية دفاع عن الحقوق وتغيير أوضاع سائدة في المجتمع للجماعات والطبقات والأفراد المغلوب على أمرهم، وهي عملية لا تنتهي، إلا إذا توصلوا إلى اتفاق عام على القيم وسادت المساواة واختفت الطبقات والمساواة في توزيع الدخل، بالتالي فإنه يمكن تخفيف حدة الصراع الطبقي أو إزالته عن طريق تقليل الفوارق بين الدخول التي يحصل عليها الناس، وهذا أمر يبدو صعب التحقيق أو الوصول إليه مما يجعل الجريمة والصراع ملازمين للمجتمعات البشرية.

٣- **وضع المنهج الصراعي (الاشتراكي)** العامل الاقتصادي محركًا أساسيًا لعملية الصراع والتغير، فهو يرى أن المصالح الاقتصادية تحكم كل شيء، وأن الجريمة تحدث

في المجتمعات الإنسانية بسبب الصراع المادي، فالصراع الطبقي والصراع بين الأجيال والصراع بين الذكور والإناث وصراع الأحزاب السياسية والجماعات الدينية والمنافسة التجارية كلها نماذج للصراع من أجل كسب مصالح اقتصادية ومادية؛ لذلك يقرر المنهج الصراعي أن العدالة الاقتصادية هي الهدف من التغيير في المجتمعات الإنسانية، وأن الجريمة والانحراف ترتبطان بكل مظاهر التنافس والصراع رغبة في تحقيق المساواة وعدالة توزيع الثروة.

٤- يقرر المنهج الصراعي أن المجتمعات الإنسانية تتكون عادة من طبقتين أساسيتين هما:

- الطبقات المسيطرة وهي التي تمتلك وسائل الإنتاج وبالتالي تكون لها السيطرة السياسية والقانونية والعسكرية والفكرية (البرجوازية).
- الطبقات الخاضعة أو المستغلة (العمال البروليتاريا).

وتضم المجتمعات البشرية مجموعات أو فئات اجتماعية لا يمكن اعتبارها طبقات بالمعنى السابق؛ لأنها لا ترتبط مباشرة بوسائل الإنتاج مثل جماعة المثقفين والجماعات الدينية. والصراع الطبقي في المجتمع الإنساني ينحصر من وجهة نظر المنهج الاشتراكي بين الطبقة البرجوازية (الطبقة المسيطرة) والطبقة المستغلة (البروليتاريا)، أما الطبقات غير الأساسية كفئة المثقفين والجماعات الدينية والصحفيين والأطباء وغيرهم، فقد يتحالفون مع البرجوازية في صراعها ضد البروليتاريا، أو قد يتحالفون مع البروليتاريا ضد البرجوازية.

مع العلم أن المنهج الصراعي قد أشار إلى أنه من الممكن أن يكون هناك صراع داخلي في الطبقة الاجتماعية الكبيرة نفسها، فقد تنقسم الطبقة البرجوازية إلى طبقات فرعية لكل منها مصالح اقتصادية وسياسية معينة ويحدث الصراع والتنافس فيها، مما يخلق مناخًا ملائمًا لارتكاب الجريمة واستغلال الطبقات الدنيا.

ولقد وُجه إلى أنصار الاتجاه الصراعي الاشتراكي الكثير من النقد، فالكثير من المتخصصين يرون أن التفاوت الطبقي ضرورة اجتماعية، وأن دعوة أصحاب هذا

الاتجاه إلى الصراع الطبقي يقوض السلطة ويدعو إلى الاضطراب والفوضى في المجتمع ؛ لذلك ينبغي أن ندعو إلى التضامن الاجتماعي بمعدل الدعوة إلى الصراع الطبقي .

ثانياً: المنهج الاجتماعي البنائي والوظيفي (الرأسمالي):

يختلف المنهج البنائي الوظيفي (الرأسمالي) عن المنهج الصراعي الاشتراكي في تفسيره لعملية التغير وعلاقته بظاهرة الجريمة ، فالمنهج الوظيفي يفترض ما يأتي :

١ - أن المجتمع يتسم بالاستقرار وأن العلاقات والاجتماعية بين أفراده ثابتة ومستقرة لسببين :

- الاتفاق العام على مجموعة من المعايير والقيم التي تسود المجتمع .

- التساند والتوازن الوظيفي بين أنساق المجتمع ، فمثلاً يساند النسق التربوي نسق الأسرة ليعالج انحراف وجنوح أحد أو بعض الأسر ، ويدعم النسق السياسي النسق التربوي في تنشئة أفراد المجتمع ، ويدعم النسق التربوي النسق الاقتصادي في تزويده بالأيدي العاملة ، ويساند النسق الاقتصادي النسق الأسري في إنتاج المطاعم ومحلات لخدمات حاجات المنازل المختلفة عندما تخرج المرأة إلى العمل . . . وهكذا .

ولهذا يكون المنظور الرئيس للمنهج الوظيفي تصور المجتمع ، لوحدة متكاملة متماسكة ، وأن الاتفاق العام على القيم أكثر العوامل أهمية في خلق التكامل والتوازن الاجتماعي؛ ولذلك يقرر المنهج الوظيفي أن الانحراف والتوتر في المجتمعات لا يحدث من داخل البناء الاجتماعي ، وإنما يحدث بسبب عوامل خارجية تؤثر على استقرار المجتمع وتوازنه ، وتتطلب من أنساق المجتمع التلاؤم مع التغيرات الخارجية .

٢- وضع المنهج الوظيفي للعوامل الثقافية (الأعراف-التقاليد-العادات . .) دوراً رئيساً في استقرار المجتمعات الإنسانية ، واعتبر المحافظة على الثقافة (التقاليد- الأعراف- إلخ) هي هدف رئيس يسعى المجتمع الإنساني إلى تحقيقه ، بسبب ذلك تقل الجريمة ويقل الانحراف ، ويفترض المنهج الوظيفي أن حجم الانحراف

والإجرام يزداد كلما انخفض حرص أفراد المجتمع في المحافظة على ثقافة مجتمعهم أو قل الاجتماع على القيم الاجتماعية، ويفترض الاتجاه الوظيفي أن التغير في المجتمعات الإنسانية لا يحدث بصورة فجائية أو ثورية بل يحدث بالتدريج وبصورة تلاؤمية.

٣- المصدر الرئيسي لتغير المجتمع الإنساني عادة يكون عاملاً خارجيًا بسبب ظروف اقتصادية أو من أثر وسائل الإعلام والاحتكاك الثقافي، أو بسبب هيمنة سياسية خارجية؛ ولذلك تحدث الانحرافات والجرائم في المجتمع بسبب تلك العوامل الخارجية؛ نظرًا لما تحدثه من آثار سلبية تؤثر على استقرار وتوازن أنساق المجتمع، فمثلاً قد تنشر وسائل الإعلام الخارجية تقاليد مخالفة لثقافة المجتمع، مما يخلق بيئة ومناخًا ملائمًا لارتكاب الجريمة في المجتمع.

٤- يقر المنهج الوظيفي (الرأسمالي) بضرورة وجود الطبقات في المجتمع الإنساني ويطلق عليه التدرج الاجتماعي، ويعتبر هذا التفاوت الاجتماعي بين أفراد المجتمع ضرورة ينبغي المحافظة عليها؛ لأنه إذا كان هناك تجانس بين الناس في المراكز الاجتماعية داخل المجتمع، فإن المجتمع لن يستطيع أن يحافظ على حالته السوية.

وقد كان من أهم رواد هذا الاتجاه رادكليف براون ومالينوفيسكي ويارسونز وميرتون وغيرهم، مع العلم أنه قد وُجه لأنصار هذا الاتجاه نقد فيما يتعلق بالجانب الأيدلوجي، حيث يرى كثير من المتخصصين أن افتراضات هذا الاتجاه تعبر عن أيدلوجية محافظة؛ لأنها تصور الجوانب المستقرة والمتكاملة فقط وتعمل على تدعيم الأوضاع القائمة والمحافظة والدفاع عن النظام في مواجهة عوامل الصراع وقوى التغير.

ثالثًا: المنهج القرآني:

يتخذ المنهج القرآني موقفًا مناهضًا ومختلفًا عن موقف الاتجاه الصراعي (الاشتراكي) والاتجاه الوظيفي (الرأسمالي) في افتراضاتها حول العلاقة بين التغير الاجتماعي وسلوك الجريمة والانحراف في المجتمعات الإنسانية، ويكمن الفارق بينهما

بأن المنهج القرآني يضع العامل العقائدي (الإيمان بالله سبحانه وتعالى) عاملاً رئيسًا في عملية استقرار المجتمع وتغيره.

فالتغير في المجتمع الإنساني ضرورة في منهج القرآن لكن ليس بهدف تحقيق مصالح اقتصادية كما يدعو إليه أنصار الاتجاه الصراعي الاشتراكي، وكذلك الاستقرار الاجتماعي ضرورة في منهج القرآن، لكن ليس بهدف المحافظة على ثقافة المجتمع من تقاليد وعادات وأعراف كما يدعو إليه أنصار الاتجاه الوظيفي الرأسمالي، ولهذا يكون للمنهج القرآني تصور خاص للعلاقة بين التغير الاجتماعي والسلوك الإجرامي في المجتمعات الإنسانية يكمن إيجازه بما يأتي:

١ - قرر المنهج القرآني حقيقة مهمة حول خصائص المجتمعات الإنسانية من ناحية رغبتها وحرصها على المحافظة والتمسك بثقافتها المشتركة الموروثة من الأجيال السابقة والعمل على توريثها للأجيال اللاحقة خاصة ما يتعلق بالأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية والدينية. ويرى المنهج القرآني أن تلك الثقافات الإنسانية الموروثة مصدر رئيسي للانحراف الفكري وتخلق بيئة مناسبة لممارسة الجريمة بأنواعها؛ لأن تلك الأعراف والتقاليد والعادات لا تستطيع أن توجه الأخلاق أو تضبط الغرائز؛ لذلك يقرر المنهج القرآني ضرورة تغيير ثقافة المجتمع الإنساني وترشيدها وتوجيهها نحو الوجهة الصحيحة، واختار المنهج القرآني «العامل العقائدي» مقياسًا رئيسًا (يقصد بالعامل العقائدي: الإيمان بالله سبحانه وتعالى وملائكته وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) لمعرفة جوانب القوة والضعف في ثقافة المجتمعات الإنسانية، كما وضعه محركًا أساسيًا لتغير المجتمعات الإنسانية نحو الأفضل بمعالجة وحذف ما هو سلبي، ويتنافى مع العقيدة الإسلامية ودعم ما هو إيجابي، ويتوافق مع ما جاء به الإسلام، وقد ذكر الحق سبحانه وتعالى نماذج كثيرة من المجتمعات الإنسانية والتي شاع وكثر فيها الإجرام والانحراف بسبب حرصها على المحافظة على أعراف وتقاليد وعادات الآباء، ثم أمر الخالق سبحانه وتعالى بتغييرها عن طريق إرسال الرسل لتحريك العامل العقائدي وهو الإيمان بالله واتباع أوامره ونواهيه من أجل الخلاص من

بعض مصادر الانحراف والجريمة في ثقافة المجتمع، ويحل بدلها العقيدة الصحيحة المستمدة من شرع الله سبحانه وتعالى لتحقق الأمن النفسي والاجتماعي، فقال الحي القيوم سبحانه وتعالى عن تلك المجتمعات البشرية بشكل عام عند إرسال رسل الله لتحريك العامل العقائدي بها: ﴿**قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ**﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقال الحق سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ (١٧٠)**﴾ [البقرة].

٢- يقرر المنهج القرآني أنه ينبغي في بعض الحالات المحافظة على استقرار المجتمع، وذلك بتغيير المجتمع ووصوله إلى مرحلة العبودية الشاملة لله سبحانه وتعالى باتباع أوامره ونواهيه في جميع مجالاته؛ لأن الاستقرار على هذه الحالة يحافظ على الأمن الشامل (النفسي والاجتماعي) والذي يتحقق من عملية التغيير بواسطة العامل العقائدي والتي تكون له فعالية أمنية في الحد والقضاء على مصادر الانحراف والجريمة في المجتمع؛ ولذلك ينبغي المحافظة على استقرار المجتمع، قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿**وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨١) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ (٨٢)**﴾ [الأنعام].

٣- عندما يقرر المنهج القرآني ضرورة التغيير في المجتمعات الإنسانية واستخدام العامل العقائدي محركًا رئيسيًا لمجرى التغيير، فإنه يحرص بأن لا تحدث عملية التغيير أي صراع أو توتر بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

وحتى يتجنب المنهج القرآني ذلك الصراع والتوتر أقر بالتفاوت والتدرج الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية، واعتبر أن هذا التدرج هو سنة من سنن الحياة الإنسانية ولا تصلح شئونها إلا به ويتحقق من خلاله الاستقرار والأمن في المجتمع؛ ولهذا يرسخ المنهج القرآني ظاهرة التدرج الاجتماعي في جميع أنساق المجتمع الإنساني، كمثال تقريره

لقوامة الذكور على الإناث، وحقوق الآباء على الأولاد في النسق الأسري: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**﴾ [النساء: ٣٤]، ﴿**فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا(٢٣)**﴾ [الإسراء] وأمر سبحانه وتعالى عامة الناس بالخضوع لولي الأمر في النسق السياسي ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [النساء: ٥٩]، كذلك قرر الخالق سبحانه وتعالى هذا التفاوت والتدرج بين أفراد المجتمع في النسق الاقتصادي وكذلك في جميع الأنساق الاجتماعية، فقال الحق سبحانه وتعالى: ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ (٣٢)**﴾ [الزخرف].

ولهذا عندما يقرر المنهج القرآني التدرج الاجتماعي ويعتبره قاعدة زاوية متناسقة لتنظيم الحياة الإنسانية فهو يشترط أن يكون هذا التدرج في ظل العامل العقائدي (الخوف من الله ورجائه)؛ ليضمن الإسلام مراعاة الحقوق بين المستويات ويمنع الظلم ويمنح العدالة في المستويات الدنيا، وهذا يعني أن المنهج القرآني لا يدعو إلى المحافظة على نظام التدرج (الطبقية) بسلبياته كما ينادي بذلك أنصار المنهج الوظيفي (الرأسمالي)، كما لا يدعو المنهج القرآني إلى إلغاء التدرج والتفاوت في الصراع والتوتر بين الطبقات، وهو ما يتبناه أنصار الاتجاه الصراعي (الاشتراكي)؛ لأن المحافظة في النظام الرأسمالي والصراع في النظام الاشتراكي كليهما تخلق بيئة مناسبة لارتكاب الانحراف والجريمة، فهما عاجزان عن تقويم الفكر والسلوك وضبط الغرائز بشكل عام.

٤- قرر المنهج القرآني أن التغيير الرشيد والسليم في المجتمعات الإنسانية ينبغي أن يكون من الداخل (أي من داخل المجتمع)، فالملاحظ يرى أن المنهج القرآني يقوم بعملية التغيير من خلال تحريك العامل العقائدي داخل المجتمع، فيبدأ من المستويات الدنيا متدرجًا وبدون صراع حتى يصل إلى المستويات العليا.

ومجرى التغيير هذا في المنهج القرآني يختلف عن مجرى التغيير في الاتجاه الاشتراكي الذي يفترض أن التغيير يحدث بصورة فجائية مما يحدث صراعًا بين

الطبقات الدنيا والعليا في المجتمع، كما أن مجرى التغيير في المنهج القرآني يختلف أيضًا عن مجرى التغيير في الاتجاه الوظيفي الرأسمالي الذي يرى التغيير عادة ما يحدث بسبب عوامل خارجية.

فالمتمعن في القرآن الكريم يجد أن جميع المجتمعات الإنسانية بتنوع زمانها ومكانها بدأ تغيرها بتحريك العامل العقائدي من داخل المجتمع نفسه من قبل أحد أفراد المجتمع وأنصاره، ثم يتجه التغير إلى المستضعفين وأصحاب المستويات الاجتماعية الدنيا، ثم إلى عامة الناس، ثم إلى جماعة الصفوة والقيادة أصحاب المستويات الاجتماعية العليا في المجتمع، وفي هذا قال الحق سبحانه وتعالى عن مصدر التغير في مجتمع قوم نوح عليه السلام: ﴿**أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٦٣)**﴾ [الأعراف]، وقال سبحانه وتعالى عن مجتمع قوم هود: ﴿**أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ**﴾ [الأعراف: ٦٩]، وقال سبحانه وتعالى عن مصدر التغير في المجتمعات الإنسانية بشكل عام: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [إبراهيم: ٤] وقال سبحانه وتعالى: ﴿**وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ**﴾ [ص: ٤].

٥- وعن اتجاه التغير فإن المنهج القرآني يقرر أن التغيير ينبغي أن يكون في المجتمع من الأسفل إلى أعلى، أي من المستويات الاجتماعية الدنيا وعامة الناس ثم إلى المستويات الاجتماعية العليا التي تشمل القيادة والأشراف وجماعة الصفوة بالمجتمع، ويبدو أن مجرى التغير العقائدي بهذا النموذج الذي طرحه المنهج القرآني ثابت في جميع المجتمعات الإنسانية، فقد أخبر سبحانه وتعالى عن مجتمع قوم فرعون: ﴿**فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ (٤٧)**﴾ [المؤمنون]، وفي المجتمع العربي أمر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه الصلاة والسلام في دعوة عامة الناس وعدم تخصيص الدعوة وتوجيهها إلى جماعة الصفوة، ويتضح ذلك من قصة الصحابي ابن أم مكتوم وهو أعمى من عامة الناس عندما أتى النبي ﷺ يطلب الهداية والرشد وعنده عظماء قريش، فأعرض النبي ﷺ عنه، وأقبل على العظماء علية القوم، فأنزل الحق

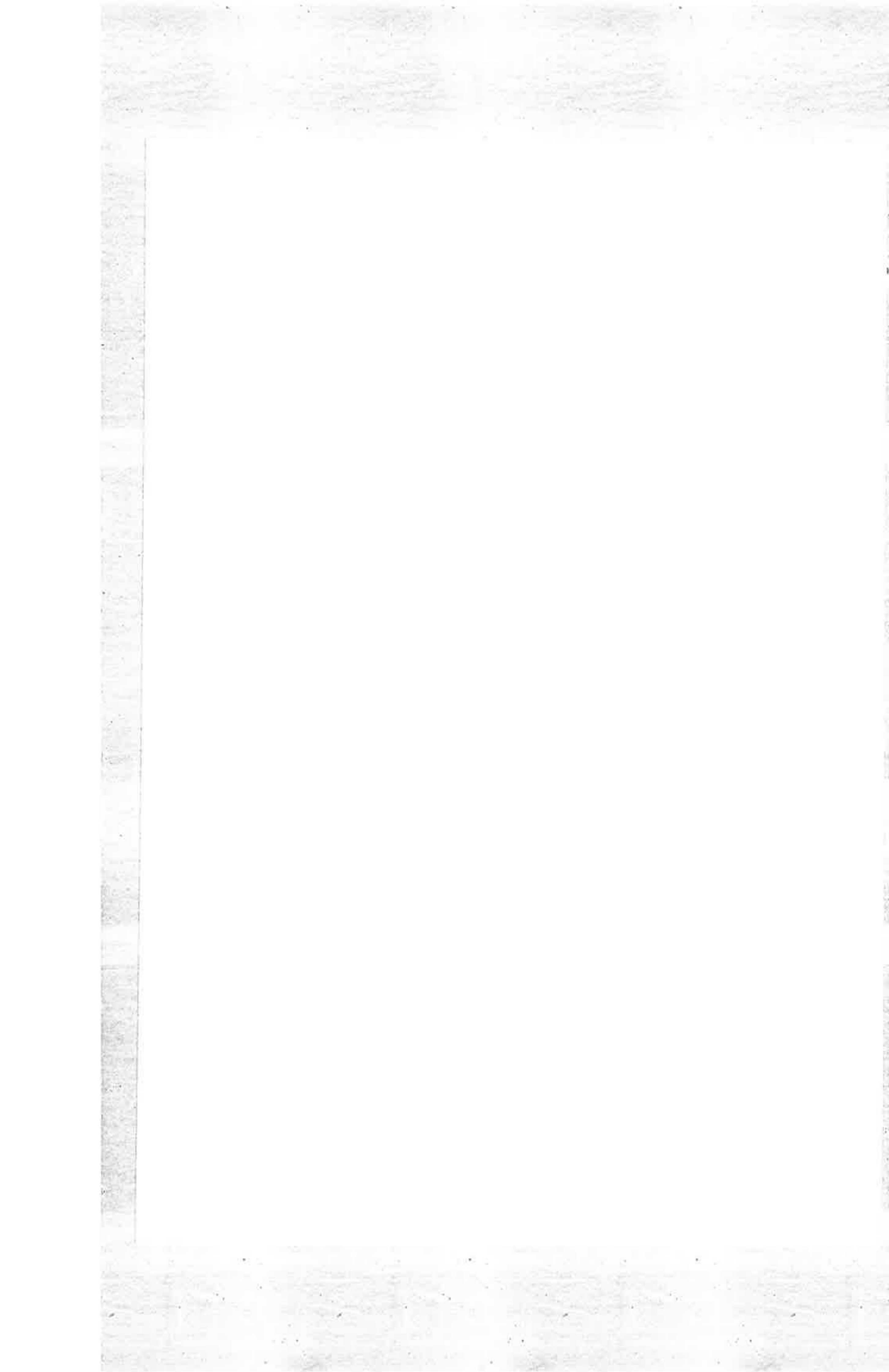
سبحانه وتعالى فيه قرآنًا يتلى إلى يوم الدين، فيه يعاتب نبيه بقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ (١) أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ (٢) وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ (٤) أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ (٥) فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ (٦) وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ (٧)﴾ [عبس] وقال سبحانه وتعالى مخبرًا عن مجرى التغيير في مجتمع قومه فرعون: ﴿فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (٥٣) إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ (٥٤)﴾ [الشعراء]، وأخبر سبحانه وتعالى كذلك عن مجرى التغيير في مجتمع قوم نوح بقوله: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ (١١١)﴾ [الشعراء].

٦- إن منهج القرآن بتحديد مصدر التغيير يقتضي بأن يكون من الداخل إلى الخارج، وكذلك تحديد مجراه بأن يكون من المستويات الاجتماعية الدنيا إلى المستويات الاجتماعية العليا، وذلك -والله أعلم- لأن الفئات الاجتماعية الدنيا المحرومة والمضطهدة أكثر بحثًا عن الحق وهي المستفيدة من تغير الأوضاع الاجتماعية، وهي قاعدة جماهيرية عامة ستؤثر عاجلاً على سياسة جماعة الصفوة في المجتمع؛ ولذلك يكون الصبر والمثابرة في تقبل الدعوة ونشرها من قبل هذه الفئات أكثر من تقبل جماعة الصفوة التي تسعى إلى استقرار المجتمع وثقافته لتحافظ على مكانتها ومصالحها، ذكر الحق سبحانه وتعالى نموذجًا من عناد جماعة الصفوة (الطبقة الحاكمة- الطبقة الغنية) وتظليلها للعامة خوفًا من تصدع مكانتها السياسية والاقتصادية: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] ذكر الطبري في تفسيره (١٤١٢: ٢٤٣) (بمعنى أن يكون متبوعًا وأنتم له تبع) كما ذكر الحق سبحانه وتعالى نموذجًا آخر عن سرعة اقتناع وإدراك الفئات الاجتماعية العامة للحق وصبرها على الأذى، وذلك في قصة موسى -عليه السلام- مع قوم فرعون عندما آمن بنو إسرائيل أصحاب المستويات الدنيا بدون إذن من قائدهم أو أشرافهم: ﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ (٧١) قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا

جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٧٢) ﴾ [طه]. ومن ناحية أخرى - والله أعلم- أن تحديد المنهج القرآني لمجرى التغيير العقائدي من أسفل إلى أعلى في المجتمع لعلم الله تعالى المسبق بأسرار النفس البشرية، وذلك أن الإنسان في حالة الغنى والقوة كما في جماعة الصفوة يكون معاندًا للحق أكثر من أتباعه، قال سبحانه وتعالى: ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ (٦) أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ (٧) ﴾ [العلق]، والعكس كذلك فقد يكون عند الضعفاء والعامة من الناس تقبل للحق ورغبة في الحصول على الأمن النفسي والاجتماعي، وهو الذي لن يتحقق إلا في ظل عقيدة الإيمان بالله سبحانه وتعالى وتقواه باتباع أوامره ونواهيه، وهذه العقيدة هي التي تجبر جماعة الصفوة على الإذعان والخضوع لأوامر الله سبحانه وتعالى وهي أوامر بتحقيق العدالة ونبذ الظلم في المجتمع الإنساني، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ [النور: ٥٥].

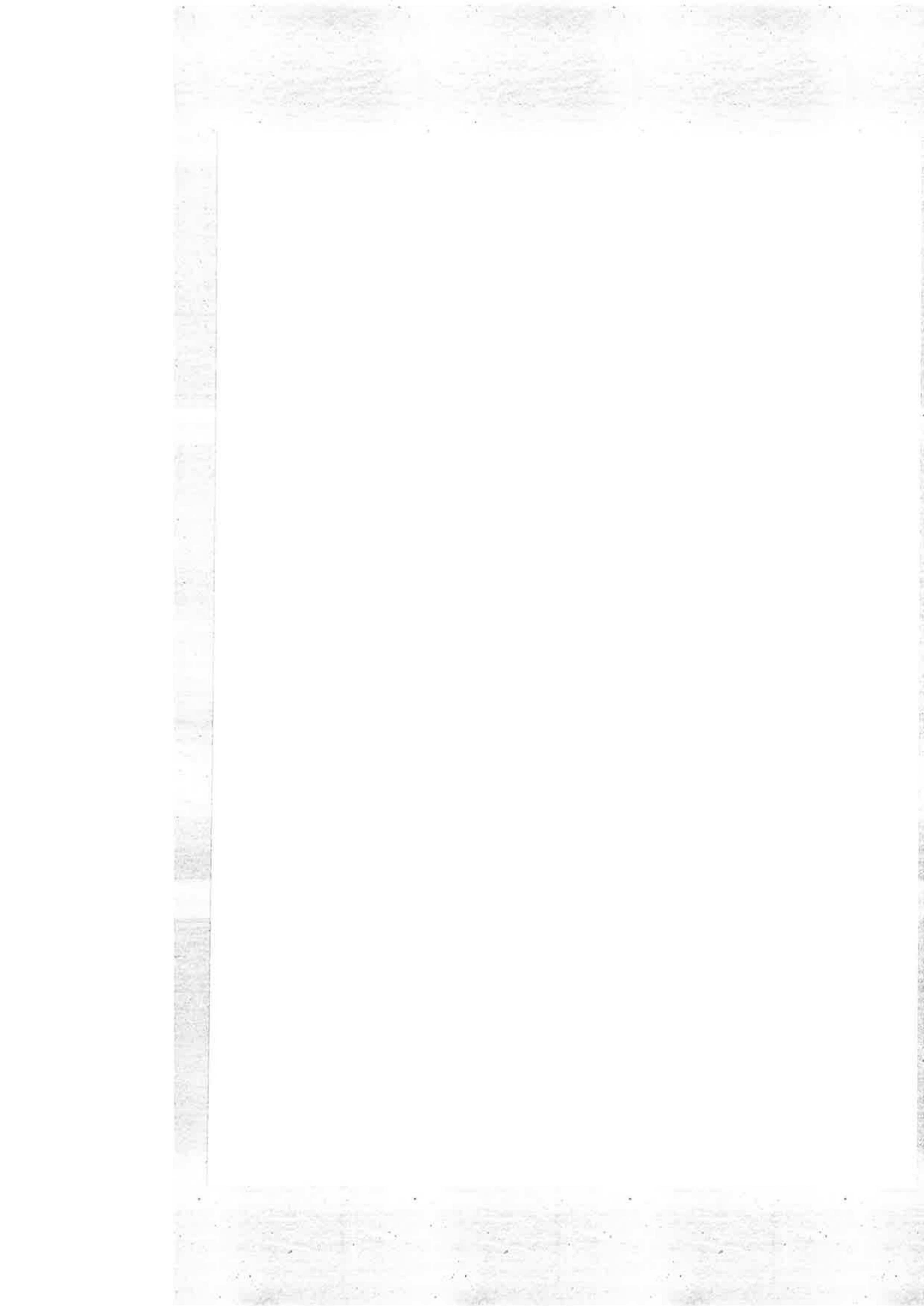
٧- قرر المنهج القرآني أن الصدام مع التغيير العقائدي والوقوف في طريقه يمكن أن ينهي المجتمع بأسره ويترتب عليه حدوث الزلازل أو الغرق أو المرض أو الريح أو الحرب أو غيرها من العقوبات الإلهية، ولهذا ينذر المنهج القرآني جماعة الصفوة بصراحة من الاستمرار على مبدأ العناد للحق ويحذرها من تضليل عامة الناس، كما ينذر المنهج القرآني العامة من الناس من الانقياد لجماعة الصفوة والتضامن معها في الوقوف أمام التغيير العقائدي فقال سبحانه وتعالى:

﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ (١١) فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ (١٢) لا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ (١٣) قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ (١٤) فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ١١- ١٥].



الفصل الثاني:

التنمية والجريمة في المنهج القرآني ومنهج علم الاجتماع



الفصل الثاني
التنمية والجريمة في المنهج القرآني ومنهج علم الاجتماع

تطلق التنمية على الجهود التي تبذلها الحكومات لتنمية الموارد البشرية واستغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع، وهي بذلك تعتني بجانبين:

الجانب الأول: التنمية الاجتماعية وهي التي تعنى بالتربية والتعليم والثقافة وتوفير المهن والصحة لأفراد المجتمع.

الجانب الثاني: التنمية الاقتصادية وهي التي تعنى برفع مستوى المعيشة والدخل واستغلال الثروات الطبيعية للبلاد.

والتنمية بجانبيها الاجتماعي والاقتصادي ليست ظاهرة جديدة في المجتمعات المعاصرة كما يتصور ذلك البعض، فقد بذلت المجتمعات التاريخية المساعي في رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على ثقافتها وذلك في ضوء إمكانياتها وقدراتها.

وقد أظهر المنهج القرآني نماذج من مظاهر التنمية التي أخذت بها المجتمعات الإنسانية السابقة، فقد ذكر الحي القيوم سبحانه وتعالى نماذج من مظاهر الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع قوم ثمود فقال سبحانه وتعالى عن أسلوب معيشتهم: ﴿ **فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (١٤٧) وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ (١٤٨) وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ (١٤٩)** ﴾ [الشعراء].

وعن مظاهر التنمية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع قوم عاد يقول سبحانه وتعالى: ﴿ **أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (١٢٨) وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ (١٢٩) وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ (١٣٠) فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ (١٣١) وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (١٣٣) وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (١٣٤)** ﴾ [الشعراء].

ولقد ذكر المنهج القرآني نماذج كثيرة متعددة من المجتمعات الإنسانية في مختلف العصور أخذت بمظاهر التنمية، وحرصت في سياستها على التقدم الاجتماعي والاقتصادي لأفرادها كما ورد في القرآن الكريم عن مجتمع الفراعنة بمصر، ومجتمع مملكه سبأ وغيرهما كثير.

وفي هذه الفترة الزمنية المعاصرة أصبحت التنمية ظاهرة عامة تأخذ بها الدول وتعدها وسيلة فعالة للارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها، وبدأ تنظيمها محليًا وإقليميًا وعالميًا.

ولقد أظهرت نتائج البحوث الاجتماعية الإنسانية بشكل عام أن هناك علاقة وثيقة بين برامج التنمية ونشوء كثير من المشكلات الاجتماعية والتربوية، ومن ضمنها مشكلة الجريمة والجنوح، وقد كان المنهج القرآني قد أشار إلى ذلك الارتباط بين التنمية والجريمة متقدمًا بذلك الدراسات الإنسانية المعاصرة؛ لذلك وضع سياسة ثابتة في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ليجد كثيراً من الآثار السلبية المزمنة لبرامج التنمية ومن أهمها مشكلة الجريمة، وسيتضح ذلك من خلال إبراز الفرق بين تفسير علم الاجتماع ومنهج القرآن للعلاقة الوثيقة والمتلازمة بين التنمية والجريمة، وهو ما سنوضحه في العناصر التالية:

أولاً: منهج علم الاجتماع في تفسير العلاقة بين التنمية والجريمة:

العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم المتخصصة بدراسة مشكلات الإجرام والانحراف بشكل خاص ترى أن هناك ارتباطًا بين التنمية ومشكلة الجريمة من ناحية زيادة حجمها وتنوع أنماطها، وأن الخلل يحدث بسبب عدم التوازن بين شقي التنمية والتركيز على الجانب الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي، أو العكس بالتركيز على الجانب الاجتماعي في التنمية دون الجانب الاقتصادي، ويمكن طرح نموذج تصوري يبين نظرة علم الاجتماع وتفسيره للعلاقة الوثيقة بين التنمية والجريمة، كما يأتي:

١- التركيز على الجانب الاقتصادي في التنمية دون الجانب الاجتماعي يدفع بكثير من أفراد المجتمع إلى ميدان الكسب والعمل والقيام بوظائفهم الاقتصادية المستجدة،

بصرف النظر عن قيامهم بالدور القيادي والتربوي في الأسرة، مما يضعف عملية الضبط الاجتماعي للآباء ويسبب بالتالي مشكلات الجنوح والطلاق، ويرجع سبب عدم الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وخاصة برامج الإعلام والتعليم الموجهة للأولاد، أو الموجهة للآباء، والتي يمكن أن تساعد أفراد المجتمع على تفهم دورهم الاقتصادي الجديد، بدون أن يؤثر ذلك على وظائفهم وأدوارهم الاجتماعية تجاه أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم.

٢- التركيز على الجانب الاجتماعي في التنمية دون الجانب الاقتصادي يؤدي إلى نمو تعليمي وتوفر عدد كبير من أفراد المجتمع المؤهلين علميًا وفنيًا، ولكن بدون توفر وظائف ومهن اقتصادية مما يحدث بطالة في المجتمع، مثال ذلك الاهتمام بالبرامج الاجتماعية التثقيفية والتعليمية للمرأة ثم إلحاقها بوظائف ومهن خارج المنزل يؤثر سلبيًا على التنشئة الاجتماعية للأولاد، وقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة أكيدة بين البطالة وخروج المرأة للعمل وزيادة الجنوح والإجرام في المجتمع (محمد السيف: ١٤١٦: ١٤٥).

٣- التوازن بين شقي التنمية (الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي) من الصعب تحقيقه، فالجانب المادي الاقتصادي أسرع في تغيره من الجانب الاقتصادي والثقافي، وذلك لميل الناس إلى المحافظة على القيم والأعراف والتقاليد والعادات مما يترتب على ذلك التعارض بين مصالح الناس وعدم العدالة في توزيع الثروة وترسيخ الطبقية وصراع القيم بين الطبقات والجماعات، وحتى لو تحقق التوازن بين شقي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن بعض الباحثين كما في بعض بلدان أوربا وأمريكا يتصور أن للتنمية بشكل عام أثرًا سلبيًا في عملية الضبط الاجتماعي يؤدي إلى ضعف في سيطرة المجتمع على سلوك أفراده؛ ويحدث هذا بسبب انخفاض الدور التربوي للأسرة والمدرسة والحي في تلك الدول المتقدمة، فيترتب على ذلك نشوء قيم حضارية تقوم عليها برامج الرعاية والترويح الاجتماعي للشباب، قد تكون مخالفة للقيم الأسرية المحافظة التي يتطلبها المجتمع.

٤- بسبب مظاهر التنمية الاجتماعية (كالتعليم)ومظاهر التنمية الاقتصادية (كتوفير المهن وارتفاع مستوى الدخل) يحدث الحراك في مراكز أعضاء الأسرة والعائلة، فالعلاقات الاجتماعية بين أعضاء العائلة كانت قبل برامج التنمية تقوم على القيم الاجتماعية التقليدية، فهي تجري باتجاه محدد حسب المنزلة الاجتماعية للذكر والأنثى أو حسب مبدأ السن في المجتمع(الكبير والصغير)، وعندما تسيطر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية عليه يتحول مجرى العلاقات الاجتماعية الأسرية والعائلية إلى اتجاهات متعددة ويقل ضبطها تبعًا لاعتبارات السن والجنس؛ ليصبح لارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي آثار تؤدي إلى اختلاف أدوار أعضاء العائلة مما يحدث صراعًا بين الأجيال (الآباء والأبناء) وصراعًا بين الذكور والإناث، حتى يصبح الصراع ظاهرًا على مستوى المجتمع؛ مما يترتب عليه خلل في كثير من النظم الاجتماعية وأهمها نظام الأسرة ووظائفها التربوية؛ مما يخلق مناخًا ملائمًا لشيوع الانحراف والإجرام في المجتمع.

٥- وتحدث آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية حراكًا في علاقة أعضاء الأسرة والعائلة وتوجيه تلك العلاقات خارج نطاق الأسرة والعائلة، فالبرامج التنموية والاقتصادية تجذب الأفراد صوب الدخول في علاقات اجتماعية مع أفراد وجماعات أخرى من غير أعضاء الوحدات المتقاربة، فقد تسقط برامج التنمية الحواجز الاقتصادية والثقافية التقليدية للنسق العائلي (مثل التجانس في المهنة والزواج الداخلي وسيطرة الآباء) والتي كانت تمنع الأفراد من تنقلهم الاجتماعي خارج دائرة القرابة أو تمنع إمدادهم بالعلاقات الاجتماعية في أي اتجاه خارج نسق القرابة.

لقد أثر دخول الفرد في علاقات اجتماعية مع أفراد وجماعات متعددة خارج النسق العائلي بفعل برامج التنمية على طبيعة انتمائه العائلي، إذ تطور انتماء الأفراد وأخذ طابعًا جديدًا، فبعد أن كان ضيقًا في محيط العائلة أصبح واسعًا يدور في محيط المجتمع الكلي من خلال جماعات الرفاق وجماعات العمل والجماعات الدينية والترويحية والسياسية، وغيرها من الجماعات الرسمية وغير الرسمية، ويعني هذا



أن البرامج التنموية كانت دافعًا للأفراد نحو الخروج من سيطرة العائلة؛ وبالتالي ضعف الضبط الاجتماعي العائلي لسلوكيات الأفراد واتجاهاتهم، مما منح فرصة للأفراد في الاطلاع على سلوكيات وثقافات متعددة، قد تكون مخالفة أو متناقضة مع قيم وثقافة المجتمع الرئيسة، مما يخلق بيئة ملائمة للانحراف والجريمة في المجتمع.

٦- تدفع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأفراد والأسر إلى الحراك الاجتماعي الأفقي؛ بمعنى الهجرة والتنقل من بلد إلى بلد، أو هجر الموطن الأصلي في القرى والمراكز الصغيرة إلى الاستقرار في المدن الحضرية الكبيرة، وتفترض الدراسات الاجتماعية أن المهاجرين أو الوافدين عادة يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى السكن داخل الأحياء القديمة أو المحيطة بوسط المدينة أو بأطراف المدينة؛ وذلك لأنها تتميز بإيجارات رخيصة حتى أصبحت مناطق جذب للوافدين من خارج البلاد وداخلها، وغالبًا ما تتسم تلك الأحياء بصراع ثقافي بسبب عدم تجانس القيم والمبادئ لعدم تجانس الوافدين، كذلك تزدحم تلك الأحياء وتقل فيها وسائل الترويح وينخفض الدخل عند الساكنين، مما يجعلها بيئة غير مناسبة للتنشئة الاجتماعية، فتصبح مناخًا ملائمًا لارتكاب السلوك الانحرافي والإجرامي بأنواعه.

٧- إن حراك الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية خارج النسق العائلي وهجرتهم من مواطنهم الأصلية إلى مواطن حضرية أخرى بسبب جذب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يُحدث فجوة وخللاً في العلاقات مع أعضاء النسق الأسري والعائلي، وخاصة ما يتعلق بموضوع الضبط الاجتماعي في تربية الأولاد، مما يستوجب على المخططين في مجال التنمية الاجتماعية الاهتمام بالمؤسسات التربوية المدرسية وجعلها بديلاً للقصور الذي يعتري وظيفة الأسرة التربوية؛ ولهذا فإن سلوك النشء في فترة التنمية يصبح رهينًا لالتزامهم المدرسي، ومن المؤكد أن المدرسة لا تستطيع أن تحل جميع المشكلات وأزمات التلاميذ، كما أن انسحاب أو تسرب الطلاب من المدارس لأسباب عديدة يحرم الفرد من اكتساب قيم ومعايير

خلقية يكون قد حُرم من اكتسابها أيضًا في محيط أسرته في هذه الفترة المتغيرة، مما يكون له أكبر الأثر في خلق بيئة مناسبة لشيوع الانحراف والجريمة في المجتمع.

والخلاصة أن منهج علم الاجتماع يضع علاقة وثيقة بين برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وشيوع الانحراف والجريمة في المجتمعات الإنسانية، سواء أكان اهتمام المجتمعات يتركز على الجوانب الاقتصادية، أم كان الاهتمام متوازيًا مع الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي للتنمية، فجميع البرامج تحدث خللاً في الأنظمة الاجتماعية التقليدية (وخاصة في نظام الأسرة)؛ وينشأ الصراع في مراكز وأدوار الأفراد في المجتمع، مما يخلق ظروفًا ملائمة لارتكاب السلوك المنحرف والجانح، وبالتالي شيوع الجريمة في ظل خطط التنمية.

ثانيًا: منهج القرآن في تفسير العلاقة بين التنمية والجريمة:

تعد التنمية من وجهة نظر الدراسات الاجتماعية تغييراً مقصوداً نابعًا من إرادة الإنسان وليس حدثًا تلقائيًا أو عشوائية، والدراسات الاجتماعية في مفهومها هذا عن التنمية تتبع رؤية المنهج القرآني الذي أقر من قبل أن إرادة الإنسان تخوله أن يحدث تغييراً في حالته الاجتماعية والاقتصادية إلى حالة أخرى يرغب فيها ويطمح في نيلها، ويعني هذا أن الإسلام أقر بمفهوم التنمية واعتبر أن الإنسان قادر على تغيير كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾ [الرعد]. قال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي رحمه الله (جـ٤ : ٩٤) في تفسير هذه الآية الكريمة: «إذا غير العباد ما بأنفسهم من المعصية فانتقلوا إلى طاعة الله غير الله عليهم ما كانوا فيه من الشقاء إلى الخير والسرور والغبطة والرحمة، وإن الله لا يغير ما بقوم من النعمة والإحسان ورغد العيش حتى يغيروا ما بأنفسهم بأن ينتقلوا من الإيمان إلى الكفر ومن الطاعة إلى المعصية».

وقد كان المنهج القرآني قد نص بصراحة على ضرورة التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ورد في الخطة الاقتصادية لنبي الله يوسف -عليه

السلام- عندما كان وزيراً لخزائن الأرض في مصر، قال سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (٤٩) ﴾ [يوسف].

وبالرغم من أن منهج علم الاجتماع يتفق مع المنهج القرآني حول مفهوم التنمية بأنها تغيير مقصود نابع من إرادة الإنسان نحو تنظيم جديد للحياة الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع وحل لمشكلاته المتعددة بالأسلوب الذي يختاره، إلا أن المنهج القرآني قيد الاختيار ولم يجعله مطلقًا، وأمر أن تكون برامج وخطط التنمية تحت مظلة العقيدة الإسلامية، أو بمعنى آخر أمر المنهج القرآني أن يكون العامل العقائدي(الإيمان بالله واتباع شرعه سبحانه وتعالى) قائداً ودليلاً لسياسة التنمية في المجتمعات الإنسانية، وتكون البرامج الاقتصادية والاجتماعية موجهة في ضوء القيم والمبادئ والأوامر والنواهي التي حددها المنهج الرباني.

ويبدو من ذلك أن الفارق الرئيسي بين المنهج القرآني ومنهج الدراسات الاجتماعية في عملية التنمية هو الإقرار بالعامل العقائدي في توجيه البرامج الاقتصادية والاجتماعية، فهذا الجانب تغفله الدراسات الاجتماعية بشكل عام عند التخطيط لتنفيذ التنمية، بينما يجعله المنهج القرآني ركيزة رئيسة في عملية تنمية المجتمعات الإنسانية.

بالرغم من التباين بين المنهج القرآني ومنهج الدراسات الاجتماعية للركائز التي ينبغي أن يعتمد عليها التخطيط للتنمية، إلا أن هناك اتفاقًا بين تلك الدراسات الإنسانية المتخصصة في علم الاجتماع والمنهج القرآني يقتضي بأن آثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وشعور المجتمع بالرفاهية والإحساس بالأمن الصحي والنفسي والاجتماعي عند أفراد المجتمع، وكذلك من الممكن أن تخلق ظروفًا متغيرة ثقافية واقتصادية واجتماعية ينتج عنها أفعال جنائية وسلوكيات واتجاهات جانحة وإجرامية، وعلى ضوء نظرة الاتجاه القرآني حول العلاقة بين التنمية والجريمة وتباينها واتفاقها مع نظرة علم الاجتماع، يمكن الآن طرح نموذج تصوري يحدد بدقة

تفسير القرآن العظيم للعلاقة الوثيقة بين مشكلة الجريمة وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإنسانية التاريخية والمعاصرة، كما يأتي:

١- يقرر المنهج القرآني أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمعات الإنسانية من اجتهادات الحكومات والأفراد لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية في البلاد تعد ظاهرة عامة وسلوكًا إنسانيًا، وتعتبر طموح جميع المجتمعات الإنسانية التاريخية والمعاصرة، وقرر المنهج القرآني أن إغفال العامل العقائدي في عملية التخطيط والتنفيذ للبرامج والأعمال التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع يترتب عليه سلوكيات وأفعال إجرامية وجانحة، واعتبر المنهج القرآني أن شيوع الجريمة في ظل الرفاهية الاقتصادية هما أمران متلازمان، وهذا من السنن الكونية والتي تكون نتاجًا لإغفال العامل العقائدي، وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ (٥٥) نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ (٥٦)** ﴾ [المؤمنون]. ذكر ابن كثير رحمه الله (ج٣: ٢٤٠) عند تفسير هذه الآية الكريمة حديثًا رواه الإمام أحمد، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الدين إلا من أحب**».

٢- إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل المنهج القرآني الذي يأمر باتباع الأوامر والنواهي الشرعية في البرامج والمشروعات الصحية، والقضائية والأمنية والتعليم والإعلام، ليحفظ أنظمة المجتمع الرئيسة ومن أهمها النظام الأسرى والنظام السياسي؛ لأن العقيدة الإسلامية تحفظ المراكز والمكانات والأدوار، فتحد من الصراع والتنافس المادي والثقافي بين الذكور والإناث، وجيل الآباء والأولاد، وبين الجماعات السياسية والدينية والأقليات الاجتماعية، ويقلل من الفوارق والطبقات الاجتماعية، وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ**

آمَنُوا منكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ من قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور] وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾ [الأعراف].

٣- يقرر المنهج القرآني أن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان والتي تسعى برامج التنمية لتحقيقها لايمكن تحقيقها إذا أغفلت البعد الديني في عملية توجيه الإنسان واستغلال قدراته الإنسانية والطبيعية، سواء كان ذلك في مجال التعليم أو التوظيف أو اقتصاديات البنوك أو في مجال الاتصالات وغيرها من مجالات المجتمع المتعددة؛ لذلك قرر المنهج القرآني أنه بدون العامل العقائدي لن يكون هناك رفاهية اقتصادية واجتماعية للإنسان، وقد ذكر المنهج القرآني نماذج تطبيقية لمجتمعات إنسانية أخذت وسعت بأسباب التنمية، ولكنها لم تحقق المطلب الرئيس للتنمية وهو رفاهية الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، بسبب إغفالها للعامل العقائدي في سلوكياتها واتجاهاتها وتطورها، قال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (١١٢)﴾ [النحل] وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤] قال ابن كثير رحمه الله (جـ٣: ١٦٤) في تفسير هذه الآية الكريمة: «ومن أعرض عن ذكري أي خالف أمري، وما أنزلناه على رسولي، أعرض وتناساه وأخذ من غير هذا، فإن له معيشة ضنكًا في الدنيا، فلا طمأنينة له ولا انشراح لصدره بل صدره سيكون ضيقًا حرجًا بضلاله وإن تنعم في الظاهر ولبس ما شاء وأكل ما شاء وسكن حيث شاء».

٤- قرر المنهج القرآني أن الجريمة يمكن أن تشيع في ظروف التنمية، عندما يُغفل المخططون العامل العقائدي ويركزون على جانب التنمية الاجتماعية، أو كان تركيزهم على جانب التنمية الاقتصادية، أو حتى كان هناك توازن في شقي التنمية

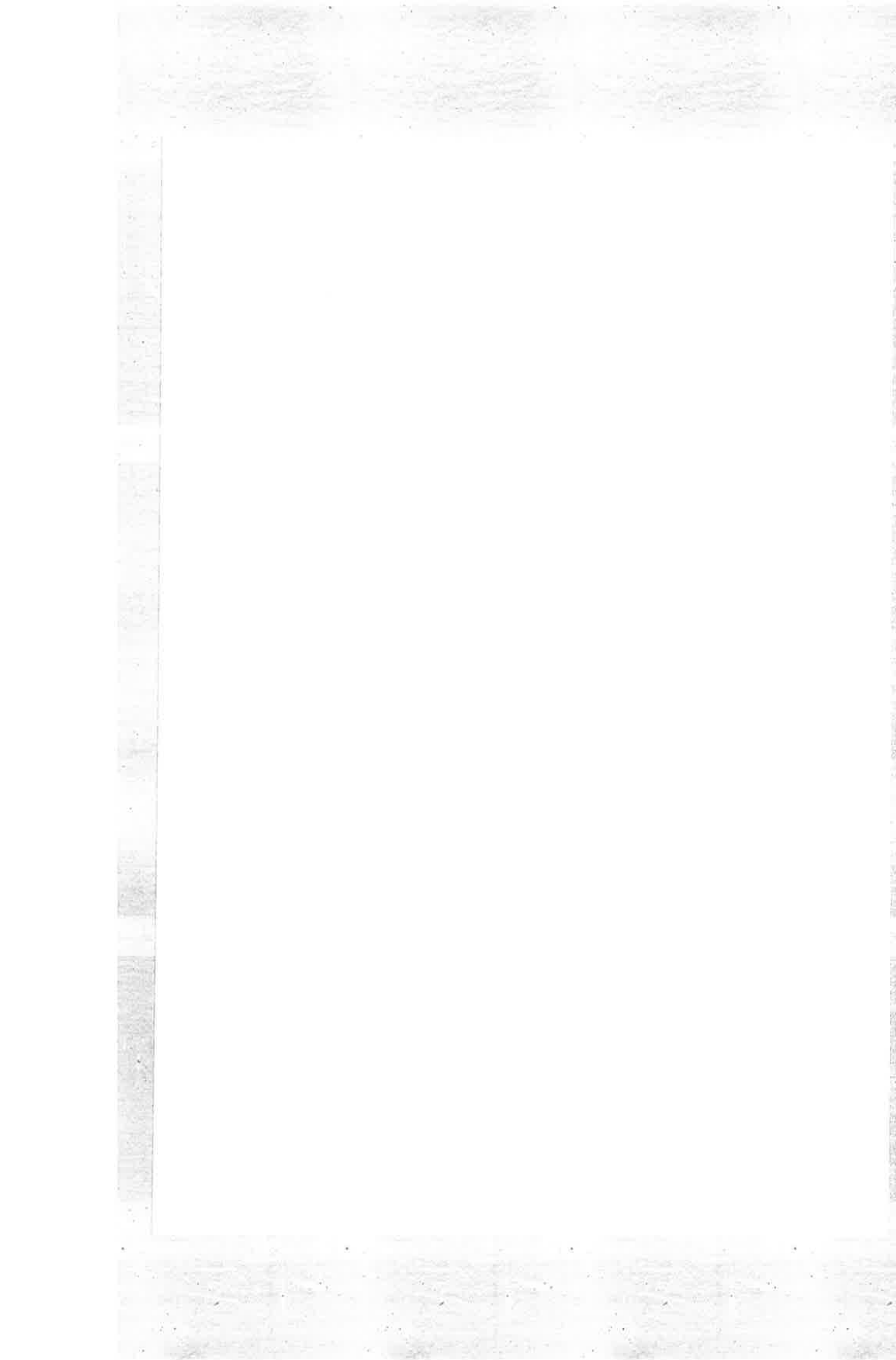
الاقتصادية والاجتماعية، أو بمعنى آخر أن المنهج القرآني يضع العامل العقائدي ضرورة للوقاية من مشكلات الجريمة والانحراف المصاحبة لعملية التنمية، وهو بذلك عكس منهج علم الاجتماع الذي يضع التوازن في شقي التنمية الاقتصادية والاجتماعية عاملاً رئيسًا في الحد من السلوك الإجرامي المصاحب لعملية التنمية، فيذكر المنهج القرآني حقيقة ذلك في مجتمع قوم عاد عندما ركزوا على تنمية الجانب الاقتصادي في مجتمعهم، قال سبحانه وتعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (١٢٨) وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ (١٢٩) وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ (١٣٠)﴾ [الشعراء] ويقول سبحانه وتعالى عن مجتمعات شاعت فيها الجريمة على الرغم من أنها أخذت بالتوازن من ناحية شقي التنمية الاقتصادية: ﴿فَلا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ (٥٥)﴾ [التوبة].

٥- يقرر المنهج القرآني أن التخطيط لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل العامل العقائدي يحد ويقلل كثيراً من حجم الآثار السلبية لمشكلة الهجرة، والتي يمكن أن يترتب عليها كثير من المشكلات السلوكية ومن ضمنها مشكلة الجريمة والانحراف، وقد أورد المنهج القرآني جانبًا تطبيقيًا كحقيقة لهذا التصور، عندما ذكر كيف كانت تعالج ظروف المهاجرين من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، حيث كانت المدينة المنورة تشهد تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل العامل العقائدي الذي قرره قائد الأمة المصطفى ﷺ، فلم تكن تلك الهجرة في ظل العامل العقائدي مشكلة كما تصورتها الدراسات المعاصرة، قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر]. ومن ناحية أخرى فإن المنهج القرآني قد نبه إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا خطط لها وفق العامل العقائدي فإنها تحد



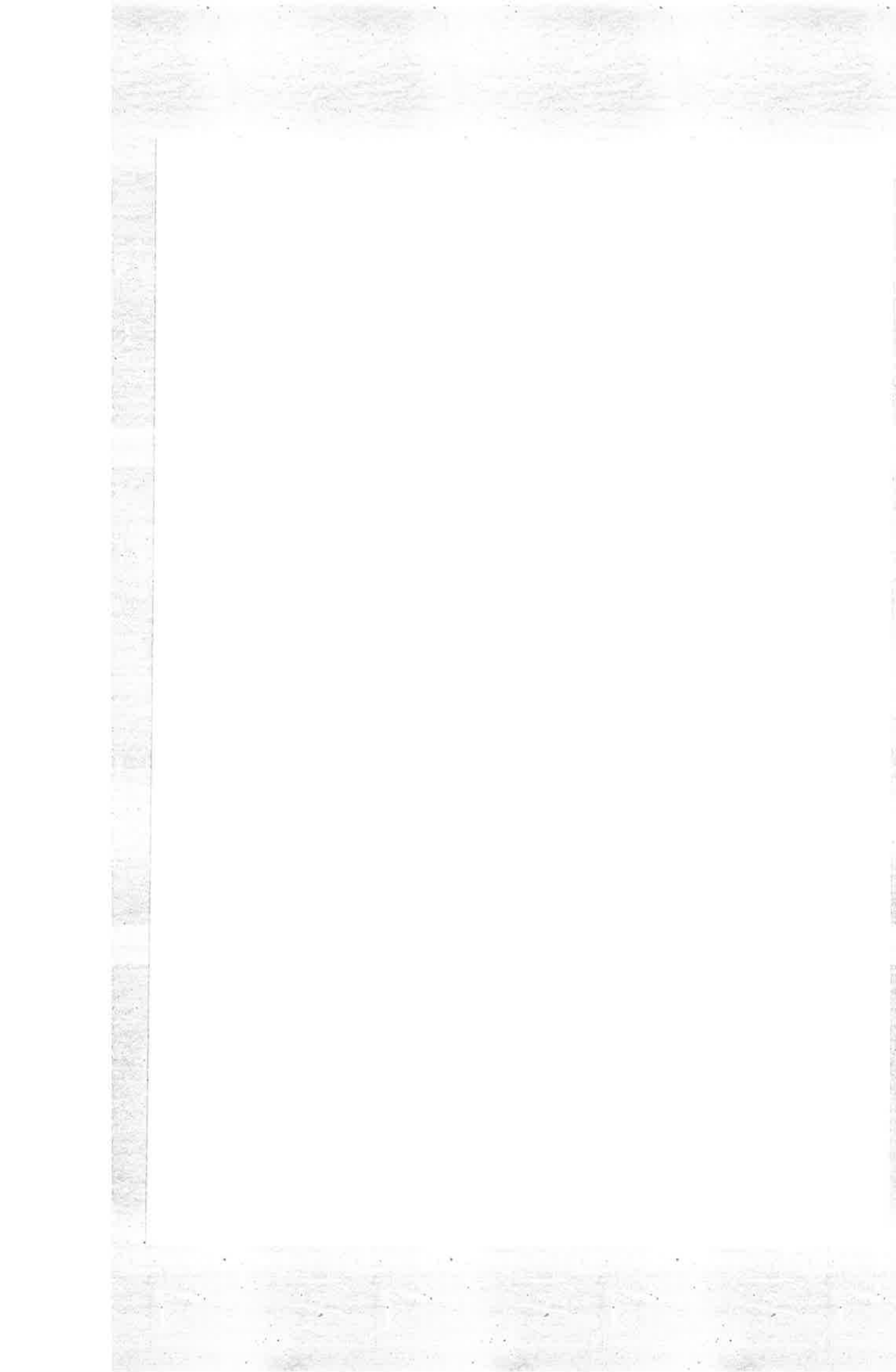
كثيرًا من الصراع والتنافر بين الأجيال والذي يسبب كثيرًا من الانحرافات السلوكية والتي تحدث دائمًا من الظروف المتغيرة الاقتصادية والثقافية لمراكز الآباء والأولاد والذكور والإناث، وهو ما افترضته الدراسات المعاصرة في علم الاجتماع، فقال الحق سبحانه وتعالى عن التآلف بين الأجيال الأولى التي أخذت منها مجتمعاتها العقيدة موجهًا لعملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٠) ﴾ [الحشر].

●●●



الفصل الثالث:

النظم الاجتماعية والجريمة في ميزان علم الاجتماع وميزان الإسلام



الفصل الثالث
النظم الاجتماعية والجريمة في ميزان علم الاجتماع وميزان الإسلام

أولاً: النظام الأسري وعلاقته بالجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام:

تعد الأسرة والتي تتكون من الأب والأم والأولاد الوحدة الرئيسة في مختلف المجتمعات الإنسانية على مر الأزمنة والعصور، ونظامها سنة من سنن الله سبحانه وتعالى في خلقه منذ خلق البشرية، وهي الخلية الأولى التي يعيش في كنفها الفرد وتضمن له استمرار حياته الاجتماعية والثقافية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي؛ ولذلك كان هناك تأكيد في تشريعات الإسلام وفي دراسات علم الاجتماع عن علاقة الأسرة باستواء الإنسان وانحرافه، والفاحص لمنهج الإسلام ومنهج الدراسات الاجتماعية يدرك أن هناك اتفاقًا عامًا على افتراض رئيس عام، وهو أن الجريمة ترتبط بشكل قوي بطبيعة النظام الأسري ووظائفه، ولكن في الوقت نفسه يجد الفاحص المدقق أن الاتجاه الإسلامي يتباين مع النظريات الوضعية عند تفسير هذا الافتراض العام، فالملاحظ يرى أن كلاً من المنهج الإسلامي والنظريات الغربية قد وضعت أسسًا وأبعادًا تفسيرية لعلاقة الأسرة بالجريمة، يمكن إيجازها في هذا المقام ليتضح التمايز والتباين بين منهج القرآن ومنهج النظريات الوضعية حول العلاقة بين الأسرة والجريمة فيما يأتي:

١ - الأسرة والجريمة في ميزان علم الاجتماع:

لقد توصلت جهود الباحثين في علم الإجرام عند دراستهم للعلاقة بين الأسرة والجريمة إلى افتراضات تفسيرية تحدد علاقة الأسرة بارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي، ويبدو أن النموذج التصوري للنظريات الوضعية هذه يعزو السبب إلى الافتراضات الآتية:

أ- انحراف الوالدين والجريمة:

كلما انخفض توجه الوالدين نحو تأييد النظم العامة والقيم الاجتماعية زاد من احتمال ارتكاب الأولاد للسلوك الإجرامي، ومعظم الجانحين والمجرمين يشيع في أسرهم الانحراف أو الجريمة.

ب- الضبط الأسري والجريمة:

عندما يزداد ضبط الوالدين للأولاد أو يضعف يكون له أثر بشكل أو بآخر على انحراف الأولاد وارتكابهم للسلوك الإجرامي، بمعنى أن اعتدال الوالدين في ضبط أولادهم يقلل من احتمالية انحرافهم؛ لأن الاعتدال يؤدي إلى ارتباط الأولاد بهم، بينما تطرف الوالدين بضبط أولادهم (قوة أو ضعفًا) يؤدي إلى ضعف ارتباط الأولاد بالوالدين وبالتالي احتمال انحرافهم وارتكابهم للسلوك الإجرامي.

ج- المستوى الاجتماعي للأسرة والجريمة:

انخفاض مستوى الطبقة الاجتماعية للأسرة يزداد معه احتمال انحراف الأولاد وارتكابهم للسلوك الاجرامي.

د- التفكك الأسري والجريمة:

الجانحون والمجرمون ينحدرون في الغالب من أسر مفككة يغيب عنها أحد الوالدين نتيجة للوفاة أو الطلاق أو الهجر.

هذه أهم الافتراضات العامة التي قامت عليها نظريات الجريمة في علم الاجتماع وفسرت مشكلة الجنوح والجريمة كنتيجة حتمية للخلل في النظام الأسري بالمجتمع، وقد طرحت هذه الافتراضات في نظريات مختلفة كما في نظرية الأسرة المفككة، ونظرية الضبط الاجتماعي، ونظرية المخالطة الفارقية وغيرهما.

٢- الأسرة والجريمة في ميزان الإسلام:

لقد اتفقت النظريات الاجتماعية المتخصصة في دراسة الجريمة مع منهج الإسلام، وافترضت بشكل عام أن هناك علاقة بين الأسرة والجريمة، ولكن يبدو أن الاتجاه

الإسلامي يتميز عن النظريات الوضعية بمسلمات رئيسة؛ تتضح هذه المسلمات من خلال الحقائق التي ذكرها الله سبحانه وتعالى بالقرآن الكريم عن السلوك الإنساني السوي، وغير السوي الصادر من جراء التفاعل بين الفرد وأسرته في مختلف المجتمعات الإنسانية عبر الأزمنة والحقب التاريخية المختلفة، ولقد تبين من الآيات المحكمة للقرآن العظيم أن النموذج الإسلامي عند تفسيره للعلاقة بين الأسرة والجريمة يستند للمصادر التالية:

أ- المستوى الاجتماعي للأسرة والجريمة:

لا يضع الاتجاه الإسلامي علاقة احتمالية بين طبقة الأسرة في المجتمع وانحراف الأفراد فيها، على عكس النظريات الاجتماعية التي افترضت احتمال انحراف أفراد أسر الطبقات الدنيا، بل إن الاسلام ينظر إلى الأسرة نظرة واحدة في جميع المستويات الاجتماعية(العليا-المتوسطة-الدنيا)، ويضع احتمال الانحراف والإجرام متساويًا عند كل أفراد الأسر شاملاً جميع المستويات الاجتماعية، فقد ذكر المنهج القرآني أسرًا متنوعة من مختلف المكانات والطبقات الاجتماعية، تتوفر فيها عوامل الانحراف والإجرام، فقد زودنا القران الكريم بحقائق عن أسر متعددة المستويات، واحتمال علاقتها بالإجرام أيضًا متساو، لا يمكن أن يقبل أو يزداد في مستوى معين، فقد ذكر المنهج القرآني عن أسر الطبقة العليًا وعلاقتها بالانحراف والإجرام في قصة يوسف علية السلام مع أسرة عزيز مصر، وقيل إن العزيز كبير الوزراء، قال تعالى في سورة يوسف: ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** (٣٠) ﴾ يقول سيد قطب رحمه الله (جـ٢: ١٩٧٨-١٩٨٤) عند تفسير هذه الآية: «إنها محنة التعرض للغواية في جو القصور، وفي جو ما يسمونها الطبقة الراقية، وما يغشاها من استهتار وفجور، فهذه البيئة التي تسمح بهذا هي بيئة خاصة، هي بيئة الطبقة المترفة دائمًا، ولما تبين حسب الشهادة أن يوسف -عليه السلام- بريء وأنها هي التي راودت، وهي التي دبرت الاتهام. . . تبدو لنا صورة من الطبقة الراقية في الجاهلية قبل آلاف السنين وكأنها هي اليوم شاخصة، رخاء في مواجهة الفضائح الجنسية، وميل إلى كتمانها

عن المجتمع، وقالت نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها، فلما سمعت بمكرهن، أرسلت إليهن، وأقامت لهن مأدبة في قصرها، وكن من نساء الطبقة الراقية، وخرج عليهن يوسف -عليه السلام- فبهرن لطلعته ودهشن وجرحن أيديهن بالسكاكين التي يأكلن بها للدهشة المفاجئة، فراودنه جميعهن بالقول أو الحركات واللفتات: ﴿**قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**﴾» [يوسف].

وفي مقام آخر ذكر الخالق سبحانه وتعالى حقيقة ونموذجًا رائعًا وقويًا لاحتمال شيوع الانحراف في الأسر بصرف النظر عن مستوى الأسرة الاجتماعي والاقتصادي فقال تعالى: ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ(١٧)**﴾ [الأحقاف] ذكر ابن كثير رحمه الله (١٤١٦: جـ٤: ١٦١) عند تفسير هذه الآية: «أن هذا حال الأشقياء العاقين لوالديهم، وهذا عام في كل من قال هذا».

ب- انحراف الوالدين والجريمة:

لا يضع المنهج القرآني الافتراض القائل بأن نتيجة انحراف الأولاد من انحراف الوالدين أو أحدهما، كما افترضت النظريات الوضعية ذلك، فمن المحتمل أن يستقيم سلوك الأولاد وهم في ظل رعاية أبوية غير رشيدة، كما ذكر المنهج القرآني عن أسرة إبراهيم -عليه السلام- الابن الصالح البار وانحراف الأب فيها، قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٧٤)**﴾ [الأنعام]، وفي المقابل لا يضع المنهج القرآني حتمية صلاح الأولاد بصلاح الآباء، فقد قال تعالى في قصة موسى والخضر عليهما السلام: ﴿**وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا (٨٠)**﴾ [الكهف].

ج- التفكك الأسري والجريمة:

لا يربط المنهج الإسلامي بين الجريمة وتفكك الأسرة بالوفاة أو الطلاق أو الهجرة كما افترضت النظريات المتخصصة في علم الاجتماع، بل يقرر أن الجريمة يمكن أن

تحدث أيضًا في الأسر المتكاملة المتواجد فيها الوالدين والأولاد، وقد يكون جانب الانحراف في الأسرة محتملاً من قبل جميع أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأولاد) بمعدل متساو ولا يرتبط بأي نوع من أنواع التفكك التي نصت عليها النظريات الوضعية؛ فذكر المنهج القرآني عن انحراف الأب في أسرة فرعون حاكم مصر، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (١١)** ﴾ كما ذكر المنهج القرآني انحراف الأم في أسرة نوح وأسرة لوط عليهما السلام: ﴿ **ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ (١٠)** ﴾ [التحريم]، كذلك أشار المنهج القرآني: إلى أن الانحراف يمكن أن يكون من الأشقياء مع وجود رشد وصلاح الأب كما أخبر سبحانه وتعالى في قصة يوسف -عليه السلام- عندما كاد له أشقاؤه وقالوا: ﴿ **اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ (٩)** ﴾ [يوسف]، وأخيرًا قرر الحق سبحانه وتعالى أن الانحراف يمكن أن يبدأ أصلاً في الأسرة من انحراف الوالدين أنفسهم كما في أسرة أبي لهب، قال تعالى: ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (١)** ﴾ [المسد].

والملاحظ أن التفسير الإسلامي وضع معايير دقيقة لمصدر الانحراف في الأسرة محاولاً بذلك إبراز العلاقة بين الأسرة والجريمة بطريقة علمية مقنعة بدون حتميات أو انحياز لأحد الأفراد في الأسرة كما وقعت بذلك النظريات الوضعية.

د- الضبط الأسري والجريمة:

ركزت النظريات الوضعية على عملية ممارسة الوالدين لمسئولية المتابعة والضبط الاجتماعي على الأولاد باعتبار أنه يؤدي إلى ارتباط الأولاد بهم وبالتالي يضعف من ميلهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، بينما المنهج القرآني يرى عكس ذلك ويعتبر أن ارتباط الأولاد بالوالدين لا ينشأ في الأسرة من علاقة ضبط وتنظيم من جانب الوالدين

على الأولاد، إنما الارتباط بينهم يتكون من اتجاه معاكس من جراء بر وإحسان الأولاد إلى والديهم، وبالتالي يزداد الارتباط بينهم بحيث ينتفي عقوق الأولاد ويقل ميلهم إلى الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، وهذا يعني أن المنهج القرآني لا يقلل من قيمة ممارسة الضبط الاجتماعي للأولاد من قبل الوالدين، فالملاحظ يرى أن الإسلام نص بتشريعات كثيرة على وجوب القيام بمسئولية الرعاية من قبل الوالدين على الأولاد، فذكر الله سبحانه وتعالى عن ممارسة إسماعيل -عليه السلام- الضبط الاجتماعي في أسرته بقوله عز وجل: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا (٥٥) ﴾ [مريم] وقرر ﷺ في الحديث الذي رواه البخاري (جـ٢ : ٥٩) أن مسئولية الضبط الاجتماعي على الوالدين بقوله: «**كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته والرجل في أهله راعٍ وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيتها**.. الحديث».

إن المنهج القرآني سعى لتحقيق الارتباط بين الأولاد والوالدين عن طريق مبادرة الأولاد إلى الإحسان للوالدين، وليس العكس وهوالتركيز على عملية الضبط من قبل الوالدين على سلوك الأولاد، كما افترضت النظريات الوضعية، فقد ذكر الله سبحانه وتعالى عن سلوك يحيى -عليه السلام- في أسرته مع والديه، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا (١٤) ﴾ [مريم] ذكر الطبري في تفسيره عن هذه الآية (١٤١٢ : ٣٠٦) «أي مسارعًا في طاعتهما ولم يكن مستكبرًا ذا عصيان» وذكر الحق سبحانه وتعالى كذلك عن سلوك عيسى -عليه السلام- مع والدته: ﴿ وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا (٣٢) ﴾ [مريم]، وأوصى الخالق سبحانه وتعالى جميع الأولاد في جميع المجتمعات الإنسانية على مختلف الأزمنة والعصور بالطاعة للوالدين والبر بهما قال تعالى في سورة لقمان: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (١٤) وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (١٥) ﴾.

ومن هنا يتبين بأن المنهج القرآني وضع معايير دقيقة لتحديد أوزان كل عامل، وقرر أن السلامة في الأسرة ترتبط بشكل كبير بإحسان الأولاد للوالدين أكثر من ارتباطها بضبط الوالدين للأولاد، وهذا يتباين مع النظريات الوضعية التي افترضت عكس ذلك.

هـ - القوامة والجريمة:

أغفلت النظريات الوضعية موضوع تحديد القائم على الأسرة مثل أن يكون الزوج، أو الزوجة أو كلاهما، بالرغم من أن العلوم الإنسانية القائمة على تلك النظريات قد قررت أن الأسرة مؤسسة اجتماعية، فمن البديهي في منطق علم الإدارة أن كل مؤسسة تحتاج إلى قائد يضمن لها البقاء والاستقرار، لكن يبدو أن المنهج الإسلامي سبق كل المدارس الوضعية في علم الاجتماع، وقرر أن الأسرة هي المؤسسة الأولى للمجتمعات الإنسانية، وهي المؤثر القوي على سلوكيات الإنسان واتجاهاته، وتحتاج إلى تنظيم إداري قوي؛ لذلك قرر الإسلام أن هناك علاقة أكيدة بين نمط القيادة في الأسرة واستواء سلوكيات الأفراد أو انحرافهم، والقيادة الرشيدة في الأسرة في ظل المنهج القراني ينبغي أن تكون من قبل الرجل، وكلما ضعف الرجل في قيادته للأسرة وتنازل عن حقه في القوامة (للزوجة أو الأولاد) زاد هذا من التخبط في الأسرة وزاد من احتمال الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي لأفرادها، قال تعالى: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**﴾ [النساء: ٣٤].

ذكر ابن كثير- رحمه الله- عند تفسير هذه الآية الكريمة (جـ١ : ٤٦٥) حديثًا شريفًا رواه البخاري أن النبي ﷺ قال: «**لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**». إن مسألة تحديد القوامة لها شأن عظيم، لا يمكن أن تتحكم فيها أهواء البشر، وفي كل مرة تخالف فيها هذه القاعدة، وتهتز سلطة القوامة في الأسرة يحدث تخبط وفساد ودمار، ولعل من أهم هذه الدلائل أيضًا احتمال انحراف الأطفال الذين ينشئون في مؤسسة عائلية يكون القوامة فيها ليست للأب بسبب ضعف شخصيته حيث تبرز عليه شخصية الأم، وقد أثبتت البحوث التطبيقية المعاصرة في علم اجتماع الجريمة علاقة أكيدة بين وضع القوامة

في الأسرة وميل الأولاد نحو الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، وهذا سبق إسلامي تفتخر فيه كل العلوم الإنسانية والتربوية (محمد السيف: ١٤١٦ : ٥٤).

و- الجريمة بين المحارم:

سبق المنهج القرآني النظريات الاجتماعية بالتنبيه عن مشكلة الإجرام والانحراف بين المحارم أنفسهم داخل الأسرة الواحدة (بين الأزواج بعضهم مع بعض، وبين الأولاد والوالدين، وبين الأولاد وأنفسهم) وحدد المنهج الإسلامي (العاطفة) كسبب رئيس وراء نشوء هذه المشكلة داخل الأسرة، وهو الذي تخبطت في صياغته وافتراضه مدارس علم الاجتماع المتعددة، فالنظريات الوضعية طرحت هذا الافتراض بشكل عام، باعتبار أن الحرمان العاطفي داخل الأسرة قد يدفع أفرادها إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، بينما صاغ المنهج القرآني «العاطفة» بمعيار دقيق حدد مصدره وآثاره ووزنه متمثلاً في سلب حرمان عاطفة الأبوة تجاه بعض الأولاد، وإيثار بعضهم على بعض عاطفيًا، كتفضيل الذكور على الإناث، وتفضيل الصغار على الكبار، وتفضيل بعض الأولاد من أحد الزوجات عند تعدد الزوجات، وقد ظهر هذا السبب في أسرة يعقوب عليه السلام عندما فضل يوسف -عليه السلام- على إخوته مما ترتب عليه انحراف في السلوك بين الأشقاء، قال تعالى في سورة يوسف: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٨) اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ (٩) قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ (١٠)﴾ فالحب المسير للسلوك داخل الأسرة يعتبر عاطفة إيجابية ولكن ينبغي أن يكون لهذه العاطفة ضوابط ؛ بمعنى أن يكون الحب بين الأزواج بعضهم مع بعض، وبين الوالدين والأولاد حب في الله تعالى ثم حب للعمل الصالح، وقد ذكر المنهج القرآن هذا العامل بصراحة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن: ١٤] ذكر الشيخ عبدالرحمن بن السعدي (١٤٠٧ : جـ٧ : ٤٠٢): «أن هذا تحذير من الله للمؤمنين لكي لا يغتروا بالأزواج والأولاد، فنصح الله سبحانه وتعالى

عباده أن توجب لهم هذه المحبة الانقياد لبعض مطالب الأزواج والأولاد والتي يكون فيها محذور شرعي» وذكر ابن كثير(جـ٤ : ٣٧٦) : «قال : إن منهم من يحمل الرجل على قطيعة أو معصية ربه فلا يستطيع الرجل مع حبه إلا أن يطيعه» فبدا من خلال ما سبق أن المنهج القرآني يطلب من الأسر أن تكون العاطفة عقلانية ورشيدة، وذلك عن طريق تنقيتها بالقيم والمبادئ الدينية.

ثانيًا: النظام السياسي وعلاقته بالجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام:

ثارت المناقشات حول العلاقة بين السلوك الإجرامي وبين الأشكال العامة للنظام السياسي سواء كان ديمقراطيًا أو دكتاتوريًا، كما اتجهت المناقشات إلي محاولة ربط السلوك الجانح والإجرامي ببعض المتغيرات السياسية كتنفيذ القانون والإدارة الديمقراطية وغير ذلك، ولكن هذه الآراء في علم الاجتماع لم تصل إلى اتفاق ولم توجد البحوث المنظمة التى يمكن أن تحسم الخلافات القائمة في الرأي، حتى إن بعض العلماء يرون أن مثل هذ العلاقة غير قابلة للدراسة العلمية (محمد عارف: ١٩٨١ : ٤٠٧). ولايعني هذا أن المدارس الاجتماعية أهملت هذا الجانب أو غفلت عنه، فالنظريات الصراعية في علم الاجتماع ترد التوتر في المجتمع ومن ضمنه الانحراف والجريمة إلى صراع اقتصادي بين الطبقات التي تملك وسائل الإنتاج؛ وهي الطبقة الحاكمة مع الطبقات المحكومة التي يفرض عليها وضعها الاقتصادي اتخاذ موقف معاد من الطبقه الحاكمة، وبعض النظريات (كنظرية الصفوة) ترد التوتر والانحراف في المجّتمع لمبدأ «القوة» الذي قد ينشأ بين الصفوة السياسية القائمة، وأية صفوة منافسة أخرى يصيبها الضمور في منافستها في الأخذ بمقاليد القوة.

ومن ناحية المنهج الإسلامي فقد طرح الصراع بين النظم السياسية في المجتمعات الإنسانية والنظم الدينية كمنهج لتفسير العلاقة بين انتشار الجريمة في المجتمع والنظام السياسي في البلاد؛ ويمكن هنا أن نلقي الضوء على جوانب الالتقاء والاختلاف بين منهج علم الاجتماع والمنهج القرآني في الأساس الذي يقوم عليه تفسير العلاقة بين النظام السياسي والجريمة في المجتمعات الإنسانية، وسوف نسردها على مرحلتين:

أ- النظام السياسي والجريمة في ميزان علم الاجتماع:

لقد تركزت جهود الباحثين في علم الاجتماع حول عدة افتراضات رئيسة تبرز علاقة المشكلة الإجرامية بالأنظمة الحاكمة، ومن أهم هذه الافتراضات مايأتي:

١ -النظام الدكتاتوري:

الأنظمة السياسية الدكتاتورية تعتمد على حكم الفرد وتوجهاته، ولا تؤمن بسيادة القانون ولا تؤمن بضرورة خضوع السلطة للقواعد القانونية القائمة؛ لذلك يمكن في الأنظمة الدكتاتورية أن يحدث خروج أجهزة القضاء والهيئات المالية والتنفيذية في المجتمع على القوانين في المجتمع وتوجد لذلك المبررات المذهبية؛ لأن القانون في مثل هذه المجتمعات هو إرادة الزعيم، وهذه الأنظمة تضع معوقات أمام المخلصين من رجال القضاء والشرطة والأمن لتنفيذ القانون، وبذلك تخلق تلك الأنظمة الظروف والتسهيلات لارتكاب الجريمة فتشيع الرشوة والفساد والاختلاس، ويظهر العنف والتنظيمات السرية والإرهاب، لأن السلطات الدكتاتورية وليدة القوة، وتدعي الانتماء إلى قوميات وأيدلوجيات معينة تدافع عنها وتناصر مبادئها، كالنازية التي تزعمها هتلر في المجتمع الألماني، والفاشية التي تزعمها موسيلني في إيطاليا، والستالينية بقيادة ستالين في الاتحاد السوفييتي السابق، والأحزاب القومية المتعددة في كثير من الدول الشيوعية ودول العالم الثالث.

٢- النظام الديمقراطي:

النظام السياسي القائم على الديمقراطية في كثير من الدول المعاصرة يقوم أساسًا على أساس فلسفي وهو أن مصلحة الفرد مقدمة على مصلحة الجماعة، أو بمعنى آخر منح حرية فردية وصيانتها إلى الحد الذي لا يترتب عليه إيذاء للغير، وبذلك يركز النظام السياسي الديمقراطي على حقوق الأفراد في المشاركة السياسية وممارسة حقوقهم الطبيعية الشخصية والغريزية كاملة، باعتبار أنه لا يجوز تقييدها لأنها حرية طبيعية سابقة على السلطة؛ لذلك تكون سلطة الحكومات في تلك الدول التى تتبع النظام السياسي الديمقراطي سلطة مقيدة وليست سلطة مطلقة ؛ذلك أن السلطة الحكومية

هناك تقف عند حد الحقوق والحريات الطبيعية والغريزية للأفراد؛ ولذلك يشيع في تلك المجتمعات الفواحش من الزنى واللواط والبغاء والاستغلال الجنسي لبعض القاصرين من النساء والأطفال، وكذلك يشيع تداول الأموال بالباطل كالربا والقمار والميسر، وتكثر المظاهرات والصراعات السياسية تحت شعار الحرية والديمقراطية.

٣- جماعة الصفوة:

افترضت النظريات الاجتماعية أن الأفراد في المجتمعات الإنسانية ينقسمون إلى فئتين؛ فئة حاكمة وفئة محكومة، وتطلق تلك النظريات على الفئة الحاكمة جماعة الصفوة، وافترضت تلك النظريات أن جماعة الصفوة ليس بالضروري أن تكون حاكمة، ولكنها تتكون من أفراد يمتلكون التأثير على اتخاذ قرار الحاكم أو الرئيس، وهي عادة ما تكون متماسكة ومنظمة وقادرة على مواجهة التأثيرات التي تضر بمصالحها أو تضعف مكانتها وقيمتها الاجتماعية، ويطلق على جماعة الصفوة في بعض الكتب والبحوث اسم «البطانة»، وهي تحوي أفراداً من الطبقات العليا في المجتمع ربطوا أو ارتبطوا بالطبقة الحاكمة، إما بسبب كفاح تاريخي أو تمييز ثقافي أو تمييز اقتصادي، وتحرص الفئة الحاكمة على تلك الصفوة، غالبًا ما يكون لمصلحة سياسية تدعم بقاء واستمرارية سلطتها على المجتمع.

ومن هنا يبدو أن خصائص وسمات أعضاء جماعة الصفوة لها دور مؤثر في القرارات التي يصدرها نظام الحكم، ولها مؤثر أيضًا في العلاقة بين الفئة الحاكمة القليلة والفئة المحكومة كثيرة العدد، وتفترض تلك النظريات الاجتماعية أن جماعة الصفوة عندما تمتلك مقاليد القوة يمكن أن تخلق ظروفًا اجتماعية ملائمة للانحراف والجريمة والعنف والإرهاب، فقد تؤثر تلك الجماعة على سياسة الدولة وبالتالي يتخذ الحاكم قرارات تؤدي إلى التفرقة العنصرية، وترسيخ الطبقية، وعدم العدالة في توزيع الثروات في المجتمع، وعدم العدالة في توزيع الخدمات والبرامج التنموية بين فئات المجتمع، والتمييز بين أفراد المجتمع في الحصول على الضروريات العامة كالتعليم والعلاج والتوظيف وغيرها، وهذا يؤدي إلى فساد النظام السياسي الحاكم ويضعف سلطة الدولة، وبالتالي يزيد الفرص لخلق ظروف لارتكاب الجريمة من قبل الأكثرية المحرومة من المجتمع وهي الفئة المحكومة.

والملفت للانتباه أنه بسبب الخصائص المستجدة للأنظمة السياسية المعاصرة (كالأنظمة الديمقراطية الرئاسية في أوربا وأمريكا) ظهر على جماعة الصفوة تحولات وتغيرات كبيرة في خصائصها وسماتها، فقد يمثل الصفوة في تلك الدول الديمقراطية المعاصرة المثقفون ورجال الأعمال، وقد يكون أعضاء الصفوة من الطبقة الوسطى أو حتى الطبقة الدنيا، فمثلاً قد تتأثر قرارات الدولة وأنظمتها بسبب مصالح اقتصادية لرجال الأعمال ورجال الحكومة، أو تتأثر القرارات الصادرة من النظام الرئاسي بسبب موقف الصحفيين أو محللي الحوادث السياسية، وخير مثال على ذلك سيطرة الإعلام الصهيوني في دول أمريكا وأوربا، وتبرير كثير من أعمال العنف والإرهاب ضد العرب والمسلمين، وكذلك سيطرة كثير من المؤسسات والشركات اليهودية على اقتصاد بعض الدول، وبالتالي التأثير على قرارات الرؤساء وتوجيهها لمصالح يهودية وبأسلوب عنصري يخلق العنف والإرهاب والتنظيمات السرية والمظاهرات السياسية.

٤- التبعية السياسية:

تفترض النظريات الاجتماعية السياسية أن بعض الأنظمة الحاكمة قد يكون لها تبعية سياسية، بمعنى أنها ترتبط بأنظمة سياسية أخرى خارج الدولة، وغالبًا ما يكون سبب هذه التبعية من أجل الحماية العسكرية، أو من أجل الحصول على مساعدات وقروض اقتصادية أو من أجل حفظ وصيانة نظام الحكم، وهذه الإجراءات يترتب عليها سيطرة استعمار غير مباشرة من قبل الدول الغنية والقوية على الدول الفقيرة أو الضعيفة؛ تصل إلى حد التدخل في الشئون الداخلية للبلاد، وتوجيه البرامج والقرارات الاجتماعية والأمنية والعسكرية في ضوء مصالحها ولخدمة فئات معينة، ويمكن أن تتدخل بعزل الرؤساء والوزراء، وهذه التبعية السياسية تخلق ظروفًا ملائمة لارتكاب الجريمة بسبب احتمال الإرهاب والعنف والتنظيمات السرية والانقلابات السياسية والعسكرية، وبالتالي ضعف قوة القانون الذي يترتب عليه أخذ الحقوق بالقوة والاعتداء على الأموال والأنفس.

ب- النظام السياسي والجريمة في ميزان الإسلام:

الفاحص لموقف المنهج القرآني العظيم من سلوكيات وأنظمة الحكام وجماعة الصفوة في مختلف الأزمنة والعصور يدرك أن الإسلام وضع نموذجًا تصوريًا لعلاقة الأنظمة السياسية بالجريمة في المجتمع، وهذا النموذج يحتوي على المصادر الآتية:

١ - النظام الدكتاتوري:

إن الخصائص والسمات العامة للنظم الدكتاتورية التي تعتمد على حكم الفرد متشابهة على مر العصور وفي مختلف المجتمعات الإنسانية، والمنهج القرآني قرر أن هناك أنظمة دكتاتورية توحد السلطة في يد زعيم معين ولها أثر في تشكيل المجتمعات فكرًا وسلوكًا حسب إرادة الزعيم، وذكر الحق سبحانه وتعالى في القرآن الكريم أمثلة تلك الأنظمة السياسية الدكتاتورية السائدة والمؤثرة عل المجتمعات الإنسانية، وقرر المنهج القرآني أن لهذه الأنظمة ارتباطًا مباشرًا وقويًا بالانحراف الفكري وشيوع الجريمة في المجتمع، وذكر سبحانه وتعالى العلاقة بين النظام السياسي الدكتاتوري والانحراف في المجتمعات الإنسانية في حكم الفراعنة في المجتمع المصري، فقال تعالى: ﴿**إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٤)**﴾ [القصص]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ (٧٩)**﴾ [طه]. وقول الله تعالى: ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ (٢٦)**﴾ [غافر]، وقال الحق سبحانه وتعالى على لسان فرعون: ﴿**فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ (٥٤)**﴾ [الزخرف] وهكذا يقرر المنهج القرآني أن الحكومات الدكتاتورية (الاستبدادية) تخلق ظروفًا ومناخًا مناسبًا لشيوع الانحراف والجريمة في المجتمع، حيث يعطي ذلك المجتمع مجالاً للحكام وصفوة القوم بأن يمارسوا حكمهم طبقًا للأهواء وتحقيقًا لمصالحهم ومنافعهم، ومن أجل المحافظة على مكانتهم الاجتماعية والسياسية؛ لذلك شاع في المجتمع المصري أثناء حكم الفراعنة كما ذكر القرآن الكريم القتل، والتمييز العنصري، والسحر والشعوذة، والإلحاد والإسراف في المعاصي والظلم.

٢- النظام الديمقراطي:

يبدو أن الأساس الفلسفي للنظام السياسي الديمقراطي قائم على مر العصور في المجتمعات التاريخية، وكذلك في المجتمعات المعاصرة، فالأساس الفلسفي للديمقراطية يهتم بالجانب السياسي من حياة المجتمع ولا يتدخل في الحريات الشخصية للفرد، وخاصة الحقوق الغريزية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان؛ باعتبار أن هذه جوانب شخصية لا يجوز لسلطة قائمة أن تنظمها أو تضع قيوداً عليها، والمنهج القرآني ذكر هذا الأساس الديمقراطي الفلسفي، وأنه قائم في كل المجتمعات الإنسانية كالنصرانية واليهودية والأعجمية والتاريخية والمعاصرة قال تعالى: ﴿ **أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلاً** (٤٣) ﴾ [الفرقان] وقال تعالى: ﴿ **بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾ [الروم: ٢٩] وقال سبحانه: ﴿ **وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ** ﴾ [النحل: ١١٦].

وهذه النصوص الصريحة في القرآن الكريم تثبت أن هناك من المجتمعات الإنسانية من تخضع لحكم وأهواء الغالبية، بمعنى أنه توجد هناك حرية في السلوك والتصرفات والغرائز ولا ينبغي أن تصطدم بأي سلطة تنظيمية، ووفقًا لهذا المبدأ فإن المحكومين هم أنفسهم أصحاب قرار، وهذا أساس فلسفي ديمقراطي، ونجد أن النظام السياسي في تلك المجتمعات يصوغ قوانينه بأسلوب لا يتعارض مع قضية الحرية للعامة، وبنفس الوقت لا يتعارض مع سلطة المجتمع، وقد وصف الحق وهو الخالق سبحانه وتعالى هذا النظام السياسي بالكفر والظلم والفسق مما يؤكد علاقة تلك الأنظمة الديمقراطية بشيوع الانحراف وارتكاب الجريمة في المجتمعات الإنسانية، فقد قال سبحانه وتعالى في سورة المائدة: ﴿ **وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** ﴾ ﴿ **أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ** (٥٠) ﴾.

٣- جماعة الصفوة:

أقر المنهج القرآني بجماعة الصفوة وأطلق عليها اسم (الملأ) بمعنى أشراف القوم،

وغالباً ما تكون من المترفين المقربين للملوك والقادة، وبين القرآن دورها وأثرها على استواء أو انحراف الأفراد في المجتمعات الإنسانية، وذكر القرآن الكريم بأسلوب دقيق طريقة معالجة تلك الجماعات لكثير من الحوادث التي طرأت على مجتمعاتها، والتي غالبًا ما تنتهج أسلوبًا يدافع عن مصالحها ويحفظ مكانتها الاجتماعية والسياسية، بصرف النظرعن المصلحة العامة للأمة، فمثلا ورد في القرآن عن جماعة الصفوة لفرعون حاكم المجتمع المصري في زمن الفراعنة قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلأُ من قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ (١٢٧)﴾ [الأعراف]، وقال سبحانه وتعالى عن ملكة سبأ عندما استشارت جماعة الصفوة (الملأ) في مجتمعها في أمر الرسالة التي بعثها إليها النبي سليمان عليه السلام: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ (٣٢)﴾ [النمل: ٣٢]، أيضًا ردة فعل جماعة الصفوة في مجتمع نوح -عليه السلام- عندما قالت: ﴿فَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَنزَلَ مَلائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الأَوَّلِينَ (٢٤)﴾ [المؤمنون]، وقد أخبر سبحانه وتعالى أن أعضاء جماعة الصفوة بشكل عام أول من يتصدى للحق والهداية والسلام في كل زمان ومكان خوفًا من أن تتأثر مصالحهم وتتزعزع مكانتهم، فقال تعالى واصفًا حالهم مع المرسلين: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلاَّ قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ (٣٤)﴾ [سبأ]، ومن جانب آخر ذكر المنهج القرآني أنه يمكن لجماعة الصفوة أن تكون مؤثرة إيجابيًا على القادة وبالتالي تكون مؤثرة على استقرار المجتمع، فقال سبحانه وتعالى آمرًا رسوله الكريم ﷺ باستشارة أصحابه: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ (١٥٩)﴾ [آل عمران] ذكر ابن كثير(جـ١ : ٣٩٧) في حديث رواه الإمام أحمد عن علي بن أبي طالب قال: سئل رسول الله ﷺ عن العزم؟ قال: «مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم».

٤ - التبعية السياسية:

المنهج القرآني لفت الانتباه قبل الدراسات الاجتماعية إلى أنه يمكن أن تحدث آثار سيئة على استقرار المجتمع من جراء التبعية السياسية المفرطة، ووضع التشريع الإسلامي ضوابط للمجتمعات الاسلامية تنظم التبعية السياسية للدولة، سواء كانت هذه التبعية قائمة من جراء ضعف اقتصادي أو من جراء ضعف عسكري أو حتى من ولاء عاطفي، فالمنهج القرآني أدرك حقيقة الخطر والخلل اللذين يمكن أن يحدثا للمجتمع الإسلامي من جراء التبعية السياسية المفرطة وغير الرشيدة، فقد يحدث الصراع الفكري والسياسي والضعف في القيم، مما يخلق ظروفًا ملائمة للانحرافات الفكرية والسلوكية.

ثالثًا: النظام الاقتصادي والجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام:

افترضت الدراسات في علم الاجتماع أن هناك عدة متغيرات اقتصادية ترتبط بمشكلة الجريمة والانحراف في المجتمعات الإنسانية، وهي بذلك تتفق مع الاتجاه الإسلامي الذي أكد أيضًا على العلاقة بين النظام الاقتصادي والجريمة في المجتمع، وفي الوقت نفسه تختلف نظرة علم الاجتماع عن المنهج القرآني في عملية التفسير لهذه العلاقة، حيث وضع كل من المنهج الإسلامي والنظريات الوضعية أبعادًا تفسيرية متباينة للعوامل الاقتصادية وعلاقتها بالجريمة، ويمكن إيجازها بما يأتي:

١ - لقد افترض علم الاجتماع أن الجنوح والجريمة يزدادان عند الأفراد الذين ينتمون لمستوى اقتصادي منخفض، وأنه كلما انخفضت الطبقة الاقتصادية للفرد زاد ذلك من احتمال انحرافه، بينما يقل احتمال انحراف الأفراد كلما ارتفع مستواهم الاقتصادي، واستطردت الدراسات الإجرامية في هذا الافتراض، وافترضت أن انخفاض المستوى الاقتصادي في المناطق بشكل عام يزيد من معدل الانحراف والجريمة فيها.

٢- يبدو أن فرضية علم الاجتماع حول العلاقة بين الجريمة وانخفاض الطبقة الاقتصادية، أو انخفاض المستوى الاقتصادي للمناطق، لا يجد قبولاً في المنهج

القرآني، فقد وضع الاسلام نموذجًا تصوريًا عن علاقة المستوى الاقتصادي بمشكلة الجريمة في المجتمعات الإنسانية مستنداً للمصادر الآتية:

أ- استبعد المنهج القرآني أية علاقه بين المركز الاقتصادي المنخفض والميل نحو ارتكاب الجريمة، وقرر أن الجريمة يمكن أن تحدث في جميع المستويات الاقتصادية، وأنها تزداد بشكل كبير عند الناس ذوي المركز الاقتصادي المرتفع (وهذا عكس فرضية علم الاجتماع والتي قررت أن الجنوح والجريمة يرتبطان بالطبقات الاقتصادية المتدنية)، فقال سبحانه وتعالى عن دور الطبقة الاقتصادية العليا في انحراف المجتمعات الإنسانية في مختلف الأزمنة والعصور: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلاَّ قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ كَافِرُونَ** (٣٤) ﴾ [سبأ]، وذكر الحق سبحانه وتعالى وصفًا حيًا لارتباط المركز الاقتصادي المرتفع والميل نحو الجريمة والانحراف والفساد في المجتمع قصة قارون في المجتمع المصري أثناء حكم الفراعنة، قال تعالى: ﴿ **إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ** (٧٦) ﴾ [القصص].

ب- كذلك استبعد المنهج القرآني أية علاقة بين انخفاض المستوى الاقتصادي للمناطق والأحياء السكنية وازدياد الانحراف والجريمة عند سكانها، كما افترضت ذلك الدراسات المتخصصة في علم الاجتماع، على أن المنهج القرآني يتصور عكس النظريات الاجتماعية، ويقرر أن الترف والثراء سواء في أحياء المدن أو القرى يزيد من معدلات حجم الجرائم فيها، وأشار القرآن الكريم إلى عدة أمثله حول تلك العلاقة، مثال ذلك ما ذكر الحق سبحانه وتعالى عن مجتمع مدينة سبأ، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ **فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ** (١٦) ﴾ [سبأ]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا** (١٦) ﴾ [الإسراء].

جـ- وقد انتبهت النظريات الاجتماعية المعاصرة إلى الخلل والقصور في افتراضها

حول العلاقة الحتمية بين الجريمة والمستوى الاقتصادي المنخفض، وبدأت تظهر بحوث معاصرة تنادي بحقيقة المنهج القرآني وتبرهن أن الإجرام يشيع بصورة أقوى وأخطر بين الطبقات العليا أيضًا، وتفند نظرية اختصاص الجريمة للطبقات الدنيا وحدها، ولكن الأغنياء عادة ما يتصرفون بعيدًا عن الأنظمة ويتمتعون بأساليب وإمكانات تجعلهم في مأمن بحيث لا تصل إليهم يد العدالة.

رابعًا: النظام الثقافي والجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام:

الثقافة في العلوم الاجتماعية لها جانب معنوي يتكون من المعتقدات والقيم والمعايير السائدة في المجتمع، وهي لها من الأهمية في عملية التفاعل الاجتماعي وتحديد العلاقات والمراكز والمكانات والطبقات لأفراد المجتمع، وهناك الجانب المادي للثقافة ويشمل وسائل الإنتاج وأساليبها، وهذا الجانب ليس له مجال في هذا المبحث؛ إنما الذي يعنينا هنا هو الجانب المعنوي للثقافة الذي يدخل في مضمون كل الظواهر الاجتماعية ومن ضمنها مشكلة الجريمة؛ بسبب ما يحدث من اندماج وتداخل وانسجام، أو بسبب التنافر والصراع، بين الفرد والمجتمع.

وقد افترض المنظرون في علم الاجتماع نموذجًا تصوريًا للعلاقة بين ثقافة المجتمع وميل أفراده إلى ارتكاب الجنوح والجريمة، ومن جانب آخر وضع المنهج القرآني كذلك نموذجًا يوضح العلاقة بين العوامل الثقافية والانحراف في المجتمعات الإنسانية، ويمكننا إيجاز جوانب الالتقاء والاختلاف بين منهج النظريات الاجتماعية الوضعية والمنهج القرآني في تفسير العلاقة بين النظام الثقافي والجريمة من خلال المسلمات الآتية:

١ - الطبقة الاجتماعية:

تحدد ثقافة المجتمع من قيم ومعايير وأعراف طبقات المجتمعات الإنسانية، فتصنف الأفراد والأسر في المجتمع إلى عدة مستويات اجتماعية، فيحظى بعض الأفراد والأسر بترتيب متقدم في السلم الاجتماعي ويطلق عليهم جماعة الصفوة أو الطبقة العليا، بينما يحظى أفراد وأسر أخرى بمكانة اجتماعية أقل من ذلك وهم العامة.

وغالبًا ما يتميز أفراد وأسر الطبقة العليا بالقيادة والسلطة والسيادة بحكم مركزهم السياسي والاقتصادي والتاريخي وهم قلة في المجتمع، بينما تتميز الطبقة العامة بالكثرة والتبعية لسيادة الطبقه العليا، وقد صنفت بعض الدراسات الاجتماعية الطبقة العامة إلى صنفين وهما: الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، باعتبار أن الطبقة الوسطى تحوي أفرادًا وأسرًا لهم خصائص وسمات ثقافية متجانسة، وهي أدنى بقليل من خصائص وسمات الطبقة العليا مما يجعلهم في سلم اجتماعي ثان (وهي الطبقة الوسطى) بينما تقل الخصائص والسمات الثقافية للطبقة الدنيا بشكل أكثر عن خصائص وسمات الطبقة العليا والوسطى، مما يجعلهم في سلم اجتماعي ثالث (وهي الطبقة الدنيا).

ومن أهم العوامل التي تميز الأفراد والأسر ثقافيًا وتحدد طبقتهم الاجتماعية: الأصول الأولى، والمستوى الاقتصادي، والمركز الوظيفي، وغيرها من العوامل والمقاييس التي تختلف باختلاف المجتمعات حسب معاييرها وقيمها الثقافية.

ويبدو أن الدراسات الاجتماعية عندما تصنف المجتمع إلى ثلاث طبقات (عليا- وسطى- دنيا) فهي تنظر إلى المجتمع بمقياس اقتصادي حسب الملكية والدخل الشهري، وعندما تصنف المجتمع إلى طبقتين (جماعة صفوة- وجماعة عامة) فهي تنظر إلى المجتمع بمقياس ثقافي من خلال القيم والمعايير الاجتماعية، ونرى أن المقياس الثقافي أشمل وهو ثابت في جميع المجتمعات الإنسانية وفي مختلف الأزمنة والعصور، بينما يتباين المقياس الاقتصادي من مجتمع إلى آخر ولا يمكن الوصول إلى مقياس علمي دقيق يحدد حجم الطبقة الاقتصادية في مجتمع معين، ويستحيل من وجهة نظر علمية تعميم ذلك المقياس الاقتصادي على مختلف المجتمعات الإنسانية، مما يثبت أن هناك ميلاً نحو تصنيف المجتمعات الإنسانية ثقافيًا، وقد أقر المنهج القرآني بوجود تفاوت في المستويات الاجتماعية بين الأفراد في المجتمعات الإنسانية، واعتبر أن هذا من سنن الله في خلقه سبحانه فقد قال: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴿١٦٥﴾ ﴾ [الانعام].

وقد افترض الباحثون في علم الاجتماع أن الأفراد والأسر في الطبقة العامة يتميزون عن أفراد وأسر الطبقة العليا بخصائص وسمات تدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجريمة، ومن أهم هذه الخصائص الاجتماعية: المستوى الاقتصادي المنخفض، الفشل في التعليم، السكن في الأحياء الفقيرة، البطالة، وتفكك الأسرة.

وقد سادت هذه الافتراضات في الدراسات الاجتماعية واستخدمها الباحثون عند تفسير مشكلة الجريمة في مختلف المجتمعات الإنسانية، حتى تحولت هذه الفروض إلى مسلمات نظرية، وصاغ المفكرون في علم الاجتماع نظرية خاصة بذلك يطلق عليها «نظرية الثقافة الفرعية الجانحة».

أما المنهج القرآني فقد أخذ اتجاهًا تصوريًا عكس اتجاه نظرية علم الاجتماع، وقرر أن الطبقة العليا (جماعة الصفوة أو الملأ) هي مصدر رئيس لانحراف كل المجتمعات الإنسانية، وهي عامل مهم في إضلال الطبقة العامة في المجتمع ودفعهم إلى الانحراف والإجرام، يقول الحق سبحانه وتعالى على لسان الطبقة العامة في جميع المجتمعات الإنسانية في مختلف الأزمنة والعصور: ﴿ **وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ** (٦٧) ﴾ [الأحزاب]، فالمنهج القرآني يقلل من شأن العلاقة بين الانحراف والخصائص والسمات الاجتماعية التي تتميز بها الطبقة العامة عن الطبقة العليا، كما افترضت ذلك الدراسات الاجتماعية المعاصرة، فالإسلام يقرر أن انحراف الطبقة العامة (الأتباع) ينبع من خلل وقصور في قيادة الصفوة في المجتمع، قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ** (٢١) ﴾ [إبراهيم]، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ** (١٦٦) ﴾ [البقرة].

٢- ثقافة الحضر والبادية:

صنف الباحثون الاجتماعيون المجتمعات السكانية السائدة في المجتمعات الإنسانية إلى ثلاثة تجمعات تختلف فيما بينها بحسب نوع الثقافة والحجم، وهي: مجتمع البادية ومجتمع القرية ومجتمع المدينة.

وافترضت الدراسات الاجتماعية أن لكل مجتمع من هذا المجتمعات ثقافة خاصة من قيم وتقاليد وعادات وأعراف، والتي بالتالي تؤثر على سلوكيات أفرادها واتجاهاتهم، وعندما أخذ أهل البادية يتركون مهنة الرعي والتنقل واتجهوا إلى الاستقرار في القرى أو المدن بفعل البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على معظم المجتمعات الإنسانية، نرى أنه من الأفضل الاتجاه في تصنيف البيئات الاجتماعية ثقافيًا إلى ثقافتين وهما: ثقافة الحضر وتشمل قيم ومعايير سكان المدن الأصليين، وثقافة البدو وتشمل قيم ومعايير أهل البادية الساكنين المستقرين في القرى أو المدن، باعتبار أن كثيراً من العشائر والقبائل استقرت في القرى والمدن فأصبح للقيم والأعراف والتقاليد البدوية الغلبة والسيطرة على كثير من السكان المستقرين في القرى، وكذلك تكون ظاهرة وشائعة في كثير في الأحياء السكنية في المدن.

وقد افترضت الدراسات في علم الاجتماع أن هناك علاقة بين حجم المجتمع البشري وارتكاب الجرائم في المجتمع، وافترضت أنه كلما صغر حجم التجمع البشري زاد من قوة ثقافته وسيطرته على سلوك أفراده، وبالتالي ضعف ميلهم نحو الجنح وارتكاب السلوك الإجرامي، أو بمعنى آخر تزداد الجريمة في المدن ذات التجمع البشري الكبير، وتقل في البوادي ذات التجمع البشري الصغير، ويفسر علماء الاجتماع زيادة ظاهرة الإجرام في المدن وندرتها في البوادي والقرى بأن البادية تتميز بقوة العادات والتقاليد والقيم وكثرة العلاقات الاجتماعية المباشرة القائمة على روابط القرابة والنسب والجيرة، وهذا يمنح القوة لثقافة المجتمع وقدرتها على السيطرة والضبط الاجتماعي لسلوك (أفرادها)، بينما تزداد الجرائم في المدن بسبب ضعف قوة العادات والأعراف والقيم والسيطرة على سلوك الأفراد فيها؛ وذلك لاختلاف

وصراع الثقافات في المدينة؛ لأنها عامل جذب للأفراد والأسر من مدن وبوادٍ ودول خارجية مختلفة.

وإذا انتقلنا إلى المنهج القرآني ونظرته نحو الجريمة وعلاقتها بحجم التجمع البشري، نجد أنه لا يضع علاقة بين حجم التجمع البشري (صغيرًا أو كبيرًا) وارتكاب السلوك الإجرامي، كما افترضت الدراسات الاجتماعية، ولكنه يضع علاقة بين نمط الثقافة للسكان بكونها بدوية أو حضرية والميل نحو الانحراف والجريمة، أو بمعنى آخر يُقر المجتمع القرآني أن بعض الثقافات قد تخلق ظروفًا ملائمة للانحراف بصرف النظر عن حجم التجمع البشري كبيرًا أو صغيرًا، ويقرر المنهج القرآني أن ثقافة البادية أكثر ارتباطًا بالانحراف والجريمة من ثقافة الحضر، ولعل أهم ما يميز هذا التصور الاسلامي أنه قرر أن الثقافة من قيم وأعراف ومعايير لا ترتبط ببيئة اجتماعية معينة، فيمكن أن تنتقل مع أصحابها إلى بيئات اجتماعية أخرى، وتصبح مؤثرة في استواء الإنسان أو انحرافه، فقد يعيش أهل البادية في المدن بثقافة بدوية تحد من انحرافهم أو تدفعهم إلى الجريمة، وقد يكون لسكان المدن الأصليين (الحضر)ثقافة معينة تحافظ على استواء سلوكهم، وقد ذكر المنهج القرآني صراحة ارتباط الانحراف والجريمة بالثقافة البدوية، وهذا بعكس اتجاه علم الاجتماع الذي يرى أن ثقافة المدن ترتبط أكثر بمشكلة الجريمة، وقد ذكر الحق سبحانه وتعالى ذلك في قوله: ﴿ **وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ الدَّوَائِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** (٩٨) ﴾ [التوبة]، يقول ابن كثير -رحمه الله- عند تفسيرهذه الآية الكريمة (جـ٢ : ٣٦٦): «أن كفر ونفاق الأعراب أكثر من غيرهم» وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (٩٧) ﴾ قال الطبري -رحمه الله- في تفسيره (١٤١٢ : ٢٠٢): «الأعراب أشد كفرًا وجحودًا بتوحيد الله عز وجل وأشد نفاقًا من أهل الحضر» وذكر ابن كثير في (جـ٢ : ٣٦٦) في حديث رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما: «من سكن الباديه جفا، ومن اتبع الصيد غفل، ومن أتى السلطان افتتن»، وأضاف ابن كثير في هذا المقام: «ولما كانت الغلظة والجفاء في أهل

البوادي لم يبعث الله منهم رسولاً، وإنما كانت البعثة من أهل القرى (الحضر) كما قال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَى أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلا تَعْقِلُونَ** ﴾ [يوسف: ١٠٩] ولما فسر ابن كثير -رحمه الله- الآية الكريمة السابقة ذكر قول أعرابي لرسول الله ﷺ: «**لقد هممت أن لا أقبل هدية إلا من قرشي أو ثقفي أو أنصاري أو دوسي**»؛ لأن هؤلاء كانوا يسكنون المدن كمكة والطائف والمدينة واليمن فهم ألطف أخلاقًا من الأعراب؛ لما لطباع الأعراب من جفاء، وذكر أيضًا حديثًا رواه مسلم عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «قدم ناس من الأعراب على رسول الله ﷺ فقالوا: أتقبلون صبيانكم؟ فقالوا نعم، فقالوا: لكنا والله ما نقبل، فقال رسول الله ﷺ: «**وما أملك إن كان الله نزع منكم الرحمة**».

خامسًا: النظام التربوي والجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام:

المؤسسات التربوية في المجتمعات الإنسانية منها ما هو غير رسمي كالأسرة، ومنها ما هو رسمي منظم كالمدارس ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، واهتمت الدراسات والنظريات الاجتماعية بموضوع التربية كما اهتم الاتجاه الإسلامي بها من قبل، باعتبار أن المؤسسات التربوية تملك سلطة اجتماعية تؤثر على سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم، وبالتالي استوائهم أو انحرافهم، وقد تتفق الدراسات المتخصصة في علم الاجتماع مع المنهج القرآني في التصور العام بأن لخلل وقصور مؤسسات المجتمع التربوية علاقة بشيوع الانحراف والجريمة في المجتمعات الإنسانية، ولكن في الوقت نفسه قد يتباين المنهج القرآني مع علم الاجتماع في تفسير المتغيرات التربوية المرتبطة بالجريمة، يمكن توضيح ذلك بما يأتي:

١- التربية الوطنية في علم الاجتماع:

التربية بشكل عام تعني تنمية السلوك الإنساني بتعليم أفراد المجتمع من الجيل الجديد القيم والمعايير المسلم بها، وتنمية مهاراتهم التي تجعلهم متكيفين مع مجتمعهم الذي ينتمون إليه، وهذه المسئولية للتربية يشارك فيها بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية

(المدارس -ووسائل الإعلام) مؤسسات غير رسمية كالأسرة والعائلة والمسجد والحي، والذي يعنينا بحثه في هذا المقام هو ما يتعلق بالمؤسسات التربوية كنظام تربوي رسمي منظم يهدف إلى تكيف الأفراد مع مجتمعهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ويبدو أن المؤسسات التربوية الرسمية (المدارس - ووسائل الإعلام) تنفرد بالمسئولية عن المؤسسات غير الرسمية (الأسرة- الحي . .) بجانب واحد من جوانب التربية لأفراد المجتمع وهو «التربية الوطنية»؛ والتي تعني التنشئة السياسية لأفراد المجتمع من أجل تكيفهم مع الوضع السياسي للمجتمع، وذلك بتعليمهم الاعتزاز بقيم العظماء في تاريخ أمتهم ومجتمعهم وتدريبهم على الامتثال لأنظمة السلطة وتنمية الهوية والانتماء للمجتمع، وتدريبهم على الحياد السياسي ونشر الوعي السياسي؛ وذلك بغية الوصول إلى الاستقرار في المجتمع.

وقد اتجهت الدراسات في علم الاجتماع والقائمة على افتراضات نظريات علم الاجتماع السياسي أن التخلف السياسي وعدم تنمية الشعور الوطني عند أفراد المجتمع يخلق ظروفًا ملائمة للانحراف والإجرام في المجتمع، نتيجة ظهور النزعات القبلية والطائفية والعقائدية، وربما ترتب على ذلك حروب أهلية كما حدث في لبنان، أو صراعات طائفية أو قومية كما حدث في أوربا الشرقية، أو قد يحدث انقلابات عسكرية ومظاهر سياسية عنيفة كما يحدث في أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية والآسيوية.

لذلك يركز علماء الاجتماع والمهتمون بالتربية في المجتمعات الإنسانية على التربية الوطنية كعامل رئيس في استقرار المجتمع ووقايته من الاضطراب والصراع، ويركز المتخصصون في هذا المجال لتحقيق التربية الوطنية على جانبين، وهما:

أ- تنميه الهوية لتحقيق الوحدة الوطنية.

ب- غرس قيمة الولاء لنظام الحكم.

ومصطلح «هوية» و«قومية» في العلوم السياسية يستخدم ليعبر عن وطن يتميز بحدود جغرافية معروفة، ويتجانس أفراده عنصريًا، متفقين على وحدة الأفكار والمثل

والتاريخ المشترك واللغة والدين والمصالح الاقتصادية المشتركة، والخضوع لحكم مشترك، وآلام مشتركة موحدة تحرك فيهم الإحساس بالهوية، ويؤكد علماء السياسة بأنه ليس من الضروري توفر كل هذه العوامل لخلق القومية والهوية بل يكفي جزءٌ منها .

٢-التربية والوطنية في المنهج القرآني:

يتميز المنهج القرآني بأنه لايتفق مطلقًا مع الدراسات التربوية في؛ سياستها لتحقيق التربية الوطنية عن طريق الجانب الأول وهو تنمية الهوية القومية؛ وذلك لأن المنهج القرآني يرى أن القومية قائمة على أسس من التنافر والتضاد مما يؤدي أو يمهد إلى حدوث التمزق القومي، فهناك عدد كبير من الدول غير موحدة ولا يوجد داخلها تجانس عنصري، يتواجد فيها الأبيض والأسود، ويوجد المواطن الأصلي والمهاجر، وقد لا توجد وحدة في الدين أو اللغة أو التاريخ المشترك، هذه العوامل القومية تجعل التربية الوطنية صعبة وغير يسيرة مما يخلق تخلفًا سياسيًا قد يدفع إلى الصراع والاضطراب والإرهاب والعنف والجريمة . أما التصور الإسلامي فهو مبني على أساس أن الناس في مختلف الأزمنة والعصور غير متجانسين أصلاً في العوامل التي نصت عليها النظريات السياسية حول «ظاهرة القومية» كاللون واللغة والمصالح والدين، ويعد اختلافهم سنة من سنن الله في خلقه، قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** (١٣) ﴾ [الحجرات]، ومن جانب آخر نجد أن المنهج القرآني أيضًا يتحفظ على مسألة التربية الوطنية عن طريق غرس قيمة الولاء لنظام الحكم في المجتمع، ولا يعني هذا أن المنهج القرآني له موقف سلبي تجاه هذه الخطوة في تحقيق التربية الوطنية، ولكنه يرى أن الولاء لا ينبغي أن يكون لسلطة نظام الحكم فقط، بل ينبغي أن يتعداه ليشمل الولاء للأنظمة الأخرى ذات السيادة والسلطة في المجتمع، حتى لا يكون هناك تعارض وتناقض وصراع في القيم والسلوكيات بين أفراد المجتمع من جراء تعدد الأنظمة والسلطات في المجتمع، ومن أهم الأنظمة من وجهة نظر المنهج القرآني التي ينبغي أن يخضع لها الفرد ويحقق لها الولاء ما يأتي:

أ- شرع الله: قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (١٣٢) ﴾ [آل عمران].

ب- نظام الحكم: قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [النساء: ٥٩].

ج- ولي الأمر في الأسرة في ضوء ما نظمه الشارع سبحانه وتعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (١٤) ﴾ [لقمان].

وهكذا يقرر المنهج القرآني أن التربية الوطنية تعني تربية الأفراد على الولاء وتعويدهم على الطاعة لكل ذي سلطة في المجتمع، وعدم الاقتصار على توجيه التربية الوطنية نحو الولاء لنظام الحكم فقط، كما افترضت الدراسات الاجتماعية، فالتربية الوطنية في ضوء المنهج القرآني تتمثل في ولاء الأولاد للآباء والانقياد لهم داخل الوحدة الأسرية، وولاء الأفراد لولي الأمر (الحاكم) والانقياد لأوامره ولنظمه في البلاد، والانقياد لأوامر الله سبحانه وتعالى واجتناب نواهيه في كل مكان وكل زمان.

إن المنهج القرآني وهو يحدد مراكز السلطة والحكم المنظمة للمجتمع؛ يقرر أن التخطيط التربوي السليم لترسيخ التربية الوطنية ينبغي أن يتم في الواقع على نحو واضح على تحقيق الاحترام والولاء لتلك المحاور المنظمة للقوى الثلاث (الله سبحانه، ثم الحاكم، ثم الأسرة) وبعبارة أخرى فإنه لا يتحقق الاستقرار الاجتماعي، إلا بتخطيط تربوي سليم في برامج المؤسسات التعليمية والإعلامية لنضمن عدم الصراع والتناقض بين القيم والمعايير الدينية والحكومية والأسرية؛ لأن وجود الصراع والتناقض فيما بينها أو التركيز على جانب واحد يخلق ظروفًا ومناخًا ملائمًا لارتكاب الانحرافات والجرائم في المجتمع، فقد يظهر في المجتمع أفرادٌ ملتزمون دينيًا ولكنهم يخالفون ويتطاولون على الأنظمة الحكومية بالتطرف والإرهاب والعنف، وقد يخضع الأفراد لسلطة الحكومة، ولكنهم لا يلتزمون بأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه

ويرتكبون الانحرافات والجرائم الجنائية، وقد يلتزم بعض الأفراد دينيًا ويخضعون لنظام الحكم، ولكنهم يخرجون على سلطة الوالدين والأسرة بالعقوق أو التمرد أو الصراع الأسري.

لذلك يرى المنهج القرآني أن عملية التربية الوطنية عملية تهدف إلى احترام مراكز القوى والسلطة في المجتمع، ويحتاج هذا الأمر إلى برامج دراسية ومواد إعلامية مخططة تحقق التوازن بين متطلبات تلك السلطات الثلاث، وأن الإخفاق في أحد المتطلبات يؤثر على علاقة التربية بترسيخ الانتماء والوطنية عند أبناء المجتمع.

إن التخطيط التربوي السليم في مجتمعاتنا الاسلامية لتعزيز الهوية الوطنية يتم في الواقع على نحو واضح ويتم احترام تلك النظم الثلاث، وبعبارة أخرى فإنه لن يتحقق الاستقرار في البناء الاجتماعي ولن يتحقق الانتماء والوطنية ويضطلع الأفراد بأدوارهم ومسئولياتهم على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى المجتمع ككل إلا بتخطيط تربوي سليم شامل منهج الله سبحانه وتعالى، وأنظمة الدولة، ونظام الأسرة، وذلك من أجل وقاية المجتمع من الانحراف الفكري بأشكالها المختلفة، والتي تنحصر في ثلاثة انحرافات، هي كما يأتي:

* عند التركيز في التربية على المنهج الديني فقط، ينشأ بسببه شخصيات متطرفة دينيًا، تغفل شأن الدولة ولأسرة.

* عند التركيز في التربية على أنظمة الدولة فقط، ينشأ بسببه شخصيات علمانية، تفصل الدين عن الدولة.

* عند التركيز في التربية على القيم والمعايير الأسرية والقبلية فقط، ينشأ بسببه شخصيات عنصرية قبلية وإقليمية، تهمش الدين والدولة.

لذلك فإن عملية تعزيز الهوية الوطنية في المجتمع الإسلامي لها خصوصيتها ولها متطلبات محددة في برامجها الإعلامية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، فمن الضروري أن تكون برامج التربية في المدرسة والإعلام موجهة ومنظمة وهادفة نحو ترسيخ احترام الأنظمة الثلاثة الرئيسة في المجتمع؛ لأن التركيز على جانب واحد منها

في برامج التربية الوطنية يضعف الخضوع للجانب الآخر، فيحدث عدم توازن وتكيف بين الفرد والأنظمة الأخرى في المجتمع.

سادساً: النظام الترويحي والجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام:

توصلت الدرسات والبحوث المتخصصة في علم الاجتماع إلى أن الفراغ ونمط النشاط الممارس أثناء أوقات الفراغ يرتبط بشكل مباشر بالسلوك الإنساني من حيث استواؤه أو انحرافه، وهذا الافتراض من علم الاجتماع يجعله يختلف مع الاتجاه الإسلامي؛ فعلم الاجتماع يقرر أن هناك علاقة بين نشاط الفراغ والجريمة، أمَّا الفراغ بنظر الاتجاه الاسلامي فهو محمود، قال ﷺ: «**نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ**»، وكذلك يلاحظ أن الاتجاه الإسلامي قد يتباين مع نظرة علم الاجتماع نحو الفراغ، فهما يختلفان فيما بينهما في عملية تفسير علاقة الفراغ بانتشار الانحراف في المجتمع، كما يتضح من الشرح الآتي:

أ- الترويح والجريمة في علم الاجتماع: اعتمدت الدراسات الاجتماعية عند تحديد مفهوم الفراغ على التعريف الاجتماعي التي ذكرته دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأمريكية، فعرفته بأنه: «الوقت الذي يتحرر فيه الفرد من المهام الملزم بأدائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة نظير أجر معين»، وهذا يعني أن وقت الفراغ هو الوقت الزائد عن حاجة العمل الذي يقوم به الفرد لفرض كسب العيش، وهذا يعني أمرين، أولهما: أن وقت الفراغ لا يتقاضى عليه الانسان أجراً مطلقًا، والثاني كما يعني هذا التعريف: أن وقت الفراغ غير ملزم فيه الفرد بشيء، أي أنه يملك هذا الوقت ملكية حقيقية، وهذا مناقض للاتجاه الإسلامي الذي يجعل الوقت كله -العمر- ملكًا لله سبحانه وتعالى، والإنسان مستخلف فيه (جمال سلطان: ١٤١٣ : ٦٨). وفي ضوء ذلك المفهوم للفراغ تفترض الدراسات الاجتماعية ما يأتي:

أ- كلما طالت مدة الفراغ عند الأفراد في المجتمع مارسوا أنشطة فراغ جانحة، مما يزيد من احتمال ارتكابهم للجريمة وبالتالي انتشارها في المجتمع.

- كلما اتجه الأفراد إلى ممارسه أنشطة رياضية وثقافية واجتماعية في أوقات فراغهم قلل ذلك من ارتكابهم للجنوح والانحراف، وبالتالي يقل انتشارالجريمة في المجتمع.

وتدور بحوث علم الاجتماع في جميع المجتمعات الإنسانية حول إثبات تلك الفرضيتين، وتكاد تتفق فيما بينها أن طول مدة الفراغ والإعراض عن أنشطة استغلال الفراغ يساهمان في دفع الأفراد إلى ارتكاب الانحراف والجريمة في المجتمع؛ ولذلك صاغت الدراسات المتخصصة بالجريمة والانحراف توصيات واقتراحات بإنشاء المرافق والمتنزهات والأندية الرياضية والثقافية والاجتماعية والمؤسسات السياحية؛ من أجل جذب الأفراد إلى ممارسة هواياتهم ونشاطاتهم أثناء أوقات فراغهم كعامل وقائي يحد من انتشار الانحراف والجريمة في المجتمع.

وقد اتخذت كثير من الدول المعاصرة التوصيات التي توصلت إليها البحوث في علم الاجتماع سياسة وقاعدةً رئيسة في برامج رعاية الشباب والشيوخ والذكور والإناث في المجتمع، وأخذت كثير من الدول تنشئ المرافق وتصمم الأنشطة الترفيهية الحرة كمحاولة لإشغال الأفراد في أوقات فراغهم، ويقصد بالأنشطة الحرة في أدبيات علم الاجتماع: ممارسة الفرد(ذكرًا أو أنثى) لهوايته ونشاط فراغه بطلاقة ومزاجية بدون التدخل في حريته الشخصية، وأسلوب ووقت ممارسة نشاطه، ومع من يمارس هذا النشاط، باعتبار أن وقت الفراغ ملك للإنسان ولا يخضع لضوابط دينية أو ثقافية.

ب- الترويح والجريمة في المنهج القرآني:

أمَّا المنهج القرآني فهو يناقض تمامًا علم الاجتماع في مفهوم الفراغ السابق وعلاقته بالجريمة في المجتمع، فالاتجاه الإسلامي يرى أن ملكية الإنسان لوقته وفراغه وإعطاءه فرصة لممارسة أنشطته بمزاجية وحرية بدون ضوابط كما افترض علم الاجتماع من العوامل الرئيسة التى تدفع بالأفراد إلى الانحراف والإجرام في المجتمع، فالمنهج القرآني يقرر(كما ذكر جمال سلطان: ١٤١٣ : ٧١-٧٣)بأنه: لا توجد إشارة أو إيحاءة إلى وجود وقت مستقطع من حياة المسلم، يمكن وصفه بتعبير «وقت الفراغ» كمصطلح يعبر عن المفهوم المعاصر، وذلك استنادًا إلى القاعدة التصورية الإسلامية العامة التي

تشكل الإطار الموضح، والمرجع الحكم، لمختلف المفاهيم في حياة المسلم، والتصور الإسلامي ينطلق من معنى: أن «الزمن» ليس ملكًا للإنسان وإنما هو خلق الله وملكه، قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ (٦٢)﴾ [الزمر] فالإنسان وعمره، خلق من خلق الله، ومستخلف في هذه الأرض، ومستخلف أيضًا في (الزمن والعمر)، ومن ثم فهو مطالب بطاعة الله، الخالق للأرض وللزمان وللإنسان، وتتوجب عبادته وفق ما أمر وهدى، ومن ثم فقد حرم الإسلام تحريمًا قاطعًا أن يهلك الإنسان وقته وعمره، ومن يقدم على «الانتحار» يعاقب عليه بأشد العقاب، رغم أنه لم يقتل سوى (عمره أو وقته)والذي هو وفق المفهوم الوضعي اللاديني ملكه الخاص، إلا أن الإسلام وفق قاعدته التصورية العامة لا يعد الإنسان مالكًا لوقته ملكية حقيقية، وإنما هو مستخلف أو مستأمن عليه، أي أن الإنسان مطالب بإمضاء الوقت كله في عبادة الله، وهذا يعني أن العبادة هي اصطلاح شمولي، يتسرب في كل نشاطات الإنسان، ويعيش معه في كل أوقاته، ولا يصح وفق هذا المفهوم تصور وجود وقت مستقطع يفرغ فيه الإنسان من العبادة، بوصفها التكليف الجامع لمختلف نشاطاته الحيوية، ويصبح من ثم: العمل والفكر، والسكون والحركة، والجد والمرح، والقتال واللهو، والأكل والشرب، والنوم والعلم، وكافة نشاطات الإنسان عبارة عن قضاء وقت متنوع على وتر واحد وهو العبادة، ويصبح الاختلاف بين نشاط وآخر، لا يكمن في «جوهر»، وإنما يتجلى في «مظهر» ولا يتناقض في الحقيقة وإنما يتباين في الهيئة، وهذا يعطينا قاعدة إسلامية مهمة وهي: أن الإنسان لا يمكن أن يعيش «وقتًا» بدون تكليف، قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى (٣٦)﴾ [القيامة]. فهو في كل حال من أحواله المعيشية «مأمور ومنهي» أي يحمل تكليفًا ورسالة، ولا يمكن أن يكون ثمة وقت هو فيه حر من التكليف، وبالتالي هو حر في التصرف فيه كيفما يشاء «ووفق هذا السياق يفهم الحديث الجليل: «إن لبدنك عليك حقًا، وإن لزوجك عليك حقًا، فأعط كل ذي حق حقه» وهذا الحديث ظاهره في بيان فساد تصور «وقت الفراغ» في المفاهيم الغربية، حيث وصف الحديث هذه النشاطات بأنها «حقوق» أي تكليفات

للمسلم، وليس له حرية مطلقة في التصرف فيها كيفما يشاء كما تشير إليه المفاهيم والاتجاهات الغربية»، وعلى أساس نظرة المنهج القرآني لمفهوم الفراغ، فإن الاتجاه الإسلامي يرى أن مشكلة الفراغ والجريمة لم يوجد لها حل في كثير من المجتمعات المعاصرة التي أخذت بالمفهوم الاجتماعي للفراغ؛ وذلك لأن المرافق والأندية والشواطئ والمتنزهات المختلطة بالرجال والنساء والمواد الإعلامية المقروءة أو المسموعة، والمشاهد ذات الإثارة الجنسية والعاطفية في تلك البلدان أصبحت تركز على الفردية، فهي محرك للغرائز وباعث للميل نحو الشهوات والنزعات، والتي بسببها يكثر ويشيع الجنوح والانحراف والإجرام في المجتمع.

والأهم من ذلك فقد وضع المنهج القرآني العظيم نموذجًا تصوريًا مختصرًا وواضحًا يفسر العلاقه بين الفراغ وانحراف المجتمعات الإنسانية، وهذا النموذج التصوري ينبني على مصدرين أساسين، هما:

أ- إضاعة الصلاة أثناء شغل الفراغ وعدم الاهتمام بإقامتها أثناء وقتها.

ب- اتباع الشهوات في شغل الفراغ وعدم ضبطها بأوامر ونواهِ الشرع.

وقد نص المنهج القرآني على أن الانحراف له علاقة أكيدة بإضاعة الصلاة واتباع الشهوات في قوله تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا (٥٩) ﴾ [مريم] ويظهر من هذه الآية الكريمة أن المنهج القرآني يقرر أن الأنشطة التي يترتب عليها إضاعة الصلاة ومواقيتها، وتخضع في ممارستها لرغبات الإنسان وأهوائه بلا قيود تعد خسرانًا، ولها آثار كثيرة سلبية في انحراف سلوكيات الأفراد وانتشار الجريمة في المجتمعات الإنسانية؛ ومن هنا يضع المنهج القرآني قاعدة رئيسة عند تصميم أنشطة الترويح لكي تكون سليمة وواقية من الانحراف في المجتمعات الإنسانية، ويقرر أنه ينبغي على المخطط أن يراعي ما يأتي:

أ- عدم التعارض بين أوقات الصلاة وأنشطة الفراغ، يقول ابن كثير (جـ٣: ١٢٥) رحمه الله عند تفسير الآية الكريمة السابقة (من سورة مريم: ٥٩): «إذا أضاعوا

الصلاة فهم لما سواها من الواجبات أضيع ؛ لأنها عماد الدين وقوامه، وخير أعمال العباد، وأقبلوا على شهوات الدنيا وملاذها ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها، فهؤلاء سيلقون غيًا أي خسارة يوم القيامة».

ب- ينبغي أن تكون أنشطة الفراغ منضبطة شرعًا بالحلال والحرام الذي شرعه الله، وليست على أمزجة وشهوات الناس، يقول الشيخ عبدالرحمن بن سعدي -رحمه الله- في تفسير الآية الكريمة السابقة (سورة مريم: ٥٩): «أنهم اتبعوا شهوات أنفسهم وإرادتها، فصارت هممهم منصرفة إليها مقدمة لها على حقوق الله تعالى، نشأ من ذلك الإقبال على شهوات أنفسهم مهما لاحت لهم حصلوها، وعلى أي وجه اتفقت تناولوها».

جـ- ينبغي أن يكون نشاط الفراغ تحت إشراف تربوي (مثل الآباء- المدرسين- المدربين..)، حتى نضمن أن ممارسة الأنشطة لا تخرج عن حدود الشرع المطهر ولا تتعداه للمحرمات، ولا يأخذ الترويح أكبر من الوقت المخصص، وقد أشار المنهج القرآني لأهمية الجانب التربوي عند ممارسة أنشطة الفراغ، وذكر الحق سبحانه وتعالى أن غياب الإشراف التربوي على نشاطات الترويح للشباب قد يدفع إلى ارتكاب أكبر وأشنع للجرائم، وذكر الحكيم الخبير سبحانه وتعالى في قصة يوسف -عليه السلام- مع إخوته شيئًا من ذلك الترويح المتحرر من الإشراف التربوي، قال الحكيم الخبير: ﴿ **أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** (١٢) ﴾ [يوسف] ﴿ **فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ** (١٥) ﴾ [يوسف].

سابعًا: نظام التدريب العسكري والجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام:

إن أسلوب التأهيل والتدريب للعسكريين وخاصة أفراد الأمن المتخصصين في مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها، يعتبر من أهم العوامل المرتبطة بمشكلة الانحراف والجريمة في المجتمع ؛ وذلك لأن التربية العسكرية تتطلب بناءً تربويًا متكاملاً شاملاً

ومتزنًا يحقق الإعداد التربوي السليم للأفراد والضباط لينالوا حب المواطنين وإعجابهم وتقديرهم، بالوقت نفسه يحقق إعداد الشخصية القادرة على قمع الجريمة وضبطها ومكافحة الجريمة والانحراف في المجتمع.

والمؤسسات العسكرية في مختلف المجتمعات الإنسانية تتبع مناهج متباينة في عملية التربية والتدريب للرجل العسكري، وتتباين هذه المناهج التربوية العسكرية بخصائصها وسماتها الأيدلوجية والفنية والنفسية، وقد يكون لخصائص وسمات تلك المناهج علاقة مباشرة أو غير مباشرة بارتكاب الجريمة وشيوع الانحراف عند أفراد المجتمع، كما سيتبين من العرض الآتي الذي نبرز من خلاله أهم المناهج في التربية العسكرية وعلاقتها بمشكلة الإجرام في المجتمع، وهي على النحو الآتي:

١- المنهج الفني في التدريب العسكري:

يركز هذا المنهج على الإعداد البدني والمظهر الشخصي وإتقان الحركات العسكرية بصفة فردية وجماعية، والأساس الذي يقوم عليه هذا النمط من التربية العسكرية هو التسلط والعنف في إدارة المتدربين من أجل خلق آلية سريعة تحمل المتدرب على أن ينصاع للأوامر العسكرية ويلتزم بالانضباط العسكري في مظهره وعند تنفيذ الأمر، والفكرة الرئيسة التي يعتمد عليها هذا المنهج الفني في التربية العسكرية هي «المعالجة بالصدمة» ومعنى المعالجة بالصدمة: «العمل على خضوع الفرد الملتحق بالمؤسسة العسكرية للأنظمة والأعراف والقيم العسكرية بسرعة وبقوة، عن طريق عزله عن المجتمع المدني واستخدام الحوافز والعقوبات السلبية والبدنية، من أجل مسح قيمه ومبادئه المدنية وتبديل قناعاته وأفكاره وإكسابه مبادئ عنيفة وتسلطية ضد توجهات المجتمع المدني».

ويبدو أن هذا هو التدريب العسكري التقليدي، فهو يقوم على أسلوب الشدة، ونشأ أساسًا من عقيدة أيدلوجية استعمارية من أجل صقل الشخصية العسكرية لتكون أداة قوية لقمع الشعوب المستعمرة في آسيا وإفريقيا، وعندما تحررت كثير من الدول المستعمرة من سيطرة المستعمرين، رسخ المستعمر هذا النمط من التدريب العسكري في

المؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث، حتى يكون للعسكريين القدرة على حفظ الأنظمة السياسية والحكومات التي نصبها المستعمر لتستمر موالاتها للمستعمرين السابقين، وبسبب المستعمر وسياسته العسكرية ترسخت فكرة التدريب التسلطي في التربية العسكرية في دول العالم الثالث؛ حتى اعتبر هذا النموذج مثالاً للتربية العسكرية في المراكز والمعاهد والكليات العسكرية الأمنية، وترتب على ذلك أن أصبح رجل الأمن في كثيرمن البلدان التي تنتهج هذا النمط من التدريب العسكري أداة قمع يضرب بها المواطنين.

ومن ناحية أخرى فإن العنف والشدة المميزة للتدريب العسكري التقليدي لا تمنح فرصة لبروز القيم العلمية في الكليات والمعاهد العسكرية، ومن غير الممكن أن يكتب للبرنامج التعليمي النجاح في ظل التدريب التسلطي القائم على قيم العنف ونبذ الاحترام، والاعتداء على كرامة الإنسان وترسيخ الطبقية بظلم واستغلال المستويات العسكرية الدنيا والتغرير بهم؛ ولذلك كانت أهداف هذا النوع من التربية العسكرية لا تتعدى محيط المؤسسة العسكرية؛ لأنه يقتصرعلى تحقيق الانضباط بالحركات والأوامر العسكرية داخل نطاق المعهد والكلية العسكرية، ويعجز عن تحقيق الأهداف الأمنية العامة والرئيسة والتي أنشئت المؤسسة العسكرية من أجلها، بل على العكس يمكن أن يكون للتدريب التسلطي آثار سيئة وعكسية على الفرد والمجتمع، فالأفراد الذين يخضعون لهذا النمط من التدريب بتطبيق الانضباط في السلوك وتنفيذ الأوامر المرتبط بوجود الرقابة من القياديين تضعف عندهم الروح المعنوية ويلجئون إلى الكذب والأعذار الوهمية والتمارض من أجل التخلص من العقوبات التي تواجههم، وقد يمتد أثر هذا التدريب ويحدث أن رجل الأمن لا يتحلى بالانضباط سلوكيًا مع الآخرين أو يحرص على تنفيذ الأوامر في ظل غياب الرقابة الإدارية، وقد يحدث من جراء انخفاض الروح المعنوية عند رجل الأمن بسبب التدريب التسلطي كثير من الأخطاء المسلكية عند ممارسة عمله الأمني في المجتمع العام، فضعف الثقة بالنفس ومشاعر الاستياء والإحباط من أهم المظاهر التي يخلفها التدريب العسكري التقليدي على رجل

الأمن، مما يجعل كثيراً من الأفراد والضباط يلتحقون بالعمل الأمني وهم يبحثون عن مجالات التقدير والاحترام بالتعالي والتكبر على المواطنين أو التباطؤ وتجاهل تقديم المساعدة للمراجعين، رغبة في إلحاح المراجعين لإبراز أهميتهم بأنانية، بل قد يتمادى البعض في البحث عن الاحترام وإعطاء ذاته قدراً أكثر مما تستحق، عندما يرتكب إساءة أو يقع في خطأ سلوكي لايتلاءم مع عمله ودوره كرجل أمن.

ومما يزيد الطين بلة أن النظام العسكري القائم على التربية العسكرية التسلطية يشترط للقيام بوظائفه وفرة في عدد الأفراد المتدربين داخل المؤسسات العسكرية، ويتطلب كذلك مسكنهم الداخلي ومعيشتهم مع بعض أثناء مدة الإعداد والتأهيل العسكري، وطوال بقاء المتدربين فترة زمنية محددة في ظل التدريب التسلطي فإنه تنشأ بسبب تسلط المستويات العسكرية العليا على المستويات العسكرية الدنيا كثير من الظواهر السيئة والانحرافات السلوكية، والتي قد ينشأ ويشب عليها الأفراد والضباط العسكريون وتلازمهم حتى بعد تخرجهم والتحاقهم في العمل الأمني، فقد يصدر منهم الظلم والتفرقة العنصريه والشذوذ الجنسي والسكر والمخدرات وشرب الدخان وغيرها.

٢- المنهج العلمي في التدريب العسكري:

تتبع المؤسسات العسكرية في معظم الدول الأوربية والأمريكية عند تأهيل العسكريين على برامج علمية لتكون برنامجاً أساسيًا في إعداد العسكريين للعمل الأمني، وتضع تلك المؤسساتٍ التدريب العسكري التقليدي القائم على إتقان الحركات العسكرية والانصياع للأوامر أموراً ثانوية في التربية العسكرية.

ولذلك يسود تلك المؤسسات المناخ الإقناعي والحوافز الإيجابية ونبذ العنف، وتحد تلك المؤسسات في تدريبها من الاعتداء على الكرامة الإنسانية والحوافز السلبية؛ ولهذا برزت القيم العلميه في المؤسسات العسكرية الأوربية والأمريكية فأصبحت المؤسسات العسكرية مجالاً جذب المتخصصين والخبراء ومجالاً للبحث العلمي في المجال الأمني والعسكري، وأداة قوية في محاربة ومكافحة الجريمة والانحراف، إلا أن بعض تلك

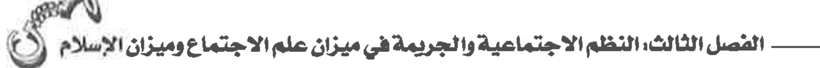
المؤسسات العسكرية القائمة على المنهج العلمي في التدريب العسكري قد تمادت في المنهج العلمي في تأهليها لأفرادها وضباطها، وأصبحت المؤسسة العسكرية ضد استقرار المجتمع الإنساني فاخترعت القنابل والأسلحة الجرثومية والكيميائية والنووية، واخترعت أجهزة التنصت على المواطنين، وطورت أجهزة لقمع وسحق التجمعات والمظاهرات السياسية، حتى أصبحت الكثير من المؤسسات العسكرية مصدر قلق لأفراد المجتمع بسبب ما تسببه تلك الاختراعات والاكتشافات من آثار سيئة على الأمن النفسي والاجتماعي.

٣- المنهج الديني في التدريب العسكري:

تتبع بعض المؤسسات العسكرية في إعداد وتأهيل الأفراد والعسكريين القيم الدينية، وتجعل القوة الجسمانية والقيم العلمية في درجة أدنى من القيم الدينية، وهذا النمط من التدريب العسكري شائع في البلدان الإسلامية، واستُخدم للإعداد في مرحلة الجهاد الإسلامي ضد الأعداء حتى هذه الفترة المعاصرة، كما في المؤسسات العسكرية آنذاك في دولة أفغانستان وجهادها ضد الاتحاد السوفييتي، أو في دولة البوسنة والهرسك، وجهادها ضد الصرب.

والغاية الأساسية لهذا النمط من التربية والتدريب العسكري هي تحقيق العبودية الخالصة لله جل وعلا، واكتساب صفات الإنسان الصالح المتحمل للمسئولية والراغب في التضحية والقيام بالواجب ابتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى، ولا يعني هذا أن هذه المؤسسات تقف موقفًا معارضًا أمام البرامج العسكرية القائمة في المنهج التقليدي وأمام البرامج العلمية القائمة في المنهج العلمي، بل إن هذه المؤسسات العسكرية تأخذ من المنهج العلمي ومن المنهج العسكري الفني بما يتلاءم مع القيم الدينية، ليصبح الدين في تلك المؤسسات قائدًا ومرشدًا للقيم العلمية والقيم العسكرية الفنية.

والجدير بالذكر أن الأفراد في ظل التربية العسكرية القائمة على الدين يكونون مجتمعًا إسلاميًا يشيع بينهم التعاطف والتراحم، والمثل الأخلاقية، مما يحقق له أكبر



الأثر في تأهيل جيل من العسكريين يتميز بالقدوة الصالحة، وفي الوقت نفسه يكون قادراً على قمع الجريمة والانحلال في المجتمع، خاصة أن التربية العسكرية الإسلامية تتطلب أيضًا الشدة في بعض المواقف قال تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (٤) ﴾ [محمد].

مظاهر التمايز بين نظريات التدريب العسكري:

١- يعتمد منهج التدريب العسكري الفني التقليدي على كثرة أعداد الأفراد العسكريين؛ ولذلك تجد في معظم المجتمعات التي تأخذ بهذا النمط التدريبي «برامج التجنيد الإجباري للشباب» تجبر شباب تلك المجتمعات على الانخراط والسكن في الثكنات العسكرية لمدة محدودة؛ ومن ثم تسريحهم وعودتهم للمجتمع المدني، وهذه البرامج العسكرية الإجبارية للشباب تنجم عنها آثار سلوكية سيئة على الأفراد والمجتمع، من أهمها:

أ- انتشار الظواهر السلوكية السيئة عند أفراد المجتمع والتي تحدثها قيم التدريب العسكري التسلطي عند المتدربين كما وضحناه سابقًا، والتي من أهمها العنف والظلم والكذب.

ب- كسر حاجز الخوف من السلطة العسكرية بسبب كثرة الملتحقين بالثكنات العسكرية ومعرفة جوانب الضعف لدى الرجل العسكري، فقد يشيع بين الأفراد المجندين عند عودتهم للحياة المدنية على الجرأة وعلى التمرد وعدم الانصياع للأوامر العسكرية.

٢- ويعني هذا أن المنهج الفني التقليدي يركز على تأهيل أكبر عدد ممكن من المجندين والعسكريين، وهذا عكس الاتجاه في المنهج العسكري الديني الذي لا يعتمد على كثرة الملتحقين بالمؤسسات العسكرية؛ ولذلك جعل الإسلام الجهاد فرض كفاية،

إذا قام به البعض سقط عن الباقين، باعتبار أن التربية وترسيخ القيم الدينية هي أساس النجاح في العمل العسكري، قال تعالى: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٢٤٩) ﴾ [البقرة].

٣- ومن ناحية أخرى نجد أن المؤسسة العسكرية الإسلامية القائمة على المنهج الديني لا تتوسع في نشر التجنيد والتأهيل العسكري لأفراد المجتمع كما ينهج ذلك المنهج التقليدي، إنما تقصره على أفراد محددين وفق ظروف وإمكانيات معينة، وذلك من أجل تحقيق التنمية في مجالات مدنية أخرى مهمة للمجتمع؛ لأن التوسع في تجنيد وجذب أفراد المجتمع للنسق العسكري يحرم المجتمع من مهارة وكفاءة أفراده للعمل في المجال العلمي والصحي والزراعي والصناعي وغيره؛ ولذلك تجد المؤسسة العسكرية القائمة على المنهج الديني تحدد كفاءات معينة، للالتحاق بها، ولاتلزم كفاءات أخرى بالتجنيد والانخراط في المجال العسكري رغبة في تحقيق تنمية شاملة للمجتمع، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (١٢٢) ﴾ [التوبة].

٤- يفرض المنهج الديني الرعاية الكاملة والشاملة للأفراد الملتحقين بالمؤسسات العسكرية، وأن يكون حجم القبول مناسبًا بحجم الإمكانات، حتى تتوفر الرعاية الشاملة لمجتمع الأفراد العسكريين، وهو بذلك يقيد أعداد المجندين بحسب الظروف المادية، على عكس اتجاه المنهج التقليدي الذي يركز على كثرة أعداد المجندين في المجتمع بصرف النظر عن مدى توفر الرعاية الشاملة الكاملة للملتحقين، قال سبحانه وتعالى في قبول العذر لمن لم يتح لهم القبول في إحدى المؤسسات العسكرية والإسلامية: ﴿ وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ (٩٢) ﴾ [التوبة].

٥- يبدو أن التربية العسكرية في الأكاديميات والمؤسسات العسكرية العربية والعالمية



(التاريخية والمعاصرة) تنحصر في ثلاثة مناهج تربوية في التدريب العسكري، وهي كالتالي:

أ- **المنهج الفني التقليدي**: وهو الذي يركز على زيادة أفراد المؤسسة العسكرية، ويسعى إلى الانضباط الشكلي والجماعي عند تعلم المهارات وتنفيذ الأوامر العسكرية.

ب- **المنهج العلمي**: وهو الذي يركز على تعلم الافتراضات والنظريات والقوانين العلمية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة العسكرية.

جـ- **المنهج الديني**: وهو الذي يركز على ترسيخ حقائق وقيم الإسلام بالتضحية والجهاد والإخلاص في العمل العسكري لوجه الله سبحانه وتعالى، مع أخذ الأسباب بالأعداد البشرية وتوفر الإمكانيات والقوة.

ويمكن معرفة أنسب هذه المناهج من خلال معرفة نتائج بعض الحروب والصراعات في المجتمعات الإنسانية التاريخية والمعاصرة، وقد تبين من خلال ما يأتي:

* المؤسسات العسكرية العربية تعتمد على المنهج الفني التقليدي في التربية العسكرية.

* المؤسسات العسكرية الأوربية والأمريكية تعتمد على المنهج العلمي في التربية العسكرية.

* حرب الخليج في عام (١٩٩١م) مقابلة بين المنهج الفني التقليدي الذي يمثله الجيش العراقي، وبين المنهج العلمي الذي تمثله قوى التحالف من الجيش الأمريكي والفرنسي والبريطاني، وانتصر المنهج العلمي.

* الحرب الأفغانية السوفييتية مقابلة بين المنهج الديني الذي يمثله المجاهدون الأفغان، وبين المنهج العلمي الذي يمثله الاتحاد السوفييتي (سابقًا)، وانتصر المنهج الديني.

* الحرب في البوسنة والهرسك مقابلة بين المنهج العلمي الذي يمثله الصرب وحلفاؤهم الروس، وبين المنهج الديني الذي يمثله الجيش البوسني وحلفاؤهم المسلمون، وانتصر المنهج الديني.

* الحرب العالمية الأولى نموذج لسيادة المنهج الفني التقليدي في المؤسسات العسكرية العالمية في تلك الفترة.

* الحرب العالمية الثانية علامة مميزة نحو اتجاه المؤسسات العسكرية العالمية نحو المنهج العلمي، وسيادته كمنهج تربوي للعمل العسكري.

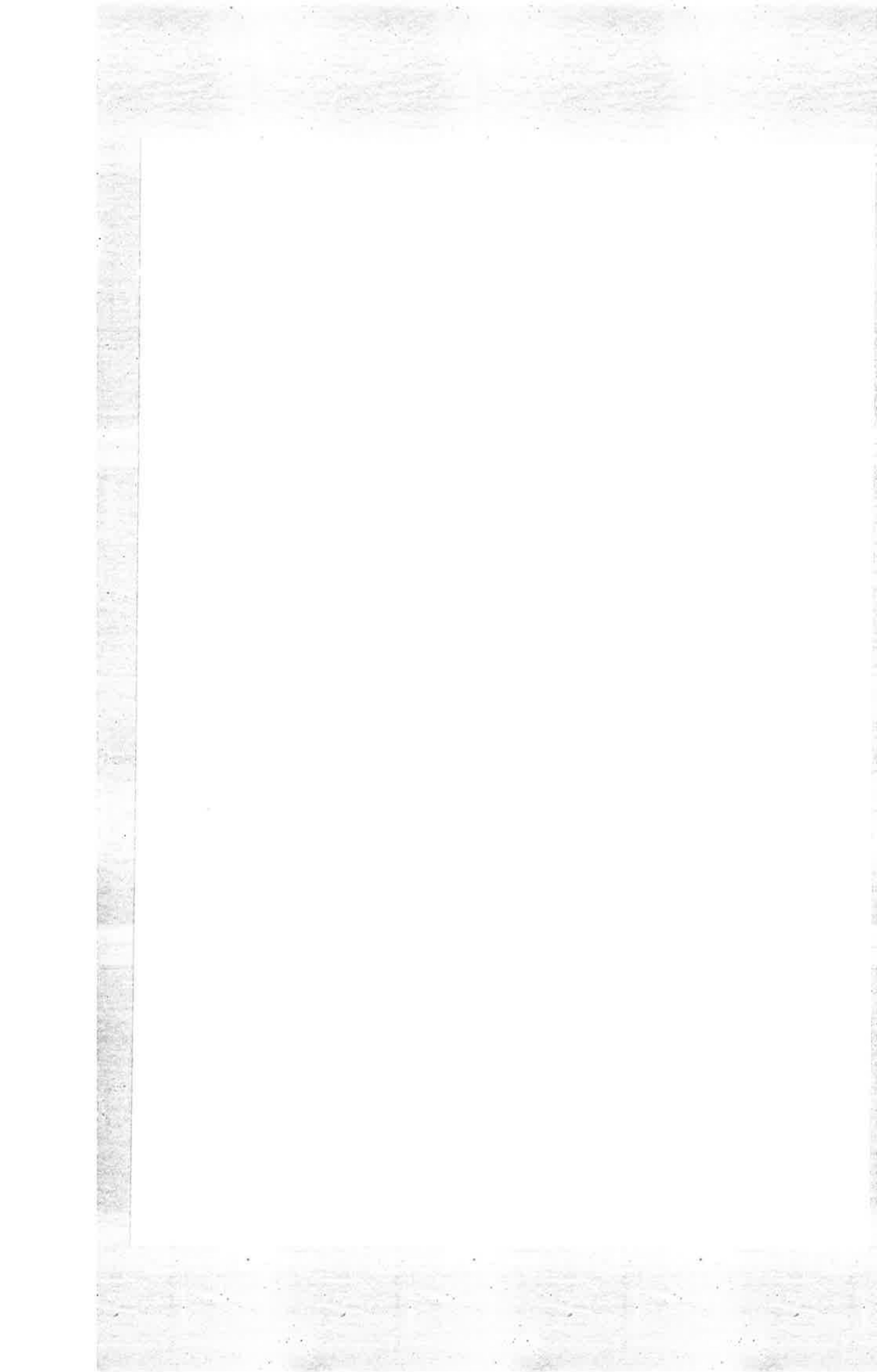
* معركه (بدر) نموذج للمقابلة بين المنهج الديني الذي يمثله جيش المسلمين، والمنهج الفني القائم على الكثرة والذي يمثله جيش مشركي قريش، وانتصر المنهج الديني.

* حروب المسلمين ضد دولة الفرس ودولة الروم نموذج للمقابلة بين المنهج الديني الذي يمثله جيش المسلمين، والمنهج الفني الذي يمثله جيش الروم وجيش الفرس، وانتصر المنهج الديني.

* موقعة (حنين) في أول أمرها نموذج للمقابلة بين المنهج الفني التقليدي الذي طرأ على جيش المسلمين بسبب اعتزازهم بالكثرة في هذه المعركة، والمنهج الفني التقليدي الذي تمثله قبيلة هوازن وحلفاؤها، فانتصر في بداية المعركة المنهج الفني العسكري لقبيلة هوازن على المنهج الفني العسكري للمسلمين، إلى أن عاد الجيش الإسلامي وأخذ بالمنهج الديني وأنزل الله نصره وتأييده لهم، قال سبحانه وتعالى: ﴿**لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ (٢٥) ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (٢٦)**﴾ [التوبة]، ذكر ابن كثير رحمه الله (جـ٢: ٣٢٨)عند تفسير هذه الآية الكريمة: «يذكر الله تعالى للمؤمنين فضله وإحسانه عليهم في نصره إياهم في مواطن كثيرة مع رسوله، وأن ذلك من عنده تعالى بتأييده وتقديره وليس بعددهم، ونبههم على أن النصر من عنده سواء قل الجمع أو كثر، فإنهم في يوم حنين أعجبتهم كثرتهم، ومع هذا لم يجد ذلك عنهم شيئًا فولوا مدبرين إلا القليل منهم مع رسوله ﷺ، ثم أنزل نصره وتأييده على رسوله وعلى المؤمنين الذين معه».

الفصل الرابع:

النظريات الوضعية المفسرة للانحراف والجريمة والتقويم الإسلامي لافتراضاتها



الفصل الرابع
النظريات الوضعية المفسرة للانحراف والجريمة والتقويم الإسلامي لافتراضاتها

أولاً: النظرية الجغرافية في تفسير الجريمة:

يرى رواد وأنصار هذا الاتجاه بأن الطبيعة وما تحوي من مناخ بارد وحار وتضاريس من جبال وسهول تؤثر على سلوك الإنسان سواء برشده أو انحرافه ولها علاقة بميل الأفراد في المجتمع إلى ارتكاب السلوك الإجرامي، ويمكن إيجاز تفسير أصحاب الاتجاه الجغرافي للسلوك الإجرامي في ضوء التصورات الآتية:

أ- حرارة الجو تؤثر على كثير من وظائف الفرد وتنشطها عند الإنسان، مما يدفع بالفرد إلى الإقدام على الجرائم الجنسية وجرائم العنف، بينما تدفع الأجواء الباردة إلى حاجة الإنسان لمزيد من الأكل والملبس والمركب فتدفع إلى جرائم السرقة.

ب- أن السلوك الإجرامي يرتبط بجيولوجية الأرض، فالجبلية الصلبة تعود الإنسان على العنف والمكابرة في طلب المعيشة والرزق وأخذ الحقوق، والعكس بالنسبة للإنسان المستقر في الأراضي الرملية أو السهلة؛ لذلك تقل الجريمة في الأراضي المنبسطة والسهول، وتزداد كلما ارتفع مستوى الأرض عن سطح البحر، وتزداد أكثر في قمم الأراضي الجبلية.

التقويم الإسلامي للنظرية الجغرافية:

يُرشد القرآن الكريم ويقرر حقيقة مهمة جداً سبقت النظريات الوضعية، وهي أن هناك علاقة وثيقة جداً بين الإنسان والأرض وما تحويه من جبال وسهول وبحار وأنهار ونبات وأنعام، وما يوجد في سمائها كالشمس والقمر، والكواكب والسحاب، ولكن الاتجاه الإسلامي يقنن العلاقة بين الإنسان والأرض ويحددها تحديداً دقيقاً؛ ولذلك فهو يحصر العلاقة بينهما في جانبين فقط، هما:

أ- أن الأرض وما تحويه وما تجود به السماء مسخرتان للإنسان ليعيش ويعمر الأرض.

ب- أن أصل الإنسان من تراب خصوصاً من أديم الأرض وعند مماته يعاد ويقبر في بطن الأرض، ثم يخرج منها يوم البعث.

وقد ذكر الحق سبحانه وتعالى هذين الجانبين من العلاقة في قوله تعالى: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلاً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ (٥٣) كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ (٥٤) مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ (٥٥) وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ (٥٦)**﴾ [طه].

ويتضح مما سبق أن الطقس واختلافه من حار إلى بارد، وطبيعة الأرض بكونها صلبة أو سهلة لا ترتبط بسلوك الإنسان من ناحية استوائه أو انحرافه، ولكن يمكن أن تؤثر على أسلوب ونمط معيشته، وتكيفه مع الأجواء الباردة والحارة، وطبيعة الأرض الجبلية والسهلة، وهو ما نص عليه قول الحق سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ (٨١)**﴾ [النحل].

ويبدو أن المنهج القرآني ينكر من البداية الافتراض الذي طرحته النظرية الجغرافية في علم الاجتماع بأن هناك علاقة بين الجريمة وجغرافية الأرض وطقسها، مع العلم أن المنهج القرآني ذكر بصراحة أن الانحراف لا يمكن أن يظهر من عوامل طبيعية، بل قد ينبع في الأساس من الشخصية الإنسانية حتى ولو برر الإنسان عمله الإجرامي بعوامل طبيعية، قال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ (٨٠) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ**



تُسْلِمُونَ(٨١)﴾ [التوبة]، يقول الإمام ابن كثير (جـ٢ : ٣٦٠) في تفسير هذه الآية الكريمة : «هذا ذم للمنافقين في غزوة تبوك الذين فرحوا بقعودهم، وكرهوا الجهاد في شدة الحر».

ثانيًا: نظرية الإيكولوجيا البشرية والجريمة:

الإيكولوجيا البشرية علم يهتم بمعرفة أثر البيئة المحلية التي يعيش فيها الإنسان على السلوك الإنساني ومن ضمنه السلوك الإجرامي، وهي تعرف عادة بالإيكولوجيا الاجتماعية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه الأستاذ الأمريكي «كليفورد شو» والذي يعد من أبرز المنظرين في تفسير الجريمة صوب هذا الاتجاه، والذي استفاد من طرح الإيكولوجيا كنظرية في علم الاجتماع من قبل العالم «روبرت بارك»، ويمكن إيجاز أهم الافتراضات للإيكولوجيا البشرية في تفسيرها للسلوك الإجرامي بالافتراضات الآتية :

أن المدن بشكل عام نشأت وتوسعت ومرت بخمس حلقات أو أحزمة هي :

١- **الوسط أو المركز:** حيث المؤسسات التجارية والمرافق الحيوية والمنازل القديمة للسكان الأصليين.

٢- **الحلقة الثانية:** تلي الوسط وتسمى المنطقة الانتقالية، ويزداد فيها حجم الانحراف والإجرام، وهي منطقة قد تدهورت بعد انتعاش، نتيجة لما ترتب على توسع المدنية وامتدادها وانسحاب السكان الأصليين والأغنياء من مركز المدينة إلى الضواحي والأطراف، وسكَنِ المهاجرين الجدد، ونزوح ذوي الدخل المحدود إلى الداخل بحثًا عن بيوت بإيجارات رخيصة، ومن خصائص هذه المناطق الظروف السكنية السيئة، وانخفاض مستويات المعيشة؛ لذلك تكون معدلات الجريمة عالية في هذه المناطق على الرغم من نزوح السكان عنها.

٣- **الحلقة الثالثة:** تشمل أحياء تقطنها أسر جاءت من المنطقة الانتقالية، بسبب تحسن ظروفها الاقتصادية، وللمحافظة على ثقافتها من الاختلاط بالمهاجرين والوافدين الجدد.

٤- **الحلقة الرابعة:** تشمل ضواحي المدينة ويتميز سكانها بمستوى اقتصادي واجتماعي متوسط وأحياؤها حديثة، وأقل ازدحامًا من المناطق السابقة.

٥- **الحلقة الخامسة:** أحياء خاصة للأثرياء وجماعة الصفوة.

وتفترض الإيكولوجيا البشرية بشكل عام أن مشكلة الجريمة تشيع في الأحياء المزدحمة خاصة في وسط المدن، وأن حجم الجريمة ينخفض كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، وأن كل منطقة تختص بنمط معين من الجريمة.

التقويم الإسلامي للنظرية الإيكولوجية البشرية:

إن توسع المدينة إلى حلقات نتيجة للتطور واتجاه السكان نحو الاستقرار في المدن من الأمور التي تحدث بسبب تكيف الإنسان مع البيئة الجديدة، وعليه فإن حركة الإنسان بين أحياء المدينه سلوك اجتماعي يرتبط بامكانياته الاقتصادية ووضعه الاجتماعي ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون سببًا مباشراً رئيسًا في نشأة الجريمة وانتشارها في المجتمع الإنساني؛ ولذلك يرى المتمعن في المنهج القرآني أنه ينكر من البداية تفسير الجريمة في ضوء افتراضات النظرية الإيكولوجية البشرية التي تركز على أن مشكلة الجريمة تنشأ في الأساس بسبب ظهورالأحياء الفقيرة والمزدحمة من جراء عملية توسع المدن وكبر حجم التجمعات البشرية؛ وذلك لأنه يقرر حقائق مهمة في هذا الخصوص يمكن إيجازها بما يأتي:

أ- أن الجريمة يمكن أن تحدث وتشيع وتنتشر في التجمعات البشرية الصغيرة كالبادية أو القرى ولا ترتبط بشكل مباشر بتوسع المدن وكبر حجمها وتعدد أحيائها، قال الحق سبحانه وتعالى عن الانحراف والإجرام في مجتمعات البادية: ﴿ **الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (٩٧) ﴾ [التوبة] وقال تعالى: ﴿ **وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ** (١٠١) ﴾ [التوبة]، وقال الخالق سبحانه وتعالى عن انتشار الجريمة في التجمعات البشرية والقروية

الصغيرة: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ (٤٥)﴾ [الحج].

ومن ناحية أخرى فإن المنهج القرآني يقرر أن المدن يمكن أن تخلو أو تقل فيها الجرائم والانحرافات السلوكية على الرغم من ازدحامها بالسكان وكبر حجم مساحتها، فقد أخبر الحق سبحانه وتعالى عن القوم الذين أرسل إليهم النبي يونس عليهم السلام، وذكر بأنهم مائة ألف أو يزيدون فآمنوا جميعًا، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ (٩٨)﴾ [يونس].

ب- الحقيقة الثانية التي ذكرها المنهج القرآني حول افتراضات نظرية الإيكولوجيا البشرية أن الفقر في المدن والذي بسببه تظهر بعض الأحياء المتخلفة لا يمكن أن يكون دافعًا رئيسًا ومفسرًا لمشكلةالجريمة، وذلك لأن الغنى والترف الذي يمكن أن يظهر عند بعض سكان المدن يدفعهم أيضًا إلى ارتكاب انحرافات وأفعال جنائية؛ وبذلك تكون الأحياء الحديثة والراقية مكانًا لتفريخ الجريمة شأنها شأن الأحياء الفقيرة كما تفترض ذلك النظرية الإيكولوجية البشرية، بل إنَّ المتتبع للآيات القرآنية المفسرة لانحرافات وإجرام المجتمعات السابقة يرى أن منهج القرآن يركز على الغنى والترف كعامل رئيس بالانحراف والإجرام، قال تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا (١١)﴾ [المزمل] يقول ابن كثير عند تفسير هذه الآية الكريمة(جـ٤ :٣٨): «المكذبين المترفين أصحاب الأموال، فإنهم على الطاعة أقدر من غيرهم وهم يطالبون من الحقوق بما ليس عند غيرهم».

ثالثًا: النظرية الاقتصادية وتفسير الجريمة:

يفترض الباحثون في هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية من المتغيرات الرئيسية المرتبطة بمشكلة الانحراف والجريمة في المجتمعات الإنسانية، ويطرح أنصار هذا الاتجاه الاقتصادي تفسيرًا للسلوك الإجرامي يتكون من عدة افتراضات رئيسة، نوجزها بما يأتي:

أ- أن حجم الجريمة ونوعه يرتبطان بحدوث الأزمات الاقتصادية والركود الاقتصادي في المجتمع .

ب- أن مشكلة الجريمة ترتبط بنوع معين من المهن والحرف اليدوية وعند انتشار البطالة .

جـ- أن الانحراف والجريمة يرتبطان طرديًا بشكل مباشر بمشكلة الفقر في المجتمع .

التقويم الإسلامي للنظرية الاقتصادية:

يتباين الاتجاه الإسلامي مع افتراضات النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين الجريمة والوضع الاقتصادي في كثير من الجوانب الرئيسة، يمكن إيجازها بما يأتي :

أ- نظرة المنهج القرآني للعلاقة بين الجريمة والأزمات الاقتصادية تعد نظرة مختلفة عن نظرة علم الاجتماع، فالمنهج القرآني يرى أن الجريمة سابقة للأزمات الاقتصادية، بمعنى أن انتشار الجريمة في المجتمع يترتب عليه أزمات وكساد اقتصادي كعقوبة من الله سبحانه وتعالى، بسبب انتشار الجريمة والانحراف في المجتمع، بينما تفترض النظرية الاقتصادية، في علم الاجتماع، عكس ذلك وهو أن الجريمة تابعة للأزمات الاقتصادية بمعنى أن مشكلة الجريمة في المجتمع تنبع من آثار الأزمات الاقتصادية، وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (٩٦)** ﴾ [الأعراف] وأخبر الحي القيوم سبحانه وتعالى عن مجتمع قوم فرعون بقوله : ﴿ **وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ (١٣٠)** ﴾ [الأعراف].

ولذلك يرى المتمعن في القرآن الكريم أن الخالق سبحانه وتعالى يضع التوبة والإقلاع عن الجرائم والانحرافات شرطًا لحدوث الرفاه والرفاء الاقتصادي في المجتمع الإنساني، فقال الحق سبحانه وتعالى على لسان نبيه هود عليه السلام، والمرسل إلى قوم عاد : ﴿ **وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ (٥٢)** ﴾ [هود]، ويقول سبحانه وتعالى عن مجتمع

قوم نوح عليه السلام: ﴿ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا (١١) وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا (١٢) ﴾ [نوح].

ب- من ناحية أخرى فقد بين المنهج القرآني حقيقة مهمة حول العلاقة بين الجريمة والوضع الاقتصادي في المجتمع الإنساني، فذكر أنه يمكن أن يحدث في المجتمع الإنساني رخاء اقتصادي اجتماعي على الرغم من شيوع الانحراف والجريمة عند أفراده، وهذا يعد سنة من سنن الله في خلقه وحكمته في تدبير الأمور، فذكر الحق سبحانه وتعالى أن هذا نوع من الاستدراج والإملاء ليزداد المجرمون إثمًا ويعذبهم بها في الحياة الدنيا قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ (٥٥) نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ (٥٦) ﴾ [المؤمنون]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ (٥٥) ﴾ [التوبة].

جـ- أما ما افترضته النظرية الاقتصادية بأن السلوك الإجرامي يرتبط بنوع معين من الوظائف والمهن وخاصة المهن والحرف اليدوية، فالاتجاه الإسلامي ينكر ذلك ويعلي من شأن العمل اليدوي والمهن الحرفية إذا كانت تمنح الشخص كسبًا حلالاً، ولا يلتفت الإسلام إلى ظروف المهنة والحرفة ويجعلها سببًا في الانحراف والإجرام، بل يضع مصدر الانحراف هو فكر وسلوكيات الشخص نفسه ممتهن الحرفة، قال تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦) ﴾ [القصص]، وهذا يعني أن المنهج القرآني بوجه عام ينكر بشكل تام أن يكون لنوع الوظيفة أو نمط المهنة دور في ارتكاب السلوك الإجرامي في المجتمعات الإنسانية.

رابعًا: النظرية البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي:

لقد لفتت الأنثربولوجيا الجنائية والتي تعد فرعًا من فروع علم الأجناس البشرية الانتباه إلى دراسة الإنسان المجرم، وافترضت بشكل عام أن السلوك الإجرامي عند الإنسان له علاقة بالتكوين العضوي والسمات الخلقية، وهو ما يطلق عليه التكوين

السلوكي، واعتمد أصحاب هذه النظرية في عملية إثبات فرضيتهم على المقارنة بين المجرمين وغير المجرمين وفحص أجسام المجرمين وعقولهم في السجون ومستشفيات الأمراض العقلية، ومن أهم رواد هذا الاتجاه هذا المجال الطبيب الإيطالي «سيزار لمبرزوا» المتوفى سنه ١٩٠٩م.

ويمكن إيجاز أهم افتراضات النظرية البيولوجية في تفسيرها للسلوك الإجرامي فيما يأتي:

أ- أن السلوك الإجرامي موروث وحتمي، وأن علاقة العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالسلوك الإجرامي هي علاقه ثانوية.

ب- أن الإنسان المجرم يتميز عن الإنسان غير المجرم بخصائص وسمات جسمية شاذة وقبيحة، ما يتعلق بشكل الجمجمة والوجه والعينين وطول أو قصر القامة والأطراف وتكوين العظام والأمراض والعاهات.

التقويم الإسلامي للنظرية البيولوجية:

ينكر الاتجاه الإسلامي بقوة افتراضات النظرية البيولوجية التي تركز على وراثة السلوك الإجرامي ووجود علاقة أكيدة بين السمات الجسمية في الجسم والوجه وبين الميل نحو السلوك الإجرامي، ويقرر الحق سبحانه وتعالى حول هذا الافتراض ما يأتي:

أ - أن الانحراف والسلوك الإجرامي، لا يمكن أن يورث، وأن ابن آدم بشكل عام يولد في الأساس على الفطرة النقية السليمة بدليل قوله سبحانه تعالى: ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ (٣٠)** ﴾ [الروم].

ب- أن البشر على اختلاف أقطارهم وأصنافهم وصفاتهم وألوانهم ولغاتهم يرجعون إلى مصدر واحد وهو آدم وحواء عليهما السلام، واللذان خلقهما الله تعالى على الفطرة النقية السليمة وخلقهما في أحسن تقويم، فلا مجال لوراثة الانحراف من صفات جسمية معيبة، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي**

خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) ﴾ [النساء]، وذكر الخالق سبحانه وتعالى أنه خلق الإنسان بصورة وهيئة جميلة وحسنة، وعندما يكون شكل الإنسان قبيحًا فهو في ظل مقياس وقيم البشر الظاهرة والقاصرة، وإلا هو في الأصل حسن الخلقة فقال سبحانه وتعالى: ﴿ **لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ (٤)** ﴾ [التين] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (٣)** ﴾ [التغابن].

جـ - أن شكل الإنسان وسماته الجسمية الظاهرة في الوجه والرأس والجسم وسائر أنحاء البدن الحسنة (أو القبيحة في نظر الإنسان) هي من خلق الله سبحانه وتعالى وحكمته، حيث إنه كتب تكوين صورته النهائية في الرحم وهو جنين في بطن أمه، ثم نفخ فيه روحه سبحانه وتعالى ليكون مخلوقًا حيًا ونقيًا على فطرة الإسلام وعلى الصراط المستقيم والدين الحنيف، وبهذا يُنكر الاتجاه الإسلامي ابتداء، أي علاقة أو ارتباط بين الصفات الجسمية للإنسان وسلوكه غير الرشيد بعد خروجه من بطن أمه وفي جميع أطوار عمره، فقال الخالق سبحانه وتعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٦)** ﴾ [آل عمران]، ذكر ابن كثير (جـ١ : ٣٢٥) عند تفسير هذه الآية الكريمة: «أي يخلقكم في الأرحام كما يشاء من ذكر وأنثى وحسن وقبيح».

هـ- نص القرآن العظيم أن الصفات الجسمية للإنسان بحسنها وقبحها من الآيات الدالة على قدرة الله وعظمته، ولم يرد مطلقًا أن لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بسلوك الإنسان من ناحية استوائه أو انحرافه، فقال الخالق سبحانه وتعالى: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ (٢٢)** ﴾ [الروم: ٢] وقد فسر ابن كثير رحمه الله تعالى (جـ٣: ٤١٤) قوله سبحانه وتعالى وألوانكم: «أي اختلاف ألوانهم وهي حلاهم، فجميع أهل الأرض بل

أهل الدنيا منذ أن خلق الله آدم -عليه السلام- إلى قيام الساعة يتميز كل واحد منهم بأن له عينين وحاجبين وأنفًا وجبينًا وفمًا وخدين وليس يشبه واحد منهم الآخر، بل الأبدان متمايزة بشيء من السمت أو الهيئة أو الكلام سواء كان ظاهرًا أم خفيفًا؛ ليظهر عند التأمل في كل وجه واحد منهم أسلوب بنية وهيئة لا تشبه الآخر، ولا توافق لجماعة في صفة من جمال أو قبح، بل لا بد من فارق بين كل واحد منهم وبين الآخر».

هـ- ومثل ما فند وأنكر الإسلام بأن العيوب الجسمية ترتبط بالسلوك الإجرامي الذي يرتكبه الإنسان، يُفند الإسلام كذلك وينكر بأن حسن البدن وسلامة جوارحه لا يؤدي إلى استواء السلوك عند الإنسان ورشده، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩)** ﴾ [الأعراف]، وقال الحكيم الخبير في حق المنافقين المنحرفين فكرًا وسلوكًا ﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ (٤)** ﴾ [المنافقون] قال ابن كثير رحمه الله (جـ٤: ٣٦٨) «وكان للمنافقين أشكال حسنة، وكانوا ذوي فصاحة وألسنة وإذا سمعهم السامع يصغي إلى قولهم وبلاغتهم، وهم مع ذلك في غاية الضعف والخور والهلع والجزع والجبن».

خامسًا: نظرية الفيزيولوجيا الجنائية وتفسير الجريمة:

الفيزيولوجيا علم يهتم بوظائف الأعضاء الداخلية للإنسان والمتعلقة بالجهاز العصبي والغدد والأوردة الدموية والجهاز التنفسي وغيرها، وقد حاول بعض الباحثين من الأطباء دراسة بعض المتغيرات التي تطرأ على وظائف بعض الأعضاء في الجسم الإنساني، وخاصة الغدد وتأثيرها على السلوك الإنساني ومن ضمنه السلوك الإجرامي، ومن هنا نشأ علم الفيزيولوجيا الجنائية الذي يبحث في علاقة الجريمة بحجم

الإفراز الغددي واضطرابه، واختلافه بين النساء والذكور، أو بين الأحداث والشباب والشيوخ، وقد توصلت نظرية الفيزيولوجيا الجنائية إلى أن السلوك الإجرامي يمكن أن يحدث من الأفراد بسبب العوامل الفزيولوجية الآتية:

أ- أن الاختلال في الغدد الصماء وخاصة الغدة الدرقية والغدة النخامية والغدة الجنسية يؤدي إلى اضطراب وظيفي، ويعيق تكيف الفرد مع المجتمع وتنشأ بسببه الأمراض النفسية والعقلية، والشخصيات الكحولية، والشذوذ والاغتصاب الجنسي، والتي تمهد كثيرًا إلى ارتكاب مزيد من الانحرافات والأفعال الجنائية في المجتمع.

ب- أن حجم إفراز وظيفة الغدد عند الرجال يختلف عن حجم إفراز وظيفة الغدد عند النساء، فغدد الرجال تتميز بالقابلية (المرضية) مما يجعل إجرام الرجال أكثر من إجرام النساء.

جـ- أن التغيرات التي تطرأ على الغدة الجنسية تؤدي إلى ميله نحو الجريمة والانحراف في مختلف مراحل العمر عند الإنسان، فتزداد الجريمة عند البلوغ وفي مرحلة الشباب، ثم تقل كلما كبر عمر الإنسان ووصل مرحلة الشيخوخة.

التقويم الإسلامي للنظرية الفيزيولوجية:

لم يضع الاتجاه الإسلامي ارتباطًا وعلاقة أكيدة بين اختلال وظائف الأعضاء الداخلية (الغدد) وبين ميل الإنسان للسلوك الإجرامي، كما يزعم أنصار النظرية الفيزيولوجية؛ لذلك ينفي الاتجاه الإسلامي تحكم الغدد الصماء والغدة الدرقية والغدة النخامية والغدد الجنسية بسلوك الإنسان سواء باستوائه أو انحرافه، ويرى الإسلام أن العضو الداخلي الوحيد الذي يتحكم في سلوك الإنسان برشده أو إجرامه هو «القلب»، وأن جميع الأعضاء الداخلية والخارجية ومنها الغدد تابعة لتوجه القلب وخاضعة لمعتقداته وإيمانه، بصرف النظر عن صحة الغدد أو علتها أو اختلال وظائفها، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ** (٤٦) ﴾ [الحج].

ويرى الاتجاه الإسلامي أن «القلب» كعضو داخلي مؤثر في سلوك الإنسان ينبغي أن يكون سليمًا حتى يساهم في رشد السلوك، وسلامة القلب من وجهة نظر إسلامية هي سلامة معنوية، وليست سلامة حسية مادية خالية من الأمراض، بمعنى أنها تكون مرضًا في الدين وليس مرضًا في الأجساد، وينقسم المرض الذي يصيب القلوب الإنسانية ويدفعها إلى الانحراف والسلوك الإجرامي كما حددها العلماء المسلمون والشيخ عبدالرحمن بن سعدي: جـ١ : ٤٩، إلى قسمين:

أ- مرض شهوة الحرام والذي يؤدي إلى فعل الزنى والفواحش والمعاصي وارتكاب المحرمات من مال وضرب وقتل للحصول على شهوة المال والظفر به، وقد ذكر الخالق سبحانه وتعالى هذا المرض في سورة الأحزاب، في قوله تعالى: ﴿ **فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفًا** (٣٢) ﴾ وقد فسر الشيخ عبدالرحمن بن سعدي (جـ٦ : ٢١٧) وذكر: «أي مرض الشهوة والحرام فإنه ينتظر أدنى محرك يحركه؛ لأن قلبه غير صحيح، فإن القلب الصحيح ليس فيه شهوة لما حرم الله، فإن ذلك لا تكاد تميله ولا تحركه الأسباب، لصحة قلبه وسلامته من المرض».

ب- مرض الشبهة والذي يؤدي إلى الكفر والنفاق والشكوك والبدع، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ** (١٠) ﴾ [البقرة] ذكرابن كثير رحمه الله (جـ١ : ٤٧)عند تفسير هذه الآية: «هذا مرض في الدين وليس مرضًا في الأجساد، والمرض والشك الذي دخلهم في الإسلام، قال تعالى: ﴿ **فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا** ﴾ أي فزادهم رجسًا، «أي شرًا إلى شرهم وضلالة إلى ضلالتهم».

ومن جوامع الكلم عن أثر القلب على صلاح وفساد جميع الأعضاء الداخلية والخارجية في جسم الإنسان ما ذكره النبي المصطفى ﷺ: «**في القلب مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**».

سادسًا: نظرية الوراثة في تفسير السلوك الإجرامي:

يفترض أنصار هذه النظرية أن السلوك بشكل عام (الخير والشر، الاستقامة والجريمة) يرثه الأبناء من الآباء مثل ما يرث الإنسان من والديه الخصائص الجسمانية ولون البشرة ولون الشعر، وقد افترض رواد هذا الاتجاه عدة افتراضات تفسيرية لدور الوراثة في السلوك الإجرامي، يمكن إيجازها فيما يأتي:

١- أن المجرم يرتد وراثيًا إلى الإنسان القديم المتوحش، وقد افترض ذلك «لومبرزوا» واعتمد في إثبات فرضيته على فحص المجرمين وتقرير عدة خصائص وصفات جسمية موحشة ومنحطة في شكل الوجه وحجم وطول وقصر القامة والأطراف والذي يعتبرها موروثة ومسئولة عن السلوك الإجرامي عند الإنسان.

٢- أن السلوك الإجرامي خاصية وسمة لبعض العائلات، يكتسبها الأبناء جيلا بعد جيل عن طريق الوراثة، وقد افترض ذلك بعده آخرون وحاولوا إثبات فرضيتهم عن طريق دراسة شجرة بعض العائلات، وتتبع تاريخ الإجرام فيها عند الأجداد والآباء والأحفاد من ناحية حجمها ونوعها.

٣- أن السلوك الإجرامي ينتقل من السلف إلى الخلف بأسلوب مشابه لانتقال الخصائص الجسمانية عن طريق الكروموسومات الوراثية الموجودة في البويضة المخصبة.

٤- أن الاستعدادت الإجرامية عند الأبناء موروثة من الاستعدادات الإجرامية الموجودة عند الآباء، وأن وراثة الاستعداد الإجرامي مشابهة تمامًا لوراثة الاستعداد لأي مرض عضوي آخر.

٥- أن السلوك الإجرامي سلوك موروث وخاصة في التوائم المتماثلين، والذين يخرجون أصلاً من بويضة واحدة ومن جنس واحد، فأنصار هذا الاتجاه يفترضون أنه إذا كان أحد التوائم يميل للانحراف في اتجاه السلوك الإجرامي، فإن التوأم الآخر هو أيضًا يتجه نحو الجريمة والانحراف.

٦- أن الجريمة تحدث بسبب كروموسوم إضافي في جسم الإنسان، فالأنثى عادة تحمل كروسوم (x) وكروسوم (x) بينما يحمل الذكر كروموسوم (x) وكروموسوم (y)، وعلى ذلك يحدث السلوك الإجرامي في ضوء افتراض هذا الاتجاه عندما يوجد كروموسوم إضافي في جسم الإنسان على غير المعتاد عند الأنثى أو الذكر، فقد يوجد في الإنسان (xyy) والتي تجعله يتسم بالعنف والعدوان والقوة، مما يجعل عنده ميل نحو أخذ حقه بالقوة والرغبة في الاعتداء على حقوق الآخرين.

التقويم الإسلامي لنظرية الوراثة:

ينفي الاتجاه الإسلامي وجود أي علاقة بين الوراثة والجريمة، ويلغي جميع الافتراضات السابقة والتي تحاول أن تثبت أن السلوك الإجرامي يورث من الآباء إلى الأبناء، فالخالق سبحانه وتعالى من حكمته أن خلق الإنسان على الفطرة، وأخرجه من بطن أمه على الفطرة النقية الحسنة فهو في الأصل يمتلك الرشد في الفكر والسلوك؛ ولذلك فإن الإسلام لا يضع أي احتمال لوراثة سلوك أو فكر غير مرغوب مخالف للفطرة، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ (١٧٣)** ﴾ [الأعراف]، ذكر ابن كثير رحمه الله (جـ٢ : ٢٥٠) عند تفسير هذه الآية الكريمة: «يخبر تعالى أنه أخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم، وأنه لا إله إلا هو، كما أنه تعالى فطرهم على ذلك وجبلهم عليه، وذكر الإمام أحمد -رحمه الله- في حديث ابن عباس -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ: «**إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان يوم عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها فنثرها بين يديه ثم كلمهم قبلها، قال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى شهدنا**».

ومما يدعو للأسف أن من الباحثين والمتخصصين في علم الاجتماع الجريمة وبالذات من العرب والمسلمين من يذكرون في كثير من دراساتهم أن هناك علاقة بين الوراثة والسلوك الإجرامي، ويرون في ذلك سبقًا إسلاميًا للنظريات الوضعية، ويستشهدون

بدعوة نوح -عليه السلام- للرب عز وجل بأن يهلك قومه الكفار؛ وذلك لأنهم لن يلدوا إلا فاجراً كفاراً، قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا (٢٦) إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلا يَلِدُوا إِلاَّ فَاجِرًا كَفَّارًا (٢٧)**﴾ [نوح]، وقد ذكر الطبراني في تفسيره (٤١٢ : ٥٧١) عن هذه الآية: «أن هذا الدعاء كان من نوح عليه السلام بعد أن أوحى إليه ربه (في سورة هود: ٣٦) ﴿**أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ**﴾ وبهذا لا يمكن من وجهة نظر إسلامية تقبل فكرة وراثة السلوك الإجرامي.

سابعًا: النظرية النفسية وتفسير السلوك الإجرامي:

يفترض أنصار هذا الاتجاه أن الانحراف والجريمة رد فعل للأمراض العقلية والنفسية التي تعيق تكيف وتوافق الإنسان مع بيئته الاجتماعية المحيطة به، ويفسر أصحاب هذا الاتجاه السلوك الإجرامي وعلاقته بالنفسية الإنسانية في ضوء الأبعاد الآتية:

١- أن الانحراف والجريمة تخلف ومرض عقلي يصيب نفس الإنسان من جراء ضعف مستوى الذكاء إلى ما دون المتوسط، حيث إن ضعف الذكاء يجعل الإنسان قابلا للإغراء وضعيف الضبط لغرائزه الجنسية، وغير متحكم بعاطفة الحب والكراهية، وغير متحكم أيضًا بدوافع العدوان، ومن أهم الأمراض العقلية مرض الذهان وأنواع الفصام.

٢- أن الانحراف والجريمة يصدران من شخصية مصابة بمرض نفسي، وهذه الشخصية يطلق عليها الشخصية السيكوباتية، ومن أهم أعراضها الأنانية، وحب الذات، وعدم مراعاة حقوق الآخرين، وعدم تحمل المسئولية، واللامبالاة بالقيم والأنظمة الاجتماعية.

التقويم الإسلامي للنظرية النفسية:

حدد المنهج القرآني علاقة النفس الإنسانية بالانحراف والجريمة تحديداً واضحًا ودقيقًا، وذكر بعض العلماء المسلمين أن أمراض القلب (مرض الشهوة ومرض الشبهة) تنشأ أساسًا من جانب النفس، فالأمراض النفسية تصدر منها وتنصب في

القلب ثم تنبعث من القلب إلى جميع الأعضاء والجوارح، فإذا كانت النفس مطمئنة وساكنة إلى ربها وطاعته وأمره وذكره أصبح القلب حيًا سليمًا، يأمر الأعضاء والجوارح بكل معروف وينهاها عن كل منكر، وإذا كانت النفس عكس ذلك تأمر صاحبها بما تهواه من الشهوات واتباع الباطل، مرض القلب وأصبح يأمر الأعضاء بالمنكر وينهاها عن فعل وقول المعروف (ابن القيم الجوزية: ١٩٩١ : ٧٥، ٧٦).

وقد ذكر المنهج القرآني الكريم حقائق عن النفس الإنسانية وعلاقتها بارتكاب السلوك الإجرامي، وهذه الحقائق تخالف وتناقض افتراضات النظرية النفسية في تفسيرها للسلوك الإجرامي، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نوجز أهم الحقائق التي حددها الاتجاه الإسلامي في علاقة النفس بارتكاب السلوك الإجرامي على النحو الآتي:

أ- أن النفس جزء من الإنسان وليست منفصلة عنه، وأن الإنسان قادر على أن يتحكم فيها، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ (٤٠)** ﴾ [النازعات]، وهذه الحقيقة عكس ما قررته النظريات الوضعية التي تفترض، بأن النفس الإنسانية أسيرة للأمراض النفسية، وأن المرض النفسي يحدد سلوك الإنسان، بينما يقرر الإسلام أن الإنسان بملكاته العقلية التي خلقها الله فيه وأمره بالتدبر والتذكر والتفكر يستطيع أن يتحكم بنفسه ويحدد نمط شخصيته، فإذا أناب إلى الله وتدبر وتفكر بعظمته وحكمته وانقاد لعبادته، انشرح صدره للإسلام ونهى النفس عن هواها وردها إلى طاعة مولاها، استطاع أن يكون لنفسه شخصية سليمة رشيدة، والعكس صحيح عندما يتبع شهوات النفس واعتقاداتها الخاطئة فإنه يكون لنفسه شخصية مريضة منحرفة.

ب- أن سلامة النفس والتي يترتب عليها سلامة القلب ثم سلامة سائر الجوارح وبالتالي استواء الإنسان فكرًا وسلوكيًا ترتبط مباشرة بتقوى الله بالعمل على رضاه والخوف من عذابه، وليس كما يدعي أصحاب النظريات الوضعية بأن إصابة الشخصية الإنسانية بالأمراض السيكوباتية هي التي تحدد سلوك الإنسان من ناحية

رشده أو انحرافه، ومما يبرهن على ذلك أن أول جريمة قتل حدثت في الأرض كانت من جراء دافع نفسي سببه عدم تقوى الله عز وجل، وذلك عندما تقاتل ابنا آدم (قابيل وهابيل) وقد ذكر الحق سبحانه وتعالى خبرهما في سورة المائدة: ﴿ **وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ (٢٧)** ﴾.

جـ- على ضوء ما سبق يتضح أن الأمراض النفسية في نظر الإسلام ليس لها أثر في عملية تحديد السلوك الإنساني من ناحية رشده أو انحرافه، وقد تحدث تلك الأمراض النفسية بسبب البعد عن منهج الله وشرعه واتباع الباطل وشهوات النفس، أي أنها تكون تابعة لسلامة أو انحراف النفس الإنسانية.

د - يقر الإسلام بوجود الأمراض العقلية التي تفصل الإنسان عن نفسه وعن بيئته، ويرى الإسلام مثلاً أن المجنون لا يدرك الكثير عن نفسه، وهو بذلك لا يتحكم بنفسه وبالتالي لا يتحكم بسلوكه، وبذلك يرفع الخالق سبحانه وتعالى التكليف عنه حتى يبرأ، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **لَيْسَ عَلَى الأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلا عَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا (١٧)** ﴾ [الفتح]، ويعني هذا أن الإسلام لا يضع المرض العقلي تفسيراً رئيسًا لحدوث الجريمة والانحراف كما تفترض ذلك النظريات الوضعية النفسية.

ثامنًا: نظرية «فرويد» التحليل النفسي وتفسير الجريمة:

يفترض «فرويد» أن الحافز الجنسي من أهم العوامل المؤثرة في السلوك الإنساني، فهو يرى أن وجود الإنسان في الأساس ناتج من العلاقة الجنسية بين الذكور والإناث، وأن العلاقات الاجتماعية والقرابية تحدد بنظم وتقاليد تبنى على أسس وقيم ومعايير جنسية، وأن أهداف الإنسان الاقتصادية والوظيفية والاجتماعية والعلمية تصل في الأخير إلى تحقيق الإشباع الجنسي للإنسان، وافترض «فرويد» كذلك أن التقدم

والتخلف في المجتمعات الإنسانية يرتبط بمستوى الحرية الجنسية لأفراد المجتمع، فالتخلف الاجتماعي يحدث عندما تعيق التقاليد والقيم والمعايير حرية أفراد المجتمع بإشباع غريزتهم الجنسية، فيتركز اهتمام الأفراد في التفكير الجنسي، فتضيع الأزمنة في البحث عن المتعه الجنسية في المواد الإعلامية، وفي السفر، وأماكن اللهو، فينصرف بذلك أفراد المجتمع عن بناء ذواتهم فيترتب على ذلك تأخر المجتمع في جميع مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وهذا عكس ما يفترضه «فرويد» بأن أبناء الدول الصناعية استطاعوا أن ينهضوا ببلدانهم في جميع المجالات بسبب الحرية الجنسية التي منحتهم إياها مجتمعاتهم، فالمجتمع الأوربي والأمريكي مثلاً لا يضع معوقات اجتماعية على ممارسة الجنس، مما يجعل إشباع الغريزة الجنسية سهلاً ويسيراً ولا يستغرق في البحث عنه الوقت والجهد كالذي يستغرقه أبناء البلدان المتخلفة، وهذا مما يجعل الأفراد في البلدان المتقدمة يركزون جل اهتمامهم على تطوير ذواتهم وبالتالي بناء مجتمعاتهم.

وعندما يضع «فرويد» العامل الجنسي من العوامل المؤثرة والرئيسة في السلوك الإنساني بشكل عام، فإنه يقرر كذلك أن الجريمة والأفعال المحرمة هي عبارة عن نتاج لمشكلة جنسية، وخاصة كبت الغريزة في السنوات الأولى من عمر الإنسان، مما يجعلها تبقى في اللاشعور إلى أن تحين الفرصة لظهورها بمظاهر منحرفة من السلوك الإجرامي، ويمكن إيجاز افتراضات «فرويد» في نظرية التحليل النفسي وتفسيره للسلوك الإجرامي بما يأتي:

١- السلوك الإجرامي ينشأ بسبب علاقة الحب الجنسي الحنون بالوالدين من الجنس الآخر، فيتوجه الحب الجنسي من الطفل إلى أمه وتحدث عنده عقدة «أوديب» بسبب صعوبة مواقعة الأم جنسيًا نظرًا لرفض الأب، وتتوجه الفتاة إلى حب أبيها جنسيًا وتحدث عندها عقدة «إلكترا»، بسبب صعوبة معاشرته لرفض الأم، وعقدة«أوديب» عند الذكر وعقده «إلكترا» عند الأنثى تنشأ بسبب غيرة الأبناء على أمهاتهم وغيرة البنات على آبائهم، ويرى«فرويد» أن المجرم شخص يعاني من

شعور قاس بالذنب، وتخف حدة هذا الشعور بالإثم بعد أن يرتكب الجريمة، والشعور بالإثم عند الأفراد رد فعل لرغبة الاتصال الجنسي بأحد الوالدين من الجنس الآخر، والتي لا يستطيعون تنفيذها، فتتجسد في النفس الإنسانية الغيرة والحقد والكراهية، فترتكب الجريمة بطريقة تلقائية وجبرية، وليس الهدف من ورائها مكسبًا ماديًا أو عدوانًا، وإنما هي أفعال عصابية تخفف العقد والتوترات النفسية، وبالتالي تعيد التوازن النفسي للفرد.

٢- مظاهر الانحراف والسلوك الإجرامي ترتبط بشكل مباشر بالمراحل الجنسية الطفولية، حيث يفترض «فرويد» أن الفرد يمر منذ طفولته إلى مرحلة البلوغ والمراهقة بثلاث مراحل من النمو النفسي الجنسي، هي:

المرحلة الفمية: حيث يكون الفم منطقه الشبق أواللذة الجنسية، وتظهر أثناء السنة الأولى من عمر الإنسان.

المرحلة الإستية: حيث تكون فتحة الشرج منطقه الشبق أو اللذة الجنسية، وتظهر أثناء السنة الثانية من عمر الإنسان.

المرحلة القضيبية: حيث تصبح أعضاء التناسل منطقة اللذة الجنسية.

وهي مرحلة استعراض أعضاء التناسل، والميل إلى استغراق النظر إلى الأجزاء الجنسيه عند الآخرين.

ويفترض «فرويد» أن مظاهر الانحراف والجريمة تحدث عند الأفراد نتيجة سببين، هما:

أ- الاضطرابات النفسية في الطفولة والتي تسبب الثبات عند إحدى المراحل الجنسية وتعيق تطور الجنسية الطفلية.

ب- النكوص بالشخص البالغ إلى مرحلة الطفولة.

فمثلاً يرى «فرويد» وأنصاره أن اللواط وهتك عرض الذكور تكون نكوصًا إلى المرحلة الشرجية، وأن خدش الحياء والحركات الجنسية غير المقبولة عن طريق الفم تكون نكوصًا للمرحلة الفمية، وأن الاستعراء يكون نكوصًا للمرحلة القضيبية.

التقويم الإسلامي لنظرية «فرويد» التحليل النفسي:

يقرر الإسلام أثر الجانب الغريزي الجنسي على السلوك الإنساني، ويعتبره من العوامل الرئيسة التي تحدد استواء الإنسان ورشده أو انحرافه؛ لذلك شرع الإسلام من التشريعات الثابتة القوية على النساء، مما يحرم ويحد من اختلاطهن بالرجال، ومثال ذلك أنه فرض عليهن الحجاب الذي يمنع تبرجهن وسفورهن، وأوجب المحرم عند سفر المرأة، وفرض على المسلمين نساء ورجالاً غض الأبصار، وذكر الحق سبحانه وتعالى بصراحة عن أثر الغريزة الجنسية على السلوك الإنساني قوله: ﴿ **وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا (٢٨)** ﴾ [النساء] وقد ذكر ابن كثير (جـ١ : ٤٥٤) عند تفسير هذه الآية الكريمة: «أي ضعيفًا في أمر النساء، يذهب عقله عندهن»، وبالرغم من صراحة الإسلام حول العلاقة بين الغريزة الجنسية والسلوك الإنساني إلا أن الاتجاه الإسلامي يقف موقفًا مناهضًا ضد تطورات نظرية فرويد عن التحليل النفسي في تفسيرها للسلوك الإجرامي، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها:

أ- أن الحب الجنسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدافع الجنسي؛ ولذلك لا يمكن أن يظهر إلا بعد فترة البلوغ، والحب الذي يحدث بين الطفل ووالديه لا يعدو أن يكون حبًا أبويًا فطريًا وهذا ما أقره الإسلام في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾ [الكهف: ٤٦]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٨)** ﴾ [يوسف: ٨].

ب- قرر الإسلام أن بداية النمو الجسمي واللذة الجنسية تبدأ من فترة البلوغ، ولا يمكن أن يشعر الإنسان (ذكرًا أو أنثى) قبل هذه الفترة بلذة جنسية عن طريق الفم أو الشرج كما زعم «فرويد» في نظريته؛ لأن الهادي البشير المصطفى ﷺ والذي لا ينطق عن الهوى أمر بأن تأخذ الحيطة من عبث الأطفال جنسيًا إذا بلغوا عشر سنين، فقال -عليه الصلاة والسلام- في حديث رواه الإمام أحمد

بن حنبل في مسنده (جـ٢ : ٣٨٧) : «**مروا أبناءكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع**»، ولو كان هناك جنسية طفلية قبل عشر سنين بحيث تتطلب العناية بها حتى تقي الفرد من الانحراف والجريمة عند بلوغ الرشد كما زعم «فرويد»، لأرشدنا إليها قبله معلم البشرية محمد ﷺ.

تاسعًا: نظرية التفكك الاجتماعي:

اعتمدت نظرية التفكك الاجتماعي عند تفسيرها للسلوك الإجرامي على إبراز فكرة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تسود التجمعات الإنسانية، فالفكرة الرئيسة التي تدور حولها افتراضات هذه النظرية أن مشكلة الجريمة والانحراف تقل في المجتمعات التي تسود فيها العلاقات الأولية المتمثلة في العلاقات الشخصية والقرابية، وعلاقة الوجه بالوجه كالقرى والأرياف وبعض الأحياء في المدن المتجانسة ثقافيًا، بينما يزداد حجم الإجرام وارتكاب الأفعال السلوكية المنحرفة إذا طرأ على المجتمع التغير والتحضر والتصنيع، وتبدل العلاقات الأولية بعلاقات ثانوية تقوم على أساس التعاقد والمصلحة وهي مايسود علاقات المدن والمراكز الحضرية الكبيرة التي تتميز بكثافة السكان والتمايز العرقي، وفي ضوء هذا الاتجاه فإن نظرية التفكك الاجتماعي تفسر السلوك الإجرامي في ضوء الافتراضات الآتية:

أ- في المجتمع الذي تسوده علاقات أولية (شخصية وقرابية) يزداد انخراط الأفراد بالجماعات الاجتماعية، فتزداد عملية الضبط الاجتماعي والتحكم بسلوك الأفراد، بينما يقل انخراط الأفراد بالجماعات الاجتماعية في المجتمع الذي تسوده علاقات ثانوية مما يقلل من عملية الضبط الاجتماعي والتحكم في السلوك الإنساني، فهناك حرية في التصرفات مما يمنح فرصة لمخالفة السلوكيات السائدة وارتكاب الانحرافات.

ب- عدم التجانس العرقي والاختلاف في الأصول الأولى بين الساكنين يقلل من عملية الضبط الاجتماعي وسيطرة المجتمع على سلوك أفراده؛ مما يحدث تفككًا اجتماعيًا في المجتمع وتصبح هناك فرصة لارتكاب سلوكيات وأفعال جنائية.

جـ- في المجتمعات المحلية التي تسودها العلاقات الأولية تنتظم العلاقات في ضوء الأعراف والتقاليد الاجتماعية والتي تحفظ مكانة الجماعات الرئيسة في المجتمع، وتضمن كذلك حقوق وواجبات الأفراد على أساس السن والجنس (الذكور والإناث) كما في الجماعات الأسرية والجماعات القرابية وجماعات الجيران والأحياء، بينما يقل أثر الأعراف والتقاليد الاجتماعية في تنظيم العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية في المدن التي تسودها العلاقات الأولية، وهذا مما يتيح فرصة لصراعات كثيرة كالصراع بين الأجيال، والصراع بين الذكور والإناث، والصراع بين السكان الوافدين وسكان المدينة الأصليين.

التقويم الإسلامي لنظرية التفكك الاجتماعي:

الاتجاه الإسلامي سبق النظريات الوضعية ولفت الانتباه إلى أهمية التكامل والتجانس الاجتماعي، وذكر المنهج القرآني حقائق اجتماعية عن علاقة التكامل بالأمن في المجتمع، وذكر بالوقت نفسه حقائق اجتماعية عن العلاقة بين التفكك الاجتماعي والانحراف يمكن إيجازها بما يأتي:

أ- يحرص الإسلام على دعم العلاقات الأولية العائلية، وكذلك يحرص على حسن علاقة الجيران والقرابة بالمجتمع، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ** (٢٢) ﴾ [محمد] وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ** (٢١٤) ﴾ [الشعراء]، وعن حرص الإسلام على دعم العلاقات الأولية بين الجيران أمر سبحانه وتعالى بالإحسان إلى الجار قولاً وفعلاً: ﴿ **وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ** ﴾ [النساء].

ب - يعتبر الإسلام التعصب العرقي الذي يترتب عليه تفكك اجتماعي؛ ومن ثم يؤدي إلى الانحراف والجريمة مشكلة عامة في المجتمعات الإنسانية، وهي يمكن أن تظهر وتتكرر بمعان وألقاب مختلفة (كالأجانب والمغتربين، والسود والبيض والغرب والآسيويين، أو بين المسلمين وغير المسلمين)، ويرى المنهج القرآني أن هذه النزعة

العرقية بأنماطها المختلفة ترتبط بشكل قوي بعدم تحكيم شرع الله الذي يدعو إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي، فذكر القرآن الكريم نموذجًا قويًا عن عدم التجانس العرقي في المجتمع الفرعوني في مصر عندما كان يحكم قادته بغير حكم الله، فقال سبحانه تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ (٤) ﴾ [القصص]، وبسبب هذه التفرقة العنصرية التي أدت إلى التفكك الاجتماعي في المجتمع الفرعوني شاعت الجريمة وشاع الخوف وذهب الأمن من المجتمع، ذكر الحق سبحانه وتعالى عن الفوضى في ذلك المجتمع الذي أخذ بمبدأ التفرقة العنصرية: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ (١٥) قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (١٦) قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ (١٧) فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ (١٨) فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَا مُوسَىٰ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالأَمْسِ إِن تُرِيدُ إِلاَّ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي الأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ (١٩) ﴾.

عاشراً: نظرية الأنومي وتفسير السلوك الإجرامي:

الأنومي تعني الانفصال والتناقض بين الأهداف الرئيسة التي قررتها ثقافة المجتمع وبين الوسائل والأساليب المتاحة لأفراد المجتمع، وقد قدم هذه النظرية «روبرت ميرتون»، وافترض أن المجتمع جيد التكامل هو الذي يضع تكاملاً بين الأساليب والأهداف، بحيث يسهل وييسر الأساليب لتكون في متناول جميع أفراد المجتمع حتى يحققوا أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة؛ فمثلاً لكي يحقق الأفراد أهدافهم

البيولوجية المتعلقة بالغريزة الجنسية على المجتمع تيسير وسيلة الزواج، وحتى يحقق أهدافهم الاقتصادية على المجتمع تيسير حصولهم على الوظائف والمهن، وحتى يحقق الأفراد المجتمع الحصول على المكانة الاجتماعية على المجتمع أن يوفر للأفراد فرص التعليم أو الترقي الوظيفي وهكذا، وحدد «ميرتون» موقف الأفراد وسلوكياتهم في المجتمع في خمسة أنماط رئيسة، وهي:

أ- **نمط الامتثال:** ويعني تقبل الأفراد للأهداف والأساليب التي حددها المجتمع.

ب- **نمط الابتداع:** ويعني تقبل الهدف ورفض الوسيلة المشروعة لتحقيق الهدف، مثل السرقة من أجل الحصول على المال.

جـ- **نمط الطقوسي:** ويعني تقبل الوسيلة بالرغم من عدم تحقيق الهدف، مثل الالتزام بالزواج بالرغم من أنه لا يحقق أهدافًا بيولوجية أو اجتماعية، مما يدفعه إلى ممارسة الفعل الجنسي المحرم، أو يعمل بوظيفة لكن لم تحقق له الوظيفة أهدافه الاجتماعية الاقتصادية، مما يدفعهم إلى اللامبالاة بأخلاقيات الوظيفة مع العاملين أو المراجعين.

د- **نمط الانسحابية:** ويعني التخلي عن كل الأهداف والأساليب، ومثال ذلك: إدمان المخدرات والخمور، والبطالة ورفض الزواج.

هـ- **نمط التمرد:** ويعني استبدال الأساليب والأهداف المقررة من المجتمع بأساليب وأهداف أخرى، كممارسة الشذوذ الجنسي لتحقيق المتعة الجسمية، والإرهاب.

التقويم الإسلامي لنظرية الأنومي:

أقر الإسلام أنه من الممكن حدوث حالات اغتراب عند الفرد في المجتمع الإنساني، مما يترتب عليه بعض السلوكيات المنحرفة، فالإسلام حذر قبل النظريات الوضعية (وخاصة نظرية ميرتون) من الاغتراب الاجتماعي، ودعم بأوامره ونواهيه ومبادئه كل الوسائل التي تحقق التكامل بين الفرد والمجتمع، وتحقق التناغم والتكامل بين الأهداف الرئيسة في المجتمع ووسائل تحقيقها، فشرع رب العزة والجلال من التشريعات الدينية ما يحقق أهداف الفرد الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية في المجتمع، فمثلاً أمر

ورغب في العمل والصدقة والزكاة والتعاون لتحقيق حاجات مادية، كما رغب في تسهيل وتيسير الزواج من أجل تحقيق الفرد للإشباع العاطفي في حياته والمتعة الجنسية الشرعية، ففي الحديث الذي رواه الترمذي (جـ٣ : ٣٨٦) عن أبي حاتم المزني قال: قال: رسول الله ﷺ: «**إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير**»، وفي رواية: «**وفساد عريض**».

الحادي عشر: نظرية الاختلاط التفاضلي وتفسير السلوك الاجرامي:

قدم هذه النظرية «أدوين سذرلاند» ولاقت قبولاً عند كثير من المهتمين والمتخصصين في الدراسات الإجرامية، وقد افترض «سذرلاند» في نظرية الجريمة والانحراف أن السلوك مكتسب يتعلمه الشخص من خلال الاختلاط، ومعاشرة أفراد وجماعات يفضلون قيمًا ومبادئ غير سوية بشكل أكبر من تفضيلهم لقيم ومبادئ سوية؛ ولذلك أطلق «سذرلاند» على نظريته الاختلاط التفاضلي، ويمكن إيجاز افتراضات نظرية الاختلاط التفاضلي لسذرلاند وتفسيرها للسلوك الإجرامي في ضوء الافتراضات الآتية:

أ- أن السلوك الإجرامي مكتسب وليس موروثًا، ويكتسب من خلال العلاقات الاجتماعية الوثيقة مع أفراد آخرين، ومن خلال الاتصال الشفوي والرمزي المباشر، وعلى ذلك يكون أثر وسائل الإعلام على ارتكاب السلوك الإجرامي في المجتمع ضئيلاً وغير مهم.

ب- يتعلم الفرد من الجماعات المنحرفة أساليب ارتكاب الجريمة وتبريرات ارتكاب السلوك المخالف، والمواقف الملائمة لفعل الجريمة.

جـ- يرتبط ارتكاب السلوك الإجرامي بحجم تكرار الاختلاط واستمراره وعدد أفراد الجماعة.

التقويم الإسلامي لنظرية الاختلاط التفاضلي:

لقد سبق الاتجاه الإسلامي النظريات في علم اجتماع الجريمة ونبه إلى أهمية الرفقة

والصحبة في سلوك الإنسان من ناحية رشده أو انحرافه، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً (٢٧) يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلانًا خَلِيلاً (٢٨) لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولاً(٢٩)** ﴾ [الفرقان]، وضرب عليه الصلاة والسلام مثالاً عن الجليس الصالح والجليس السوء، وكيف تكون الآثار الحسنة التي يكتسبها الإنسان من الجليس الصالح، ثم الآثار السيئة التي تلحق بالإنسان من جليس السوء، فقال عليه الصلاة والسلام في حديث رواه البخاري(جـ٦ : ٢٣١): «**إِنَّمَا مَثَلُ الجليس الصالحُ والجليسُ السوءِ كحاملِ المسك، ونافخِ الكيْرِ فحاملُ المسك: إما أن يُحْذيَكَ، وإما أن تبتاع منه، وإمَّا أن تجِدَ منه ريحا طيِّبة، ونافخُ الكير: إما أن يَحرقَ ثِيَابَكَ، وإما أن تجد منه ريحًا خبيثَة**». . .

الثاني عشر: نظرية الصراع الثقافي وتفسير السلوك الإجرامي:

يعد «ذروستين سيلين» المنظِّر الرئيس في نظرية الصراع الثقافي المفسرة للسلوك الإجرامي، والتي تفترض أن ظاهرة الانحراف والجريمة عملية صراع ثقافي تحدث في المجتمع بسبب عدم التجانس في ثقافة الفرد (القيم والمعايير والتقاليد) مع ثقافة جماعته المباشرة (الأسرة) أو مع الجماعات الأخرى في محيطه الاجتماعي، كجماعة الحي أو الجيران أو المهنة أو جماعة الترويح أو الجماعة الدينية أو الجماعة السياسية، وتفسر نظرية الصراع الثقافي الجريمة في ضوء الافتراضات الآتية:

١- يزداد حجم الإجرام والانحراف في المدن والمراكز الحضرية الكبيرة، بينما يقل في الأرياف والقرى والمراكز الحضرية الصغيرة، نتيجة للصراع الثقافي من جراء النمو الثقافي أو ما يسمى بالنمو الحضاري، فالتجمعات البشرية الصغيرة في القرى والأرياف والمراكز الحضرية الصغيرة تتميز ببناء ثقافي واجتماعي متجانس بفضل الاتفاق على القيم والتقاليد والعادات المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع، وبذلك تكون الجماعات في تلك التجمعات البشرية الصغيرة (الأسرة والحي وجماعة

الترويح والجماعة السياسية والجماعة الدينية) متجانسة أيضًا على الرغم من اختلاف وظائفها الدينية والسياسية والترويحية، وعندما تتحول تلك التجمعات البشرية الصغيرة إلى مجتمعات صناعية كبيرة، يتبدل البناء الثقافي والاجتماعي إلى بناء ثقافي واجتماعي يغلب عليه عدم الاتفاق على القيم والمعايير والتقاليد، وتتكون فيه جماعات اجتماعية متعددة (أسرية، ترويحية، دينية، سياسية، اقتصادية)، وغالبًا ما تكون غير متجانسة وذات اهتمامات متصارعة، فتبرز القيم الفردية وتقل سيطرة المجتمع وضبطه لسلوك أفراده، ويسود التنافس لتحقيق المصلحة الفردية، وينشأ الأفراد بين جماعات متناقضة في القيم والأهداف، فقد تُناقض قيم الجماعة الأسرية الجماعة الدينية أو الجماعة السياسية، وقد يجد الفرد في قيم جماعة الترويح التناقض مع قيم الجماعة الأسرية والجماعة السياسية.. وهكذا، ومن هنا ينشأ الصراع الثقافي وتخلق ظروفه مناخًا ملائمًا لارتكاب السلوك الإجرامي.

٣- قد تنشأ ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمع بسبب الصراع الثقافي الناجم من صراع القواعد الثقافية، ويقصد بصراع القواعد الثقافية أن يصادف الفرد واجبات اجتماعية في حياته اليومية متناقضة، ويحدث هذا النمط من الصراع بسبب فرض قوانين ونظم سياسية وتنظيمية مخالفة لثقافة المجتمع نفسه (كقوانين المستعمرين في البلاد المستعمرة، والقوانين الغربية للأحوال الشخصية في البلدان الإسلامية والعربية)، أو يحدث بسبب الهجرة من منطقة أو بلد ذي ثقافة مغايرة، وفي كل الأحوال فإنه يترتب من جراء صياغة قوانين غير منسجمة مع ثقافة المجتمع أو هجرة الأفراد إلى مجتمع غير متجانس يشيع في ثقافتهم الضعف في المعتقدات، وقد تصاب القيم والأعراف في المجتمع بالوهن، وتفتقد إلى عدم القبول أو عدم القناعة بها، وتؤدي هذه الظاهرة إلى صراع ثقافي عام في المجتمع ينتج عنه سلوك معادٍ وغير اجتماعي.

التقويم الإسلامي لنظرية الصراع الثقافي:

ذكر المنهج القرآني الصراع الثقافي في المجتمع الإنساني، وأكد على علاقته بكثير من الانحرافات والجرائم، وقرر الإسلام أن الصراع الثقافي ظاهرة عامة في جميع المجتمعات الإنسانية ولكنه يرتبط بشكل مباشر بالنزعة الدينية، وهذا عكس ما تفترضه النظريات الوضعية والتي ترى أن الصراع الثقافي يرتبط بتغير المجتمع وتطوره من محلي صغير قائم على الاقتصاد التقليدي إلى مجتمع صناعي كبير؛ لذلك فقد ركز الاتجاه الإسلامي على عدة أبعاد رئيسة يرى أنها تُحدث الصراع الثقافي في المجتمعات الإنسانية، ويترتب عليها شيوع الانحراف والجريمة في المجتمع، من أهمها:

أ- الصراع الثقافي وهو صراع ديني بين جماعة الحق (عباد الله)مع جماعة الباطل (الكافرين والمنافقين والعلمانيين وغيرهم)، فقال سبحانه وتعالى يخبر عن هذه الظاهرة العامة في المجتمعات الإنسانية: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ (٢٩) وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ (٣٠) وَإِذَا انقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمُ انقَلَبُوا فَكِهِينَ (٣١) وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلاءِ لَضَالُّونَ (٣٢)** ﴾ [المطففين].

ب- وضع الاتجاه الإسلامي قبل النظريات الوضعية علاقة بين الجريمة والانحراف والتناقض في القواعد الثقافية خاصة ما يتعلق بالنظم والقوانين في المجتمع؛ ولذلك أمر المنهج القرآني جميع المجتمعات الإنسانية بتحكيم شرع الله فقط، وعدم صياغة قوانين حسب الأهواء والأعراف والتقاليد والتي بسببها يظهر الصراع الثقافي في المجتمع، بسبب عدم قبولها من جميع فئات المجتمع، فتفتقد إلى عدم القناعة بها، فينتج بسببها سلوك عدائي، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ (١١٦)** ﴾ [النحل]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٤٥)** ﴾ [المائدة].



الثالث عشر: نظرية الوصم وتفسير السلوك الإجرامي:

يقصد بالوصم في علم اجتماع الجريمة عمليات ردود الفعل الاجتماعية من أقوال وأفعال ضد الأفراد مرتكبي الانحرافات والأفعال السلوكية والجنائية، تنتهي هذه الردود بإلصاق ألقاب على هؤلاء الاشخاص بأنهم منحرفون أو مجرمون، وذلك من أجل تأكيد نقمة المجتمع على الشخص المنحرف أو المجرم، وتأكيد تضامن المجتمع ونبذه للسلوكيات المخالفة لقيمه ومبادئه.

ويعد «أدوين لمرت» من أبرز رواد نظرية الوصم الإجرامي، وقد فسر السلوك الإجرامي بأنه عملية وصم الشخص بالجريمة والانحراف بسبب تكراره للانحراف وعقابه رسميًا بالسجن أو الجزاء المادي والجسمي؛ مما يترتب على ذلك إعراض المجتمع عن إقامة علاقات اجتماعية معه كعدم قبوله زوجًا أو مجاورته في السكن أو مشاركته في المهن، أو قبوله في الوظائف الحكومية والأهلية، أو قبوله كعضو في جماعة الرفاق أو في أنشطة الفراغ والترويح، حتى يصل ذلك الموصوم في نهاية الأمر إلى أن يقبل الفرد المنحرف بمكانته الاجتماعية الجديدة كشخص مجرم يمارس الأفعال السلوكية المنحرفة ودوره الإجرامي، وينتقل إلى بيئة اجتماعية منحرفة مع رفاقه أو جماعة إجرامية قبلته بعدما نبذه المجتمع.

التقويم الإسلامي لنظرية الوصم الإجرامي:

يحق للعلوم الإنسانية التربوية والاجتماعية أن تفتخر بالإسلام، فقد أدرك الاتجاه الإسلامي قبل النظريات الوضعية مشكلة الوصم الإجرامي، وأقر بحقيقة آثارها السيئة في السلوك على الفرد والمجتمع؛ لذلك شرع الله سبحانه وتعالى حدودًا تمنع أو تحد من وصم الفرد بألقاب وأوصاف مشينة تميزه عن غير الأسوياء، ومن أهم هذه التشريعات:

أ- قبول الله سبحانه وتعالى توبة الفرد مرتكب الأفعال الجنائية؛ لذلك كان لزامًا على المجتمع أن يقبل توبة أفراده والذين ألصقت بهم صفة الانحراف والإجرام بسبب

ارتكابهم أخطاءً سلوكية في فترة عمرية مبكرة وعن جهالة؛ لذا كان على المجتمع أن يعاملهم معاملة الراشدين ولا يأنف التعامل معهم، وعليه أن يقلع عن نعتهم بالجريمة والانحراف، قال سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** (٥٣)﴾ [الزمر].

ب- حذر المنهج القرآني من إلصاق الألقاب السيئة والمشينة بالآخرين والتنادي بها، قال سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** (١١)﴾ [الحجرات] قال ابن كثير رحمه الله (جـ٤ : ٢١٤) عند تفسير هذه الآية الكريمة: «أي لا تدعوا بالألقاب وهي التي يسوء الشخص سماعها فبئس الصفة والاسم والفسوق وهو التنابز بالألقاب، كما كان أهل الجاهلية يتناعتون بعدما دخلتم في الإسلام وعقلتموه».

جـ- يرى المنهج القرآني أن الألقاب المشينة قد تكون منبهة لاستجابات الفرد، فتحدد الدور الذي يتوقعه هو لنفسه وكذلك الدور الذي يتوقعه الآخرون منه، قال سبحانه وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ** (١٢)﴾ [الحجرات].

الرابع عشر: نظرية الثقافة الفرعية الجانحة وتفسير السلوك الإجرامي:

تفترض نظرية الثقافة الفرعية أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على السلوك المنحرف، ومن أبرز الافتراضات التي تقوم عليها النظرية الثقافية الفرعية وتفسيرها للسلوك الإجرامي ما يأتي:



١ – أن الانحراف والثقافة الجانحة ظاهرة منتشرة في الغالب بين قطاع أبناء الطبقة العاملة (الدنيا).

٢ – أن المسبب الرئيس في جنوح أبناء الطبقة الدنيا هو احتمال فشلهم في التعليم كبيراً.

٣ – أن سبب فشل أبناء الطبقة الدنيا في التعليم يعود إلى الصراع بين قيم الطبقة الدنيا وقيم الطبقة الوسطى التي توجه وتسيطر على النظام المدرسي.

٤ – أن النظام المدرسي يقوم على قيم الاحترام والطموح والتنافس الشريف وهذه القيم شائعة في ثقافة الطبقة الوسطى، حيث تُنشئ الأسر أولادها على الطموح وتحمل المسئولية وإحراز النجاح واحترام الآخرين وضبط النفس، وهذا يساهم في نجاح الطبقة الوسطى في التعليم وبالتالي تجاوزهم مراحل الجنوح والانحراف.

٥ – أن ثقافة أبناء الطبقة الدنيا لا تشجع ولا تحبذ الاحترام والطموح، ولم تغذِّ أفرادها بقيم المدرسة القائمة على الاحترام للآخرين والتنافس الشريف وضبط النفس.

٦ – القيم المدرسية تتلاءم وتتفق مع قيم الطبقة الوسطى، بينما لم يتزود أولاد الطبقة الدنيا بقيم المدرسة خلال تربيتهم وتنشئتهم الأسرية؛ ولذلك يصبح مجال النجاحوالتفوق والمكافأة من نصيب أولاد الطبقة الوسطى، بينما ينتهي أبناء الطبقة الدنيا إلى الفشل المتكرر في تحقيق تلك الأشياء؛ لأن تنشئتهم الاجتماعية لا تمكنهم من الوصول إليها، هذا وينتهي بهم الإخفاق المتكرر في المدرسة بصورة عامة إلى رفض المدرسة ونظام القيم الذي تمثله المدرسة (قيم الطبقة الوسطى)، ويرجع بعضهم مشاغبًا وعدوانيًا وميالاً للتخريب، وقد ينتهي به الأمر لامتهان الانحراف والإجرام بانضمامه لعصابات الشوارع، والذين ينتمون لنفس الطبقة، والتي تعرض أفرادها لنفس الموقف وهو الفشل في التعليم (عبدالله الخليفة: ١٤١٢: ٨١-٨٤).

التقويم الإسلامي لنظرية الثقافة الفرعية الجانحة:

الاتجاه الإسلامي يختلف مع نظرية الثقافة الفرعية الجانحة في تفسيرها للجريمة، وخاصة عندما تفترض أن الانحراف والإجرام يرتبط بالأفراد الذين ينتمون للطبقة

الدنيا بسبب فشلهم في النجاح في مراحل التعليم الرسمي؛ لأن النجاح في التعليم الرسمي لا يمكن أن يضعه الإسلام مؤشراً لاستواء الإنسان أو انحرافه، فالانحراف والإجرام يمكن أن يفعله ذوو المستويات العلمية المتقدمة وأصحاب الشهادات العليا، والفشل في التعليم الرسمي لا يمكن في نظر الإسلام أن يحدد مدى استواء الإنسان أو انحرافه في السلوك، وإذا كانت الدراسات التطبيقية في علم اجتماع الجريمة تركز في معظم نتائجها على أن هناك كثيراً من أصحاب المستويات العلمية المتدنية في الإصلاحيات و السجون من جراء ارتكابهم للجنوح والإجرام؛ ذلك لأن الإصلاحيات والسجون لا تشمل كل من ارتكب الجريمة والجنوح في المجتمع، فقد يمارس ذوو المستويات العلمية المتقدمة الانحراف والجريمة، ولكن بأسلوب ذكي يحد من كشف السلطات الرسمية لهم وتقديمهم للمحاكمة.

لذا يرى المنهج القرآني أن العلم الشرعي القائم على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والعمل بهما هو الذي يحدد استواء الإنسان أو انحرافه في السلوك؛ لذلك يقرر الحق سبحانه وتعالى أن النجاح في العلم الشرعي واستقامة السلوك يرتبطان بعملية التقوى والتي أساسها العلم الشرعي وليس بالنجاح المدرسي، وتعني التقوى: أن نجعل بيننا وبين الله تعالى وقاية باتباع أوامره واجتناب نواهيه. قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٢٨٢) ﴾ [البقرة].

الخامس عشر: نظرية السمات الاجتماعية:

١ - حسب الجنس:

تفترض النظريات والدراسات في علم اجتماع الجريمة أن إجرام الذكور أكثر من الإناث في جميع المجتمعات الإنسانية وعلى مختلف العصور، ويفسر المتخصصون في الدراسات الاجتماعية ندرة إجرام المرأة إلى أن المجتمعات بشكل عام تعطي لأخلاق المرأة قيمة عليا باعتبارها تمثل الشرف والطهر للأسرة، كذلك هناك كثير من ثقافات المجتمعات تحد من انخراط المرأة في الشئون العامة للمجتمع وتوجه أهدافها الرئيسة في الحياة إلى المنزل والأسرة، وبذلك تقلل ثقافة كثير من المجتمعات فرصة دخول المرأة في

مشكلات اجتماعية واقتصادية، وتكون المواجهة لهذه المشكلات من قبل الرجل مما يساهم في الحد من انحراف المرأة وارتكابها للسلوك الإجرامي.

أما المنهج القرآني فكان في نظرته لحجم إجرام المرأة بالنسبة لحجم إجرام الرجل عكس ما افترضته الدراسات والنظريات في علم الإجرام، فهو يرى أن احتمال الانحراف والإجرام موجود وبشكل متواز عند كل من الرجل والمرأة، وأن إجرام المرأة مساوٍ لإجرام الرجل في الحجم في كل زمان ومكان، ولكن يمكن أن يختلف نوع ذلك الإجرام بالنوع والأسلوب والمعدل، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ **الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ** (٦٧) ﴾ [التوبة]..، حتى إن المنهج القرآني وصف انحراف النساء وتصرفاتهن المشينة بأنه كيد عظيم، فقال سبحانه وتعالى عن نبيه يوسف عليه السلام: ﴿ **فَلَمَّا رَأَىٰ قَمِيصَهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ** (٢٨) ﴾ [يوسف].

بل إن المنهج القرآني ذهب إلى أبعد من هذا وقرر أن الذكور أكثر قوة في عبادة الله والتقرب إلى الخالق سبحانه وتعالى من النساء، فقد قال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ** ﴾ [آل عمران: ٣٦]، قال ابن كثير رحمه الله (جـ١ : ٣٣٩) «أي ليس الذكر كالأنثى في القوة والجلد في العبادة وخدمة المسجد».

٢- حسب العمر:

ترى كثير من الدراسات المتخصصة في علم اجتماع الجريمة أن الجريمة والجنوح يرتبطان بمرحلة عمرية معينة عند الإنسان، وغالبًا ما تكون في مرحلة الشباب أو المراهقة والتي غالبًا ما تتبع مباشرة فترة البلوغ عند الذكور والإناث، وتقل الجريمة كلما اتجه الفرد إلى مرحلة متقدمة من العمر، ويفسر الباحثون زيادة حجم الانحراف والإجرام في هذه المرحلة العمرية إلى التغيرات التي تطرأ على شخصية الفرد بسبب النمو الجنسي، وإثارة الغريزة الجنسية بسبب عوامل خارجية وأمراض داخلية.

أما المنهج القرآني فذهب إلى أن الجريمة والانحراف ليس لهما علاقة بمرحلة عمرية معينة عند الإنسان، وأن جميع المراحل العمرية عند الإنسان يحتمل فيها الرشد في السلوك كما يحتمل فيها الانحراف، وهذا يعني أن المنهج القرآني لا يربط الجريمة والانحراف بالسن مطلقًا.

وقد ذكر المنهج القرآني نماذج تطبيقية عن استواء ورشد سلوك الإنسان في مراحل الشباب وزيادة الجريمة والانحراف في مراحل الشيخوخة، وهذا عكس ما تفترضه الدراسات في علم اجتماع الجريمة، قال سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى**﴾ [الكهف: ١٣] وقال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى عن امرأة لوط عليه السلام، وهي كبيرة في السن وعجوز منحرفة في مرحلة عمرية متأخرة: ﴿**إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ** (١٧١)﴾ [الشعراء]، وقد ذكر القرآن الكريم نماذج كثيرة على انحراف وإجرام أناس كبار تعدوا مرحلة الشباب، وهم من صناديد الكفر والظلم والطغيان كثر أمثال فرعون وهامان وأبي لهب وأبي جهل.

٣- حسب العنصر:

يشيع في الدراسات الاجتماعية الربط بين ارتفاع حجم ارتكاب السلوك الإجرامي عند سلالة معينة دون الأخرى، بل إن الدراسات في علم الإجرام افترضت أكثر من ذلك، وذكرت أن بعض السلالات ترتبط بنوع معين من الإجرام، فالسلالة السوداء (الزنوج) مثلاً تتجه الى العنف، والشعوب الشرقية لديهم ميل نحو جرائم الاعتداء على العرض.

واتجهت بعض البحوث في علم الإجرام إلى ربط السلوك الإجرامي بالعنصر أو المذهب الديني، وافترضت أن العنف السياسي يرتبط بالجماعات الدينية الإسلامية، وأن التخريب والتفجير وحوادث الانتقام من خصائص الجماعات الإسلامية.

لكن المنهج القرآني يرى عكس ما افترضته دراسات علم الإجرام في موضوع الربط بين الجريمة والعنصر والسلالة، فهو يقرر أن استخدام العنصر والسلالة كمقياس

لسلوكيات البشرية، واستخدامه كشرط للاستواء والانحراف إنما هو من خصائص وسمات المجتمعات الجاهلة والمتخلفة ثقافيًا، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا** (٢٦) ﴾ [الفتح]، وعندما ينكر المنهج القرآني هذا الافتراض الذي افترضته الدراسات في علم الإجرام؛ فذلك لأنه يقرر حقيقة مهمة بأن أصل الإنسان واحد، وأن الشعوب الإنسانية مهما تعددت ألوانها ومذاهبها وجنسياتها، فهي في خلقتها الرئيسة ترجع إلى أب واحد وأم واحدة وهما آدم وحواء عليهما السلام، فقد خلقهما الله سبحانه وتعالى من نفس واحدة وجعل منها زوجها وهما آدم وحواء عليهما السلام، ثم جعل منهما شعوبًا، فجميع الناس في الشرف بالنسبة الطينية إلى آدم وحواء -عليهما السلام- سواء، وإنما يتفاضلون في الأمور الدينية وهي طاعة الله سبحانه وتعالى ومتابعة رسوله ﷺ قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** (١٣) ﴾ [الحجرات] وقيل المراد بالشعوب بطون العجم والقبائل بطون العرب (ابن كثير: جـ٤ : ٢١٨).

ومن ناحية أخرى يحق للعلوم الإنسانية أن تفخر بالإسلام، فقد سبق المنهج القرآني علم الدراسات الإجرامية المعاصرة، واستطاع أن يحدد بدقة سمات خارجية ظاهرة تعد مؤشرًا قياسيًا لمعرفة التكوين الشخصي للإنسان والحكم عليه، بأنه شخص سوي، أو أنه قابل للانحراف والإجرام، ومن أهم هذه المظاهر الخارجية ما يأتي:

* طريقة حركة الأرجل عند المشي، فقد ذم المنهج القرآني المشي بتبختر وتمايل، واعتبر هذا النوع من المشي مؤشرًا للتجبر والتغطرس والإحساس بعلو الشأن والاستهتار بالآخرين، واحتمال الاعتداء على حقوقهم وظلمهم في شتى صور الإجرام، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا** (٣٧) ﴾ [الإسراء]، وفي المقابل امتدح المنهج القرآني أولئك الذين يمشون في

الأرض هونًا بسكينة ووقار، وقرر أن هذا النمط من المشي من خصائص وسمات عباد الرحمن، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا (٦٣)** ﴾ [الفرقان].

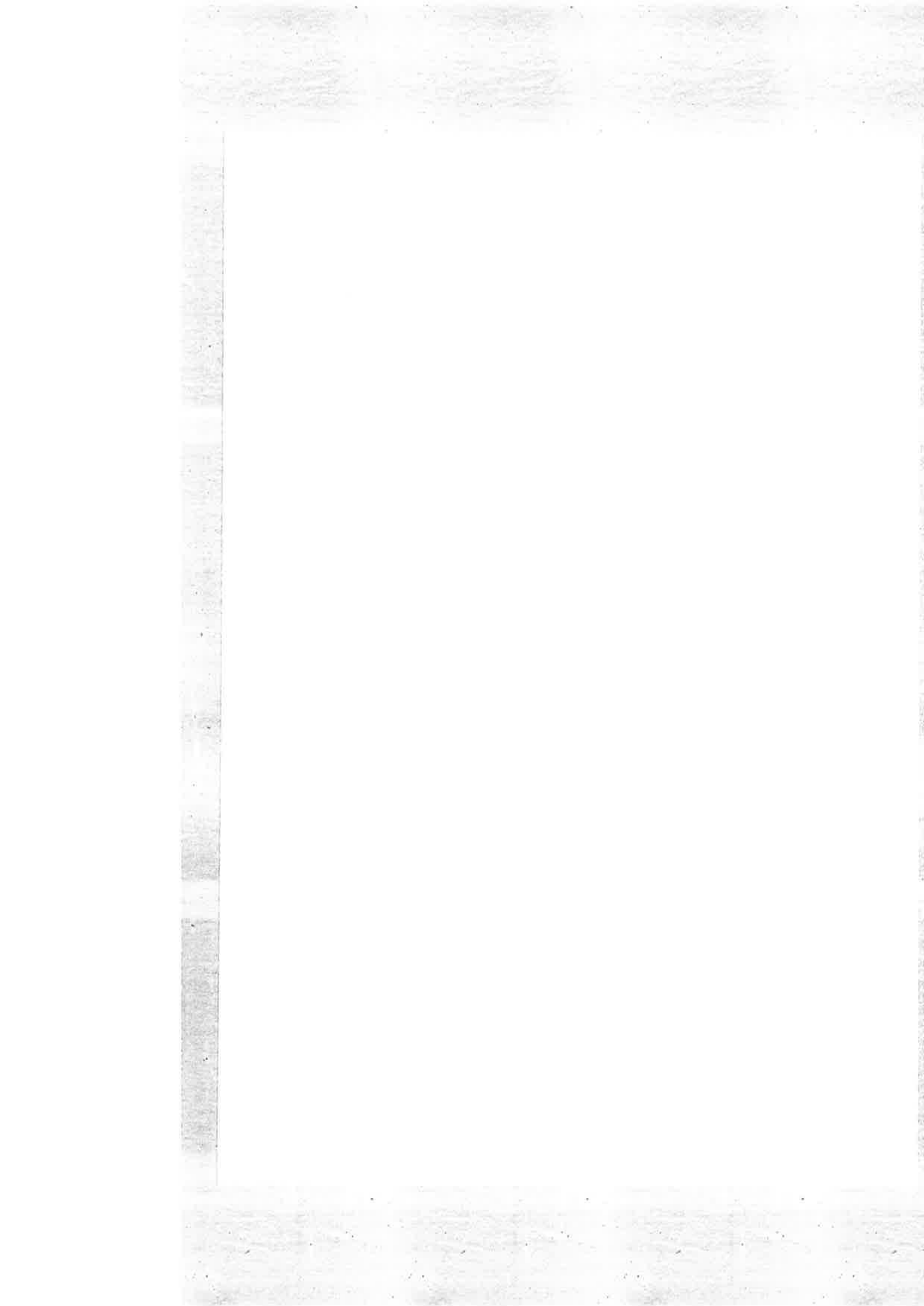
* الإعراض بالوجه عند كلام الناس، فقد قال الحكيم الخبير سبحانه وتعالى في سورة لقمان: ﴿ **وَلا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (١٨)** ﴾ وفسرها ابن كثير رحمه الله بقوله (جـ٣: ٤٣٠): «أي لا تعرض بوجهك عن الناس إذا كلمتهم أو كلموك احتقاراً منك لهم واستكباراً عليهم، ولكن ألن في جانبك وابسط وجهك إليهم».

* رفع الصوت في الكلام، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ** ﴾ [لقمان: ١٩] وقد فسر ابن كثير رحمه هذه الآية الكريمة (جـ٣: ٤٣٠): «أي لا تبالغ في الكلام ولا ترفع صوتك فيما لا فائدة فيه.

●●●

الفصل الخامس:

الانحراف والجريمة في ثقافة وبناء المجتمع الخليجي



الفصل الخامس

الانحراف والجريمة في ثقافة وبناء المجتمع الخليجي

إن مشكلة الجريمة هي نتاج لخلل في ثقافة المجتمع وبنائه الاجتماعي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن ترتبط المشكلة بتفسيرات جزئية مثل الدخل الاقتصادي أو عمل المرأة أو مستوى التعليم أو مستوى التدين أو عمر الزوجين أو الفارق العمري بين الزوجين أو التفكك الأسري، وغير ذلك من التفسيرات الأحادية والتي دائمًا تركز عليها الدراسات الاجتماعيَّة عن الجريمة.

إن تفسير مشكلة الجريمة في المجتمع الخليجي دون نظرة للمجتمع باعتباره وحدة كلية يعد تفسيرًا خاطئًا؛ لذلك ينبغي ربط المشكلة بالطابع الكلي للتنظيم الاجتماعي وبثقافة المجتمع، فقد رأينا في تفسير علم الاجتماع والتفسير الإسلامي أن الظروف الاقتصادية والاجتماعيَّة ومستوى التعليم والبيئة وغيرها من العوامل لم تكن عوامل رئيسة محفزة نحو اتخاذ قرار بارتكاب فعل منحرف أو جريمة، بل كانت عوامل ثانوية تحركها قيم ثقافية وتستند على معايير اجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن تفسير مشكلة الجريمة في المجتمع الخليجي يعتمد على كشف القيم والأدوار الاجتماعيَّة السائدة في ثقافة المجتمع وبنائه الاجتماعي، وكذلك تحديد علاقتها بزيادة حجم الانحراف والجريمة.

●●●

المبحث الأول: ثقافة الأسرة والجريمة

ذكر ميرتون في نظرية الاغتراب أن الأبنية الثقافية للمجتمعات الإنسانية تضفي صفة المشروعية على أهداف معينة، وعلاوة على ذلك تحدد أساليب معينة مقبولة لتحقيق هذه الأهداف، وفي المجتمع جيد التكامل نجد تكاملاً وتناغمًا بين الأهداف والأساليب، فكل من الأهداف والأساليب تجد تقبلاً من الأفراد ككل، كما أنها تكون متاحة وميسورة لهم جميعًا، ويحدث اللاتكامل في المجتمع عندما لا يكون هناك تكافؤ في الفرص، بسبب التأكيد على الهدف بدرجة لا تتناسب مع التأكيد على الوسيلة.

وهذا مما يحدث فجوة وهوة بين الوسيلة «الزواج» والهدف وهو «الإشباع العاطفي والجنسي»، وهذا الخلل في ثقافة المجتمع يؤثر سلبًا على عملية الاختيار للزواج، وينشأ ما يسمى في علم الاجتماع الزواج الطقوسي، ومعنى الزواج الطقوسي الاعتيادي أو الروتيني: هو الزواج الذي لم يحقق الهدف الأساسي للزوج أو الزوجة فيما يتعلق بالإشباع الجنسي والأمان العاطفي؛ بسبب ثقافة المجتمع التي وضعت معوقات للزواج الذي هو الوسيلة الشرعية المقبولة اجتماعيًا للحصول على الإشباع العاطفي والجنسي بين الذكور والإناث، فكثير من أفراد المجتمع من الذكور والإناث لا يحصلون على الزواج بكل يسر وسهولة، فتجد ثقافة المجتمع تغالي بالمهور وتعلي من شأن المرأة الصغيرة؛ حيث كلما كبر عمر المرأة قلت فرصتها في الزواج، وتصعّب القيم الثقافية للمجتمع عملية الاختيار للزواج؛ لأنها تحدد مقاييس اجتماعية واقتصادية وخصائص جسمية مبالغ فيها، وتضع ثقافة المجتمع فوارق وتصنيفات اجتماعية بين الأسر عند الاختيار للزواج، كما تمنح ثقافة المجتمع فرصة كبيرة لتدخل الأب والأم في عملية الاختيار والموافقة على الزواج، وتضع القيم الثقافية معوقات تمنع الزواج من الذكور الذين يمتهنون بعض المهن الفنية والحرفية، أو من النساء اللاتي يعملن بوظائف التمريض والطب، كل هذا لا يتيح تكافؤ الفرص عند الأفراد ذكورًا وإناثًا، فيجد

بعض أفراد المجتمع صعوبة بالغة في الزواج، مما يضطر الأبناء والبنات على قبول الزوج بإكراه وقسر، حتى ولو كانت سمات وخصائص الطرف الآخر لا تحقق له رضا نفسيًا تامًا، فيلاحظ على البنات مثلاً أنهن يتنازلن عن شروطهن واحتياجهن الشخصي حتى لا يتقدم العمر بهن وتضيع عليهن فرصة الاقتران بزوج، وقد يتقدم الذكور للزواج من البنات العاملات للظفر بمرتب الزوجة مقابل التنازل عن خصائص مهمة مطلوبة في الزوجة تحقق له الإشباع العاطفي.

لذلك نجد كثيرًا من الزيجات في المجتمع لديها ما يسمى طقوسية الزواج، وهو الالتزام بالزواج بطريقة شبه قهرية على الرغم بأنه لا يحقق شيئًا يذكر، وهو سوء توافق في الزواج، وهذا يخلق بيئة مناسبة لحدوث مشكلات أسرية يترتب عليها تفكك وانحراف وجريمة بسبب ثقافة الأسرة عند الاختيار للزواج، على النحو الآتي:

١ - فقدان الشفافية عند الاختيار للزواج:

ثقافة المجتمع الخليجي تعلي من شأن الروح الجماعية، وتقدم ثقافة المجتمع عند الزواج المصلحة العامة للأسرة على مصلحة الفرد واحتياجاته الخاصة، كالنظر مثلاً إلى خصائص الزوج والزوجة التي تتطلبها الأسر لأولادها عند اختيارهم للأزواج، فالأسر تركز على الأعراف المتعلقة بالمكانة الاجتماعيَّة، والنظر كذلك إلى التدخل المباشر للوالدين في الاختيار لزوجة الابن أو الموافقة على زوج البنت بما يخدم أو ينسجم مع مصلحة الأسرة والعائلة بصرف النظر عن المتطلبات والاحتياجات العاطفية والسلوكية والقيم الجمالية الشخصية، فمجتمع يسوده وتسيطر عليه ثقافة جماعية تعلي من شأن الأهداف الاجتماعيَّة العامة غالبًا ما تنقص من شأن الأهداف الذاتية الخاصة والتي تعبر عن طموحات لها خصوصيتها الفردية، وهي غالبًا ما تكون غامضة بالنسبة للآخرين، ونادرًا ما تفصح عنها البنت أو يجهر بها الابن في مواقف الزواج الرسمية، وهي عكس الأهداف الاجتماعيَّة للزواج والتي تعبر عن أهداف عامة وشائعة ومقبولة في المجتمع، ويمكن أن يصرح بها الفرد في المناسبات والمواقف الرسمية، فمثلاً عند زواج البنت أو الابن قد يصرحان برغبتهما في الزواج والموافقة على الطرف الآخر من أجل الاستقرار

الاجتماعي والرغبة في الأولاد، أو من أجل الخصائص والسمات الدينية التي يتصف بها أحد الطرفين، وغير ذلك مما يعد أهدافًا اجتماعية عامة، لكن لا تستطيع أن تصرح البنت أو يصرح الابن في موقف رسمي عند الزواج عن أهداف ذاتية واحتياجات شخصية مثل وسامة الشكل، ومدى توفر الجانب العاطفي والدفء والحنان، أو مدى الاتصاف بأدب المعاملة والقول والحديث الحسن ولين الجانب، ولو طلب الابن التأكد من توفر تلك الخصائص والسمات عند مخطوبته قيل له: «أنت رجل تستطيع أن تصنع البنت على مزاجك وكيفك»، ولو طلبت البنت التأكد من توفر تلك الخصائص والسمات عند الرجل الخاطب، قيل لها: «أهم شيء أنه يصلي وعنده وظيفة، احمدي ربك».

والمجتمع المتكامل ثقافيًا هو الذي يمنح فرصة لتفوق وبروز الأهداف الذاتية على الأهداف الاجتماعيَّة، أو على الأقل التجانس والتطابق معها، بينما تظهر مشكلات الزواج ومن أهمها سوء العشرة بين الزوجين والطلاق عند العناية بالأهداف الاجتماعيَّة، وإغفال الأهداف الذاتية والاحتياجات الشخصية.

فكثيراً ما يصرح الفرد لأسرته بأهدافه الاجتماعيَّة في طور اختيار الزوجة، مثل الرغبة بامرأة على مستوى عال من التدين من أسرة معينة، بينما يبطن أهدافًا ذاتية لهذا الاختيار، كأن يكون الاختيار مثلا لهذا المرأة بالذات بسبب مكانة أسرتها الاجتماعيَّة أو الاقتصادية؛ للاستفادة من أقاربها، أو قد يصرح عند اختياره للزواج من امرأة موظفة، لأجل أن تشغل وقت فراغها، بينما يبطن هدفًا ذاتيًا وراء ذلك الاختيار وهو الاستفادة من مرتبها الشهري، غير أنه ربما لا يحقق منها أهدافه الذاتية، والتي من أجلها تم اختيارها زوجة؛ حيث قد تعترض كثيراً من الأزواج مشكلات عند إرادة الاستفادة من المكانة الاجتماعيَّة لأسرة زوجته، ونحو ذلك، أو تكون هناك معوقات معينة تقتل الأهداف الذاتية لدى الأزواج في مهدها، أو على الأقل تحد منها، ولا تتحقق بشكل تام، فينتج من جراء ذلك سوء عشرة بين الزوجين يمكن أن تحدث تعاسة وانحرافًا وجريمة، وقد تنتهي بهما إلى الطلاق.



٢- الثقافة وخلل التنشئة الزّوجيّة:

هناك اتجاه في المجتمع من جيل الشباب ينظر إلى الزواج في هذه الفترة المعاصرة نظرة مختلفة عن ذي قبل؛ حيث كان الزواج في جيل الآباء والأمهات ينبني في المحل الأول على روح جماعية للأسرة، وموافقة لرغبات وطموحات الكبار في الأسرة، ثم تغير الحال في هذا الوقت لظروف ثقافية واجتماعية متنوعة، فأصبح الزواج له روح الاستقلالية لدى الأبناء والبنات، وأصبح للأولاد «ذكورًا وإناثًا» طموحات ومتطلبات واحتياجات من الزواج تختلف وتتباين تمامًا عن احتياجات ورغبات ومتطلبات آبائهم وأمهاتهم، ومن هنا ظهرت مشكلة سوء العشرة والطلاق في المجتمع السعودي، بحيث يمكن إرجاعها إلى استمرار الآباء والأمهات في إعداد بناتهم وأبنائهم لمرحلة الزواج بأسلوب يناسب فكر الأب وفكر الأم والظروف الاجتماعيَّة التي كان يعيشها الوالدان في الزمن السابق؛ ولذلك يرغب الأبوان أن يكون الابن والبنت يمارسان نفس أدوار أبويهما الزوجية، فما زال الآباء والأمهات يعتقدون أن نجاح ابنتهم في حياتها الزوجية يكمن في أن تتعود على الخضوع للرجل وأن تكون تابعة له في كل الأحوال؛ فهو صاحب السلطة والقرار، ولا ينبغي الاعتراض عليه وتعديل سلوكه أو اتجاهاته؛ حتى تعيش بسلام؛ لذلك تزود البنت أثناء التربية الأسرية بكل قيم النضال والصبر على الرجال، بالوقت نفسه يزود الابن بكل قيم الشجاعة والبطولة والقوة للسيطرة على النساء واستخدام حق القوامة ولو كان بتسلط، وكأن الوالدين بهذا الأسلوب التربوي يقدمان أبناءهم للحياة الزوجية كالصقور، بالوقت نفسه يقدمان بناتهم كحمائم يسهل افتراسها، فثقافة المجتمع سلبت من البداية حق المرأة في تعديل اتجاهات وسلوك الزوج، وكثير من الزوجات لا يستطعن الاستمرار في الحياة الزوجية مع أزواج يستخدمون قوامتهم بتسلط وعدوانية.

٣- البناء الاجتماعي ومشكلة الانحراف والجريمة:

البناء الاجتماعي للمجتمع يتكون من المركز والمكانة الاجتماعيَّة للأفراد عندما يقومون بأدوار اجتماعية تتلاءم مع مراكزهم ومكانتهم التي يشغلونها في المجتمع،

والأدوار المتجانسة تكون بما يسمى النسق الاجتماعي، فالأدوار الأسرية المتمثلة في التربية والضبط والزواج تكوّن النسق الأسري، والأدوار التربوية مثل الإعلام والتعليم تكوّن النسق التربوي، والأدوار الاقتصادية مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار تكوّن النسق الاقتصادي، والأدوار السياسية تكوّن النسق السياسي، والأدوار الدينية تكون النسق الديني . . . وهكذا، ومجموع الأنساق يطلق عليه في علم الاجتماع البناء الاجتماعي.

فالأفراد في كل نسق من أنساق المجتمع يشغلون عدداً من المراكز والمكانة الاجتماعيَّة، ويقومون بأدوار اجتماعية محددة، فالمركز هو حقوق وواجبات على مستوى النسق أو على مستوى حيز محدود مثل الأب والأم والابن والبنت، أما المكانة الاجتماعيَّة فهي حقوق وواجبات على مستوى البناء الاجتماعي ككل، وتحوي مجموعة من المراكز الاجتماعيَّة، مثل المدرس والمدرسة والطالب والطالبة والموظف والموظفة، أما الدور فهو السلوك الذي نتوقع من الشخص أن يقوم به بناء على مركزه الاجتماعي ومكانته الاجتماعيَّة، ويمكن تحديد علاقة البناء الاجتماعي بمشكلة الانحراف والجريمة من خلال التغير والصراع بين الأدوار والمراكز والمكانات الاجتماعيَّة بين أفراد المجتمع، على النحو الآتي:

أ- الاعتماد على البنت في الاختيار للزواج:

تستقر الأدوار الاجتماعيَّة والبناء الاجتماعي، ويوجد تحكم بالعلاقات الاجتماعيَّة، عندما تكون العلاقة بين المركز والمكانة الاجتماعيَّة علاقة طردية، فكلما ارتفع المركز الاجتماعي ارتفعت المكانة الاجتماعيَّة، وتعدلت الأدوار الاجتماعيَّة، وأصبح لها فاعلية وتجانس مع الأدوار الأخرى، مما يسهم في تطوير الدور الاجتماعي، بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات في المجتمع، أما إذا حدث حراك لأحد الطرفين مع ثبات الطرف الآخر، فإنه يحدث من جراء ذلك اضطراب وتداخل وصراع في الأدوار الاجتماعيَّة وخلل ومشكلات اجتماعية، فالنظر مثلاً إلى مركز المرأة داخل الأسرة ا ومكانتها الاجتماعيَّة على مستوى المجتمع، فقد كانت في الفترة

قبل الطفرة الاقتصادية تحتل مركزًا متدنيًا عن الرجل، ودورها الأسري ثانوي وهامشي، ولها دور اجتماعي ضعيف في اتخاذ القرار المتعلق في اختيارها للزواج؛ حيث توكل المهمة إلى ولي أمرها؛ لذلك كان دورها يتناسب مع مركزها ومكانتها الاجتماعيَّة؛ لأن الرجل كان يحتل مركزًا اجتماعيًا أعلى في الأسرة ومكانة اجتماعية متقدمة على مستوى المجتمع، ويقوم بدور اجتماعي مناسب في عملية الاختيار عند زواج الأبناء والبنات، فيقل حجم الطلاق في تلك الفترة، وعندما حدث التغير الاجتماعي بفعل برامج التنمية وتغير البناء الثقافي، ومنحت المرأة فرصة التعليم والعمل ارتفع مركز الإناث في الأسرة سواء أكانت بنتًا أم زوجة، وأصبحت الإناث تتدخلن في قرار اختيار الزواج، بالرغم من أن مكانتهن الاجتماعيَّة على مستوى المجتمع مازالت منخفضة، وبذلك لن تكون أدوارهن الاجتماعيَّة الجديدة مناسبة لمكانتهن الاجتماعيَّة المنخفضة، فيحدث من جراء ذلك عدم الرشد في الموافقة على الزواج، فلا يمكن أن تقوم البنت بدور اجتماعي فعال يسهم في معرفة الرجل الخاطب وأخلاقه وسيرته كما يقوم بها ولي الأمر «الرجل» في مجتمع محافظ مثل المجتمع الخليجي؛ لذلك سوف يكون القبول أو الرفض للرجل الخاطب والذي يعتمد فقط على رأي البنت قرارًا غير رشيد، فإذا وافقت على رجل غير معروف لديها أصبح هناك احتمال سوء عشرة وطلاق، وإذا لم توافق عليه أصبح هناك احتمال تأخر زواجها، وكل هذا يضع احتمال مشكلات انحراف متنوعة.

ب – التنشئة النرجسية في بعض الأسر:

عندما ارتفع المركز الاجتماعي للإناث في الأسرة الخليجية بسبب الظروف التعليمية والاقتصادية والثقافية المتغيرة، بدأت تعمد بعض الأسر عند التنشئة الاجتماعيَّة لبناتها على تغذيتهن بقيم جمالية مبالغ فيها، وحماية ودلال زائد، تجعل البنت تصل إلى مرحلة الإعجاب بنفسها وبتميزها عن الآخرين، وتشعر «بالنرجسية» التي تعني الغرور والتقليل من شأن الآخرين، حتى الذكر في مجتمع ذكوري مثل المجتمع االخليجي يحظى باهتمام زائد من والديه، وقد يغذى من قبل الوالدين بقيم رجولية ذكورية مبالغ فيها، كالقوة والسيطرة على الإناث، وتعويده على الشدة في التعامل مع الإناث.

وهذا النمط من التربية والتنشئة الأسرية للبنات والأبناء يحدث شعوراً بالتميز عن الآخرين في الخصائص والقدرات، حتى يصل بالبنت إلى أن تثق بنفسها والابن يثق بنفسه بغرور، وأنهما سيكونان بالتأكيد أشخاصًا مرغوبين ومقبولين للآخرين، ويدخلان إلى الحياة الزوجية مشبعين بالنرجسية والإعجاب بالنفس، وقد يصادف أن يعترض أحدهما بعض المشكلات مع الطرف الآخر، فيحدث لديه انتكاسة تجعله يقرر بأن الطرف الثاني غير متكافئ معه ولا يفهمه وينبغي الانفصال عنه.

وأحيانًا تبرز مشكلة النرجسية لدى أحد الزوجين حتى وإن لم تحدث مشكلة من الطرف الآخر، وهو ما يسمى بالنرجسية المضاعفة، وينشأ هذا النمط من النرجسية عندما يشعر أحد الطرفين بحب وقبول وتقدير واحترام من جهة الآخر له، الأمر الذي يزيد من إعجابه بنفسه، وتوقع أن يكون مقبولاً لغيره أيضًا ويشعر بدونية الآخر، فبسبب هذه النرجسية ربما تشعر المرأة بالظلم، وتفكر في الطلاق من زوجها؛ رغبة في مواصفات أفضل منه ومن حياته، سواء أكانت هذه المواصفات تتعلق بالمال أم بالجمال أم بالمكانة الاجتماعيَّة والوظيفية، كذلك بسبب هذه النرجسية المضاعفة قد يشعر الرجل بالظلم ويبحث عن مواصفات أفضل عند طلاقه لزوجته، وقد يستمر الزواج في الحالات النرجسية؛ إرضاءً للأقارب أو لأجل الأولاد، لكن في ظل عشرة زوجية سيئة، و بلا توافق زوجي، وبيئة أسرية غير مناسبة للتنشئة الاجتماعيَّة للأولاد.

●●●

المبحث الثاني: المرأة والجريمة

إن الافتراض الأساسي في هذه الدراسة هو أن مشكلة الانحراف عند الإناث في المجتمع ترتبط ببنائه الاجتماعي وبثقافته الأسرية، وأن دور التأثيرات الخارجية للأسرة كوسائل الإعلام وأصدقاء السوء نعدها عوامل مساعدة قد تنجح في تعزيز مشكلة الانحراف والجريمة عند المرأة إذا وجدت بيئة أسريه خصبة متصدعة في قواعدها العاطفية المادية والمعنوية.

فالمجتمع الخليجي -وهو يتشابه مع أي مجتمع إنساني آخر- قد اهتمت ثقافته بأهداف مادية ومعنوية يحصل عليها الأفراد بالمجتمع (ذكورًا وإناثًا) ليتحقق لهم التكيف الاجتماعي، ومن أهم هذه الأهداف الاستقرار الاجتماعي لأفراده، والذي لن يتحقق ألا بحصول الفرد على الأمان العاطفي، وقد حددت ثقافة المجتمع الوسيلة المناسبة والمقبولة اجتماعيًا للحصول على الإشباع العاطفي عن طريق الأسرة فقط، وأن أي محاولة للبحث عن العاطفة خارج نطاق الأسرة يعد سلوكًا منحرفًا من وجهة نظر الشرع والمجتمع.

وهنا تبدو القيم الثقافية (الاجتماعية ـ الدينية) في المجتمع السعودي تحض الأفراد (ذكورًا وإناثًا) على أن يسعوا نحو تحقيق الاستقرار الاجتماعي والحصول على الأمان العاطفي بوسيلة مشروعة وهي الأسرة، وتنشأ المشكلة في المجتمع عندما يحدث انفصال بين الوسيلة (وهي الأسرة) والهدف (وهو الاستقرار العاطفي) فلا يوجد تكامل وانسجام بين الوسيلة والهدف فينشأ الانحراف بالسلوك وتشيع الجريمة.

فيلاحظ المجتمع بتشريعاته ونظمه أنه يحرص كل الحرص ويهتم باستقرار أعضائه اجتماعيًا، لكن لا يهتم بنفس القدر بتنظيم الأسرة وبنائها وهي التي قرر بأنها الوسيلة الأساسية والمقبولة التي يستطيع من خلالها الأفراد تحقيق الإشباع العاطفي والاستقرار الاجتماعي، مما يضطر بعض أفراد المجتمع إلى التخلي عن الأسرة واستبدالها بوسيلة

أخرى لها قدرة فعالة على تحقيق الهدف حتى وإن لم تجزه المعايير الشرعية والاجتماعية المحددة في ثقافة المجتمع الخليجي.

وهذه الحالة من سوء التكامل التي تسم المجتمع الخليجي يعد انهياراً في البناء الثقافي، فالإناث في المجتمع قد يقعن تحت ضغوط أسرية من الأزواج أو الوالدين أو الأشقاء مما يعيق استقرارهن الاجتماعي ويشعرن بالحرمان العاطفي بسبب العلاقات الأسرية والزواجية القائمة على التشاحن التنازع والتصارع.

فثقافة المجتمع الخليجي تحض كل أنثى أن تحقق الإشباع العاطفي والاستقرار الاجتماعي من خلال الأسرة ولكنها لا تتيح فرص وجود مناخ أسري مناسب لبعضهن بسبب المعوقات الثقافية والمادية والاجتماعية التي يصعب زواج البنات أو بسبب الإكراه بالزواج أو عدم تجانس الزوجين بالخصائص الاجتماعية والسمات الفردية أو وجود فارق عمري وتباين بالمستوى الفكري بين الزوجين، وكل هذا يترتب عليه مناخ أسري رديء يفتقد إلى الاستقرار الاجتماعي وتشعر الأنثى فيه بحرمان عاطفي، مما يضطر المرأة سواء كانت زوجة أو بنتًا إلى أن تبتكر وسائل غير مشروعة خارج نطاق الأسرة للبحث عن مشاعر الحب والحنان كأن ترتكب أفعالاً محرمة تحقق ذاتها وتعوض الفشل العاطفي التي واجهته في حياتها الأسرية.

ومما يؤكد ذلك أن معظم الإناث المحكوم عليهن بالسجن بسبب ارتكابهن سلوكيات منحرفة، كانت أفعالهن تهدف إلى تحقيق أبعاد عاطفية أكثر بكثير من الحصول على منافع مادية، فقد اتضح من دراستنا الميدانية أن أسر النساء المحكوم عليهن بالسجن لارتكاب أفعال جنائية قد وضعت حدوداً وقيوداً عليهن، بحيث يصبح الحصول على الاستقرار العاطفي داخل الأسرة من الوالدين والأشقاء أو من الزواج أمرًا غير ميسور لهن وعسير، وفي كثير من الأحيان قد يكون مستحيلاً، فأصبحت الأسرة حاجزًا أو بابًا مفتوحًا لانحراف المرأة سواء أكانت بنتًا تعيش في كنف الأب أم كانت زوجة تعيش في ظل الزوج.



١ - الحرمان العاطفي عند البنات والجريمة:

الأسرة هي التنظيم الاجتماعي الأول المسئول عن تشكيل بنية الشخصية لأبناء وبنات المجتمع، عن طريق التربية المقصودة القائمة على تعليم الأولاد السلوك الاجتماعي وتكوين القيم والاتجاهات والدين والأخلاق وتكسب الأولاد أساليب التوافق مع المواقف المختلفة، وتنمي الانضباط الخارجي عن طريق الثواب والعقاب وتحمل المسئولية، وتؤدي الأسرة دوراً مهمًا في إشباع حاجات الأولاد الاقتصادية، كما تلعب دوراً كبيراً في إشباع حاجات الشعور بالأمان العاطفي، بمعنى أن يشعر الأولاد سواء (ذكور أو إناث) بأنهم محبوبون كأفراد ومرغوب فيهم لذاتهم وأنهم موضع حب وإعزاز الآخرين، وتظهر هذه الحاجة مبكرة في نشأتها؛ ولذا فإن الذي يقوم بإشباعها خير قيام هما الوالدان، وهذا الأمان شرط أساسي لاستقرار البنات اجتماعيًا، فالمناخ الأسري الصحي هو الذي يسوده الحب والمودة والعطف والتقدير والاحترام والتعاون والتضحية، بينما تشعر البنت بالحرمان وعدم الأمان العاطفي عندما يضطرب المناخ الأسرى وتشعر البنت بالخوف والقلق والصراع، فينتج منه حرمان عاطفي للإناث وعدم شعورهن بالتبعية والانتماء للأسرة واحترام الذات وتحقيق المركز الاجتماعي، وقد حددت إحدى الدراسات خمسة عشر متغيراً يفترض أنها تحدد مستوى صحة المناخ الأسري، وترتبط مباشرة بمستوى شعور البنت بالأمان العاطفي والاستقرار الاجتماعي، وتبين أن هناك اضطرابًا بالمناخ الأسري وتدنيًا في وظيفة الأسرة الاجتماعية والعاطفية لبناتها، كما يتضح من خلال عرض معدل مساهمة المتغيرات الأسرية بالأمان العاطفي عند البنات مرتكبات الجرائم والمحكوم عليهن بالسجن، من خلال الجدول الآتي:

الترتيب تنازلي حسب قوة الأثر	العوامل المؤثرة بانحراف البنات المحكوم عليهن بالسجن
١	عدم تواجد الأم في المنزل ومجالستها البنت
٢	عدم عدل الوالدين بين الأولاد في المشاعر والمحبة
٣	عدم اهتمام الأب والسؤال عن أحوال البنت
٤	عدم استقرار العلاقة الزوجية بين الوالدين
٥	عدم معاملة الأم الحسنة للبنت
٦	عدم اهتمام الأشقاء الذكور بالأخت
٧	عدم احترام وتقدير الأم للأب
٨	عدم توفير الأسرة مصروفًا شخصيًا للبنت
٩	عدم توفير الأسرة الحاجات الضرورية للبنت
١٠	عدم استقامة الأم
١١	عدم حنان وعطف الأم
١٢	عدم تواجد الأب في المنزل ومجالسته للبنت
١٣	عدم المعاملة الحسنة للأب
١٤	ضعف العلاقات العائلية للأسرة
١٥	ضعف المستوى الاقتصادي للأسرة

تبرهن البيانات تدنيًا في وظيفة الأسرة في تحقيق الأمان العاطفي لبناتهن، فالبنات في ظل هذا المناخ الأسري يشعرن بمعدل حرمان عاطفي قوي فتفقد البنت الدفء العاطفي والانسجام الأسرى، فالمناخ الأسرى مضطرب وخبرات الطفولة والشباب عند الإناث وأساليب المعاملة الوالدية يسودها الإحباط والحرمان والإهمال والقسوة والنبذ وعدم الحب، فاتسمت حياتهن بعدم الأمان العاطفي.

٢- حرمان الزوجة عاطفيًا والجريمة:

التوافق الزواجي هو ميل الزوجين لتجنب أو حل المشكلات وتبادل وتقبل المشاعر والعواطف والمشاركة في المهام والمسئوليات.

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن الزوجات المحكوم عليهن بعقوبة السجن



لارتكابهن أفعالاً محرمة كن يعشن في مناخ أسري مضطرب وغير سليم، وبسبب ذلك يشعرن بمعدل حرمان عاطفي كبير وضعف بالشعور بالأمان العاطفي، وانخفاض في درجة التواصل الفكري والوجداني والعاطفي والجنسي بين الزوجين، وتعاني الزوجة أشد المعاناة بالنبذ والإهمال بصوره المتعددة من الزوج، كالانشغال والسهر خارج المنزل وكثرة الأسفار، كما تعاني من ضعف في التوافق العاطفي وجفوة من قبل الزوج وفقدان للحنان والصدر الحنون.

كما ثبت أن الزوجة المحكوم عليها بالسجن كانت لا تجد في كنف الزوج الأمان العاطفي والاستقرار الاجتماعي لقلة تعامل الزوج مع زوجته بأسلوب المودة والرحمة، فيقل بذلك الاحترام المتبادل أو الالتزام بأداء الحقوق والواجبات ومراعاة مشاعر الآخر، مما يمنح فرصة بشيوع أسلوب النبذ والإهمال في معاملة الزوج لزوجته فيتصف بضعف غيرته نحو الزوجة، فيتركها تفعل ما يحلو لها دون محاسبة أو عقاب، وعدم الاهتمام بمطالبها وحاجاتها ومشكلاتها ومشكلات أولادهما، ويصل أحيانًا الأمر إلى حد عدم الاكتراث بوجودها، وهو ما تثبته متغيرات أسرية مستقلة له أثر واضح في تحديد مستوى الحرمان العاطفي عند الزوجات مرتكبات الجريمة المحكوم عليهن بالسجن، كما يتبين في الجدول الآتي:

الترتيب تنازلي حسب قوة الأثر	العوامل المؤثرة بضعف أمان الزوجة العاطفي المحكوم عليها بالسجن
١	عدم تبسم الزوج وميله إلى الفرح في الحياة الزوجية
٢	عدم تعامل الزوج مع الزوجة بالمودة والرحمة
٣	عدم غيرة الزوج على زوجته
٤	عدم مستوى قناعة الزوجة أصلاً بالزواج (الإكراه بالزواج)
٥	عدم التجانس الفكري والعمري وندرة المشكلات والاختلافات
٦	عدم ميل الزوج إلى الجلوس مع الزوجة ليلاً وعدم السهر
٧	عدم الإشباع الجنسي للزوجة
٨	عدم قوة شخصية الزوج
٩	عدم الاهتمام بمشكلات الأولاد
١٠	كثرة سفر الزوج بمفرده
١١	تواجد الزوج بالمنزل وقلة شواغله

٣- الحرمان العاطفي بسبب طقوسية الزواج وعلاقته بجرائم الإناث:

هناك من المتزوجات المحكوم عليهن بالسجن لارتكابهن أفعالاً إجرامية كن يفتقدن الاستقرار بالحياة الزوجية ويقل توافقهن الزواجي مع أزواجهن ويشعرن بالحرمان العاطفي بسبب الفارق العمري والإكراه بالزواج، وبالتالي عدم التلاقي والتقارب بالأفكار والتفاهم والحوار، فلا يوجد تبادل للمشاعر الدافئة التي تبعث الحيوية في العلاقات الزوجية، مما يضطرهم إلى البحث عن ذلك النوع الدافئ من المشاعر بأي شكل من الأشكال، حتى ولو اضطرهم ذلك إلى ارتكاب سلوك محرم يحقق لهم تقدير للذات، وتحصل على إعجاب الرجال الآخرين بنظرتهم إليها بالإعجاب والتقدير، مما يرفع عند أنفسهن مركزهن الاجتماعي والمعنوي ويرفع معدل الرضا عن أنفسهن، وكل هذا يساعد على تمسك الزوجة بحياتها الزوجية وديمومتها مع زوجها لإضفاء صفة الشرعية على عملية الإنجاب ولتحافظ على المكاسب والمصالح ورعاية الأولاد من استمرار الزواج، وهذا ما يسمى بالزواج الطقوسي وهو الذي يدوم لمصالح مادية واجتماعية بدون أن يحقق إشباع لاحتياجات نفسية وعاطفية، فتستمر الحياة الزوجية كممارسة طقوسية اعتيادية لكن بدون أن يتحقق الهدف الرئيسي من الزواج وهو الحصول على الأمان العاطفي؛ لذلك تبحث مثل تلك الزوجات عن الحب والحنان خارج نطاق الزوجية بسلوكيات محرمة، وكأن الفعل الإجرامي يفسر عندهن بحثًا عن مشاعر عاطفية دافئة، فهن يعشن حياة اعتيادية مدعمه بالعلاقات العاطفية الفجة والسطحية؛ ولذلك يرتكبن الأفعال المحرمة بحثًا عن مشاعر الحب والحنان والتي لم تتوفر في ظل الحياة الأسرية مع الزوج، وتبين أن أهم العوامل التي تحد من الدفء في العلاقات الزوجية وتزيد من السطحية والطقوسية في الحياة الزوجية هي خمسة عوامل رئيسة، مرتب أهميتها وقوة تأثيرها كما يتبين من الجدول الآتي:

الترتيب تصاعدي حسب قوة الأثر	العوامل المؤثرة على الطقوسية بالزواج والحرمان العاطفي عند الزوجات وارتكابهن الجريمة
الأول	كثرة المشكلات والاختلافات بسبب وجود فارق عمري وعدم تجانس فكري بين الزوجين
الثاني	عدم قناعة الزوجة أصلاً بالزواج (الإكراه بالزواج)
الثالث	فقدان الزوجة المودة والرحمة من الزوج
الرابع	سهر الزوج كثيرًا خارج المنزل
الخامس	ضعف شخصية الزوج

٤ - الحرمان العاطفي وتمرد الزوجات بارتكاب الجريمة:

إن الحرمان العاطفي عند الزوجة قد لا يدفع إلى ارتكاب الفعل الإجرامي بحثًا عن مشاعر الحب والحنان كما في الزواج الطقوسي كما ذكرنا في المبحث السابق، فقد ترتكب بعض الزوجات الأفعال المحرمة كانتقام وكراهية للزوج بسبب ما تعانيه من إحباط وشعور بالعجز، مما قد يدفعها ذلك إلى التنفيس عن هذه الضغوط بالعدوان والتمرد، ففقدان المودة والرحمة مع الزوج والشعور بالنبذ والإهمال منه يشعرها بتهديد في حياتها الزوجية وانصراف زوجها عنها، فتندفع في ثورات عارمة ضد زوجها تتمثل في أبشع صور الكراهية للزوج، وهو ارتكاب الجريمة كأسلوب انتقام وتشفي من حرمان الزوج عاطفته نحوها، يتضح من العوامل في الجدول الآتي:

الترتيب تصاعدي حسب قوة الأثر	العوامل المؤثرة بحرمان الزوجة عاطفيًا والتي تدفعها إلى ارتكاب الجريمة كانتقام وكره للزوج
الأول	فقدان الزوجة مودة ورحمة الزوج
الثاني	عدم الإشباع الجنسي للزوجة
الثالث	كثرة أسفار الزوج بمفرده
الرابع	كثرة شواغل الزوج وتغيبه عن المنزل
الخامس	عدم متابعة مشكلات واحتياجات الأولاد

٥ - الحرمان العاطفي ونوع جريمة المرأة:

لقد كان الافتراض الأساسي هو أن ثقافة المجتمع والتي تتكون من القيم والمعايير الدينية والعادات والتقاليد الاجتماعية هي التي تحدد الأهداف الرئيسة لأفراد المجتمع والتي من أهمها الاستقرار الاجتماعي والشعور بالأمان العاطفي، بالوقت نفسه حددت الثقافة الأسرة الوسيلة المناسبة والملائمة لتحقيق الأفراد لهذا الهدف بحيث تكون الوسيلة متاحة ومقبولة للجميع، ولكن ثقافة المجتمع نفسه قد تضع معوقات عند بعض أفراده وخاصة الإناث من حصولهن على مناخ أسري سليم يتوفر لهن فرص الاستقرار الاجتماعي والأمان العاطفي، مما يضطرهن إلى البحث عن مشاعر الحب والدفء والعلاقات الحميمة خارج نطاق الأسرة والتي أقرتها ثقافة المجتمع بأنها الوسيلة الرئيسة المقبولة اجتماعيًا، فيحدث الانحراف عند المرأة بسبب ابتكارها وسائل جديدة غير مقبولة اجتماعيًا أو عندما تتمرد على الأهداف التي حددتها ثقافة المجتمع.

إن المرأة المحكوم عليها بالسجن لارتكابها أفعالاً جنائية كالأفعال الجنسية والاعتداء وتناول السكر والمخدرات غالبًا لا يسعين من الفعل الإجرامي إلى كسب منافع مادية أو لدافع إشباع الغريزة الجنسية، فمعظمهن يبحثن عن مشاعر الحب والحنان والعلاقات الحميمة، بسبب شعور الزوجة بالحرمان العاطفي في علاقاتها مع الزوج، وشعور البنت باضطراب عاطفي في علاقاتها مع والديها وأشقائها، وقد استنتجت الدراسة أن مشكلة الحرمان العاطفي الأسري يرتبط بشكل مباشر بثقافة الوالدين والشقاء والأزواج ومؤثر بقوة على ميل المرأة في المجتمع نحو ممارسة الأفعال الجنائية المحرمة كما يأتي:

٦- الزواج الطقوسي للمرأة والجريمة:

دفعت ثقافة المجتمع بعض بنات المجتمع إلى الزواج الطقوسي (الروتيني) الاعتيادي وهو الذي يدوم ويستمر بسبب تحقيق مصالح مادية واجتماعية بدون الإسهام بسد الاحتياجات النفسية والعاطفية عند المرأة، ومن أهم سماته ضعف درجة التواصل الفكري والثقافي والعاطفي والجنسي بين الزوجين، بسبب ثقافة المجتمع التي منحت فرصة عند بعض الأسر بتزويج بناتهن بسن صغير (١٥ سنة فأقل)، أو قسرًا وبإكراه

فيشعرن بعلاقات فجة وسطحية مع الزوج وبمعدل حرمان عاطفي كبير يضطرهن إلى الخيانة الزوجية وممارسة أفعال جنائية، كتناول المسكرات والمخدرات كوسيلة مبتكرة عوضًا عن الأسرة وبحثًا عن علاقات حميمة ومشاعر الدفء والحب والحنان التي لم تجده في مناخها الأسري مع الزوج.

٧- الأسرة النرجسية وجريمة المرأة:

دفعت ثقافة المجتمع إلى نشأة بعض الأسر النرجسية والذي يعني إعجاب الرجل بنفسه، والنظر إلى المرآة بدينونة، واستخدام حق القوامة على المرأة بأسلوب تسلطي وقهري تارة، وتارة أخرى بأسلوب النبذ وعدم الاهتمام، فتفتقد المرأة من جانب الزوج المودة والرحمة عند تعاملها معه، كما تشعر بانصراف الزوج والإهمال العاطفي وعدم إرضائها جنسيًا فيزداد لديها معدل الحرمان العاطفي، فتندفع في ثورات عارمة ضد زوجها تتمثل في أبشع صور الكراهية للزوج عند ارتكاب الخيانة الزوجية وتناول المسكرات والمخدرات كأسلوب وانتقام وكراهية وتشفي من حرمان الزوج لها العاطفة والعلاقات الحميمة، ورد فعل وتمرد على معاملة الزوج التي تتسم بالقهر والتسلط والنبذ والإهمال.

٨- تلاقي الطقوسية بالنرجسية وجريمة المرأة:

استنتجت الدراسة أن من الأسر تجتمع عندهم طقوسية زوجة ونرجسية زوج في وقت واحد، فالحياة الاجتماعية الزوجية إذا كانت بتلك الظروف لا تدوم ولا تستمر ويحدث انفصال وطلاق وتفكك للأسرة، فعندما يتسع الفارق العمري والفكري بين الزوجين وتقل درجة التواصل العاطفي والجنسي تفتقد الزوجة من الرجل المودة والرحمة، تتوحد العوامل المرتبطة بالطقوسية والمرتبطة بالنرجسية عند الزوجين، فيصبح المناخ الأسري في صراع واضطراب وتوتر دائم تفسد الحياة الزوجية، ويدعو الزوجين إلى الانسحاب ومن ثم يحدث الطلاق، وتشعر الزوجة بحرمان عاطفي مرير يدفعها إلى ممارسة أفعال جنائية متعددة بحثًا عن علاقات حميمة ودافئة.

٤ - المشاعر السلبية عند الوالدين وجرائم البنات:

توصلت تلك الدراسة إلى أن ثقافة الوالدين (الآباء والأمهات) من ناحية تدني مستوى علاقاتهم ومشاعرهم تجاه بناتهم لها آثار سلبية تفتقد بسببها البنت الأمان الأسري، ومن أهم السلوكيات الوالدية: التفرقة والتفضيل والتمييز بين الأولاد وخاصة الذكور والإناث، أو تفضيل أولاد إحدى الزوجات، أو معاملة البنت بأسلوب النبذ والإهمال وعدم اهتمام الأم والأب بحاجات البنت النفسية والاجتماعية والمادية، فيزداد معدل شعورهن بالحرمان العاطفي مما يضطرهن إلى إقامة علاقة جنسية محرمة مع الآخرين، بحثًا عن مشاعر الحب والدفء، أو انتقامًا وكراهية ورد فعل غاضبة ضد الوالدين.

١٠- مشكلة التأخر بالزواج:

لقد تبين أن كثيراً من بنات الأسر المحرومات عاطفيًا كن يرغبن بتغيير مناخهن الاجتماعي والأسري المضطرب بالزواج، ولكن وجدن معوقات ثقافية حدت من رغباتهن في الزواج، أهمها شيوع مشكلة العنوسة عندهن وارتفاع مستوى أعمارهن، وكذلك عدم اهتمام ولي الأمر بتزويج البنت، أو طلب مهر عالٍ من الرجل يعيق إتمام الزواج.

ويمكن عرض ملخص لأهم العوامل الثقافية المرتبطة بالحرمان العاطفي عند المرأة والتي تؤثر بشكل مباشر في ميلها نحو ممارسة الجريمة والانحراف كما يأتي:

العوامل المؤثرة على طقوسية زواج الزوجة وميلها إلى الانحراف بحثًا عن مشاعر الحب والحنان.	العوامل المرتبطة بنرجسية الزوج والمؤثرة على انحراف وتمرد المرأة انتقام وكره للزوج.	العوامل الطقوسية والنرجسية المؤثرة على طلاق المرأة وارتكابها الجريمة والانحراف.	العوامل الأسرية المرتبطة بسلوك الوالدين وحرمان البنت عاطفيًا وميلها إلى ممارسة الانحراف.

المبحث الثالث: التربية الجنسية وعلاقتها بالانحرافات والجرائم الجنسية

يبدو أنَّ هناك غيابًا شبهَ تام للدور الأسريِّ والمدرسيِّ في التربية الجنسية لأبناء المجتمع وبناته، وذلك بتركها والتغاضي عنها، مما يدفعُ أولادَ الأسر ذكورًا وإناثًا إلى استقاء معلوماتهم وحلِّ مشَكلاتهم الجنسية من مصادرَ مُشتبه فيها، مثل: الأصدقاء، والأفلاَم والقنوات الفضائية الإباحية، والمواقعَ الجنسية في الإنترنت؛ فكان لذلك أسوأ الأثر على استقرارَ حياتِهم الزوجية؛ حيث ينتج مِن القصور والضعف في التربية الجنسية ما يأتي:

أولاً: حدوثُ التنافر الجنسيِّ في العلاقات الزوجية؛ لأنَّ بعض الأسرَ ومدارسَ المجتمع لم يمنحوا الأبناءَ والبنات معلومات تسَاعدهم على الاعتناء بالأجسام، حتى تعطيهم جاذبية مستمرة عند شريكَ الحياة، مِّن أهمها عدمُ اهتمامهم بنظافة الجسد، وما يصدُر منه من روائحَ، أو بسبب رائحة الفَم الكريهة، وعدم فهمهم لَلاضطرابات الانفعالية عَند الزوجات بسبب ثورة اَلهرمونات وتقلُّب المزاج قبل فترة الحيض، والاشمئزاز الجنسيِّ الذيَ يحدُث بين الزوجين بسبب سوء التفاهم في ممارسة الجماع في الظروف غير العادية في أثناء الحمل أو بعد الولادة أو في أثناء الدورة الشهرية، وعزوف الزوجات عن التربية البدنية والتمارين السويدية والتي تُعيد للزوجات شبابًا جسديًا ونفسيًا يضمن لهنَّ التواصلَ الجنسيَّ خاصةً بعد الولادة، وهناك الأفكارُ الخاطئة في التربية الجنسية والتي تُملي على الزوجة اتخاذَ موقف سلبيٍّ أو مُمانع في سرير الزوجية، والرجلُ يكون في حالة دائمة لحوح؛ مما يُحدث الرّوتينَ والرتابة والملل في ممارسة الجماع بين الأزواج، فهما يفقدان منشِّطاتِ الجنسَ بينهما، والتي مِن أهمها مبادرةُ الزوجة والتودد إلى الزوج في طلبِ الجماع.

ثانيًا: أنَّ غيابَ الدور الأسريِّ والمدرسيِّ في التربية الجنسية في مجتمعنا قد أحدثَ مشكلة البرود الجنسيِّ عند الزوجاتِ في علاقاتهنَّ اَلزوجيةَ؛ بسبب أخطاءِ التربية

الجنسية في بعض الأسر، ومن بعض المعلمات، وذلك عندما يقدمون الجنسَ للبنات كشيء أسود وكريه، وكذلك تربية البنات بشكلَ متزمت على الصمت أو الخزي من كلِّ ما لَه علاقة بالجنس الشرعيِّ بين الأزواج، فيرفضنَ مع أزواجهنَّ المطَارحات الغَرامية والمداعَبات الجنسية محتقرات أو مستنكرات، وقد تُقدِّم التربيةَ الجنسية للمجتمَع للأبناء خطًا تربويّاَ كبيراً، عندماَ تُملي عليهم أنَّ الطَابعَ الحادَّ واللحوحَ للإغراءات الذَّكَرية أنه هو الذي يشكلُ سرَّ المنهجية الغرامية والحب الجنسيَّ عند الزوجة، فهذا التصَور جهلٌ، يقابله احتقارٌ وسخرية من الطبيعة الأنثوية، ويوصِّل الزوجات عمليًا إلى البرودة الجنسية، وقد يكونُ عدَمُ المهارة وَالأنانية والشراسة من جانَب بعض الأزواج، وإهمالُهم وعدم وعيهم وجهلهم لمتطلبات الزوجة عند الجماَع - مثل إهمال التمهيدات الجسدية والمطارحات الغرامية، من جرَّاَء تهاوُن أنانيٍّ، أو بسبب جهْل أَو كسَل، أوَ نتيجةً لاحتقار المرأة، سواء أكاَن ذلك متعمداً أم غير إراديٍّ - هو أحدُ العوامل الاجتماعية الرئيسة للبرودة الجنسية عند الزوجات.

وإنَّ من أهمِّ وأسرع الصدمات العاطفية للزوجة والتي تسببُ لها البرودَ الجنسيَّ خيانةَ الزَوج لزوجته، والميلَ نحو امرأة أخرَى بعلاقة غير شرعية، مهما كان حجم العلاقة، وهذا يُحدثُ أَلمًا نفسيًا ونفوراً جسديًا ينجُم عنه تصدعٌ واضطرابٌ في العلاقات الزوجية.

ثالثًا: أنَّ غيابَ الدور الأسريِّ والمدرسيِّ في التربية الجنسية في مجتمعنا قد أنشأ مشكلةَ العجز الجنسيِّ عند الرجال في علاقاتهم الزوجية، وذلك عندما بدأت ثقافةُ المجتمع تُغذّي الشباب بقيم ذكورية خاطئة؛ من أهمها أنَّ الزوجَ عليه في أول زواجه أنْ يُثبتَ للزوجة أنه (فحلٌ) ولديه القدرةُ على أَنْ يقومَ بالعديد من المضاجَعات؛ فيعتادَ علَى نمط جنسيٍّ مفرط، مما يوصله إلى شفير الإرهاق والوهَن، وينتهي إلى العجز الجنسيِّ، وهناك شكلٌ من أشكال العجز الجنسيِّ عند الأزواج وهو (القذفُ المبكِّر) والذي توصلت الدراسةُ في شأنه إلى أنَّ له جانبًا اجتماعيًا كبيراً؛ لأنه يضايقُ الزوجَ كما يضايق الزوجةَ، بسبب عدم مقدرة الزوج على إرواء الزوجة، وتأمين حاجتها من

المتعة بالجماع، كما تبيَّن من الدراسة أنَّ هذا النمط من العجز الجنسيِّ عند الأزواج يرجعُ إلى التربية الجنسية الخاطئة، وذلك من خلال ما اعتادوا عليه من مشاهدة الأفلام الجنسية الإباحية في القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت والتي جعلتهم في حالة استثارة دائمة، وفي مرحلة ذروة مستمرة قابلة للقذْف عند أدنى مُلامَسة للزوجة.

إنَّ من أهم الأخطاء التربوية الجنسية عند الشباب الاعتقادَ بأنَّ الكحولَ مؤثرٌ في تنشيط الرغبة الجنسيةَ، ومن ناحية أخرى كشفت الدراسةُ أنَّ بعضَ الأزواج لديهم عجزٌ في التعامل مع بعض الزوجات اللاتي لديهنَّ اضطراباتٌ هرمونية، وخاصة عند زيادة هرمون الذكورة في أجسامهنَّ، فتزدادَ الرغبة الجنسية عندهنَّ، فقد يتركها زوجُها دائمًا وهي في حالة عدم إشباع، ولديها توتُّر وإثارة جنسية، وبذلك يصبح بنظرها عاجزًا جنسيًا.

إنَّ الهدفَ الأسمى من وضْع هذا المبحث إنما هو المساعدةُ على الوقاية من المشكلات الجنسية التي تسبِّبُ القلَقَ، والتي من الصعب مناقشتها مع أيِّ شخصٍ آخر، وكلُّ مشكلة تقريبًا في هذا البحث قد تهدِّد الحياة الزوجية بأيِّ شكل من الأشكال، وربما بدا مظهرُ تلك المشكلات غير مؤلم، ولكنها ليست تافهة أو سهلة؛ إذْ من الممكن أنْ تضربَ بعمق سعادتكَ وفهمكَ لنفسكَ؛ فالحياةُ الجنسيةُ مصدرُ قلق سريٍّ لا ينتهي أبدًا، وفي الصفحات القادمة أقدم بعضَ الانحرافات والجرائم الجنسية المرتبطة بالتربية الجنسية:

١- الإنترنت والعلاقات غير الشرعية:

للأسف ذَكَر الأبناء والبنات بشكل عام أن والديهم لم يكونوا أصحاب تأثير وتوجيه في النواحي الجنسية أثناء تنشئتهم الاجتماعية، مما اضطرهم إلى أخذ المعلومات من أصدقاء ليس لديهم خبرة، أو من الخيال المصطنع من رؤية الأفلام الجنسية، يقول خالد: (كنت أشاهد الأفلام الجنسية قبل الزواج ثم استمررت على مشاهدتها بعد الزواج، لم أجد تنبيهًا من أحد عن أضرارها المستقبلية، إنها تعطيني خيالاً جنسيًا غير طبيعي، تجعلني أتوجه للجماع الشاذ، وأبحث دائمًا مع زوجتي أوضاعًا جماعية شاذة

مخالفة للطبيعة وخاصة الجماع الشرجي، بعد سنة من الزواج أصبحت زوجتي عاجزة جنسيًا بسبب الالتهابات المزمنة والقرحة المزمنة في مهبلها؛ لأن النظافة معدومة عندما يمارس الزوج الجماع الشاذ مع الزوجة) ويضيف خالد قائلاً: (كانت زوجتي راضية وتشارك مشاركة فعالة معي وبكل إرادتها في مثل هذا الجماع الشاذ لأنها كانت تنظر معي للأفلام الجنسية، وكانت قبل الزواج أيضًا مدمنة عليها في القنوات الفضائية، أتمنى لو منعتني من هذا الأسلوب؛ لأن النتيجة كانت قاسية علينا جميعًا فقد ضعفت رغبتها بالمعاشرة الجنسية، وحدث عندي قذف سريع، وكل هذا انعكس سلبيًا على علاقتنا الزوجية بشكل عام).

وغالبًا فإن الوالدين قد لا يحبذان كثيراً التحدث مع الأبناء والبنات بطريقة منفتحة، وفي وقت مناسب لنضجهم الفكري والعاطفي والجنسي عن العلاقات غير المشروعة بين الجنسين وآثارها النفسية والمرضية والاجتماعية المدمرة، ففَقَد الأبناء والبنات للأسف الحوار المتبادل مع أمهاتهم وآبائهم في هذا الجانب المهم الأخلاقي، وبذلك فوّت الوالدان فرصة مهمة على أبنائهم وبناتهم وهي غرس بذور الكره لكل علاقة جنسية محرمة خارج الضوابط الشرعية أثناء تنشئتهم أو بعد اقترانهم بشريك الحياة، ولو أن الوالدين تطرقا مع أولادهما لهذه المشكلة الجنسية بأسلوب قصصي وحوار هادئ ومتبادل في مرحلة عمرية مبكرة لنضجهم الفكري، وذكرا لهم بوضوح نماذج عن تلك العلاقات المحرمة وسلبياتها من الواقع المعلوم لديهم، أو المنشور بوسائل الإعلام، لتمكن الوالدان من غرس قيمة العفة بأسلوب عملي، وهذا يعد محوراً أساسيًا في التربية الجنسية؛ لأن العلاقة الجنسية المحرمة بين الشباب والفتيات لا تحرّر من الكبت والحرمان الجنسي كما يدعي البعض، بل بالعكس فمن شأنها أن تزيد الاضطراب؛ من جراء الإحساس بالذنب إثر عصيان الشريعة الأخلاقية، أو الخوف من الحمل والأمراض الجنسية (كالزهري والإيدز)، وكل هذا له تأثير رهيب على الأفراد عند اقترانهم بشركاء الحياة، بل وحتى المعاكسات الهاتفية والمواعيد الغرامية (والتي توصف بالبراءة) تترك أثرًا سلبيًا على مستقبل الحياة الزوجية للذكور والإناث،

وتقدم المعاكسة للفتيان والفتيات تربية جنسية غير سليمة، تعودهم من خلالها على الغدر والتعدي على حدود اللياقة والحشمة مع الأزواج بالمستقبل؛ فالشباب عند معاكستهم للبنات يظنون أن رجولتهم تقتضي التطاول والإغواء، وكثير منهم يغدرون بسلامة الفتيات، ويروغون منهن كما يروغ الثعلب، وهم لا يبتغون إلا إرواء شهواتهم مع أي فتاة تلبي دعوتهم، وكثير منهم أيضًا يودون أن يعرفوا إلى أي مدى يسعهم أن يفرضوا إرادتهم على الفتاة التي تساير أهواءهم، والشباب ليسوا وحدهم من يتباهون بتبجحاتهم؛ فالفتيات لسن أقل منهم جسارة في هذه المزايدات؛ إذ من البنات من يعتقدن أنهن لكي يكتسبن شعبية بين رفيقاتهن فإنهن يقمن بربط المواعيد لمعاكسة شاب يبدي إعجابه بهن، وإلا اعتبرن أنفسهن هزيلات الأنوثة والجاذبية؛ إذا لم ينجحن في جر الشاب إلى تعدي حدود اللياقة والأدب، وبعضهن يطيب لهن وبكل بساطة أن يختبرن مهارتهن في هذا المجال؛ لأن ذلك يوطد فيهن روح التفوق والتسلط.

وبسبب هذه التربية الجنسية غير السليمة فإنه غالبًا ما يحمل الشباب كما تحمل البنات إلى شريك الحياة بسبب المعاكسات المذكورة آنفًا عبئًا ثقيلاً من اللؤم والأنانية تسبب ما لا يحصى من الخلافات والمشاجرات بين الأزواج، ولا يمكن حينها أن يحدث بينهما انسجام وتوافق؛ وذلك أن التربية الجنسية القائمة على المعاكسات لا تمنح الأبناء والبنات ميزة الجدية في عواطفهم نحو أزواجهم بالمستقبل، كما تخفض أيضًا حرارة الهيام بهم، وتحدث بسبب الاعتياد تطاولاً على الشريك بالصد والهجران، وعلى هذا فيشوب كل علاقة زوجية لهم بسببها فتور وعدم مبالاة وكره وحقد، فيكون ارتباط هذين الزوجين هشّاً بلا حماس بل بتعاسة وخلافات مستمرة، تقول بدرية: (تعلمت مغازلة الشباب ومحادثتهم من ثالث متوسط وعرفتها من البنات من المدرسة وتعلمت أختي مني، كانت في البداية قضاء فراغ وضحك، ثم تطورت للبحث عن زوج، استمررت في المغازلة حتى الدراسة الجامعية، وكنت أرتبط عاطفيًا بالشاب لأنه يسمع لي ويعطيني كلام غزل حلوًا، بالرغم أني أعرف أنه كذاب وله مغازلات مع بنات أخريات، ثم تزوجت بعد أن تخرجت في الجامعة عن طريق الأسرة، من شاب طيب

الشخصية متدين يعمل معلمًا، إلا أني للأسف كنت أريده أن يكون مثل شخصية الشاب الذي عرفته بالمغازلة، فكنت أكذب عليه وأهجره بالفراش، وأجلس كثيرًا عند أهلي، للأسف إن تعرف البنت على الشباب قبل الزواج لا يجعل البنت زوجة ناجحة في المستقبل، لأنها لا تنسجم بسهولة معه، فهي تعودت على العلاقة بالرجال بالخيال وعدم تحمل المسئولية).

وذكرت أسماء: (إن البنت اللي تغازل وترتبط بشباب قبل الزواج لا بد أن ترجع للمكالمات والغزل حتى وهي متزوجة، عندما تصادف بعض المشكلات مع زوجها حتى ولو كانت بسيطة، وهو ما حدث لي فقد كانت علاقتي مع زوجي غير مستقرة بسبب المراهقة غير الواعية ومغازلة الشباب).

وذكر فهد: (أن مغازلة الفتيات شائعة ودارجة عند زملائه، وهي تعد شطارة وذكاء، وقد تعلمت منهم ذلك، وغازلت وارتبطت مع كثير من البنات، وعندما تزوجت لم أترك الغزل وكنت أعود إليه كلما سنحت لي الفرصة، بالرغم من أن زوجتي جميلة وحنونة، للأسف لقد سبب لي برودًا عاطفيًا مع زوجتي ولم تكن علاقتنا حميمة) ويضيف قائلاً: (معظم زملائي الذين عاشوا فترة مراهقتهم وشبابهم بالغزل مع الفتيات، عندما تزوجوا أصابهم مرض الشك بزوجاتهم، وبعضهم صار معقدًا لا يثق بزوجته عند خروجها للأسواق والزيارات).

وذكرت هدى: (زوجي صاحب علاقات محرمة مع النساء ويسافر للخارج أيضًا، كان متعودًا على ذلك قبل الزواج، للأسف استمر على ذلك بعد الزواج وسبب لي مشكلات صحية كثيرة والتهابات مستمرة، حتى وصلت إلى كره ممارسة الجنس معه، خوفًا من الإيدز، لقد تصدعت علاقتنا وصبرنا على بعض من أجل الأولاد).

ومن المهم جدًا أن يتأكد الوالدان أنهما قدوة في نظر أولادهما، كما أن الأولاد يجب أن يكون لديهم قناعة تامة من أن والديهم محل للاقتداء، وأن يتضح لدى الأبناء والبنات أن الاهتمام بالعواطف العابرة بالجنس الآخر ومتابعتها والإدمان عليها في الإنترنت وغيرها لا يمكن أن تنمي الحب الناضج بين الأزواج في المستقبل؛ ولهذا ينبغي

تربية الأبناء والبنات على التوازن في الحياة اليومية بالعناية بالجسد، والرياضة، والثقافة، وجلسات الحوار، والترفيه المشترك قبل دخولهم الحياة الزوجية، بدلاً من تربية الأسرة لهما على الفردية، والسهر، والالتصاق بالشبكة العنكبوتية، واستخدام تقنية الماسنجر للتعرف على الجنس الآخر؛ ولتبادل المشاعر والعواطف الجنسية، وحبذا أن يكون هذا التنبيه قبل مرحلة المراهقة، وتتطور رسالتنا في هذا الجانب كلما كبروا ونضجوا أكثر؛ فالتواصل معهم والتحدث إليهم بحوار هادف عن العلاقات العاطفية والجنسية غير الشرعية في عالم الإنترنت أفضل الطرق التي تسرّع من نضجهم العاطفي؛ من أجل أن يتوجهوا بالحب والوفاء إلى شريك الحياة المنتظر، وبذلك نحميهم في وقت مناسب ومبكر من الوقوع في شراك الرومانسية والشهوة المصطنعة، والتي يمكن أن تكون مرضًا مزمنًا يؤثر على اختيار شريك الحياة بعقلانية، أو تؤثر على الانسجام العاطفي والتوافق الجنسي بين المتزوجين، فتكون سمة العلاقة بينهما توتر ونفور.

يجب علينا نحن المربين والآباء أن ندرك أن عالم الإنترنت يقتحم غرف أبنائنا وبناتنا، ويصوّر لهم ولو كانوا أزواجا في منازلهم المستقلة خيالاً جامحًا، محركًا للشهوة، ملهبًا للغريزة، باذلاً لهم فرصًا وفيرة ورغبة في الاحتكاك بالجنس الآخر، كما يعرض لهم تجارب دائمة عن فن الإثارة والمحرضات الجنسية، تجعل الفرد سواء أكان متزوجًا أم غير متزوج، ذكرًا أم أنثى يعيش مع الإنترنت في مجتمع خاص به، يجذبه الهيام والحنين إلى الوصال والتواصل مع أعضائه، وبالتالي يصعب على المرأة المتزوجة أن تنسجم وتسعد جنسيًا مع زوج مدمن للإنترنت، كما يستحيل على الرجل المتزوج أن يتوافق جنسيًا مع زوجة مدمنة للإنترنت.

ومن أمثلة ذلك في الواقع ما ذكرته سارة حين تقول: (عندما بدأ زوجي الدخول للإنترنت فرحت كثيرًا لأنه ترك طلعة الشلة والأصدقاء، لكن بعد فترة بدأ يغلق عليه باب الغرفة ليطلب الهدوء وعدم دخول الأولاد عليه، ولكن تبين أنه يستخدم الإنترنت استخدامًا جنسيًا بالمحادثة والصور المتحركة، وتأكدت من ذلك عندما شاهدت هذه

المواقع الجنسية بنفسي، أصبح لا يسأل عنا في خروجنا ومنامنا، ويرحب كثيراً أن نخرج دائمًا من المنزل، والله يجلس أيام الأربعاء والخميس والجمعة على الإنترنت، بدأ لا ينام كثيراً معي في غرفة النوم، وطالت فترة اللقاء الجنسي بيننا ووصلت إلى حد كل عشرين يومًا وإلى شهر بعد أن كانت كل يومين، والله ثم والله إنه يمارس العادة السرية والاستمناء الذاتي، على الصور المباشرة، للأسف بدأت أعاني منه كثيراً، وانصرف عني وانصرفت عنه، وراحت الغيرة والمسئولية عني، للأسف بالرغم من أنه ولد حمولة ومتعلم) وقالت هدى: (علمني زوجي الدخول لعالم الإنترنت واستخدام الماسنجر والبالتوك فكانت كارثة على حياتنا، بدأت أنا أدخل الإنترنت نهاراً، وهو يسهر عليه ليلاً، فأصبح لكل منا جوه الخاص، حتى أنه يناديني للجماع وأؤجل الموضوع ساعات وأحيانًا أيامًا، لقد وصلت علاقتنا الزوجية بسبب الإنترنت إلى حد الفتور والانهيار).

٢- خصائص تربية الذكور والجريمة الجنسية:

إن من أهم وأسرع الصدمات العاطفية للزوجة والتي تسبب لها البرود الجنسي هي طبيعة التربية الجنسية للذكور في المجتمع، والتي تمنح حرية للذكور بتصرفاتهم وسلوكهم، ولا يخضع كل تصرف من تصرفاتهم لقواعد أخلاقية راسخة، فإذا عرف أحد الذكور بصحبته للبنات واتصالاته وعلاقاته غير المشروعة مع العديد من أنواع من النساء، فإن ذلك لا يحدث تأثيراً عليه في اعتباره أو تقديره أو في مكانة أسرته وعائلته، بل إنه يحدث أحيانًا أن يفاخر بذلك أمام الآخرين بدون خوف من أحد، أما البنت والزوجة إذا وجدت في مثل هذا الظرف فإن التهديد والسخرية والاستهزاء والتقولات والشائعات تحيط بها من كل جهة، بل إن شبح التهديد يحوم فوق رأسها لمجرد الشائعة أو المكيدة المدبرة، وعلى أساس ذلك فإن تصرف الذكر في ضوء ثقافة مجتمعنا يتسم نوعًا ما بالخصوصية للفرد، بينما هو بالنسبة للأنثى له طابع أسري وعائلي ورسمي يصطدم بالموانع والمحرمات، ويشدد عليها بأنها هي موضوع العفة والشرف، ويهتم المجتمع وتهتم الأسرة بتربية البنت على الالتزام بالعفة والندب إليها ويضع أمامها الحجاب الجسمي والنفسي والرسمي ليضمن طهارتها وعفتها.



وهذه التربية غير المتوازية للذكور والإناث من المجتمع، تحدث عند الذكر قابلية لتخطي القيم والمعايير الدينية والاجتماعية، وفرصة لتكوين علاقات جنسية غير مشروعة بدون حرج، والتعود على تلك الإغراءات والمثيرات فيها، والاستمرار في ممارستها حتى بعد الارتباط بزوجة نشأت على المحافظة على قيمة الشرف والعفة والطهارة.

إن المرأة العفيفة الطاهرة عندما تعرف أن زوجها له علاقات غير شرعية مع نساء أخريات، يحدث عندها الخيبة والغيرة والكره، ويجر وراءه ألم نفسي للمرأة، ويحدث رد فعل من الزوجة يبدأ بالنفور الجسدي، وعناد الزوج في نشاطه الغرامي نحوها وينجم عنه تصدع واضطراب في العلاقات الزوجية، وقد يدوم نفور الزوجة من الزوج الخائن، وتبلغ علاقتها الزوجية في النهاية حدا لا يطاق، ثم في خاتمة المطاف توقن الزوجة أنها وصلت في احتمالها إلى نقطة البغض والتمرد، وتحاول أن تبتعد عن زوجها، وتندب سوء حظها، وهذه الزوجة المقهورة تتذرع بأوهى الحجج للتهرب من الجماع، ولا تتأخر عن الإصرار على نوم كل منهما في سرير منفرد أو في غرفة على حدة، وذريعتها بأن عليها البقاء قرب الأولاد؛ كي تسمعهم متى استيقظوا في الليل، أو بأي حجة أخرى للابتعاد عنه، وكل هذه الأعذار لتتهرب من محاولاته المتكررة كي يحظى بوصالها، مدعية تارة أن دورتها الشهرية قد طالت، أو أن ألم الصداع لا يفارقها، أو أي علة خفية، وإذا اقتضى الأمر تستعين بكل ما يجعلها غير مرغوب فيها بل بغيضة في عينه.

تقول سعاد في ذلك: (كنت أتحمل قسوة زوجي وتقصيره بحقوقي وأرى أن هذا ضروري للمحافظة على بيتي، لكن عندما عرفت أنه يسافر من أجل الحريم وقف خاطري وانسدت نفسي، وبدأت أكرهه والله لم أجلس معه إلا من أجل أولادي أنتظرهم فقط يكبرون، إنه حقير وحيوان).

وقالت هدى أيضًا: (بعد سنتين من الزواج تأكدت أن زوجي له علاقة محرمة مع امرأة، فانفجعت وبدأت أنهار دائمًا في البكاء وأصابني اكتئاب حتى واجهته بالحقيقة

وقلت له: هل عندي نقص؟ هل فيني تشوه؟ ألم أسعدك في الفراش؟ وكان جوابه السكوت والصمت، حاولت أن أكون معه طبيعية للمحافظة على بيتي ولكن بدأت أتقرف من جسمه فأنصرف عنه بالانشغال بأولادي، وكنت أتحين الفرصة حتى أحصل على الطلاق، فطلبت الطلاق من أول مشكلة واجهتني معه والناس لا يدرون بأن السبب هو الخيانة الزوجية).

ومن أسوأ ما يمكن أن يحدث ما ذكرته نورة واصفة أنها: (رأت في بيتها مع زوجها بالصدفة في مجلس الرجال امرأة غريبة وكانت كاشفة عن جسدها، فقالت: انهرت وأغمي علي وعندما ناقشته عن ذلك قال: الرجل لا يعيبه إلا جيبه، ولما رأيت هذا كلامه بدأت لا أحترمه، وأخرج وأسافر وحدي بدون أذن منه، إذا كان يعجبه هذا أو يطلقني، وتركت الجماع معه خوفًا على نفسي من الأمراض الجنسية مثل الإيدز وغيره).

٣-العجز الجنسي والانحرافات الجنسية:

هناك شكل من أشكال العجز الجنسي عند الأزواج، ويعتبر علميًا نوعًا من العجز وهو (القذف المبكر) وهو حالة شائعة ومنتشرة عالميًا تصيب (٣٠٪) من الرجال، وتسبب لهم القلق والانطواء والارتباك والإحباط، وتؤثر على احترامهم الذاتي، وثقتهم بطاقتهم الجنسية، وقد تزعزع علاقاتهم الزوجية وتؤدي إلى الخيانة أو الطلاق ولسرعة القذف بعد اجتماعي كبير في أسبابه وآثاره، وهو أحد المساوئ التي تعترض استقرار العلاقات الزوجية، وهذا أمر طبيعي؛ لأنه يدخل في باب قلة المقدرة على مشاطرة المتعة الجنسية، وإرواء الزوجة بتأمين حاجتها إلى الاستمتاع باللذة، وهذه المشكلة الجنسية شائعة عند الرجال حتى وهم في سني الشباب؛ فقد أوضحت إحدى الدراسات الطبية والتي طرحت استطلاعًا واسعًا حول هذا الموضوع أن (٢٠٪) من الرجال يقذفون السائل المنوي بعد دقيقتين من الإيلاج، وذكر (٦٢٪) منهم أنهم ينتهون من الجماع بعد خمس دقائق من الإيلاج بسبب القذف المبكر، وذكر (٧٪) أنه يحدث عندهم القذف بعد خمس عشرة دقيقة.

ومن ناحية اجتماعية نفسيه ثبت أن سبب العجز الجنسي في شكله (القذف المبكر) من أخطاء المتنفسات الجنسية، وهو يبدأ عادة منذ فترة المراهقة، عندما يمارس المراهق ويدمن على الاستمناء باليد بسرعة قصوى، وخاصة عندما يستثار بمشاهدة أفلام إباحية ومقاطع جنسية معينة، وتزداد مشكلة العجز الجنسي بالقذف السريع والإنزال المبكر عندما يداوم الشباب والرجال بعد زواجهم على مشاهدة المواد الجنسية الخليعة المعروضة بالأفلام والقنوات الفضائية والمواقع الإباحية بالإنترنت؛ لأن المداومة على المشاهدة للأفلام الجنسية تجعل الفرد في حالة استثارة دائمة، ومرحلة ذروة قابلة للقذف عند أدنى ملامسة أو مداعبة للزوجة، ويدعم ذلك ما ذكرته عواطف عن معاناتها مع زوجها قائلة: (تزوجت وعمري (٢٢) سنة، من شاب عمره خمس وعشرون سنة وتوقعت أن أكون أسعد الناس معه، لكني صُدمت في أول الزواج أنه ينتهي من الجماع بسرعة جداً، والله إن الجماع في أول شهر الزواج لا يتعدى مدته خمس دقائق، لقد انسدت نفسي جداً، وأكره وأتقزز عندما أرى زوجي ينزل وينتهي من الجماع ويدوخ وينام، كنت أخجل من مناقشته بهذا الموضوع، لقد كبت ذلك بنفسي، لكنه عرف من نفسه أنني غير سعيدة بسبب هذا القذف السريع، وبدأ يبرر مشكلته بسبب مشاهدته المستمرة قبل الزواج للقنوات الجنسية الخليعة ودخوله مواقع جنسية في الإنترنت، فأصبح لا يتحكم بغريزته وشهوته، للأسف كان زوجي يقول: وأنا أبدأ الجماع معك أتذكر حركات جنسية مثيرة في الأفلام فأقذف بسرعة، وتستمر عواطف بذكر معاناتها قائله: إن زوجها حاول علاج المشكلة ورأى أن مشاهدتي معه للقنوات الجنسية تعطيني متعة وسرعة بالتهيج الجنسي، كما تعطيه أيضاً متعة مماثلة، فأدخل القنوات الإباحية في غرفة النوم، لكن للأسف زادت المشكلة سوءاً، فأصبح هو يستمتع نفسياً بالمشاهدة فقط، وزادت مشكلة إنزاله المبكر كثيراً، لأنه دائماً في حالة تهيج واستثارة، أما أنا فكرهت الجنس كله بسبب المناظر المشينة والمقرفة، إنه زوج غبي، لو ترك الوضع عادياً يمكن أن نعالج أنفسنا، وأحاول أساعده ليمتعني وأمتعه، لكن للأسف كان دخول القنوات الإباحية للمنزل ضربة قاضية، فقد كرّهتني الجماع، فقد وقفت نفسي، والآن نمارس الجماع من أجل الحمل، وكروتين).

ويقول وليد عن عجزه الجنسي وأسبابه: (عند زواجي كنت أشترط أن تكون زوجتي جميلة ومرتبة ونظيفة وتهتم بغرفة النوم والعطورات ولديها أنوثة، وفعلاً وفقني ربي وحصلت على الزوجة في هذه المواصفات ولكن للأسف لم أسعدها، فأنا متزوج لي ثلاث سنوات وعندي مشكلة الإنزال المبكر، فالجماع لا يستمر أكثر من خمس دقائق، والسبب لأني في تهيج دائمًا، وأنا أمارس الجماع معها أتذكر مشاهد وأوضاعًا جنسية مثيرة بالأفلام أو بالإنترنت فأنتهي بسرعة، للأسف كنت أشاهد هذه الأفلام الإباحية قبل الزواج وما زلت أشاهدها في الاستراحات، إن زوجتي لا تشعر بالارتياح معي، لقد كرهنا الفراش وغرفة النوم).

وأخيرًا فإن من أهم الأخطاء التربوية الجنسية عند الشباب أن يتصوروا أن الكحول مؤثر في تنشيط الرغبة الجنسية؛ فمن الأزواج من يعتقد أن كأسًا من الكحول المخفف تجعل الرجل نشيطًا في السرير، وهذا غير صحيح فقد أثبت الطب الحديث أنه في بداية تناول الكحول يشعر الرجل بزيادة الرغبة الجنسية، وهذا التأثير يرجع إلى الناحية النفسية، وإلى ارتفاع مؤقت في بعض الموصلات العصبية، التي لا تلبث أن تنخفض؛ نتيجة انخفاض هرمون الذكورة، والتأثير على سرعة القذف الذي يحدث دون الشعور بأي نوع من المتعة، ودون الوصول إلى الرعشة الجنسية أو قمة اللذة.

والحق كما ثبت طبيًا أن الكحول بأنواعها المختلفة المخففة والثقيلة ضارة تمامًا، ولا تأثير لها في تنشيط القدرة الجنسية كما يعتقده الكثير من الناس وخاصة الشباب منهم، بل إن تجرعها يعمي البصيرة، ويسبب اختلال التنسيق وفقدان المقدرة على التحكم وضبط الممارسة الجنسية.

ولإلقاء الضوء على هذا الأمر نروي لكم رأيًا أبانته غادة بقولها: (لقد تعبت نفسيًا وأصابني القهر بسبب القذف السريع عند زوجي، لقد شعرت بالاكتئاب من طريقته في الجماع، إنه لم يسعدني، فوقت الجماع عنده قصير جدًا لا يتعدى ثلاث إلى عشر دقائق، فأقنعته أن يذهب إلى طبيب ويعالج، فاقتنع وذهب إلى الطبيب، وسأله: هل



تشرب كحولاً؟ قال زوجي: نعم، ولكن بفترات متباعدة، قال الطبيب: الإنزال المبكر والقذف السريع يرتبط بتأثير الكحول، فيجب أن تترك الكحول لتكون سليمًا، لقد اعترف زوجي لأول مرة لي بأنه شرب الكحول خارج المملكة لأنه يعتقد أنها تثير الشهوة وتقوي فعله الجنسي، قال: البنات في الخارج يطلبن الكحول كشرط لممارسة الجنس حتى يبتعدن عن الخجل ونحن جاريناهن، ثم تعودت على ذلك وللأسف كانت هذه النتيجة المرضية).

●●●

المبحث الرابع: الخيانة الزوجية

أولاً: مشكلة الخيانة الزوجية:

موضوعُ خيانة الزوجة لزوجها وعلاقة الخيانة بتوافقها الزواجيِّ يقع في دائرة اهتمام فرعيْن من فروع علم الاجتماع هما: علمُ الاجتماع الأسريِّ، وعلم اجتماع الجريمة، والتوافُقُ الزواجيُّ هُوَ حالةُ تقبُّل شخصية الطرَف الآخَر من جميع جوانبها الاجتماعية والنفسية والجسمية والعقلية، والتكاملُ والتساندُ مع الشَريك في إشباعَ الاحتياجات النفسية والاجتماعية والمادية. ويخطئ الكثيرُ عندما يعتقدونَ أنَّ التوافقَ الزواجيَّ مساويًا للحبِّ العاطفيِّ؛ فالتوافقُ الزواجيُّ اجتماعيًا يحصلُ عليه الطرفان من خلال التفاعل والعلاقات الاجتماعية والعشرة الزوجية، أمَّا الحبُّ العاطفيُّ فهُوَ نفسيٌّ يرتبطُ بالإعجاب، وقد يكونُ من جانبَ واحد بالطرَف الآخَر في خاصية أو أكثر من خصائصه الفردية النفسية أو الجسميةً بدون عشرة، وقد يكونُ في فترة محددة، كفترة الخطبة أو في السَّنة الأولى من الزواج.

التوافُقُ الزواجيُّ هُوَ استقرارٌ عاطفيٌّ وأمْنٌ نفسيٌّ واجتماعيٌّ ينعكسُ بشكل مباشر على أمْن واستقرار المجتمع بشكل عامٍّ، وتفترضُ نظرية الأنومي الاجتماعية أنَّ سوءَ التوافق الزواجيِّ يُحدث حالةً من الاغتراب عند الزوجة أو الزوج، وأنَّ الانحرافَ العاطفيَّ بشكل عام - ومن ضمنه الخيانةُ الزوجيةُ - هُوَ عمليةُ اغتراب وانفصال بين الوسيلة المشروعة والهدف المنشود المحدديْن أصلاً في ثقافة المجتمع؛ فقد ركزتْ ثقافةُ المجتمع السعوديِّ الدينية والاجتماعية على ضرورة الإشباع العاطفيِّ بوسيلة مقبولة، وبثقافة معينة يشرفُ عليها النسقُ العائليُّ، وقررتْ ثقافةُ المجتمع أنَّ (الزَّواج) هُوَ الوسيلةُ التنظيميةُ الرئيسةُ لتحقيق هذا الهدف، وبتحليل مواقف وسلوك الأفراد في المجتمع تجاه اتخاذ الزواج كوسيلة لتحقيق الأمانَ العاطفيِّ، يتبيَّنُ أنَّ المجتمعَ يؤكد على ضرورة تحقيق الهَدف (شرعيةً الإشباع العاطفيِّ) دونَ تأكيد مماثل على الأسلوب

المقبول وهُوَ (الزواجُ)؛ فالزواجُ المستقرُّ عاطفيًا، والذي يحقق هذا الهدفَ غيرُ مُتاح لبعضِ نساء المجتمع، عندما يعمَدُ بعضُ الآباء والأمهات من الجيل الجديد إلى تربيةِ أبنائهم وبناتهم تربيةً زواجيةً بالطريقة التقليدية نفسها التي كان يتبعُها الأجدادُ معهم، بحيث تُعَدُّ البنتُ لكي تصبحَ شخصيةً مثاليةً في علاقاتها مع الزوج، في حين يُصنَع من الابن شخصيةٌ قويةٌ تقمعُ وتضيق على الزوجة؛ لذلك تزوَّدُ البنتُ أثناء التنشئة الأسرية بكلِّ قيم الصبر على الرجال، وفي الوقت نفسه يُزوَّدُ الابنُ بكلِّ قيم الشجاعة والبطولة والقوة للسيطرة على النساء؛ وكأنَّ الوالديْن بهذا الأسلوب من التربية الزَّواجيَّة لأولادهما يقدِّمان أبناءَهما كالصقور، لديهم قوة بتوجيه ضربات استباقية للسيطرة على المرأة، ومن ناحية أخرى يقدِّمان بناتهم كحمائمَ يسهُل افتراسها.

أو يحدُثُ الاغترابُ عندما تلجأ بعضُ الأسر إلى تنشئة بناتها تنشئةً نرجسيةً أساسُها الدلالُ والتدليعُ والحمايةُ الزائدةُ؛ فلا تستطيعُ التكيفَ والتعايشَ مع الزوج التقليديِّ بأسلوبه وتعامُله، وكلُّ هذا يترتب عليه إعاقةٌ لرغبة الأنثى بعملية الاستقرار الاجتماعيِّ، فينتج من جرَّاء ذلك عدةُ استجابات سلوكية مغتربة في المجتمع، تجد فئةً من النساء تقبَل أهدافَ الزواجِ، والتي من أهمِّها الرغبةُ في الاستقرار العاطفيِّ، ولكنها تجد الفرصةَ غيرَ متاحة أمامها بسبب شخصية الزوج القوية الصعبة التي تفرضُها ثقافةُ المجتمع على بعض أبنائه، وفي هذه الحالة ترفضُ فئةٌ من الزوجات الأسلوبَ المشروعَ (وهُوَ الزوجُ) لتحقيق هدف الإشباع العاطفيِّ والجنسيِّ، ويبتدعنَ أساليبَ غير مشروعة لتحقيق هذا الهدف، أو يتمردْنَ بخيانة الزوج؛ بالزنا، والصداقة غير الشرعية مع آخرين(١).

وقد يحدُثُ الاغترابُ عندما تُجبر ثقافةُ المجتمع بعضَ البنات على الزواج، ولكنَّ تحقيقَ النجاح والهدف بدرجة منخفضة لا تمكِّنُه من الوصول إلى الإشباع العاطفيِّ المطلوب، لكن في الوقت نفسه تظلُّ البنتُ ملتزمةً بطريقة شبه قهريَّة بهذا الأسلوب المشروعَ وهُوَ (الزواجُ) لتحقيق هذا الهدف، على الرغم من أنه لا يحقِّقُ لها شيئًا يُذْكَر، ويشيعُ هذا النمطُ عند بعضِ نساء المجتمع اللاتي أجبرَتهنَّ ظروفهنَّ الاقتصادية

والاجتماعية، أو سماتهنَّ الجسمية والخلقية على الزواج دون توافُر الشروط المطلوبة في خصائص الزوج؛ فينتجَ من ذلك حالةٌ طقوسيةٌ، وهي الالتزامُ بالزواج بطريقة قهرية دون أنْ يحقق لهنَّ الأزواج الإشباعَ العاطفيَّ المطلوبَ؛ لذلك قد يشيعُ عند هؤلاء الطقوسيات البرودُ العاطفيُّ والجنسيُّ والخيانةُ الزوجيةُ[٢].

وعلى ضوء افتراضات نظرية الاغتراب بتفسير مشكلة الخيانة الزوجية، والتوافق الزواجيِّ عند المَرأة؛ تنطلقَ هذه الدراسةُ من إطار تصوُّريٍّ هُوَ:

أنَّ تنشئةَ الوالدين الاجتماعية للبنت؛ سواء كانت تنشئةً نرجسيةً تعتمدُ على الدلال والتدليع، أو تنشئةً طقوسيةً تقليديةً روتينيةً غيرَ متفاعلة وغيرَ قابلة للتجديد، تدفعُ البنتُ، وتدفع الابنَ إلى البحثِ عن مشاعر العطف والحنان والإشباعَ الجنسيِّ من غيرِ شريكِ الزواج.

مع العلمِ أنَّ مَظاهر التوافق الزواجيِّ تبرزُ من خلال العِشرة الزوجية الناجحة، في ثلاثة مظاهر أساسية، هي:

١- **مظاهر التجانس**: كالتجانس في العمر، والمستوى التعليميِّ، والمستوى الاقتصاديِّ، والمستوى الاجتماعيِّ، ومستوى التدين، والخصائص الجسمية، وفي البيئة الاجتماعية، والتجانس في الميول والاتجاهات، والاحتياجات. . . والواقعُ أنه لا يمكن أنْ يكونَ هناك تجانسٌ كاملٌ بالخصائص مع الطرف الآخر، لكن إذا حصلَ تجانُسٌ مع الطرَف الآخر في أكثر الخصائص؛ فهناك مؤشرٌ قويٌّ لوجود تجانُس وتوافُق زواجيٍّ بين الطرفيْن؛ ومن ثَمَّ استقرارٌ عاطفيٌّ يَقي من الانحرافِ العاطفيِّ، والخيانة الزوجية.

٢- **مظاهر الاعتماد المتبادل**: ويعني تقسيمَ الأدوار للقيام بالمسئوليات والمهام، وأداء كلٍّ منهما لدوره برضا تامٍّ، وتقديم كلِّ طرَف للآخَر المساعدةَ المعنويةَ والمادية لنجاحه بدوره. ومن أهمِّ مظاهر التَوافُق الزَواجيِّ في هذا الجانب التبادلُ العاطفيُّ، ومشاركةُ الطرفِ الآخَر بمواقفِ حزنِه أو فرحِه؛ فإذا كان هناك مشاركةٌ



لمواقف الآخَر العاطفية، وتقسيمٌ للأدوار، وحَرَصَ كلٌّ منهما على نجاح الطرف الآخَر في أداء مهامِّه ومسؤولياته، فهذا يُعَدُّ مؤشرًا قويًا على وجود التوافق الزواجيِّ بين الطرفَيْن؛ ومن ثَمَّ استقرارٌ عاطفيٌّ يقي من الانحراف العاطفيِّ، والخيانة الزوجية.

٣- **مظاهر البوح الذاتيِّ:** ويعني قدرةَ الشخص على الحوار مع شريك الزواج، والاستماعِ له في أسرار خاصة جدًا، تهمُّه وتحزِنُه أو تفرحُه وتسعدُه، ترتَبطُ بأمور مادية وعلاقات وظيفية واجتماعية، ومن ثَمَّ استقرارٌ عاطفيٌّ يقي مِن الانحرافَ العاطفيِّ، والخيَانة الزوجية.

ومنْ أهمِّ معوقاتِ التوافُق الزواجيِّ في الأسرة السعودية، والتي كشفتها إحدى الدراسات الميدانية ورتبتها حسبَ أهميتها بسوء التوافق الزواجيِّ، ما يأتي(٣):

الترتيب حسب الأهمية	معوقات التوافق الزواجيِّ في الأسرة السعودية
الأول	الاعتياد على عدم التبسم، والفرح مع الطرف الآخَر
الثاني	عدم تعامُل الزوجيْن بالمودة والرحمة
الثالث	عدم غيرة الزوج على زوجته
الرابع	عدم قناعة الزوجة أصلاً بالزواج (الظروف أجبرتها على الزواج)
الخامس	عدم التجانس الفكريِّ، والعُمْريِّ، وكثرة الخلافاتِ
السادس	عدم ميل الزوج إلى الجلوس مع الزوجة ليلاً
السابع	الحرمان الجنسيُّ عند الزوجة أو الزوج
الثامن	ضَعف شخصية الزوج
التاسع	عدم الاهتمام بمشكلاتِ الأولاد مِن أحَد الزوجين
العاشر	سفَر الزوج المتكرر وحده
الحادي عشر	عدم تواجُد الزوج بالمنزل، وكثرة شواغله

ومنْ أهم خصائص وسمات التوافق الزواجيِّ ارتفاعُ درجة التواصل الاجتماعيِّ، والفكريِّ، والعاطفيِّ والجنسيِّ بين الزوجين؛ فقد أثبتت دراسةٌ عن الحرمان العاطفيِّ وعلاقته بانحراف الزوجات أنَّ الزوجات اللاتي تعرضْنَ لسوء التوافق الزواجيِّ كُنَّ يَعشْنَ مع الزوج في مُناخٍ أسريٍّ مضطربٍ وغير سليم، وبسبب ذلك يشعرنَ بمعدل حرمانٍ عاطفيٍّ كبير، وضَعفٍ بالشعورِ بالأمان العاطفيِّ، وانخفاضٍ في درجة التواصل الفكريِّ والوجدانيِّ والعاطفيِّ والجنسيِّ بين الزوجين، وتعاني الزوجةُ أشدَّ المعاناة بالنبذ والإهمال بصوره المتعددة من الزوج؛ كالانشغال والسهر خارج المنزل وكثرة الأسفار، كما تعاني من ضَعف في التوافق العاطفيِّ، وجفوة من قبل الزوج وفقدان للحنان، فالزوجة في ظلِّ هذا الطلاق العاطفيِّ لا تجد في كنَف الزوج الأمانَ العاطفيَّ والاستقرارَ الاجتماعي لقلة تعامُل الزوج مع زوجته بأسلوب المودة والرحمة، فيقل بذلك الاحترامُ المتبادَل أو الالتزام بأداء الحقوق والواجبات ومراعاة مشاعر الآخر، مما يمنح فرصةً بشيوع أسلوب النبذ والإهمال في معاملة الزوج لزوجته فيتصفَ بضَعف غيرته نحو الزوجة، فيتركها تفعلُ ما يحلو لها دون محاسبة أو عقاب، وعدم الاهتمامَ بمطالبها وحاجاتها ومشكلاتها ومشكلات أولادهما، ويصلُ أحيانًا الأمر إلى حدِّ عدم الاكتراث بوجودها.

١- لهذه الدراسة بعُدٌ منهجيٌّ جديدٌ في دراسات علم اجتماع الجريمة، وهُوَ دراسةُ المجرم في المجتمع الأصليِّ بعيدًا عن ظروف مجتمع السجن وآثار العقوبة والوسْم الإجراميِّ؛ مما يمنحُ ثقةً ومصداقيةً بنتائج البحث.

٢- تفيدُ هذه الدراسة بالإرشاد الأسريِّ؛ فهي تبرهنُ أنَّ الظروفَ الاقتصادية والثقافية في المجتمع قد تغيَّرتْ، وأنَّ ذلك ينبغي أنْ يتبعه تغيُّر في نظرة البنت والابن نحوَ الزواج من القويِّ والضعيف، أو التابع والمتبوع، إلى نظرة أخرى يكونَ فيها الزوجُ الصاحبَ والصديقَ، وهذا يتطلبُ منَّا قيَمًا جديدة في تربية الآباء والأمهات لبناتهم وأبنائهم، وإعدادهم للمستقبل الزواجيِّ من أجل النجاح في الحياة الزوجية، فقد يحدُث تضادٌّ وتناقضٌ بين شخصية الزوج والزوجة، فتجد مثلاً الزوجَ العاطفيَّ

مقابل لا مبالاة الزوجة، أو الزوجةَ الحنون مقابل الزوجِ المتسلِّط، أو الزوجةَ المخلصة مقابلَ الزوج الخائن. . . لذلك، من خلال برامجِ الإرشاد الأسريِّ للوالديْن والأبناء والبنات ينبغي تضييقُ الهوة والفجوة بين أفكار الذكور والإناث فيما يتعلق بالزواج، وأنْ نسعى إلى تجانُسهما بدلاً من تضادِّهما؛ وذلك بالتركيز على قيَم الاحترام المتبادَل، والمشاركة الوجدانية، والاعتماد المتبادَل بجميع أشكاله، فينبغي تغييرُ مفهومِ الزواج في نظرة الجيلِ الجديد، من رئاسيٍّ يقومُ على كلمة الرجل، إلى زواج صُحبة يقوم على المشاركة والاعتماد المتبادَل؛ فالنظرةُ الأولى - وهي السائدةُ - كانت تعتمدُ على المنفعة للرجل وأهله، بينما النظرةُ الثانية تعتمدُ على عواملَ مشتركة أهمُّها العاطفةُ المتبادلةُ والصحبة الحقيقية، وعلى هذا فينبغي أنْ يبادرَ الطرفان إلى احترام كلٍّ منهما للآخَر وتبادُل مشاعر الدفء والحنان، وعدم النظر إلى المرأة بدونية، وكذلك تقديمُ قِيم التضحية والتعاون المشترك على تحمُّل المسئولية ونبْذ الاتكالية.

التوافقُ الزواجيُّ من وجهة نظر اجتماعية هُوَ: «استجابةٌ سلوكيةٌ ثنائيةٌ تشتمل على: التوفيق في الاختيار للزواج، والاستعداد لمسئوليات الزواج، والتشابه في القيم والاحترام المتبادَل، والتعبيرِ عن المشاعر، والإشباعِ الجنسيِّ، والاتفاقِ في الأمور المالية وفي أساليب تربية الأبناء، والاتفاقِ مع أسرة الآخر».

أمَّا من الناحية الإجرائية، فالتوافقُ الزواجيُّ في هذه الدراسة هُوَ: التجانسُ مع الطرَف الآخَر في معظم الخصائص العاطفية والثقافية والمادية، ووجود اعتمادٍ عاطفيٍّ متبادَل، وبوْحٍ ذاتيٍّ مع شريكِ الزواج.

أمَّا الخيانةُ الزوجية من ناحية علمية اجتماعية فهي: «انحرافٌ اجتماعيٌّ أخلاقيٌّ، وإضرارٌ بشريك العلاقة الزوجية بخيانة عارضة».

أمَّا إجرائيًّا فالخيانةُ الزوجية يُقصَد بها في هذه الدراسة: تواصل الزوجة مع غير زوجها؛ للحصولِ منه على العاطفة، وممارسة الجنس معه.

ثانيًا: منهج البحث المناسب في مشكلة الخيانة الزوجية:

من الأفضل في المجتمعات المحافظة كمجتمعنا الخليجي استخدامُ منهج دراسة الحالة؛ لصعوبة تطبيق المناهج الكمية والمسحية في مثل هذه المشكلات الخفية والحساسة اجتماعيًا، وتستندُ طريقةُ دراسة تاريخ الحياة للحالة إلى افتراض أساسيٍّ مؤداه أنه ينبغي دراسةُ سلوك الإنسان وفهمه من خلال نظرة الإنسان القائم بهذا السلوك، وتبدو نتائجُ دراسة تاريخ الحياة كما لو كانت قصة يحدِّد فيها الباحثُ ردةَ فعل بطلها إزاء الأحداث المهمة التي يذكرها الباحثُ تفصيلا، لذلك يسيرُ هذا البحثُ في ضوء اتجاه منهجيٍّ ينأى عن الاتجاه الوصفيِّ في علم الاجتماع؛ حيث يستمد التناولُ الواقعيُّ للوجود الاجتماعيِّ دلالتَه من قدرة الباحث على فهم سلوك الناس في المجتمع، في ضوء ما لديهم من معان وقيم ومعتقدات وطموحات، تكمن في جوهر سلوكهم، وفي اللغة التي يستخدمونها في حياتهم اليومية، وهذه هي قاعدةُ الفهم الاجتماعيِّ للسلوك، وعلى هذا فالبحثُ الذي نقدمه له طابعٌ كيفيٌّ، وهو مستندٌ إلى إستراتيجية في البحث الاجتماعيِّ تهدف للحصول على معطيات وصفية تتمثل في وصْف السلوك الفعلي للحالة محل الدِّراسة.

وقد استخدم الباحثُ لجمع المعلومات من الحالة دليل المقابلة «بواسطة إحدى صديقات الحالة» حيث عرض الباحثُ أسئلةً مفتوحةً من خلال: «٣» استمارات، جميعها تناقشُ ظروفَ ومواقفَ كلِّ مرحلة زمنية عاشتها الحالة، ابتداءً من مرحلة تنشئتها الأسرية بالطفولة ثم المراهقة ثم الشباب، مرورًا بالخطبة وعقد النكاح، ثم أشهر الزواج الأولى، حتى سنوات الحياة الزوجية التي وقعتْ فيها الخيانة الزوجية.

ثالثًا: خصائصُ حالةٍ ارتكبت الخيانة الزوجية:

يتناول هذا الفصلُ دراسةَ تاريخ الحياة لحالة ارتكبت الخيانةَ الزوجية مرتين، وهي فتاةٌ، معلمةُ لغة عربية سوف نمنحها اسمًا مستعارًا، وهُوَ «أسماء»، تزوجت عام (١٤٣٠هـ) بعد تخرُّجها من المرحلة الجامعية وعمرها: «٢٧» عامًا، من زوج عمره: «٣٦» عامًا، يعمل موظفًا في إدارة التربية والتعليم، وهما ينحدران من أسرتيْن كريمتيْن معروفتيْن بالمجتمع بالسمعة والسيرة الحسنة، ومرَّ على زواجهما الآن ستُّ سنوات أنجبتْ خلالها ابنتيْن.

نشأتْ (أسماء) في أسرة تتكون من عشرة أشقاء: أربعة ذكور، وخمس بنات، وترتيبها بين الذكور الرابعة وترتيبها بين الأخوات الخامسة، كان الأبُ تعليمُه ثانويٌّ ويعمل في قطاع عسكريٍّ ومستوى تدينه جيدٌ، وكانت شخصيتُه بشكل عام معتدلة، وجيد المتابعة لسلوك أولاده، أمَّا الأمُّ فهي ربةُ منزل تعليمها ابتدائيٌّ، ومستوى تدينها عالٍ، وقوية الشخصية وجيدة في متابعة سلوك أولادها، أمَّا الأخُ الأكبرُ فيعملُ مدرسًا ومستوى تدينه ضعيفٌ، وكانت شخصيتُه بشكل عام معتدلةً وجيدَ المتابعة لسلوك إخوانه وأخواته، أمَّا الأختُ الكبرى فتعملُ ربة بيت، ومستوى تدينها ضعيفٌ، وكانت شخصيتُها بشكل عام معتدلةً وجيدةَ المتابعة لسلوك إخوانها وأخواتها، أمَّا الحالةُ (أسماء) فمستوى تديُّنها جيدٌ وقويةُ الشخصية.

ذكرت (أسماء) جوانبَ السعادة، والعلاقات والمواقف الاجتماعية والمالية والجنسية المؤثرة في حياتها بالطفولة والمراهقة والشباب قائلة: (بالطفولة كانت حياتي عاديةً طبيعيةً سعيدةً كأيِّ طفل طبيعيٍّ، وأحظى بكثير من الدلال والاهتمام، وأكملتُ الابتدائيَّ بتفوُّق، كنتُ محبوبة من قبل إخوتي ووالديَّ، لم يكن في هذه المرحلة أيُّ مواقف جنسية، وكانت كلُّ متطلَباتي متوفرةً بسهولة، ثم انتقلتُ للمرحلة المتوسطة ولازلتُ أحظى بالاهتمام والكثير من المدح بشكلي وتصرفاتي ومستواي في المدرسة، وتتوافر في هذه المرحلة كلُّ احتياجاتي المادية، ولم يكن فيها مواقفُ جنسية، إلا أنني بدأتُ المعاكسات الهاتفية لشخص اتصل بي كثيرًا، وتحت ضغط مكالماته ومدحه، وثقة أهلي، بدأتُ أفرح لذلك الاتصال وأردُّ على المكالمة، كنتُ بالصفِّ الثاني متوسط، اقتصرتُ على الهاتف فقط لسنوات، وفي الثانوي قابلتُه لأول مرة في غرفتي الخاصة، تبادلنا الأحضانَ والقُبَل، وتكرر اللقاءُ، وبنفس الطريقة، من هنا بدأتُ أتعرف على ملامح الجنس، وكنتُ أعرف أنَّ تلك الممارسات جريمة، لكني ضعيفة أمام كلمات الإطراء؛ فهي تزيدني ثقةً بنفسي وإعجاب بأنوثتي، وفي مرحلة الشباب استمرَّ حُبُّ واهتمام أهلي وإخوتي ومدحُهم لي وكذلك مدح الآخرين كالأقارب والجيران، كنتُ محطَّ أنظار وإعجاب الجميع، حتى في المدرسة والجامعة، وكانت كلُّ متطلباتي المادية

متوفرة، وتعدَّت العلاقاتُ المحرمة مع ذلك الصديق لأشخاص تعرفتُ عليهم بالطريقة نفسها؛ هاتف ثم لقاء، ثم علاقة جنسية غير كاملة! وكان الدافع إعجابهم بي، وبشكلي، وأنوثتي، وضعفي عند كلمات المدح والغزل).

تخرجتْ (أسماء) في الجامعة، وعملت معلمةً، ثم انخطبتْ لمدة ستة شهور وتزوجت، تتحدثُ (أسماء) عن فترة خطبتها، وزواجها قائلة: (زواجي كان باختياري، وهُوَ من أقاربي الأباعد، وتبادلتُ معه الحبَّ واللقاءَ قَبل الزواج، كانت جميلةً تلك اللحظَاتُ قَبل الخطوبة، وبعدها أشبعني بالإطراء والإعجاب، كان كريمًا جدًا ماديًا يبادلني الهدايا باستمرار، وأنا لم أكُن مادية بالشكل الكبير، طبيعية جدًا، لا أهتم بالمال بقدر اهتمامي بأنوثتي وتقديرها من قبل المحيطين، فأسرتي مستواها الماديُّ جيدٌ جدًا، ولم أحتَج يومًا لأيِّ شخص. الجَنسَ لم يتعدَّ القُبَل والأحضان يعني علاقة جنسية لم تكتمل. قوبل زواجي بالرفض في البداية من أهلي بعذْر اختلاف بيئته، لكن أنا أصررت على الزواج منه، ورضخوا لطلبي، وكانَ شهرُ العسل لطيفًا وممتعًا، وبعد شهر العسل أصبحت حياتنا الزوجية فاترةً؛ لم أعُد أسمع ما كنتُ أسمعه من كلمات حُبٍّ ومدح، كان عصبيَّ المزاج وأنا هادئةٌ أحبُّ الهدوء والصبر، تعودتُ على حُبِّ أهلي وهدوئهم، لكني تقبلتُ وعشتُ برضا، ولم يبخل يومًا بالمادة، وكانت معاشرته الجنسية مُرْضية، لكنه يقسو أحيانًا في ممارسته للجنس لفظًا، فقد يتكلم في أمر عام لا يخصُّ العلاقةَ الحميمةَ، في السنة الأولى من الزواج استمرتْ بنَفْس الفتور لكني أنجبتُ طفلتي الأولى، كان زوجي سعيداً بها وأنَا أيضًا، واستمر الفتورُ بيننا بنفس الوضع، وباقي سنوات الزواج كانت غير جيدة بالنسبة لي، لم يعجبني أسلوبُه وكثرة غيابه وخروجه من المَنزل، أحسستُ أني أحتاجُ لتلك الكلمات التي كنتُ أسمعُها بالمراهقة، وبدأتُ أعوَد لعلاقاتي السابقة المحرَّمة وممارسات جنسَية محرمة؛ فقد عملتُ كلَّ الأفعال الجنسية، والممارساتُ التي تحدُث بين الزوجَين كنتُ أمارسها بالحرام ولكن مع شخص واحد في منزلي، لأنَّ زوجي خارج المنزل أغلب الأوقات؛ والسببُ أنَّ لديَّ دافعَ الانحراف والخيانة من قَبل الزواج، وهُوَ دفعَني ببعض تصرفاته السيئة، كما أنني

أحبُّ مَدحي دائمًا والإشادةَ بأنوثتي لإرضاء غروري كأنثى وتقديري لذاتي، لم أعمل الخيانة لحاجة مادية أو حُبًا للجنس، لكن من أجل الحصول على العطف والحنان؛ فأنا أضعفُ أمام مدح وإطراء الطرف الآخر).

وعلى ضوء الخصائص السابقة للحالة وزوجها؛ فإنَّ الباحثَ يقرِّرُ من البداية بعضَ القيود التي تجعلَ الباحثَ في مأمَن من فَرض التعميم؛ حيث يرى أنَّ نتائجَ هذه الدِّراسة تنطبق على الحالات المشابهة والمتجانسة تقريبًا معها بالخصائص، ويتعذرُ تعميمُها على الحالات المختلفة عَنها بالخصائص العامة، ومنْ أهمِّ تلك الخصائصِ المميزة لحالة دراستنا ما يلي:

١- أنَّ هذه الحالة وزوجها ينتميان للطبقة الوسطى الواسعة في المجتمع؛ لهذا فإنَّ مشكلة الخيانة الزوجية قد يختلفُ تفسيرُها في المستوياتِ الاجتماعية الغنية والفقيرة.

٢- أنَّ الحالةَ وأسْرتها وزوجها أسرةٌ محافظة دينيًا؛ لذلك لا تنطبقُ نتائجُ هذا البحثِ على حالاتِ أبناء وبنات الأسَر المتحررة من الضوابط الدينية والاجتماعية.

٣-أنَّ نتائجَ هذا البحث عن الخيانة الزوجية لا تنطبقُ على حالات الخيانة التي ترتبط بالحاجة للمال، أو الإكراه على الزواج، أو بسبب أمراض نفسية أو عضوية أو جنسية عند الزوجين.

رابعًا: النظرية الاجتماعية المفسرة للخيانة الزوجية:

لا توجد دراسات متخصصة في علم الاجتماع تناولت مشكلة الخيانة الزوجية كما هي محدَّدة في شرعنا وثقافتنا الإسلامية، ولم تفسر هذه المشكلة في ضوء افتراضات النظريات الاجتماعية؛ ونعزو ذلك إلى انصراف الباحثين الاجتماعيين إلى دراسة خيانة الزوجات منْ ضمن دائرة جرائم البغاء والمرأة والجريمة بشكل عام، كذلك فإنَّ مفهومَ الخيانة الزوجية يتباينُ تحديدُه بين مجتمعنا السعوديِّ الذي يُحكِّمُ التشريعَ الإسلاميَّ، وبين المجتمعاتِ التي تحكِّم قوانينَ وضعية، حتى ولو كانت مجتمعاتٍ عربية أو

إسلامية؛ مما يجعلنا نقررُ أنَّ الدراسات الاجتماعية التي تناولت خيانةَ الزوجة لزوجها في مجتمعات أجنبية غير ملائم ذكرها هنا؛ لأنَّ تعريفَ الخيانة الزوجية قانونًا يختلف كثيرًا عن تعريفِ الخيانة الزوجية شرعًا.

وتفسيرُ مشكلة الخيانة الزوجية ينطلقُ من افتراضات نظرية الأنومي (الاغتراب) وقد قدَّمَ (ميرتون) هذه النظريةَ من خلال مجموعة من كتاباته حول البناء الاجتماعيِّ والأنومي والانحراف، وأنَّ الافتراضَ الأساسَ لهذه النظرية هُوَ اكتشافُ الكيفية التي تمارسُ فيها الأبنية الاجتماعية ضغوطًا محدَّدة على أشخاص معينين في المجتمع تدفعُهم لارتكاب سلوكيات منحرفة، فإذا استطعنا أنْ نحدِّدَ الجماعات المتعرِّضة لهذه الضغوط، فإنَّ مِنَ المتوقَّع أنْ نجدَ فيها معدلات مرتفعة من السلوك المنَحرف؛ لا لأنَّ هذه الجماعات يتميزُ أفرادُها بنزعات شخصية تدفعُهم إلى ارتكاب السلوك المَنحرف، ولكن لأنَّها منْ مُنطلَق الطبيعة الاجتماعية تستجيبُ للوضع الاجتماعيِّ الذي تجدُ نفسَها فيه. هذا، وينظرُ (ميرتون) إلى الأنومي كنتيجة للتناقضات ما بين الأهداف التي يحددها البناءُ الثقافيُّ للمجتمع وبين ما يقرُّه المجتمعُ من أساليبَ للوصول إلى تلك الأهداف، فينظر ميرتون إلى البناء الثقافيِّ على أنه مجموعةٌ من القيم المعيارية التي تضبط السلوكَ المتعارَف عليه من قبل جميع أفراد المجتمع، كما ينظرُ إلى البناء الاجتماعيِّ على أنه مجموعةٌ من العلاقات الاجتماعية المنتظمة التي تربطُ أفرادَ المجتمع ببعض؛ وعليه فإنه يمكنُ النظرُ إلى الأنومي على أنه تحطُّم أو تفكُّك البناء الثقافيِّ للمجتمع الذي يحدُثُ عندما يكون هناك على وجه الخصوص تميزٌ حادٌّ بين الأهداف والقيم الاجتماعية، وبين قدرات أفراد المجتمع لمراعاة هذه القيم والأهداف، ومن هذه الزاوية يمكنُ النظرُ إلى أنَّ الأهدافَ الثقافية نفسَها ربما تساعدُ على إنتاج السلوك المتعارض مع ما تقرُّه القيمُ الاجتماعية نفسُها.

وقد حدَّد (ميرتون) عنصرينْ مُهمين لفهم ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمع، ويتمثلان في عنصر الأهداف المحددة ثقافيًا والتي يسعى كلُّ فرد في المجتمع للوصول إليها، وعنصر الوسائل المحددة اجتماعيًا لتحقيق تلك الأهداف المشروعة؛ فبقدر ما

يكون هناك توازنٌ بين العنصرين تنعدم أو تقل معدلاتُ الانحراف في المجتمع، وبقدْر ما يتخلخلُ ذلك التوازنَ بقدْر ما تنتشر السلوكياتُ المنحرفةُ بين أفراد المجتمع. هذا، وتظهر حالةُ التوازن بين الأهداف المشروعة ثقافيًا والوسائل المحددة اجتماعيًا لتحقيق تلك الأهداف عندما ينشأ الأفرادُ اجتماعيًا على الرغبة في تحقيق الأهداف المشروعة بواسطة الوسائل التي يرضى عنها المجتمعُ، وعندما تكونُ هذه الوسائل في متناول الجميع، ولكن عندما ينشأ الأفرادُ على تحقيق الأهداف المشروعة، في حين أنَّ الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف غير متاحة لهم، أو عندما ينشأون على تقدير الوسائل وليس الأهداف، أو عندما لا يعترفون بشرعية الأهداف والوسائل معًا؛ فعندئذ تحدُث عملية اضطراب أو تخلخُل بين الأهداف والوسائل. وَهذا الوضع (عدم التوازُن) هُوَ ما سماه ميرتون بالأنومي الاجتماعيِّ.

إنَّ الافتراضَ الرئيسَ الذي تقومُ عليه نظرية ميرتون يتمثل في أنه لا يخلو أيُّ مجتمع إنسانيٍّ من وجود اختلاف بين الأهداف التي ينصُّ عليها المجتمع، وبين الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداَف.

وقد قدَّم العالَم (روبرت ميرتون) في نظرية (الأنومي - الاغتراب) تصنيفًا لأنماط استجابات الأفراد أو تكيُّفهم مع ذلك التفاوت أو الانفصام بين الأهداف المرغوبة والمحددة ثقَافيًا (أي النجاح) وبين الأساليب المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، وقرَّر أنَّ هناك خمسة أنماط لتكيف الأفراد في المجتمع، أولُ هذه الأنماط وظيفيٌّ (امتثاليٌّ) يساعدُ على بقاء النسق الاجتماعيِّ، والأربعة الباقية ضارة وظيفيًا وتهددُ بقاء النسق الاجتماعيِّ، وهي:

أ- **نمط الامتثال**: ويحدُث هذا النمط من التكيف حين يتقبلُ الأفرادُ في المجتمع الأهدافَ الثقافية ويمتثلون لها، وفي الوقت نفسه يتقبلون الأساليبَ التي يحدِّدُها النظامُ الاجتماعيُّ، بوصفها أساليبَ مشروعة لتحَقيق هذه الأهداف.

ب - **نمط الابتداع**: ويعني أنَّ هناك في المجتمع مَنْ يتقبل الأهدافَ التي تؤكد عليها ثقافةُ المجتمع، ولكنه يجد أنَّ فرصَ تحقيق هذه الأهداف مؤصدَةٌ أمامه؛ لأنَّ توزيعَ هذه

الفرص غير متكافئ، وفي هذه الحالة يرفض الأساليبَ المشروعة لتحقيق الهدفِ (وهُوَ النجاح)، ويبتدع وسائلَ غير مشروعة.

ج - **نمط الطقوسية**: يتمثل هذا النمطُ من التكيف في التخلي عن الأهداف الثقافية للنجاح الفرديِّ، وتحقيق الثروة وصعود السلم الاجتماعيِّ، وفي الوقت نفسه يظلُّ الفردُ ملتزمًا بطريقة شبه قهرية بالأساليبِ المشروعة لتحقيق الأهداف، على الرغم من أنها لا تحقِّق له شيئًا يُذكَر.

د- **نمط الانسحاب**: الفردُ الذي يلجأ إلى هذا النمط الانسحابيِّ يعيشُ في المجتمع، ولكنه لا يكون جزءًا منه، بمعنى أنه لا يشاركُ في الاتفاق الجماعيِّ على القيم المجتمعية، والانسحابيُّ يتخلى عن كلِّ الأهداف والأساليب التي يحدِّدُها النسقُ، وهذا النوعُ من الأفراد لا يقبَلون الأساليبَ الإبداعية (أيْ غير المشروعة) لتحقيق الأهداف، وفي الوقت نفسه لا تُتاح لهم فرصةُ استخدام الأساليب المشروعة لتحقيقها، ولا يكون أمامَهم سوى أنْ ينسحبوا من المجتمع إلى عالمهم الخَاصِّ.

هـ - **نمط التمرد**: إذا كان النمطُ السابقُ (الانسحاب) يتسمُ برَفْض الأهداف والأساليبَ رفضًا سلبيًا والهروب من المجتمع، فإنَّ هذا النمطَ يتسمُ بالرفض الإيجابيِّ والسعيَ لاستبدال البناء الاجتماعيِّ القائم ببناء آخر يضم معاييرَ ثقافية مختلفةً للنجاح وفرصًا أخرى لتحقيقه. ويمكننا أنْ نستدلَّ على واقعية هذه الافتراضات النظرية السابقة وعلاقتها بالبناءَ الثقافيِّ من مجموعة تفسير للأفعال الاجتماعية التي تحدُثُ في النسق الأسريِّ داخل البناء الاجتماعيِّ للمجتمع السعوديِّ، فالفهمُ التفسيريُّ هُوَ الخطوة الرئيسة نحو التوصل إلى علاقات سببية بين الأشياء.

وتمهيدًا لتفسير مشكلة الخيانة الزوجية في ضوء نظرية الاغتراب، نسوق أمثلةً واقعيةً لمواقف مغتربة لزوجات في المجتمع السعوديِّ كشفتها دراساتٌ سابقة، يتضحُ منْ خلالها الانفصالُ بين بعض الأهداف العاطفية والوسائل التي حدَّدتها ثقافة المجتمع، فنجد أنَّ هناك أنماطًا من التكيف المغترب في النسق الأسريِّ، وسوف نبرزُ هذا الجانبَ في بناء وثقافة الأسرة للتعرف على مظاهر السلوك المغترِب، بالنسبة للاستجابات

المنحرفة المتعلقة بالابتداع والانسحاب والطقوسية والتمرد داخل النسق الأسريِّ، من خلال دراسات ميدانية سابقة في علم الاجتماع الأسري(١٠):

إنَّ ترسيخَ فكرة أنَّ التوافق العاطفيَّ والجنسيَّ مع شريك الحياة هُوَ أساس السعادة الزوجية والاستقرار الزواجيِّ من الأهمية بمكان، وهُوَ يبدأ من قدرة الطرفيْن على التعبير والإفصاح عن مشاعره وعواطفه الجنسية تجاه الطرف الآخر، وكذلك القدرةُ على طلب المفيد للمتعة الجنسية من الشريك، أو جعْل الشريك يبتعدُ عن كلِّ ما ينفِّرُ من التلاقي الجنسيِّ، حتى يكون الجماع مرغوبًا لكلا الزوجيْن، ولقاءً يمتِّع الطرفين، ومصدرًا للعلاقات الحميمة.

ويَحذر الشريكان من هجْر الفراش والذي يعني رفضَ شريك العلاقة، وعدم الاقتناع به عاطفيًا وجنسيًا وإهماله، وعدم الشعور بالرغبة فيه، والانجذاب إليه، وأنه لم يعد يمثل بالنسبة للطرف الآخر شيئًا يُذكَر، ولا وجودَ له في حياته، إنه مُنتهى الإنكار، وعدم الاعتراف بالطرف الآخر، وأتعس الزيجات شقاءً هي تلك الزيجاتُ التي يسودُها الهجرُ والشقاق؛ «لذلك اعتبر الإسلامُ الهجرَ عقوَبةً قاسيةً يوقعها الزوجُ على زوجته، ولصعوبتها وثقلها على النفس حدَّدَها بضوابطَ شرعية حتى لا تُستخدم خطأً».

إنَّ النجاحَ في الحياة الزوجية يقوم دائمًا على التوازن بين حاجات الإنسان ومطالب قواه المختلفة «بين مطالب الجسد والعقل والنفس»؛ ولذلك فإنَّ الانشغالَ بتحقيق مطالب جانب واحد على حساب الجوانب الأخرى، يؤدي إلى الإخلال والاختلال، فعندما ينشغلُ أحدُ الزوجين بإشباع بعض حاجاته على حساب الجوانب الأخرى، خاصة ما يتعلق بالحياة الزوجية، فإنَّ ذلك يؤدي إلى خلَل العلاقة الزوجية، واضطرابها؛ نتيجةَ إهمال أحد الزوجيْن حقوقَ الآخر، وخاصة ما يرتبط منها بالجوانب العاطفية والجنسية، فالذكورُ والإناثُ يتزوجون من بعض إشباعًا لدوافعهم العاطفية والجنسية، وطلبًا للأنيس والجليس الحسن، وللأمْن والأمان بين أحضان دافئة المشاعر، ومهما كان عُمْر الزواج فاللمسةُ الحانية والنظرةُ الودودة والكَلمة الطيبة وإرواء العطش الجنسيِّ مسئوليةٌ مشتركة بين الزوجين مَهما كانت الشواغل، ومَهما كانت

القضايا والأهداف الشاغلة، بل من المفترض أنْ تكون كلُّ الشواغل لخدمة السعادة الزوجية.

إنَّ تحوُّل المنزل إلى ساحة عراك وجحيم لا يُطاق، هُوَ أكثرُ ما يشغل الزوجيْن عن الإشباع الجنسيِّ لبعضهما البَعض، فعندما تتحولُ المودة والرحمة إلى قطيعة وقسوة، والحب إلى حقد، والتعاون إلى صراع، والاحترام إلى ازدراء وسخرية، يكون الأزواجُ في المنزل كالغرباء، فتُكبَتَ المشاعر، وتتحطمَ الأحلام، فيزدادَ الشقاءُ في الحياة الزوجية، ويبدأ رمي أحد الطرفيْن الآخر بالنقص وضعف الكفاءة الجنسية، وأنه سببُ التعاسة في حياته، ويصف كلٌّ طرف الآخر بالبلادة أو العجز أو الضعف أو البرود الجنسيِّ، أو يعيّره بمرض الشهوة والشبق الجنسي، فتنصرف الزوجة عن الرجل، وينصرف الرجل عن زوجته، ويشعر الطرف المتضرر بالتعاسة والشقاء والحرمان؛ لأنَّ احتياجه الأساسيَّ من الزواج قد تحطَّم وتبدَّد تحت أقدام الطرف الآخر، فيكتم مشاعر خيبته بين جوانحه، وتزداد تلك المشاعر ضراوة عند التأكد أنَّ الطرف الآخر لا يستطيع أنْ يشبعه ويرويه جنسيًا، فتظلّ العلاقةُ الزوجية قائمةً والشقاء مستمرًا إلى الحدِّ الذي يبحثُ فيه الطرف المتضرر عن الطلاق من أجل الإشباع الجنسيِّ، ويصعب على المرأة السعودية خصوصًا، والمرأةُ في عالمنا العربي بشكل عام أنْ تبوح وتناقش وتطلب تدخُّل الآخرين أو الطلاق في موضوع يتعلق باحتياجها الجنسيِّ، فتكتم المرأة السعودية عادة مشاعر خيبتها، وتُبدِّل السببَ الجنسيَّ بأسباب عامة ومقبولة اجتماعيًا للآخرين كمبرر لها لطلب الطلاق.

تقول (إحدى الزوجات) في دراسة سابقة عن حياتها الزوجية: «في السنة الأولى من الزواج كنت أشعر بالمتعَة الجنسية، والجماع بيني وبين زوجي كان جميلاً وممتعًا، ونمارسه تقريبًا كلَّ يوم، وكان يفهمني متى أحتاجُ وأنا أفهمُه متى يحتاج... لكن للأسف في السنة الثانية بدأتُ أبحثُ عن وقت المعاشرة الجنسية معه، ولا يهتم باستعدادي له، وتغيير مفرش السرير، ولباسي المغري، وعطري الجذاب، لقد انشغل عني كثيرًا فأصبح الجماعُ بيننا كلَّ أسبوعيْن، وأحيانًا كلَّ شهرَ».

ثم تصفُ تلك الزوجة حياتها الزوجية العاطفية والجنسية مع زوجها في السنة الثانية من الزواج قائلة: «بدأ يركّزُ عند اللقاء الجنسيِّ على الشكل والمظهر والقوام الجسديِّ، ويتباهى بذكورته وبأنه قادرٌ على الجماع دون مراعاة لقيم عاطفية أو جمالية معي، حتى أصبحتُ أشعر في علاقتي الجنسية معه بالسطحية؛ لأنه كان يهدفُ من الجنس معي إلى قضاء حاجته فقط، دون اعتبارٍ لمشاعر وحاجاتِ الطرف الآخر».

في السنة الثالثة من الزواج بدأت الزوجةُ تشعر بقوة بالحرمان الجنسيِّ، عندما بدأ الزوج يعتبر الجماع والمعاشرة الجنسية عملية تفريغ الطاقة الجنسية عنده، فهُوَ يحدِّدُ الزمنَ والمكان بدون مراعاة لظروف الطرف الآخر، تقول إحدى الحالات حول شقائها وخيبتها في حياتها الجنسية مع زوجها: «أحيانًا يناديني إلى غرفة النوم وأنا أطبخ الغداء ثم يجامعني بسرعة جدًا ويقوم وينتهي، وكثيرًا ما يناديني ليفعل هذا الأسلوب العَجل بالمعاشرة الجنسية لأنه سيذهب لرحلة أو يسهر مع أصدقائه! إنه لا يداعبني ولا يضمني ولا يلفت انتباهَه اللبس أو العطر، والله كنتُ أحتاجُ الجماع معه، لكن بسبب أسلوبه الأنانيِّ بالجنس أصابني كآبة وكره للجنس، لقد أهمل تمامًا مداعبتي وملاطفتي، لقد نضب ينبوع عاطفتي ومشاعري، والله بسبب أسلوبه تركتُ شراءَ العطور وقمصان النوم، وانسدتْ نفسي فلم أكن أرغبُ بإبراز أنوثتي معه كما كنتُ في السابق!».

وقاصمةُ الظهر عندما يبدأ الزوج يعتاد تناسي احتياج الزوجة الجنسيِّ تمامًا، ولا يلقي بالاً لمشاعرها العاطفية الجياشة، وتناسى أنها مثل البشر خلق الله لها غريزة جنسية، أمر الله بإروائها بعقد النكاح الشرعيِّ، تصف (إحدى الحالات) سوء العشرة مع زوجها، وكيف تتذوق المرَّ في حياتها الزوجية: «لقد فقدتُ في السنة الأخيرة الطابعَ الإنسانيَّ والعاطفيَّ عند الجماع مع زوجي، لقد يئستُ فلم أنتظر منه مشاعر الدفء والحنان، لقد أصبح أنانيًا في معاشرته، إنه ينتهي بسرعة ثم يخمد وينام بعد ذلك، إنه يكرر دائمًا هذا الأسلوب في كلِّ مرة يجامعني، لم يحاول أنْ يحدث أي تغيير يتناسب مع احتياجات ومتطلبات المرأة لقضاء رغبتها الجنسية، لقد فقدتُ تمامًا المتعة الجنسية الشرعية، لقد أصبحتْ المعاشرة بيننا فاقدة لمتعتها».

إنَّ فقدان الزوجين الاحترام المتبادل بينهما، وفقدانهما البوح الذاتيَّ والاعتماد المتبادل في مواقف الحزن والفرح، بداية النهاية للحياة الزوجية، فكلُّ هذا الأسلوب الحياتيِّ الرديء يجعل أحدَ الطرفين ينصرف عن الآخر ولا يمنحه قيمة ولا أهمية ولا مكانة مهمة، ولا يكونُ شريكُ الحياة محور الاهتمام ومركز الرعاية الخاصة، وكلُّ هذا يُحدث نضوبًا بالمشاعر والعواطف.

عند فقْد الزوجيْن الاحترامَ والتقدير والبوح الذاتيَّ، فإنه يُفقدُ بينهما أسلوبُ التدليل والمعاملة الزوجية الرقيقة، وعدم المحاسبة والتساهل وانعدام التوجيه، وعدم الثقة بالشريك الآخر بالوقوف معه بأزماته وهمومه وأحزانه، ويحاول كلُّ طرف إلغاءَ شخصية الآخر، ولا يثق بتدخله في شئونه؛ خوفًا أنْ يفسده في هذه المرحلة، ويشيع بين الزوجين أسلوب النبذ والإهمال، ويُفتقد بينهما أسلوبُ التدليل والمودة والرحمة، ستصمد الزوجة أو سيصمد الزوج في حياة زوجية نكدة وتعيسة فيها استبداد وجبروت من أجل مصلحة أخرى كمصلحة الأولاد أو خوفًا من الطلاق، ولكن سينتهي هذا الصمودُ ويبدأ بالانهيار عندما يجف تمامًا ينبوع المشاعر الدافئة والحنان والرحمة؛ لأنه كان يروي ظمأ العطشان، حتى ولو كان قطرات معدودة وفي أيام متباعدة، وعندما تنضبُ المشاعر الدافئة وتنتهي يبدأ أحدُ الطرفين (المتضرر أكثر) بالتفكير بالخلاص من الحياة الزوجية، والتي يعدُّها ظلمًا بعد افتقاره المشاعر الدافئة وفقدانها تمامًا، فيبدأ الزوجُ المتضرر يفكر بالطلاق، وكذلك الزوجة المتضررة، ويرى الطرفُ المتضرر أنَّ الطلاق عنده أفضل معتبرًا إياه ملاذًا يهرب به من هذه الحياة النكدة، والتي لو استمر فيها ربما كلفته حياته، والتي أفقدته السكينة والراحة التي كان ينشدها، فربما ابتسمت له الحياة بأفضل منها وتكون له عوضًا من الله عن أيامه الخالية.

تقول (إحدى الحالات) عن هذه المرحلة الأخيرة في حياتها الزوجية: «كنتُ في بداية حياتي أهتم بشكلي ومظهري وعطوراتي ورائحة المنزل، وكان زوجي خلال السنة الأولى تلفتُ هذه الأشياء انتباهه ويعتبرها جميلة ويعجب بها ويمدحها كثيرًا، وكنتُ أطير من الفرح والسعادة بسبب مشاعره هذه، وفي السَّنة الثانية من الزواج بدأ

اهتمامه يقلُّ وكنتُ أقول له : إنَّ صديقاتي معجباتٌ بعطري ولباسي، قال : لا تصدقي يا غبية؛ هذا كلُّه مجاملاتٌ، كذب بكذب، قلتُ : وأنت ما تعجبكَ أشيائي وعطوراتي وملابسي مثلهنَّ؟ قال : خلاص، مدحتُكَ بما فيه الكفاية، والله إنك فاضية قاعدة أربعًا وعشرين ساعة عند المرآة، لقد أحبطني وقهرني عندما قال : مدحُ الزوجة ينفخُ ريشَها ويجعلها تتدلع على الرجل».

وتضيف (الحالة) قائلة : «كنتُ متعودةً إذا طلع الصباحُ للدوام أسلِّم عليه وأودِّعه كاحترام وتقدير له، ثم انقطعتُ شيئًا فشيئًا عن هذا الوداع والسلام؛ لأني لم أجد شُكرًا وتشجيعًا، حتى انقطعتُ مرة واحدة في السنة الثالثة منْ زواجنا عندما قال لي وهُوَ خارج الصباح : ابعِدي عن طريقي، أنت فاضية ماَ عندك شيء، فانكسر خاطري!».

وتصفُ (إحدى االزوجات) في دراسة سابقة حياتها الزوجية القاهرة بعد فقدان المشاعر الدافئة : «صرتُ فيَ السنة الثالثة من الزواج أتجنبُ الكلامَ معه؛ لأنه جافٌّ بكلامه وأسلوبه معي، وشعرتُ بأني لا أقبَل منه كلامًا لينًا ولطيفًا؛ لأني بدأتُ أشعر أنه يتلذذ في تحطيم وتكسير المشاعر، وأدركتُ تمامًا أنْ لا أنتظر منه كلامًا حلوًا، بالعكس صرتُ أحبُّ سماعَه من الناس والصديقات والأهل، وصرتُ أفرح فيه منهم، لكن للأسف صار زوجي آخر إنسان أنتظرُ منه كلمةَ حلوة أو كلمة طيبة ينسيني همي وغمي ويطيب خاطري، وفعلا بدأ لساني يتوقفُ عن كلمة «حبيبي» أو «قلبي» أو «عمري» أو «حياتي» أو . . . ؛ لأني شعرتُ بأنه خدعني، فقد كان يفرح بها أول الزواج فقط».

وبدأت تلك الزوجةُ تفكر بالانسحاب عندما بدأتْ تشتاق فعلا للابتسامة والضحكة الحلوة والقعدة الحلوة، وتقارن حياتها الزوجية بحياة بعض صديقاتها وقريباتها فهنَّ يجدنَ الحنان والمشاعر الدافئة والحماية من أزواجهنَّ، وبدأت تفكر بالطلاق فعلاً عندما أيقنتْ وتأكدتْ أنها فقدتْ المشاعرَ الدافئة من زوجها، وبدأت تبحثُ عن هذه المشاعر منْ غيره، تقول (إحدى الحالاتِ) عن حياتها الزوجية : «أسأله مرارًا وتكرارًا، وأقول :

أنت مرتاحٌ معي وتحبني؟ يقول لي بغضب: أنا ما أحبُّ أتكلم، والمحبةُ في القلب. . . ، أرجع أقول له: أنا محتاجةٌ لمشاعرك وعطفك وحنانك، لازم تحسِّسني بمشاعر طيبة حتى ولو بحركة بسيطة، يرد الكلام بسخرية ويقول: شكل أهلك مربيينك غلط عن الزواج والحب، لا تصدقي الأفلام والمسلسلات، أنا كذا طبعي، عاجبك وإلا مع السلامة!! هذا كلامه دائمًا في السنة الأخيرة من الزواج».

تقول (إحدى الزوجات) في دراسة سابقة عن حسرتها وقهرها في الأشهر الأخيرة من حياتها الزوجية: «أشعرُ ليلاً ونهاراً بإحباط وحسرة وقهر؛ لأنَّ فيني مشاعرَ طيبة وحلوة وحنانًا ودفئًا، لكن كنتُ أُظهرها لزوج غير منسجم وغير مبال بزوجته، ولا يفكرُ إلا في خصوصيته وعمله وأصدقائه وسفره، لقد شعرتُ في السنةَ الثالثة الأخيرة من الزواج بظلم وغدر، إني أتقطع قهراً من الداخل، صار دائمًا يكرر قوله: عاجبك وإلا مع السلامة! أصبحتُ أشوفه بعين الاحتقار».

إنَّ المناخ الأسريَّ عندما يفتقد الاحترام المتبادل بين الزوجين يفقدان المصارحة لبعضهم البعض عن همومهم وأحزانهم ومشكلاتهم الخاصة، كما يفتقدان الهدوءَ والتعبيرَ المنضبط والكلمة الطيبة الهادئة، وهُوَ المفترض أنْ يكونَ عليه طابعُ الحياة الزوجية، تقول (إحدى الحالات) عن هذه المرحلة الصعبة: «في السنة الثانية من الزواج ما صار يجلسُ معي ويتكلَم مثل ما كان في العام الماضي، ترك الكلام عن الأشياء التي تخصه، حتى أني فقدتُ حديثه عن عمله والمواقف التي تحدثُ له مع زملائه في الوظيفة».

إنَّ من أهم علامات فقدان البوح الذاتيِّ بين الزوجين الاستهانةَ بالرأي الآخر، والاستئثار بالرأي، وعدَم المشورة، وعدم المصارحة، والقرارات المتسرعة، والتسرع في إصدار الأحكام دون مشورة، خاصةً القرارات المتعلقة بمستقبل الأسرة، تقول (إحدى الزوجات) عن شدة هذه المرحلة على النفس: «أشعر بحزن على أطفالي، وأواجه مشكلاتَ مع بعض الأقارب، وعندي هموم المستقبل، أتمنى جلسةَ مصارحة مع زوَجي لأشتكيَ له حتى أخرج المكتوم بقلبي، عندما أتكلم معه يسكت أو يتذمر من

كلامي، ويقول: احمدي ربك، ما ينقصك شيءٌ! صرت أشعر بالقهر والحسرة وأقول له: أنت أخذتني من بيت أبويَّ لـم يكن ينقصني أكلٌ وشربٌ وملبسٌ، ناقصني شخصٌ يشاركني همومي ومشكلاتي يومًا بيوم، والله أعطيك عمري لو تسمعني وتنفسُ عني، أبغي فمَك وعقلك، مو اسمك في البطاقة وبس».

إنَّ سَدَّ أحدِ الزوجين على الطرف الآخر سُبل التعبير والإفصاح عن مشاعره ومشكلاته وهمومه وأحزانه، والإعراضَ عن الاستماع له، يمنحُ الطرفَ الآخر فرصةَ أنْ يلتجئ للآخرين؛ لشعوره بالنبذ والإهمال، وأنَّ الطرَف الآخر يحاولُ التخلي عن المسؤوليات والواجبات تجاه شريك الحياة، وترك الشريك دون عناية أو رعاية وكأنه كَمٌّ مهمَل. وتَصفُ (إحدى الزوجات) حياتها وهي غير متوافقة زواجيًا مع الزوج: «لقد ذبحَ قلبي وقتلَ طموحي، بدأتُ أتكلم مع صديقاتي بهمومي وأحزاني حتى ولو كانت فيها خصوصية، بدأتُ أتكلم مع عمي عن بعض مشكلاتي، والله، أحبُّ أكتم أسراري، لكن والله هُوَ الذي دفعني للتحدث مع الآخرين عن ظروفي ومشكلاتي، نتحاورُ فقط عند أكل الوجبات، وعند توصيل المشوار، حتى بدأنا نتفاهم على بعض الأشياء برسائل الجوال، ثم بدأتُ لا أهتم بجلسته أو طلعته من البيت، وبدأتُ أشعرُ أنَّ العيشة معه ما تستاهل تضحيتي، فلا يوجدُ اهتمام بالمشاعر، ولا احترام للزوجة».

خامسًا: الطريق نحو الخيانة الزوجية:

مرت الحالة (أسماء)، حتى وصلت للخيانة الزوجية، بمراحل متتابعة، ابتداءً من التنشئة الاجتماعية حتى الزواج، كلُّ مرحلة لها خصائصُها الاجتماعية، وكلُّ مرحَلة لها انعكاسٌ على شخصيتِها وسلوكِها وعلاقاتها، تمهِّد للانتقال للمرحلة التالية، وهذه المراحلُ كانت كما يأتي:

المرحلة الأولى - مرحلة الطفولة حتى عمر (١٢) سنة:

كانت (أسماء) تشعر بالسعادة وتحظى باهتمام وتقدير الوالديْن والأشقاء، وحصلتْ في طفولتها على احتياجاتها الأساسية؛ كالتغذية المناسبة والترويح الكافي واللباس

والهدايا والعلاج والصحة، ووصفتْ (أسماء) تلك المرحلة العمرية قائلةً: «كنتُ أحظى بكثير من الدلال والاهتمام وكنتُ محبوبةً من إخوتي ووالديَّ، ولا يوجد شيء يعيق سعادتي، فالمال متوافرٌ لي دائمًا»، فهي لم تسخط على وضعها الاجتماعيِّ والماديِّ، ولم تتعرض للإهمال أو العنف، وهي متفائلةٌ، وليس لديها إحباطٌ من شيء، أو يأسٌ من هدف، فجميعُ أفراد الأسرة يعاملون (أسماء) باحترام، ويساندونها في الترويح والتعليم والإرشاد، ولم تتعرضْ لمواقفَ تخدش الحياء؛ كالتحرش الجنسيِّ أو أفعال جنسية مؤثرة على شخصيتها كالمغازلة والعناق الحميم والجنس مع ذكر أو الجنس معً فتاة، أو مشاهدة أفلام إباحية، ولم تقع في حبٍّ وغرام شابٍّ.

إنَّ أبرز الخصائص الاجتماعية والذاتية في هذه المرحلة عند (أسماء) هُوَ بحثها عن عبارات وكلمات تُسعدُها وتسمعُها من الآخرين، فتذكر أسماءُ احتياجها للمدح والثناء وتقولً: «لقد أُشْبعَتْ ذاتي من مدح وثناء أهلي، كنت أنتظرُ منهم كثيرًا وصْفي بالذكية والمرحة وخفيفة الدم» كانت في تلك المرحلة العمرية معجبةً بنفسها وتتمسكُ برأيها وتعتقدُ بأنها من أجمل فتيات الأسرة والأقارب، ولم تجدْ من الوالديْن تكليفًا بواجبات أسرية ومنزلية، تذكُر (أسماءَ) قائلة عن دلال تلك المرحلة العمرية: «كنتُ تلك الفتاةَ المدللة التي يتسابق الجميعُ لإرضائها وخدمتها».

وعلى أساس وصْف الأحداث والسلوك والوقائع في تلك المرحلة العمرية يمكنُ تحديدُ انعكاس الحَياة الاجتماعية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي:

أ - ظروفُ الموقف الاجتماعيِّ في الطفولة: منحُ حقوقٍ مادية ومعنوية للحالة بدون أنْ يُطلَبَ منها عملُ واجبات أسرية.

ب - الاستجابة الذاتية: البحثُ عن مزيد من المدح والثناء، وبدأت شخصيتُها تميلُ نحو النرجسية، وهي حبُّ الذات والافتخارُ، والبحثُ عن المصلحة الشخصية.

ج - وضْع الحالة الاجتماعيُّ في ضوء افتراضاتِ نظرية الاغتراب، كما يأتي:

- الهدفُ: إنَّ الهدف الرئيسَ للحالة (أسماء) في مرحلة الطفولة هُوَ الحصولُ على مزيدٍ من المدح والثناء.
- الوسيلة: ترى الحالةُ أنَّ مصدرَ الثناء والمدح من الأب والأم والأشقاء والأقارب والجيران.
- مدى تحقيق الحالة الهدف: نعم؛ حققت الحالةُ الهدفَ، وحصلتْ على كثير من الثناء والمدح.
- سلوك الحالة في مرحلة الطفولة: مثاليٌّ، لأنها كانت تطلب هدفًا مقبولا بوسائل مقبولة.

المرحلة الثانية - مرحلة المراهقة (من عمر ١٣ حتى ١٨) عامًا:

انتقلت (أسماء) إلى المرحلة المتوسطة، ولا زالت تحظى باحترام وتقدير الوالديْن والأشقاء، وتوفِّر الأسرةُ لها جميع احتياجاتها من تغذية مناسبة، ولباس أنيق، ورعاية صحية، وهدايا وترويح، وتشعر بسعادة وسرور، فالمالُ متوافرٌ لها، والوالدان والأشقاء يمنحونها ثقة في جميع قراراتها وتصرفاتها، لكنها ما زالت ترغبُ بمدح الآخرين لها وخاصةً في شكلها وجمالها، قالت (أسماء) عن هذه المرحلة العمرية: «أمي وأبي وأشقائي يهتمون بي كأني طفلة؛ فكلُّ ما أحتاجه يتوافر فأنا سعيدة جدًا، وبدأتُ مع مرحلة البلوغ أنتبهُ لبشرتي وشكلي، وأسعَى لأنْ ألفت انتباهَ إخوتي وأخواتي وأقاربي وصديقاتي لأحصل على كلماتِ وعباراتِ مدحٍ عن جَمالي».

في هذه المرحلة العمرية، وخاصةً في العام الثالث متوسط، شاهدتْ وسمعتْ أخاها يغازل فتاةً معجبًا بشكلها وجسمها وصوتها، وسمعتْ هذا الغزلَ كثيرًا، وعرفتْ أنَّ هناك إعجابًا من الرجال بمفاتن النساء، ووجدت أنها بحاجة إلى إعجابِ رجُلٍ من خارج الأسرة يمدح ويُثني على جمالها، فذكرت (أسماء) عن هذا الموقفَ قائلةً: «سمعتُ أخي يغازلُ فتاةً معجبًا بجمالها وشكلها وصوتها، لقد عرفتُ عن قُربٍ أنَّ المقياسَ الحقيقيَّ لجمال المرأة وأنوثتها هُوَ قبول الرجل لها، وإسماعها مدحًا

لجمالها ومفاتنها، من هذه المحادثة التي كانت بين أخي وصديقته، أصبح عندي استعدادٌ لقبول مكالمة شابٍّ غريب كان يكرر الاتصالَ على جوالي، وتحت ضغط كلماته، ومدحه لصوتي، وثقة أهلي بي تكررتْ المحادثةُ معه لسنوات، كنتُ سعيدةً وهُوَ يقول في كل مكالمة: «أنت: جميلة ودلوعة وذكية وأسلوبكً لبق وصوتك جميل، أنت عنادية لا تقبلي بسهولة....»، هذه الكلماتُ كانت تشدني للاستمرار بالعلاقة معه؛ فهي تعلي من شأني وتُرضي غروري».

لقد أخذَ هذا الشابُّ دورَ أفراد الأسرة في سَدِّ احتياج (أسماء) إلى المدح والثناء وتغذيتها بالنرجسية، وكانت ترى - بسبب كثرة مدحه لها - أنه شخصيةٌ نادرةٌ جذابةٌ وحنونةٌ، وفي مرحلة دراستها بالصف الثاني الثانوي طلب مقابلتها، فوافقتْ أنْ يكونَ اللقاءُ بغرفتها؛ لتكون في أمان من خارج المنزل، وذلك عند غياب أهلها، ووجودها بالبيت وحدها، خاصةً أنَّ أفراد الأسرة يمنحونها ثقةً مفرطةً بتصرفاتها، ويرون أنها قيادية وقادرة على معرفة مصلحتها ومصلحة الأسرة، فذكرتْ (أسماء) عن هذا الموقف قائلةً: «لثقتي بهذا الشاب بأنه لن يؤذيني، ولثقة أهلي الكبيرة بي، وبسبب شخصيتي التي تطمح إلى مزيد من الإعجاب والمدح والثناء قبلتُ ووافقتُ على مقابلة هذا الشاب في غرفتي بالمنزل؛ فهي أكثرُ أمانًا خاصةً عند غَياب أهلي وحضورهم جميعًا مناسبة عائلية، عند اللقاء تبادلتُ مع هذا الشباب القُبَل والعناق والأحضان، وشعرتُ بإعجابه بجمالي وجسمي وهذا ما كنت أريده، فزادتْ ثقتي بنفسي وأنوثتي، وعرفتُ ملامح الجنس عندي وعند الرجل، لكني ندمتُ بعد هذا اللقاء لأني شعرتُ أنه حرامٌ وخيانةٌ لأهلي، لكني ضعفتُ عند اتصاله بي مرة أخرى، وإسماعي كلامًا حلوًا وإعجابًا بشكلي وحناني، فواصلتُ معه علاقة الغزل بالهاتف الجوال حتى ثالث ثانوي، ثم قابلته مرة أخرى في إحدى ليالي الصيف داخل غرفتي، وحدث عناقٌ حميمٌ، وغزلٌ ولقاءٌ جنسيٌّ، لكن غير كامل».

وعلى أساس وصْف الأحداث والسلوك والوقائع في هذه المرحلة العمرية، يمكن تحديدُ انعكاس الحياة الاجتماعية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي:

أ - ظروفُ الموقف الاجتماعيِّ في المراهقة: منحُ (أسماء) حقوقًا مادية ومعنوية للحالة بدون أنْ يُطلَب منها عملُ واجباتٍ أسرية.

ب - الاستجابة الذاتية: بدأ نمطُ شخصية (أسماء) يتضح بأنها نرجسية، وهي حُبُّ الذات، والافتخارُ، والبحثُ عن المصلحة الشخصية، والبحثُ عن مزيد من المدح والثناء، والإعجاب بخصائص جسمها من أشخاص جُدد ذكور خارج الأسرة.

ج - وضْع الحالة الاجتماعيُّ في ضوء افتراضات نظرية الاغتراب، كما يأتي:

- الهدفُ: إنَّ الهدفَ الرئيسَ للحالة (أسماء) في مرحلة المراهقة هُوَ الحصولُ على مزيد من المدح والثناء، والإعجاب بخصائص جسمية فيها.
- الوسيلة: ترى الحالة (أسماء) أنَّ المصدرَ المناسب للإعجاب والثناء والمدح يكون من ذكور من خارج الأسرة.
- مدى تحقيق الحالة الهدف: نعم؛ حققتْ الحالة (أسماء) الهدفَ، وحصلتْ بعلاقة غير شرعية مع شابٍّ على كثيرٍ من الثناء والمدح والإعجاب بشكلها وشخصيتها.
- سلوك الحالة في مرحلة المراهقة: ابتداع؛ لأنها كانت تطلبُ هدفًا مقبولاً بوسائل محرمة غير مقبولة.

المرحلة الثالثة - مرحلة الشباب (من عمر ١٩ حتى عمر ٢٦) سنة:

انتقلتْ (أسماء) إلى المرحلة الجامعية، وما زالت تجدُ في تنشئتها الأسرية من الوالديْن والإخوة والأخوات الدلالَ وكثيرًا من العناية والرعاية المادية والمعنوية والتقدير والاحترام، وكلُّ هذا يزيدُ من سمة النرجسية في شخصيتها، ويزيدها إعجابها بنفسها وشكلها وجمالها، وتقتنع بأنها شخصية متميزة وذكية، تعرفُ مصلحتها، وتتخذُ قرارات بدون الرجوع أو استشارة أحد، وتصف (أسماء) شخصيتها قائلة: «كنتُ معجبةً بنفسي، وشخصيتي قوية، وأتمسك برأيي وقراري، ولا أخاف من أب أو أم أو أخ».

شخصية (أسماء) النرجسية بدأت تبحثُ أكثر عن مصادر للإعجاب بها، فاتسعتْ علاقتها مع أكثر من شابٍّ من أجل إشباع غرورها، ولتتأكد من إعجاب الرجال خاصةً بها، تذكر الحالة (أسماء) عن ذاتها في هذه المرحلة وتقول: «في المرحلة الجامعية تعددتْ علاقتي الجنسية بأكثر من شابٍّ، وأعتقدُ أنهم ثلاثة شباب، قبلتُ العلاقةَ معهم بسبب الفراغ والطمع في مزيد من المدح والإعجاب، وسماع عبارات وكلمات الغزل والثناء، كانت اللقاءاتُ معهم تقبيلاً وعناقًا ولقاءً جنسيًا غير كاملٍ، وأختار الشابَّ بعناية حتى لا يؤذيني؛ لذلك كانت اللقاءاتُ بالمنزل، باعتبار أني كبرتُ، وزادت خبرتي بالمحافظة على نفسي، وما زلت أخافُ من المواقف الحرجة خارج المنزل»، وتضيف (أسماء) عن سلوكها في هذه المرحلة: «بدأتُ أنعزل عن الأسرة والأقارب، وأصبحتُ ألوم نفسي على هذا الانحراف رغم أني كنتُ سعيدةً في تلك اللحظات، وبدأتُ أكره الذكورَ، أشعر أنهم لديهم مصلحة المتعة بالمرأة فقط، ولا يعيرون اهتمامًا لمستقبل البنت وفضيحة أهلها»، وذكرت الحالة (أسماء) أنَّ هناك عواملَ تدفع البنت بالاستمرار نحو الانحراف من أهمها، كما تقول: «إنَّ الهدايا من الشباب، والمكالمات الماجنة مع الشباب، والإعجاب بالشكل والجمال من الشباب، والإدمان على أغاني الحب والغرام، وكذب الشباب بالحب والعواطف، من أهم أسباب استمرار علاقاتي الجنسية المحرمة في هذه المرحلة».

على أساس وصْف الأحداث والسلوك والوقائع في هذه المرحلة العمرية يمكن تحديدُ انعكاس الحياة الاجتماعية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي:

أ - ظروف الموقف الاجتماعيِّ في الشباب: منحُ الحالة (اسماء) حقوقًا مادية ومعنوية بدون أنْ يُطلَبَ منها عملٌ وواجبات أسرية.

ب - الاستجابة الذاتية: بدأ نمطُ شخصية الحالة (أسماء) يتأكد بأنها نرجسية، ومن علاماته حبُّ الذات، والافتخارُ، والبحث عن المصلحة الشخصية، وما زالت تبحث عن مزيد من المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمها من أشخاص جُدد ذكور خارج الأسرة.

ج – وضعُ الحالة الاجتماعيُّ في ضوء افتراضات نظرية الاغتراب، كما يأتي:

- الهدف: إنَّ الهدفَ الرئيسَ للحالة (أسماء) في مرحلة الشباب هُوَ الحصولُ على مزيد من المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمية فيها.
- الوسيلة: استمرت رؤية الحالة (أسماء) بأنَّ المصدَر المناسب للإعجاب والثناء والمدح يكون من ذكورٍ من خارج الأسرة.
- مدى تحقيق الحالة الهدف: نعم؛ حققت الحالة (أسماء) الهدفَ، وحصلت بعلاقات غير شرعية مع شباب على كثير من الثناء والمدح والإعجاب بشكلها وشخصيتّها.
- سلوكُ الحالة في مرحلة الشباب: سلوك ابتداع؛ لأنها كانت تطلبُ هدفًا اجتماعيًا مقبولاً بوسائل محرَّمة غير مقبولة.

المرحلة الرابعة – مرحلةُ اختيار الزوج (الخِطبة) في سن ٢٧:

خُطبت الحالة (أسماء) وعمرها (٢٧) سنة من أحد الأقارب الأباعد، اسمه (فهد) وعمره (٣٦) سنة، وافقت عليه بعد الرؤية الشرعية، واتضح إعجابه بجمالها، ثم تحدَّث معها بالهاتف، وسمعتْ منه كلمات حُبٍّ وغرام وعبارات فيها مدح وثناء وإعجاب، تحقق ذاتها وتعلي من شأنها وتثقَ أكثر بأنوثتها، استمرت الخطبة ستة أشهر، وجدت (أسماء) خلال هذه الفترة خطيبها مصدرًا من مصادر تغذية النرجسية لديها، وكانت تُعد سلوكها مع زوجها في فترة الخطبة من وجهة نظرها مقبولا اجتماعيًا، فابتعدتْ عن الشباب واكتفتْ بخطيبها (فهد) الذي أغدق عليها الهدايا وكلمات الحب والغرام، ثم التقت معه مباشرة مرتين سرًا بدون علم الأسرة وحصل عناق حميم وتقبيل، وشاهد مفاتنها، وهذا كله يرضي غرورها ويحقق ذاتها، تذكر الحالة (أسماء) عن هذه المرحلة: «كنتُ سعيدةً بتلك الفترة؛ بحبه لي وإعجابه بأنوثتي وجمالي وذكائي وحناني، مما جعلني لا أهتم بالفارق الفكريِّ والثقافيِّ بيني وبينه، فمستوى تعليمه ثانويٌّ وبيئته الأسرية متواضعة، حتى أهلي لم يفرحوا به كثيرًا، لكن بسبب تعلقه فيني وحبه لي جعلني أغفل عن الكثير من السلبيات عنده».

على أساس وصف الأحداث والسلوك والوقائع في مرحلة الخطبة، يمكن تحديد انعكاس الحياة الاجتماعية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي:

أ - ظروف الموقف الاجتماعيِّ: توافرَ للحالة (أسماء) خطيبٌ ترى أنه مصدرٌ مقبولٌ اجتماعيًا لتغذية شخصيتها النرجسية بالمدح والثناء والإعجاب.

ب - الاستجابة الذاتية: بدأ نمطُ شخصية (أسماء) يتأكد بأنها نرجسية، وهي حبُّ الذات، والافتخارُ، والبحثُ عن المصلحة الشخصية، والبحثُ عن مزيد من المدح والثناء، والإعجاب بخصائص جسمها من زوج المسقبل.

ج- وضعُ الحالة الاجتماعيُّ في ضوء افتراضاتِ نظرية الاغتراب، كما يأتي:

- الهدف: إنَّ الهدفَ الرئيسَ للحالة (أسماء) في مرحلة الخِطبة هُوَ الحصولُ على مزيد من المدح والثناء، والإعجاب بخصائص نفسية وجسمِيَة فيها.
- الوسيلة: ترى الحالة (أسماء) أنَّ المصدرَ المناسب للإعجاب والثناء والمدح يكون من الخطيب، زوج المستقبل.
- مدى تحقيق الحالة الهدف: نعم؛ حققت الحالة (أسماء) الهدفَ، وحصلت من خطيبها على كثير من الثناء والمدح، والإعجاب بشكلها وشخصيتها.
- سلوكُ الحالة في مرحلة الخطبة: سلوك ابتداع؛ لأنها كانت تطلب هدفًا مقبولاً اجتماعيًا بوسائل محرَّمةَ غير مقبولة، فخطيبها ما زال أجنبيًا، لم يتأكد بأنه زوجُها بعقد النكاح.

المرحلة الخامسة - مرحلة الزوج (في آخر عمر ٢٧):

لقد تزوجت (أسماء) بعد ستة أشهر من الخطبة، وعاشت مع زوجها أشهُر العسل الأولى في أول الزواج باستقرار، لكن بعد ثلاثة أشهر من الزواج بدأت تظهر بشكل واضح شخصية الزوج الطبيعية وسلوكه المعتاد، وكذلك بدأ يتضح رد فعل الزوج تجاه سلوك الزوجة، ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل على النحو الآتي:

*** في السنة الأولى: (الطقوسية والروتين):**

ذكرت (أسماء) خصائصَ وصفات إيجابية في زوجها، من أهمها أنه يقومُ بمسئوليته بالصرف على الأسرة والقيام بمسئوليات أفراد المنزل المعيشية والمالية والطبية، وتعتبره رجلاً كريمًا ماديًا، ويحرصُ على تحقيق التواصل الجنسيِّ المرْضيِّ.

أمّا الصفاتُ والخصائصُ السيئة والسلبية في زوج (أسماء) فهي كثيرة، ومن أهمها:

كان عنيفًا بالمعاملة، يُهمل المرأة عاطفيًا فلا يمنحها التقديرَ الذاتيَّ؛ كالتقدير والاحترام والحاجة للمدح والثناء، ولا يشاركها بمشكلاتها الوظيفية والشخصية. تذكُر (أسماء) بالتفصيل عن خصائص زوجها السلبية قائلة: «كان نادراً جداً ما يعترفُ أنَّ جسمي وشكلي جميل وحلو، فلا أشعر أنه معجبٌ بي، كان ينتقدُني كثيراً ولا تعجبه شخصيتي، لا يحب الحوارَ معي إلا نادراً ويتهمني دائمًا بالجهل، يبادلني الحبَّ فقط أثناء الجماع، لا يضحكُ كثيراً، ونادراً ما يبتسم بالرغم من أنه يضحك كثيراً مع أقاربه وأصدقائه، كان ينتقدني كثيراً عند الحزن ولا يسأل عن أسباب الحزن، ويزعم أنَّ المرأة يجب أنْ تكون قويةً ولا تحزن، وعند شعوري بالقلق يتهمني بالوسواس وتكبير الأمور، قاسيًا وعنيفًا في المعاملة معي وحتى مع أولاده، ويرى أنَّ علاقاتي أو مشكلاتي تافهة ولا تستحق الاهتمام».

عندما تسيطرُ الرتابة والبرودة على العلاقة الزوجية، وتنضبُ كلماتُ الرقة والحنان تحدث الطقوسية في الزواج، ولا يعني ذلك وجود نزاع أو مشاجرة بين الزوجين، ولكنَّ حياتهما تفتقرُ لحرارة الحبِّ ودفء العاطفة؛ فالارتباطُ بينهم آليٌّ خال من روح العاطفة والمودة، إذْ إنَّ كلاً منهما يتربصُ ويلتقطُ زلاته وهفواته وأخطاءَه ليُحاسبه عليها، وهنا يكون أحدُ الزوجين قويًا في شخصيته، والآخر منصاعًا مغلوبًا على أمره.

على أساس وصْف الأحداث والسلوك والوقائع في السنة الأولى، يمكن تحديدُ انعكاس الحياة الاجتماعَية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي:

أ - ظروفُ الموقف الاجتماعيِّ: لقد توافَر للحالة (أسماء) زوجٌ ترى أنه المصدرُ الشرعيُّ الرئيسُ لتغذية شخصيتها النرجسية بالمدح والثناء والإعجاب.

ب - الاستجابة الذاتية: بدأتْ (أسماء) تشعر بالإحباط؛ فقد كانت شخصية الزوج التقليدية ضد نرجسية (أسماء) التي تبحثُ عن مزيد من المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمها من زوج المستقبل.

ج- وضعُ الحالة الاجتماعيُّ في ضوء افتراضات نظرية الاغتراب، كما يأتي:

■ **الهدفُ:** إنَّ الهدفَ الرئيسَ للحالة (أسماء) في السنة الأولى من الزواج هو إعجابُ زوجها بها، وحصولها على مزيد من المدح والثناء بخصائصها الجسمية.

■ **الوسيلة:** ترى الحالة (أسماء) أنَّ المصدر الشرعيَّ للإعجاب بها والثناء والمدح لها يكون من زوج المستقبل.

■ **مدى تحقيق الحالة الهدف:** لم تحقق الحالةُ (أسماء) الهدفَ في السنة الأولى من الزواج، ولم تحصل على كثير من الثناء والمدح، والإعجاب بشكلها وشخصيتها.

■ **سلوك الحالة في السنة الأولى من الزواج:** طقوسي؛ بمعنى أنها عاشتْ مع الزوج كروتين عادي؛ لأنها لم تحقق هدفًا مقبولاً بوسيلة مقبولة وهُوَ الزواج، ومع ذلك استمرت في حياتها الزوجية بشكل طقوسيٍّ وروتينيٍّ بالرغم من أنَّ الزوج لم يحقق احتياجها الرئيس من الزواج.

*** السنة الثانية (الشروط الذاتية والابتداع بالسلوك):**

انعكس الموقفُ الاجتماعيُّ الطقوسيُّ في السنة الأولى على شخصية (أسماء) فأصبح عندها غير رضا عن الزوج؛ فهي تشعر بسببه بالإحباط واليأس وعدم الاهتمام، تذكر (أسماء) قائلة: «بالرغم من كرمه الماديِّ إلا أني غير سعيدة؛ فالعلاقة بيني وبينه فاترة وباردة، فهُوَ لايتحدث عن إعجابه بي، كنتُ ألبس له الجميل ويدير ظهره لي، ويقدِّسُ مواعيدَ أصحابه أكثر من الجلوس معي، فهُوَ يغيب عن المنزل ساعاتٍ طويلة من أجل أصدقائه وليس من أجل العمل».

أمام عدم رضاها عن الزوج، وعدم سعادتها في الحياة الزوجية، بدأتْ (أسماء)

تبحثُ من جديد عن مكاسب اجتماعية خارج أسرتها، من أهمها الحصولُ على مدح وثناء وإعجاب بالشكل والجَمال من الرجال، تقول (أسماء) عن هذه الفترة: «في السنة الثانية تأكدتُ أنَّ زوجي شخصيةٌ جامدةٌ تدَّعي القوة والرجولة ولا تهتم بأنوثة الزوجة، بدأتُ أفكر بالاتصال بالشاب الأول عندما كنتُ في المرحلة المتوسطة والثانوية؛ فقد كان لطيفًا بمشاعره وحنونًا ومعجبًا بشكلي وكان يقدِّر جَمالي، مع أنني بدلتُ رقم جوالي كنتُ ما زلتُ أحتفظ برقم جواله، فاتصلتُ به لأسمع منه إعجابًا بجَمالي وجسمي وتقديرًا لأنوثتي، وتكررتْ معه مكالماتٌ ماجنة، ليس من أجل الجنس ولكن حتى أسمع مدحًا وثناء بجمالي وشكلي افتقدتُه».

على أساس وصف الأحداث والسلوك والوقائع في السنة الثانية من الزواج، يمكن تحديد انعكاس الحياة الاَجتماعية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي:

١ - ظروفُ الموقف الاجتماعيِّ: لقد توافَر للحالة (أسماء) زوجٌ ترى أنه هُوَ المصدر المقبول شرعيًا واجتماعيًا لتغذية شخصيتها النرجسية بالمدح والثناء والإعجاب.

٢ - الاستجابة الذاتية: بدأت (أسماء) تتأكد بأنها تعيش مع زوجها بطريقة روتينية طقوسية، وهذا لا يتناسبُ مع شخصيتها النرجسية وهي حُبُّ الذات والافتخار، والبحثُ عن المصلحة الشخصية، والبحث عن مزيد مِن المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمها من زوج المستقبل.

ج - وضعُ الحالة الاجتماعيُّ في ضوء افتراضات نظرية الاغتراب، كما يأتي:

■ **الهدف:** ما زال الهدف الرئيسُ للحالة (أسماء) في السنة الثانية هُوَ الحصول على مزيد من المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمية فيها.

■ **الوسيلة:** ترى الحالة (أسماء) أنَّ الزوج لم يكن المصدرَ المناسبَ للإعجاب والثناء والمدح، وترى أنَّ العودة والنكوص لمحادثة شباب المراهقة وسيلةٌ مناسبة لتحقيق هدفها.

■ **مدى تحقيق الحالة الهدف:** نعم؛ حققت الحالة (أسماء) الهدفَ، وحصلتْ على

كثير من الثناء والمدح والإعجاب بشكلها وشخصيتها بطريقة غير شرعية، بالتواصل بالهاتف مع شابٍّ كانت لها معه علاقة محرَّمة في أثناء المراهقة قبل الزواج.

■ سلوك الحالة في السنة الثانية: ابتداع؛ لأنها كانت تطلب هدفًا مقبولاً بوسائل محرَّمة غير مقبولة.

*** السنة الثالثة (تمرُّد بحثًا عن العاطفة):**

تعرفتْ (أسماء) في منتدى بالإنترنت على شابٍّ أعجبتْ بشخصيته ووثقتْ فيه، وأعجبت بتقديره واحترامه للمرأة، وحصلتْ منه على إعجاب بأنوثتها، وتعددتْ المكالماتُ له من أجل سماع كلام مدح وثناء منه، حتى اقترح لقاءَها من أجل أنْ ينظرَ إليها ويتحدث معها عن قرب؛ فوافقتْ على اللقاء في منزلها وكانت أول خيانة زوجية فعلية لزوجها، تذكر (أسماء) قائلةً عن هذا الموقف: «كان زوجي يخرجُ بالساعات، ولأني أشعر بالأمان في منزلي وخوفًا أنْ يمنعني زوجي من الخروج استقبلتُ هذا الشاب في منزلي، فرحتُ بكلامه وإعجابه بوجهي وجسمي، ثم بدأ بتقبيلي وعناقي، ولما شافني مرتاحة ومبسوطة فتح ملابسي، ومارسَ الجنس معي بجميع أشكاله، وشعرتُ معه بالحنان والعطف وتبادُل الإعجاب».

على أساس وصف الأحداث والسلوك والوقائع في السنة الثالثة من الزواج، يمكن تحديد انعكاس الحياة الاجتماعية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي:

١- **ظروفُ الموقف الاجتماعيِّ:** توافر للحالة (أسماء) زوجٌ ترى أنه هُوَ المصدر المقبول شرعيًا واجتماعيًا لتغذية شخصيتها النرجسية بالمدح والثناء والإعجاب.

٢- **الاستجابة الذاتية:** بدأتْ (أسماء) تتأكد بأنها تعيش مع زوجها بطريقة روتينية طقوسية وهذا لا يتناسبُ مع شخصيتها النرجسية، وهي حُبُّ الذات والافتخار والبحثُ عن المصلحة الشخصية، والبحثُ عن مزيد من المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمها من زوجها.

ج - وضع الحالة الاجتماعيِّ في ضوء افتراضات نظرية الاغتراب، كما يأتي:

■ الهدفُ: الهدف الرئيسُ للحالة (أسماء) في السنة الثالثة هُوَ ممارسة الجنس للحصول على مزيد من المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمية فيها.

■ الوسيلة: ترى الحالة (أسماء) أنَّ الجماعَ والجنسَ مع الزوج لم يكن المصدرَ المناسبَ للإعجاب والثناء والمدح، وترى أنَّ العودة والنكوص لممارسة الجنس مع غير الزوج وسيلةٌ مناسبةٌ لتحقيق هدفها.

■ مدى تحقيق الحالة الهدف: نعم؛ حققت الحالة (أسماء) الهدفَ، وحصلتْ على كثير من الثناء والمدح والإعجاب بجسمها وجمالها وشخصيتها بطريقة غير شرعية بممارسة الجنس المحرم مع شاب عرفته عن طريق أحد المنتديات بالإنترنت.

■ سلوك الحالة في السنة الثالثة: تمردتْ بحثًا عن علاقات حميمة ومشاعر دفء وحنان لم تجدها في مناخها الأسريِّ مع الزوج؛ فهي تطّلب هدفًا جنسيًا غير مقبول بوسائل محرمة غير مقبولة بحثًا عن العاطفة المفقودة من الزوج.

*** السنة الرابعة (مرحلة الاغتراب- تمرد انتقام):**

لقد شعرت (أسماء) بعد لقائها بالشاب بالسعادة وكأنها عادتْ لحياتها الطبيعية التي افتقدتها، وترى أنَّ هذا الشابَ سيساعد على استقرار حياتها الزوجية مع زوجها مع أولادها، بدلاً من طلب الطلاق وتشريد الأولاد، فكان هذا مبررًا قويًا لاقتناعها بالاستمرار بخيانة زوجها، وهو تأكيد لتمرُّدها على زوجها لتحقيق أهدافها العاطفية، وهي بذلك تصل إلى مرحلة الاغتراب التام، تقول (أسماء) عن هذه الفترة: «قررتُ التواصل مع هذا الشابِّ، لقد أشبعني معنويًا ونفسيًا وعاطفيًا، لقد شعرتُ بثقتي بنفسي، كانت عباراتُ الحب والمدح عن جمال وجهي وجمال صوتي وتميزي وذكائي طاقةً ساعدتني على الاستقرار النفسيِّ والاجتماعيِّ حتى شعرتُ بذاتي، وكأني وردةٌ كانت ذابلةً ثم ارتوت وانتعشت، لقد ذكَّرني هذا الشاب بمراهقتي وشبابي الحلو الجميل،

لقد قررتُ التواصل معه بالهاتف والماسنجر، وكنتُ أسمع منه الإعجاب والمدح والثناء بوجهي وشعري وجسمي وحناني وأنوثتي حتى طلب اللقاءَ بي مرة ثانية، فوافقت على لقائه بمنزلي، وكان اللقاءُ من البداية ممارسةً جنسيةً كاملة ومتعددة الأشكال».

على أساس وصف الأحداث والسلوك والوقائع في السنة الرابعة من الزواج، يمكن تحديدُ انعكاس الحياة الاَجتماعية على شخصية الحالة (أسماء) كما يأتي.

١- ظروف الموقف الاجتماعيِّ: توافر للحالة (أسماء) زوجٌ ترى أنه هُوَ المصدر المقبول شرعيًا واجتماعيًا لتغذية شخصيتها النرجسية بالمدح والثناء والإعجاب.

٢- الاستجابة الذاتية: بدأتْ (أسماء) تتأكد أنها تعيشُ مع زوجها بطريقة روتينية طقوسية، وهذا لا يتناسبُ مع شخصيتها النرجسية، وهي حبُّ الذات والافتخار والبحثُ عن المصلحة الشخصية، والبحثُ عن مزيد من المدح والثناء، والإعجابُ بخصائص جسمها.

ج- وضعُ الحالة الاجتماعيُّ في ضوء افتراضات نظرية الاغتراب، كما يأتي:

- **الهدف**: مازال الهدفُ الرئيسُ للحالة (أسماء) في السنة الرابعة هُوَ الحصول على مزيد من المدح والثناء والإعجاب بخصائص جسمية فيها.
- **الوسيلة**: ترى الحالة (أسماء) أنَّ الزوجَ لم يكن المصدرَ المناسب للإعجاب والثناء والمدح، وترى أنَّ الاستمرار بالمعاشرة الجنسية مع غير الزوج وسيلةٌ مناسبة لتحقيق هدفها.
- **مدى تحقيق الحالة الهدف**: نعم؛ حققت الحالة (أسماء) الهدفَ، وحصلتْ على كثير من الثناء والمدح والإعجاب بشكلها وجسمها وشخصيتها بطريقة غير شرعية بالتواصل الجنسيِّ المحرَّم مع شابٍّ عرفتْه من خلال أحد المنتديات بالإنترنت.
- **سلوكُ الحالة في السنة االرابعة**: تمرُّد، ولكن كأسلوب انتقام وكراهية وتشفٍّ من حرمان الزوج لها العاطفة والعلاقة الحميمة، فكانت تطلب هدفًا غير مقبول بوسائل محرمة غير مقبولة للانتقام من الزوج.

* السنة الخامسة (التوبة والرجوع إلى الله):

تقول (أسماء) عن هذه المرحلة: «بدون سبب عدتُ إلى الله بلحظة، لأني كنتُ أعمل الجنس المحرم بدون اقتناع وكأني مجبورةٌ، وأنَّ هذه الأشياء ليست من تربية أهلي، فلم أكسبْ من الخيانة إلاَّ الهمَّ والحزن والندم خاصةً عندما أنظر إلى زوجي، أشعر أني تافهةٌ لاأستحقُّ غيرته وحمايته لي، فأنا لا أمارسُ الخيانةَ من أجل كسب المال أو من أجل المتعة الجنسية، كل شيء متوفر لديَّ، وأنا أحملُ صفات دينية جيِّدة، وأهلي كذلك لديهم اهتمامٌ بالدين، حتى زوجي ليس لديه انحرافٌ جنسيٌّ) وتضيف (أسماء) قائلة: «أشعرُ أنَّ التوبة كرَمٌ من ربِّ العالمين، لقد نجَّاني من ذئاب البشر، ولما دعوتُ الله بالخلاص من هذا الفعل المشين ثبتني بفضله وكرمه على الاستقامة والعفاف والطهر، والحمدُ لله ربِّ العالمين».

سادسًا: أسباب الخيانة الزوجية:

من خلال عرْض الدراسة الميدانية لحالة ممارسة الخيانة الزوجية وتفسيرها في ضوء نظرية الاغتراب، نصَلُ إلى نتيجة تتضحُ فيها الأسبابُ الرئيسة التي تنطلقُ منها مشكلةُ الخيانة الزوجية، ومراَحل ارتكابها وممارستها؛ تمهيدًا لصياغة توصياتٍ للوقاية منها في مجتمعنا، ويمكن توضيحُ ذلك على النحو الآتي:

الخطوة الأولى: تنشئةُ البنات تنشئةً نرجسيةً:

البنتُ النرجسية تتمعُ بقوة الشخصية التي تتجاوز كثيرًا سلطةَ الوالديْن؛ مما يجعلُ لديها حريةً باتخاذ القرارات والتواصل والعلاقات مع الآخرين بدون ضبْط أسريٍّ، وبسبب الثقة المفرطَة التي يمنَحها الوالدان وأفراد الأَسرة للبنت النرجسية، تشْعر بأنها قادرةٌ على حماية نفسها، والشخصيةُ الاجتماعيةُ النرجسيةُ تنشأ من الأسباب الآتية:

١- منحُ البنت في مرحلة الطفولة والمراهقة حقوقًا معنوية ومادية مبالغًا فيها؛ كالمدح والثناء غير الواقعيِّ عن جمالها وذكائها وشخصيتها بشكل عام، حتى تكون المكاسب المعنوية من ضمن احتياجات البنت، فتبحثَ عن مزيد من المدح والثناء والتقدير من آخرين خارجَ نطاقِ الأسرة.

٢- عدمُ تكليف البنت بواجبات أسرية؛ كالمشاركة بمسؤوليات المنزل، والزيارات العائلية والترفيه العائليِّ؛ مما يُضعفُ لديها الانتماءَ الأسريَّ، ويُسبِّب لها انفصالاً معنويًا عن قيم العائلة الرئيسة المتعلِّقة بالمحافظة على شرَف وسُمعة العائلة.

الخطوة الثانية: التجاربُ الأولية للعلاقاتِ الجنسية قبل الزواج:

إنَّ الشخصيةَ النرجسيةَ القوية التي تتجاوزُ ضبط الوالدين غالبًا ما تتصف بالذكاء والدهاء، والقدرة على المكر والخديعة والاحتيال، واستغلال الظروف للحصول على مكاسب معنوية ومادية، والبنتُ النرجسية في هذه الصفات بمرحلة المراهقة والشباب ستبحثُ عن إشباعها النفسيِّ والمعنويِّ من أفراد غير القرابة، وستسعدُ بمكالمات شباب تسمعُ منهم أنواعَ المدح والثناء بالجمال والشكل والذكاء والفطنة والأسلوب والكلام، ثم تسعدُ أيضًا بمقابلتهم؛ لتسمع رأيهم بشكل مباشر بخصائصها الجسمية وصفاتها الأنثوية.

الخطوة الثالثة: عدم التجانس بالزواج:

إنَّ أول صدمة في حياة البنت النرجسية عندما تتزوج - منْ وجهة نظرها - برجل لايتجانسُ معها بمعظم الصفات والخصائص، ويصعُبُ على البنت النرجسية أنْ تجدَ زوجًا يتجانسُ معها بمتطلباتها واحتياجاتها النفسية والمعنوية، مع العلم أنَّ عدمَ التجانس هُوَ أولُ علامة من علامات عدم التوافق الزواجيِّ بين الطرفيْن، أو ما يُسمى في علم النفس فشل الحبِّ بين الزوجيْن.

وحتى تتوافق البنتُ النرجسية زواجيًا مع الرجل، ينبغي أنْ تتجانسَ مع الزوج بمعظم خصائصها وصفاتها النفسية والمعنوية حتى يشبع احتياجها؛ لذلك تندبُ الحالة (أسماء) حظَّها، وترى أنها اكتشفتْ عدمَ التجانس مع زوجها من أول سنة في الزواج قائلة: «بالرغم من أني راضيةٌ بعُمْر زوجي وبمستواه الاقتصاديِّ وبمستوى تعليمه، إلاَّ أنني أراني غير متجانسة معه، فهُوَ لا يحترمني، وشخصيته مملة لا يحب التجديد، ويهملُ المشاعر العاطفية، ويغفل عن المدح والثناء والإعجاب بشخصيتي وبجسمي

وجَمالي، بأنَّ تفكيرَه سطحيٌّ بعيدٌ عن تفكيري، ولا يقدِّس الهدايا، ولا يجلس معي أوقاتَ فراغه، ومعاملته قاسية بالرغم من أنني محترمة بكلامي وعند طلباتي».

الخطوة الرابعة: عدمُ الاعتماد العاطفيِّ المتبادل بين الزوجين (التهيؤ للخيانة الزوجية):

الاعتمادُ المتبادَل بين الطرفين هُوَ المرحلةُ الثانية من التوافق الزواجيِّ، ونقصد به أنْ تشارك الزوجةُ الزوجَ مواقفَ فرحه وحزنه، ويشارك الزوجُ الزوجةَ مواقفَ فرحها وحزنها، ولايلجأ كلُّ طرَف إلى مشَاركة آخرين كأهله وأصدقائه بمواقف حزنه وفرحَه، بسبب تهميش الطرَف الآخرَ له، أو بسببَ انعزاله بنفسه، أو انسحابه من حياة الشريك.

إنَّ مرحلة عدم الاعتماد العاطفيِّ المتبادَل بين الطرفين في الحياة الزوجية هي علامةٌ منْ سوء التوافق الزواجيِّ، وهي نتيجةٌ حتميةٌ لعدم التجانس بالخصائص والصفات بين الطرفين، وهي تقودُ إلى الحنين والنكوص والاشتياق إلى المكاسب المعنوية المصاحبة للعبث الجنسيِّ والعلاقات الجنسية المحرمة في أثناء المراهقة والشباب قبل الزواج، فبمجرد انصراف زوجها عاطفيًا وَعدم مشاركتها لحزنها وفرحها، تبدأ الزوجةُ بالبحث عن تلك اللحظات السعيدة السابقة، تقول (أسماء) عن ضَعف العاطفة المتبادلة مع زوجها وعلاقة ذلك بخيَانتها الزوجية: «كنتُ أشارك زوجي الجماعَ، وكان لديه قدرة على إشباعي جنسيًا، لكني عدتُ إلى مكالمة الشابِّ الذي أعرفه قبل الزواج بسبب ضيقة الصدر والإحباط والقهر الذي أشعر به من زوجي، فهُوَ لا يحبُّ الحوارَ معي ويتهمني بالجهل، ولا يعترفُ بجمال وجهي وشكلي وجسمي، وينتقدني عندما أحزن أو أشكو له، ولا يضحك معي ولا يبتسم لي أثناء مواقف تسعدني وتدخل السرور في نفسي، وعندما أقلق يتهمني بالوساس وتكبير الأمور، ويرى مشكلاتي الوظيفية ومع الآخرين تافهة».

الخطوة الخامسة: عدمُ وجود البوح الذاتيِّ بين الزوجين:

البوحُ الذاتيُّ هُوَ إخبارُ الطرَف الآخر بأسراره المهمة المادية والنفسية والمرضية والإخبار عن مشكلاته وعلاقاته الحسنة والسيئة التي تصادفه في حياته، والبوحُ الذاتيُّ

هُوَ المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل التوافق الزواجيِّ، والإخفاقُ فيه يُحدث سوءَ توافق زواجيٍّ، ويتأكد من فشل إقامة علاقة آمنة بين الطرفين، ويعني تجاوُزَ الشريك وعدمَ الثقة به، والثقة بالآخرين من الأهل والأصدقاء أكثر من الشريك، وبسببه تتخذُ الزوجةُ قرارَ بالخيانة الزوجية، وتضع مبررات لخيانتها تكونَ عادة حسنة ومقبولة من وجهة نظرها، فهي ترى ماتفعله من خيانةٍ أفضل من الطلاق، يدعم استقرارَها واستقرار أولادها، ويمنع تشرُّدَهم! تقول (أسماء) عن مرحلة البوح الذاتيِّ وخيانتها الزوجية: «قررتُ خيانة زوجي ومقابلة شابٍّ في منزلي، وممارسة الجنس معه عندما تأكدتُ أنه لا يثقُ بي ولا يحسُّ بالأمان معي، فأفعاله وتصرفاته غامضة، فهُوَ يخرج من المنزل ولا أدري ولا أعرف أين سيذهب، ومتى سيرجع؟ ويزعم أنه أمرٌ لا يخصُّ المرأةَ، ولا أعرفُ عن أصدقائه وشخصياتهم، ولا أعرفُ عن مشكلاته الوظيفية، ولا أعرف عن همِّه وحزنه وفرحه، بسبب هذا الغموض انفصلتُ عاطفيًا عنه، وتمردتُ عليه، فقمتُ بخيانته من أجل إسعاد نفسي والمحافظة على بيتي وأولادي في منزل أبيهم وعدم تشريدهم، فهم أبرياء لا أريد أنْ يكونوا ضحيةً لظروف والديهم الصعبة».

هذه هي مراحلُ ارتكاب الخيانة الزوجية بدأتْ من تنشئة البنت تنشئة نرجسية، ثم محاولة عمل تجارب أولية للعلاقات الجنسية المحرَّمة، ثم سوء توافُق زواجيٍّ، بدأ بضَعف التجانس بالخصائص مع الطرفَ الآخر، ثم ضَعف بالاعتماد العاطفيِّ المتبادل مع الشريك، ثم ضَعف بالبوح الذاتيِّ بين الطرفين، مع ملاحظة أنَّ مراحلَ سوء التوافق الزواجيِّ ليس بالضرورة أنْ تكونَ مراحل مرتبة كما ذكرنا مع هذه الحالة؛ فقد يختلفُ ترتيبها حسب الظروف عند دراسة حالة أخرى.

●●●

المبحث الخامس: التطرُّف الدينيّ

التنشئةُ هي عمليةٌ آليةٌ تهدف إلى احترام النظام للمجتمع، حيث تظهرُ أهميةِ التربية الأولى للإنسان في عملية تلقين المعايير والقيم للأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية العائلية؛ مما يحقق انسجامًا مع بناء المجتمع وثقافته الاجتماعية؛ فيحدث تكيُّفٌ بينَ الفردِ والمجتمع، وتوازنٌ في البناء والنظام الاجتماعيِّ العام.

دراسةُ التنشئة الأسرية في مجتمعنا تهدفُ الى دعْم ما هو إيجابيٌّ ومعالجة القصور والخلل فيها، فقد يترتبُ على هذا الخلل تمزقٌ في المجتمع وانقسامٌ وخطرٌ علَى الأمن الوطنيِّ، ويحدثُ هذا الخللُ بسبب انحياز الذهنية للأبناء وغوْصهم في الثقافة التاريخية للبحث عن قيَم وإنجازات، قد لا تساعدُ ظروفُ العصر الراهنة على تحقيقها بشكلها السابق، وهذه الذهنيةُ تطرحً أولويات في ظروف تاريخية سابقة ليس لها علاقة بأولوياتنا المعاصرة فكريًا واجتماعيًا وسياسيًا، فإذا رسخ هذا الفكرُ في نفوس الأبناء، فإنهم يبدءون بمحاسبة الآخرين على النوافل وكأنها فرائضُ، ويبدأ نقدُهم على الجزئيات والفروع، والبحث عن زلاَّت النُّخبة من الرموز السياسية والدينية والاجتماعَية والثقافية وتضخيمها، ثم النَظر إليهم بَدونيَّة، ومن ثَّم التبرم والسخط على النظام السياسيِّ والاجتماعيِّ القائم، وهذه هي المرحلةُ الأولى، والتي يبدأ منها الانحرافُ الفكريُّ؛ ومن ثَم التطرف الدينيّ.

ونأمل من الأسرة أنْ تدعمَ الأمنَ الوطنيَّ في وطننا؛ والذي سينعكسُ بشكل مباشر على الأمن النفسيِّ والاجتماعيِّ بشكل عام، وكلُّ هذا يمهِّد لصياغة واقتراح إستراتيجية للأمن الفكريِّ، خاصةً للأجيال القادمة.

أولاً: الشخصية المتطرفة دينيًا:

الشخصيةُ المتطرفةُ دينيًا تتصفُ بضَعف مستوى الحبِّ والانتماء للوطن، ووجود تعارُضٍ عند بعض الأفراد بين الانتماء الوطنيِّ والهوية الإسلامية؛ فقد يزعمُ البعضُ أنَّ

الإنسانَ لا يمكنُ أنْ يكون مسلمًا مخلصًا لدينه، وفي الوقت نفسه مواطنًا يحملُ الولاءَ والحبَّ لبلاده، أو لديه ولعٌ بأفكار تدعوهم لمحاسَبة القادة على النَوافل وكأنها فَرائضُ، ونقدهم علَى الجزئيات والفروع، والبحث عن زلاَّتهم وتضخيمها، والنظر إليهم بدونيَة، أو لديه عادة التَبرم والسخط على النَظام الاجتماعيِّ والسياسيِّ القائم، وكلُّ هذا يُعَدُّ من خصائص الشخصية المتطرفة دينيًا.

وهذا المبحثُ هو دعوةٌ لدراسة قضايانا الحساسة المتعلقة بالأمن الوطنيِّ، بمكاشَفة صريحة وبمناقشة علمية هادئة؛ حتى نتوصلَ إلى إدراك ما يحتاجُه مجتمعُنا في بدايةً هذا القرن، الألفيَة الثانيَة، وهو دعوةٌ أيضًا للباحثين لَنقْل دراسة ظاهرة التطرف من الأسلوب الاستنباطيِّ المكتوب في التراث النظريِّ والتاريخيِّ، إلىَ الأسلوب المنهجَيِّ التطبيقيِّ في ضوء بناء وثقافة المجتمع المعاصر؛ حتى نصلَ إلى نتائج علمية مقنعة، تُسهم في وضْع إستراتيجية للأمن الفكريِّ، مع ضرورة تبنّي دعوة صادقة لتجديدَ آلية التنشئة الأسرية، وإعادة هيكلتها في مجتمعنا، بضوابطَ رسمية وبأسلوب يضمنُ انسيابَها مع الظروف المعاصرة، ويُحدثُ تعايُشًا مع الوطن في واقعه المعاصر، وليس التعايش مع المجتمع في صورَته التاريخَية الخيالية، وإذا توجهت التَنشئة الأسرية بهذا الشكل الجديد فإنه سيقودُ مجتمعَنا نحو إحياء وإقامة شبكة واسعة من المؤسسات التربوية النابضة بالحياة والداعمة للوطنية والأمنَ والاستقرار الاجتماعيِّ، مع ضرورةَ تدخُّل المؤسسات الحكومية في تنظيم الأسرة من جديد وفقَ أنظمة تحدُّ من الأعراف والتقاليد بإدارة الأَسرة، وتجعل المؤسسات الحكَومية الملاذَ الحقيقيَّ لأولَاد الأسر في حلِّ مشكلاتهم المختلفة والمعقدة؛ وذلك بتَفعيل مؤسسات المجتمع الخاصة بالعمل، والشئون الاجتماعية، والإعلام، والمدرسة، والمسجد، ورعَاية الشباب، والجمعيات الخيرية.

ثانيًا: التفسيرُ الاجتماعيُ الثقافيُ للشخصية المتطرفة:

تفيدُ النظرية الاجتماعية في البحوث التطبيقية في تحديد المشكلة ومجالها والهدف العام منها، ولقد انطلقَت مشكلةُ الأسرة والشخصية الإرهابية من افتراضات نظرية



(الاغتراب) التي قدَّمَها العالمُ الاجتماعيُّ (روبرت ميرتون)، وهو يفترضُ أنَّ ثقافة المجتمع قد تمارسُ ضغوطًا محدَّدة على أشخاص معينين في المجتمع وتدفعهم إلى الانحراف (محمد عارف: ١٩٨١ : ٣٧٩).

وقد حدَّدَ (ميرتون) عنصريْن مُهميْن لفهم ظاهرة الانحراف في المجتمع؛ الأول: هو عنصرُ الأهداف الذي يسعى كل فرد في المجتمع للوصولَ إليها، والثاني هو الوسائلُ المحدَّدة اجتماعيًا لتحقيق تلك الأهداف، ويفترض (ميرتون) أنَّ الوسائل إذا كانت متاحةً للأفراد، وسَهُلَ الحصولُ عليها؛ فإنَّ هذا يُحدثُ توازنًا في المجتمع، لأنَّ الأفرادَ يحققون أهدافَهم الاجتماعية، ثم يحدُث التكيفُ والامتثالُ للنظام الاجتماعيِّ (سمير نعيم: ١٩٧٧ : ١٩٩).

بينما تفترضُ نظرية (الاغتراب) أنَّ الانحرافَ يحدُث في المجتمع بسبب اللاتوازُن، عندما تضعُ ثقافةُ المجتمع نفسه معوقات على الوسائل المتاحة في المجتمع؛ مما يُصعِّبُ الإتيانَ بها، أو الحصولَ عليها من بعضِ أفراد المجتمع، فينتجَ من جرَّاء ذلك أربعُ استجابات انحرافية، هي الابتداعُ، والطقوسيةُ، والانسحابُ، والتمردُ (عبد الله الخليفة: ١٤١٢ : ٤١).

ويمكنُ تعريفُ تلك الاستجاباتِ الانحرافيةِ في ضوء مشكلة الأسرة والتطرف على النحو الآتي:

١- **نمطُ الابتداع**: عندما يجدُ الفردُ الوسائلَ النظامية مؤصدةً أمامه؛ للتعبير عن رأيه وأفكاره، فيضطرَ أنْ يبتدع وسائل غير مشروعة كتوزيع المنشورات السرية، والأشرطة المسجلة والتي تحمل أفكارًا منحرفة اجتماعيًا تعبيرًا عن الرأي، وإذا لم يجد الأبناءُ وسيلةَ حوار جيدَة ومناسبة مع الآباء للأفكار المنحرفة التي يسمعونها في المدارس والقنوات الفضائية فسيبتَكرون حواراتٍ بديلة خارجَ نطاق الأسرة قد تعزِّزُ من انحرافهم فكريًا.

٢- **نمطُ الطقوسية**: وتعني التزامَ الأفراد بالوسائل بالرغم من أنها لا تحقِّق الأهدافَ المقرَّرة، والطقوسيةُ هي اعتيادٌ في السلوك، وعدم فاعليَة أو تجديد، مثل انتظام

أفراد المجتمع في مراحل التعليم ومشاهدتهم وقراءاتهم للمواد والإعلامية والتحاقهم بالأندية بدون أنْ يُحدثَ ذلك تغييرًا وتعديلا وتطويرًا للاتجاهات والسلوك، ويُعَد جلوسُ الأبناء مع آبائهم باعتياد وبدون فاعلية مع إحداث تعديلَ في الفكر وتطوير في الفهم نوعًا من أنواع الطقوسية والروتين.

٣- **نمطُ الانسحابية:** وهو رفضٌ سلبيٌّ وعدم تقبُّل بعض الأفراد في المجتمع للوسائل والأهداف، أو محاولة الانسحاب من المجتمع إلى عالم خاصٍّ به، إمَّا لجماعات سرية مغلَقة على نفسها، أو الهجرَة إلى بلد آخر يناسب ثقافته الخاصة، ويُعَد انعزالُ الابن وحده وتفاعُله مع الإنترنت، وما يُكتَب ويُعرَض فيه نوعًا من أنواع الانسحابية.

٤- **نمطُ التمرد:** وهو رفضٌ إيجابيٌّ وعدم تقبُّل بعض أفراد المجتمع للوسائل والأهداف، والسعي لاستبدال البناء الاجتماعيِّ القائم، ببناء آخر يضم معاييرَ ثقافية مختلفة، مثل الانضمام إلى جماعات العنف والإرهاب والتفجير والتكفير.

ثالثًا: التفسيرُ الاجتماعيُ للشخصية المتطرفة:

في ضوء هذا التفسير، نفترضُ أنَّ الشخصية المتطرفة دينيًا تنشأ بسبب التصدع في البناء الأسريِّ، باعتبار أنَّ الأسرة نسقٌ اجتماعيٌّ رئيسٌ في المجتمع، ولكلِّ فرد داخل هذا النسق مركزٌ اجتماعيٌّ، وله في الوقت نفسه مكانةٌ اجتماعيةٌ على مستوى المجتمع ككلٍّ، ويؤدي دورًا يناسب مركزَه ومكانته الاجتماعية، و«المركزُ الاجتماعيُّ» يعني أنَّ للأبناء حقوقًا وواجبات في حيِّز محدَّد داخلَ الأسرة، بينما تعني «المكانةُ الاجتماعية» للأبناء حقوقًا وواجباتٍ على مستوى المجتمع خارج الأسرة، كأنْ يكونوا مثلاً طلابًا في التعليم العام أو الجامعيِّ، أمَّا «الدورُ» فهو السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد، وأيضًا يتوقع الآخرون أنْ يقومَ بها؛ لذلك يُفترضُ أنْ يشغل الأطفال والمراهقون والشباب مراكزَ اجتماعية كأبناء داخل الأسرة، ويشغلون في الوقت نفسه مكانةً اجتماعيةً في المجتمع كطلاب في المدارس والجامعات؛ لذلك نتوقعُ أنْ يمارسَ الأبناءُ أدوارهم بما يناسبُ واجباتهم وحقوقهم المحدَّدة في مراكزهم ومكانتهم الاجتماعية،

حتى يكونوا متجانسين مع نظام الأسرة ومع نظام المجتمع العام؛ لذلك يؤدي الأبناءُ الواجبات في أدوارهم إذا كانت مناسبة لمراكزهم ومكانتهم؛ كاحترام التقاليد والقيم والمعايير العائلة وطاعة الأوامر للوالدَيْن والميل نحو خدمة أفراد الأسرة، وكذلك تكون أدوارُهم على مستوى المجتمع مقبولةً إذا التزموا بنظام المدرسة، واحترموا حقوقَ المدرسين والطلاب الآخرين بشكل عام، وقاموا بالواجبات المدرسية والامتثال للقيم والمعايير التربوية والاجتماعية المقرَّرة في المواد الدراسية؛ لذلك، على الآباء لكي تستمرَّ أدوارُ أبنائهم بإيجابية أنْ يمنحوهم مقابل تلك الواجبات الحقوقَ المادية والمعنوية المناسبة لهم كأبناء، فيمنحوهم التقديرَ والحبَّ والاحترامَ المناسب لمرحلتهم العمرية، ويوفِّروا لهم الأمنَ النفسيَّ والاجتماعيَّ.

وهذا يعني أنَّ الأدوارَ مرتبطةٌ بالتقدير الاجتماعيِّ؛ بمعنى أنَّ المجتمع يتوقع أدوارَ الأفراد حسب نوعية مستوى مراكزهم ومكانتهم الاجتماعية التي يشغلونها في البناء الاجتماعيِّ، فكلُّ مركز اجتماعيٍّ ومكانة اجتماعية يتضمنُ أدواراً سلوكية؛ لذلك يُطلب منهم ويُتوقع منهم أنْ يقوموا بأدوار مُعيَّنة معروفة مسبقًا من الآخرين.

فيكونَ الدور الاجتماعيُّ للابن مقبولاً اجتماعيًا من الآخرين ومسايراً لمعايير المجتمع إذا كانت معاملة الأسرة مع الولد بما يتناسبُ ومركزَه الاجتماعيَّ كابن، ومنسجمة هذه المعاملة أيضًا في الوقت نفسه مع مكانته الاجتماعية كطالب في مدارس المجتمعَ؛ ولذلك تحدُث مشكلة الشخصية المنحرفة وتبدأ العائلة تبذرُ بذرة الإرهاب عندما تُحدث الصراعَ والتوتر بين المركز الاجتماعيِّ للابن ومكانته الاجتماعية، فيترتبَ على هذا اضطرابٌ في الدور الاجتماعيِّ للابن، ويصبحَ دورُه غيرَ مقبول اجتماعيًا ومتعارضًا مع قيم ومعايير الأسرة والمجتمع؛ وتفسيرُ ذلك أنَّ الأسرةَ ينبغي أنْ تطالب الابنَ بواجبات اجتماعية ودينية إنسانية؛ كخدمة الوالدين وطاعتهم، والمحافظة على ممتلكات المنزل ونظافته، وترتيب الغرفة، وترشيد الماء والكهرباء، والالتزام بنظام وقت الخروج والعودة إلى المنزل، وإقامة الفرائض الدينية، والانتظام في المدرسة والالتزام بنظامها، واحترام الأشقاء والجيران.

وتزدادُ الواجبات ويكبُر حجمُها بازدياد المرحلة العمرية للأبناء، لكن يجبُ أنْ تقدِّم العائلة مقابل أداء تلك الواجبات حقوقًا مادية ومعنوية مناسبة وملائمة لكلِّ مرحلة عمرية، وتحدُث الشخصيةُ المنحرِفة المتطرفة عندما تضطربُ الأدوارُ الشخصية للأبناء بسبب الوالدين أو أحدهما، وذلك عندما يضعان الابنَ في مركز اجتماعيٍّ غير صحيح، ويتعاملان معه بواجبات وحقوق لا تناسب مركزه كابن في الأسرة ولا يتلاءم مع مكانته الاجتماعية كطفل أو مراهِق أو شاب ملتحق بمدارس التعليم العام أو الجامعيِّ، فقد يعمدُ بعضُ الآباء والأمهات إلى المجازَفة والرفعَ من مراكز أبنائهم، فتجدهم يمنحونهم حقوقًا وافية مادية ومعنوية للابن ولكن بدون أنْ يُطالَب الابنُ مقابل ذلك بواجبات شخصية وأسرية ودينية، وعندما تُمنح الحقوق وتتفوق على الواجبات تنشأ شخصيةُ الابن شخصيةً نرجسيةً تكونُ أكثر ميلا نحو العناد والعقوق واحتقار الآخَرين والتمرد بشكل عام على أنظمة الأسرة والمدارس والمرور، وعلى النظام العام بشكل عام، وكلُّ هذا يمنح فرصةً عند هؤلاء الأبناء أنْ تتشكلَ شخصياتهم بعيداً عن ثقافة الأسرة، وهو ما أثبتتهُ دراسةٌ على الموقوفين المنحرفين فكريًا والمتطرفين دينيًا (١٤٢٥هـ: ٢٠٤) حيث انقاد (٥٠٪) منهم إلى التطرف ثم التعصب والعنف والإرهاب بسبب معاملة أسرهم المتساهلة معهم؛ حيث تسعى إلى تحقيق رغباتهم بدون محاسبة.

كما أنَّ خصائصَ الشخصية النرجسية تحملُ خصائصَ الشخصية الإرهابية نفسها التي اتفقت عليها الدراساتُ السابقةُ، والتي استنتجت أنَّ الشخصَ الإرهابيَّ هو إنسانٌ لا يُعنَى بشعور وعواطف الآخرين، وهو لايبالي بما يحصل للمتضررين من فعله، وهو لايبالي بعواقب أعماله ونتائجها على الآخرين، أو بالعقوبات والجزاءاتِ القانونية أو الصعاب والعقباتِ التي تنجُم عن أفعاله، ويتميز بأحادية الرأي والجمود الفكرَيِّ.

وعكس ذلك عندما يجازفُ الوالدان أو أحدهما ويخفضان من مراكز أبنائهم، فتجدهما يطالبان الابن بواجبات شخصية أسرية واجتماعية ودينيةٍ متعددة، ولا يمنح الوالدان الابن مقابل ذلك الحقوق المادية والمعنوية بشكل كاف، فتتفوقَ عند الابن الواجباتُ على الحقوق؛ مما يخلقُ شخصية طقوسية (روتينية - اعتيادية) تتسمُ بالبرود

والسطحية واللامبالاة، وعمل الواجبات وخدمة الأسرة وإقامة الشعائر والالتزام بالمدرسة بدون فاعلية مفيدة وبآلية مرتَّبة تضمنُ إنجازَ الحدِّ الأدنى من المطلوب؛ خوفًا من المزيد من التهديد والوعيد والحرمان والعقاب، وهذه الشخصيَة الطقوسية تحمل الخصائص نفسها للشخصية الإرهابية التي اتفقت عليها الدراساتُ السابقة، ومن أهمها شعورها بالإحباط والشعور السلبيِّ نحو الذات والاغتراب النفسيِّ، كما تتسم بعدم المبالاة وهي متبلِّدة حسيًا وتتمحورُ حول ذاتها، وذات ضبط ذاتيٍّ منخفض (عبدالرحمن الهدلق: ١٤٣٠هـ: ٢٢).

رابعًا: فِكر التطرفِ في بعض القنواتِ الفضائية:

كثرت وسائلُ الاتصال (الإعلام) في هذا العصر ما بين مسموعة ومرئية ومقروءة، وكثر فيها الغثُّ والمُفسد، فأصبحَ واجبًا على الأبوين أنْ يساعدا الولد فيما يحسنُ أنْ يقرأ، أو يسمع، أو يرى، فلا يزال - بحمد الله - يوجد من ينشر الكلمة الطيبة، ويدعو إليها، ويقدِّم للشباب برامجَ هادفة وتسلية بريئة، ويفتح أمامهم آفاقًا في العلم والمعرفة تستمد ثقافتها من الشريعة الغرَّاء.

وإنك لترى أثرَ ذلك على الأسرة المحافظة، حيث تحصِّنُ أولادها بفضائل الأخلاق المستمدة من الكتاب والسُّنة، فلا يتأثرون بما يعجُّ به الأثيرُ من برامج الانحراف الفكريِّ، والفنِّ الهابط والغناء الفاحش، والسِّحر والشعوذة والقمار والسفر لمناطق الفجور والخمور.

إنَّ ترسيخَ ثقافة الحوار والتفاهم والإقناع مع الأولاد شيءٌ مهمٌّ؛ إذْ يعلِّمهم الجرأة في طلب الحُجة في استيضاح كلِّ ما يشكلُ عليهم من أمور الحياة سواء ما يتعلق بالعبادات، أو التقاليد السائدة، والآداب، والأعراف الاجتماعية؛ الأمر الذي يساعد في تصحيح المفاهيم الخاطئة التي ترسخُ في أذهانهم، ولاسيما إذا أحسنَ الآباءُ طرحَ الحُجج والبراهين وأجادوا في الإقناع، كما أنَّ ذلك من شأنه أنْ يُعطي الشاب قدرًا من الطمأنينة في إظهار ما لديه من تصورات وأفكار ونحو ذلك مما يأخذُ من المواد الإعلامية، وبمناقشة هذه الأمورَ بالحُجج والبراهين يتضحُ له ما هو الخطأ والصَواب،

فهذه من الوسائل المهمة في تحصين الأبناء ضد الأفكار المنحرفة الهدَّامة (عبد الله المطلق: ١٤٣١).

فالثقافةُ في أعمق مستوياتها هي القيمُ والمعتقدات والعادات التي ينظِّم الأفرادُ بموجبها حياتَهم، ثم تظهرُ وتنعكسُ على حياتهم العامة بمئات الأشكال، بدءًا من أوضاع جامعاتنا إلى نوعية برامجنا التلفزيونية، وصحة مؤسساتنا التنظيمية والخدمية، انتهاءً بتأدُّبنا في الحوارات العامة. وكي تكونَ الثقافةُ ثقافةً حقَّة مؤثِّرة، لها تأثيرٌ في رقي أفراد المجتمع ووصفهم بالتمدن والتحضر؛ ينبغي أنْ تُقدَّم للأجيال بأسلوب مهذَّب، وله علاقة بأخلاقنا، وأهمها الحبُّ والانتماء والسلام، حتى نضمنَ أنْ نزرعَ في أبنائنا ومجتمعنا بذورَ مجتمع إنسانيٍّ مُعافى، كما نضمنُ تحقيقَ النواحي المتمدنة للثقافة، من خلال رعاية الشخصية والفكر للأبناء، ونقْلهم من أناس فوضويين، إلى مجتمع متسامح ملتزم بالمصالح العامة.

والبرامجُ الإعلاميةُ، وما يدورُ فيها من حوار ثقافيٍّ إذا كانت تحت ضوابط ثقافة الأسرة وسيطرة الأب وليِّ الأمر، هي وسيلةٌ رئيسةٌ ومهمةٌ في هذا العصر في نقل الثقافة عبرَ الأجيال، وهي أداةٌ عظيمة لجعْل الناس متماثلين في القيم الأساسية والأهداف العامة، ومن ثَمَّ يكونون أصحاب هوية وطنية موحَّدة.

ولكن قد تتحولُ الحواراتُ الثقافية المقدَّمة في برامج القنوات الفضائية البيئة المحلية إلى ميدان معركة، وعندما تُغذِّي عند الأبناء التحامُلَ، وتضخِّم بينهم الاختلافات، وتحرِّض على الخصومة، إذا استطاعت أنْ تخترقَ السياج الثقافيَّ المحليَّ للأسرةَ، وتمرير قيم فكرية مضادة لمعتقدات المجتمع،

ويمكن بيانُ حجم الأثر التي يمكنُ أنْ تُحدثه الحواراتُ الثقافية التي تقدَّم في البرامج التلفزيونية على الأمن الوطنيِّ والمعتقدات القائمة في مجتمعنا، من خلال نتائج دراسة ميدانية أجريَت على الشباب (محمد السيف: ٢٠٠٦) وتبيِّن أنهم أمام صراع ثقافيٍّ، وأنَّ الحوارات الثقافية الموجَّهة من خلال القنوات الفضائية داخل المنازل قد تفرزُ مجتمعًا متنافرَ الأجزاء، وقد تكونُ تلك الحوارات مدمِّرة جدًا للحياة العامة، إذا أصبح



هناك مجموعةٌ من أولادنا يقتنعون بمقاومة فكر المصالح أو المعتقدات العامة القائمة التي يتكون منها المجتَمع، فيكونَ لتلك الحواراتَ تأثيرٌ سلبيٌّ على روحَ الانتماء، والروح الجماعية، وعلى الروح الوطنية، عند عدد منَ كوكبة الأجيال الجديدة.

فجيلُ الألفية الجديدة في ظلٍّ غياب متابَعة الأسرة قد يتعرضُ لمصادر إعلامية ثقافية ودينية خارجية متعدِّدة، وبرهنت تلك الدراسةُ الميدانيةُ أنَّ بسببها قد ينشأ من الأبناء مناهضون للتفكير الجَمعيٍّ، ولديهم سُخط على النظام الاجتماعيٍّ القائم.

وكشفَت نتائجُ تلك الدراسة أنَّ الحوارات الثقافية في بعض القنوات الفضائية الخارجية، غير الحكومية بالذات، قد تؤثر بشكَل سلبيٍّ على الوطنية عند أبَناء المجتمع إذا لم تجد تصحيحًا من الآباء، وهذا النمطُ من الحوارات الثقافية في الغالب يكون ضدَّ ثقافة المجتمع العامَ والأسرة بشكل خاصَّ؛ لأنَّ تلكَ البرامج الثقافية لا تخضعُ لسياسات إعلامية منضبطة وتضامنية مع دول الجوار.

ويبدو أنَّ الأسرة المعاصرة بدأتْ تسمحُ للمؤسسات الإعلامية الفضائية بوصول رسالتها الثقافية لأبنائهاَ، وبعض القنوات الفضائية الَخارجية تحاولُ تقويم البيئة الاجتماعية المحلية بقيم الاتجاه الإسلاميٍّ المطَوَّر، والبحث عن التغيير في الغوص في جذور الثقافة التاريخية؛ للبحث عن قيم خيالية غير واقعية خاصةً بالحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وعلىَ هذا الأساس فالصراعُ الفكريٌّ عند بعض الأبناء قد يقعُ، ومع مرور الوقت في غياب الحوار الأسريٍّ يكونُ التحدي للمجتمع كبيرًا للغاية، فقد تكونُ النتيجة على أبسط مراحلها عند الأبناء متطرفة دينيًا ومنحرفة في مفهوم الوطن والانتماء إليه، ويحدثُ التعارضُ بين الانتماء الوطنيٍّ وبين الهوية الدينية، وقد يتطورُ الصراعُ وتتجه النتيجةُ إلى الإرهاب ضد مصالح الأنظمة الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

ومع ذلك يمكنُ للأسرة أنْ تساعد في الوقت نفسه على تجديد ثقافة المجتمع، وجعلها تسايرُ المتغيرات المستجدة في المجتمع، مع المحافظة على القيم والمعتقدات الأساسية للمجتمع، وذلَك بتحَريك ردٍّ إيجابيٍّ على تلك التحديات الثقافية، علاوةً

على ذلك فإنَّ في وُسع ربِّ الأسرة أيضًا أنْ يُهذِّبَ قوى الانحراف الفكريِّ المتفجِّر وتحويلها لغايات بنَّاءَة، وذلك عندما يعدِّل الخطابَ والحوار مع الأبناء من تقليديٍّ أحاديِّ الجانب من وجهة نظره فقط، إلى خطاب واحد يتسع ويحتملَ التعددية الثقافية؛ مما يجعَلُ الأبناءَ يفكرون بطرُق مختلفة، وينظرون إلى النجاح والفشل، مما يقودهم إلى التأمل بما يقوله الأبُ ويطرحه الآخرون في القنوات الفضائية الأخرى؛ وهذا مما يثري الأبناءَ في التعرف على حياتهم الاجتماعية والسياسية في الجانب الإيجابيِّ والجانب السلبيِّ، فيأخذ تفكيرهم منحنى إيجابيًا في التغيير، تملؤه المشاعرُ الطيبة تجاه الآخرين، وهو مختلفٌ عن التغيير المصاحب للانحراف والصراع الفكريِّ المدمِّر، وكلُّ هذا يتطلبُ خلقَ بيئة أسرية اجتماعية تقبلُ الحوارَ مع الأبناء، مما ينهي عند الأبناء روحَ المغامرة.

إنَّ الأسرة أمام اختبار عظيم؛ فإمَّا أنْ يكون لها حضورٌ قويٌّ عند أبنائها، وتعززُ القيمَ الدينية والسياسية والاجتماعية المشتركة بأسلوب متوازن ومناسب، يضمنُ ترويضَ وتهذيبَ قُوى التغيير الفكريِّ الجارف في الإنترنت والقنواتَ الفضائية الخارجية، أو تنجحُ تلك القنواتُ الفضائية الخارجية بكبح تحرُّك ثقافتنا المَحلية، إلى حدِّ الركود أو التراجع؛ مما يخلق الفردية الفظة وتجاوُز القيم والمعايير الرئيسة، وهذا بالتأكيد يهدِّد أمنَ الوطن، ومَقام وكمال المجتمع كلِّه.

خامسًا: حماية الأبناء مِن المنهج الخفيّ في المدارس:

إنَّ مما يجب أنْ توليه الأسرة أهمية كبرى في سبيل تحصين الأولاد ضد الشر عمومًا، التخطيطَ والتنسيقَ والتكاملَ مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى؛ كالمدارس والمراكز المختلفة؛ لتوجيه الأبناء إلى قيم ومعايير النِّظام العام، وعلى المجتمع بالنفع، فيجبُ على الأسرة الاهتمامُ ومتابَعة التحصيل الفكريِّ للأبناء الذي يحصلون عليه من المدرسين ومشرفي الأنشطة الرياضية والثقافية ونحو ذلك، ويجبُ على الأسرة أنْ تتفاعلَ بجدية مع مؤسسات المجتمع المختلفة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وشَغل الأولاد بما يعودُ بالنفع على الفَرد والأسرة والمجتمع ككلٍّ.

لقد باتَ من المعتاد في هذه الأيام انتقادُ بعض المدرسين والمدراء، وبعض المشرفين التربويين، بسبب منهجهم التربويِّ الذي لم يَعُد أحيانًا متصلاً بتجارب الحياة الحقيقية المعاصرة، واعتمادهم في التربية على الغوص في الجذور التاريخية للثقافة الدينية، وتغذيةَ الفكر بقيم تَاريخية متطرِّفة عن العدالة والمساواة والحرية والتضحية والجهاد، فهم يرون أنها هي الأساسُ في الهوية الدينية، لكن في الوقت نفسه تبدو تلك القيمُ بمفهومها الدينيِّ المتطرف بعيدةً عن واقع المجتمع والحياة العامة، ولَيس لها تأثيرٌ يُذكَر في تشكيل الهوية الوطنية، حتى أصبحت فاعلية التربية الوطنية في المدارس ضعيفة، فيحدث عند بعض الطلاب تعارُضٌ بين الانتماء الوطنيِّ والهوية الإسلامية.

إنَّ المدرسة والأنشطة المدرسية لهما دورٌ رئيسٌ في تشكيل فكر المواطن وشخصيته، أيضًا المدرسون والمشرفون التربويون يعلِّمون الأخلاقَ ويغذُّون الفكرَ، سواء قصدوا ذلك أم لم يقصدوه؛ ومن ثَمَّ فإنَّ تعليمَ الأخلاق والسلوك الصحيح هو العنصرُ الأساسُ في تحقيق المواطَنة الصالحة.

بعضُ المدرسين ضعيفٌ للغاية في دوره الوطنيِّ وشخصيته التربوية؛ بسبب التبايُن الاجتماعيِّ الكبير، ويحدثُ هذا التباين حين ينفصلُ المدرسُ سيكولوجيًا عن باقي مؤسسات المجتمع، وتفسيرُ ذلك أنَّ مؤسسات المجتمع الأخرى الرسمية، والتي وضعَت لهَا معاني وفلسفة خاصة بها تحاول تطبيقَها، خاصة ما يتعلقُ بالحرية والعدل والمساواة والإصلاح، قد تتباينُ عن المعاني الخاصة بالمدرس، وقد تكون معاني المدرس نموذجًا مثاليًا دينيًا وتاريخيًا لا يتصلُ بالحياة الاجتماعية المعاصرة، فأصبح بعضُ المدرسين والمشرفين في مدارسنا وكلياتنا وأنديتنا ومراكزنا الصيفية كَمن يبشِّرُ بمعتقَد، ويخدم فكرَه الدينيَّ الخاصَّ به، مغفلاً ظروفَ الواقع الاجتماعيِّ المعاصر، واذا كان يوجد مدرسون مختلفون سيكولوجيًا بهذا الشكل المبالَغ فيه عن قيم المؤسسة الرسمية بالذات؛ فسوف تفشلُ العائلةُ في النهوض بواجبها كمؤسسة مدَنية وطنية، ويقلُّ دورُها في حماية أبنائها من التعارُض في الشخصية، بين الانتماء للوطن وبين الهوية الدينية والعقيدة الإسلاميةَ.

إنَّ من عوامل التطرف الرئيسة الانفصالَ في المنهج التربويِّ المتَّبَع في المدارس والكلياتِ عن باقي المجتمع وخاصة عن العائلة، إنَّ رفْعَ درجة الانتماء الوطنيِّ، وتنميةَ روح العطَاء من أولويات تلك المؤسَّسات المُهمة، والخطر إذا بُذرت تصوُّراتٌ خاطئة في مفهوم الوطنَ والانتماء إليه، وربُط ذلكَ خطأ في العقيدة الإسلامية، فتضعفَ فاعلية بعض المدارس في البناء الفكريِّ والاجتماعيِّ والإعداد الذهنيِّ للأبناء، بحيث يكونون مخلصين لوطنهم وفي الوقت نفسه مواطنين يحملون الولاءَ والحبَّ لبلادهم، والخطر إذا وُجد أنَّ بعضَ المدرسين لم يَردَ المساعدةَ في إحياء المجتمع المدنيِّ وتعليم التربية الوطنيَة السليمة، ولم يساند بإخلَاص ثقافةَ العائلة والمجتمع، وكأنه غيرُ ملزَم بالتساند مع العائلة في إحياء المواطنة الأصيلَة في هذا الوقت الراهن، وكأنه يرى في التربية الوطنية أنها ليست جهدًا أخلاقيًا، أو أنها ذاتُ قيمة كبرى بالنسبة للفرد والمجتمع، أو أنَّ طلابنا لا يستحقون ذلك.

إنَّ التطرفَ الدينيَّ قد يحدُث بسبب بعض المدرسين إذا لم يضعوا على عاتقهم جُلَّ المسئولية في تنمية القدرات الفكرية والاستقرار الاجتماعيِّ والإعداد الذهنيِّ للأبناء، فتكون إسهاماتهم ببذْر الحَبِّ والولاء للوطن عند الأبناء بشكل عام عادية، أو يكون لهم دورٌ سلبيٌّ في انخفاض درجة الانتماء الوطنيِّ وتنمية الروح الوطنية عندهم؛ وتفسير ذلك أنه قد يوجد داخل المدارس (منهاج دراسيٌّ خفيٌّ) عندما يمرِّر بعضُ المدرسين ممنْ لهم تأثيرٌ على شخصيات الطلاب رسائلَ فكرية مضادة للوطنية، كتمرينهم على الفهم والتفكير النقديِّ السلبيِّ للآخرين، وخاصة نقد وتجريح النخبة السياسية والرموز الدينية في المجتمع، أو تمرير معايير متدنية لما هو صحيحٌ وما هو خطأ، وما هو مقبولٌ وما هو مرفوضٌ في النظام الاجتماعيِّ القائم.

وصوبَ هذا الاتجاه يجبُ على أولياء الأمور عدمُ الغفلة عن بعض الأنشطة المدرسية كالجمعيات والرحلات، والتي يمكنُ أنْ تكونَ غير فعَّالة في التربية الوطنية، أوَ الأنشطة غير المؤثرةَ بشكل جيدَ في مسألة بثِّ روح المواطَنة الصالحة الأصيلة عند الأبناء، أو قد تكونُ الأنشطةُ المدرسية والمراكزُ الصيفية محايدةً فلا تلقي بالاً للتربية الوطنية، وهذا

يُحدثُ انخفاضًا في مستوى حبٍّ أو لادنا وولائهم للوطن، وينمو لديهم اتجاهٌ نحو التبرم والسخط على النظام الاجتماعيِّ القائم؛ لذلك يجبُ على الآباء التأكدُ من الأفكار التي تُطرَحُ في الأنشطة المدرسية والمراكز الصيفية والتي تجعلها غير فعَّالة أحيانًا، وسلبية أحيانًا أخرى في خلْق المواطَنة الصالحة، كما ينبغي أنْ يتدخلَ مجلسُ الآباءِ في المدارس ويُسهم أولياءُ الأمور في تنظيم وتصميم الأنشطة؛ لكي تقبل التجديدات في الحوار الوطنيِّ، بعيدًا عن التشجنات والتعصب، وطرْح الأفكار بحيادية واحترام الرأي الآخر، كما يجبُ على الآباء مطالَبة الإدارة التعليمية بأنْ يكونَ لتلك الأنشطة رؤيةٌ واضحةُ الأهداف، من أهمِّها أنَّ حُبَّ الوطن غيرُ قابل للمساومة، وأنْ تكونَ بيئة الجمعيات والمراكز الصيفية بيئةَ حوار بعيدة عن الإرهاصات الاجتماعية، بأسلوب حضاريٍّ يتسمُ بالتسامح وتلطيف الأجواء؛ حتى تصبحَ تلكَ الأنشطةُ لبنةً في بناء شخصية وطنية سوية للأبناء، لا ترفضُ الحبَّ والانتماءَ للوطن، حتى وإنْ كان هذا الحبُّ، وهذا الانتماءُ تحت مظلة أكبر هي الهويةُ الدينيةُ (محمد السيف: ٢٠٠٦م).

إنَّ التحدي الذي يواجهه المخططون التربويون وأصحابُ اتخاذ القرار في المجتمع، هو كيفية جعْل الأسرة مكانًا آمنًا تُعالَج فيه الآراءُ والتصوراتُ الخاطئة والمتعارضة في ضوء مفهوم الوطن والانتماء إليه؛ وذلك من أجْل أنْ يكون دورُها الرئيسُ التوجيهَ الأخلاقيَّ والفكريَّ، وليس مجرد رعاية معيشية، وكذلك من أجْل أنْ تصلَ الأسرة والعائلة بالأبناء إلى الشعور بأنهم مُلزَمون بأنْ يتقدموا ويصبحوا طرفًا في إيجاد حلِّ المشكلات التي تعصفُ بمجتمعاتهم، بدلاً من الحياد أو الانتحاء جانبًا في حالة ترقُّب وقلق دائم، أو كأنَّ الأمر لا يعنيهم.

ينبغي أنْ يكون لدى الآباء قيمٌ فكريةٌ تمنحهم الاستعدادَ للردِّ على كلِّ انحراف في الفكر والسلوك من أبنائهم، وهذا هو جوهرُ فكرة المجتمعية التي تسعى التنظيمات الرسمية لتحقيقها، والتي لو تحققت في مجتمعاتنا لساعدت في الاتجاه نحو التجديد، ومقاومة التطرف والانحراف الفكريِّ والإرهاب.

سادسًا: حماية الأولاد مِن الأنشطة الدينية المنحرفة فكريًا:

يفترضُ الوضعُ الحالي على الأسرة أنْ تواجه مباشرةً (الحوار الدينيّ مع الأولاد)؛ وذلك للحصول على الأمن الفكريِّ الذي تقومُ عليه الحياةُ العامة لمجتمع متمدِّن؛ لأنَّ المطلوبَ تحقيقُ مستوى مقبول من الإجماع وليس إجماعًا بالكامل، وهذا لن يتحققَ إلا بالإقناع والحوار المستمر والمناقَشة العلمية الهادئة، وليس كشيء نفترض وجودَه على أساس تقليديٍّ.

إنَّ الحوارَ الدينيَّ مع الأبناء الذي ننادي بوجوده لا يعني السماحَ بالجذور الدينية المتطرفة المدمِّرة للمجتمع أنْ تظهرَ على السطحَ؛ لأنَّ ذلك سوف يكونُ له عواقبُ سلبية، وتتحول إلى أداة تمزيق المجتمع، فالحوارُ في الفكر الدينيِّ الذي نقصده هو أنْ نسمحَ لتلك الأفكار الدينية المنحرفة عند الأبناء أنْ تظهرَ على السطح، حتى نتمكنَ من احتوائها، وحتى نمنحَ فرصةً لمؤسسات المجتمع المدنيِّ لتصحيح مسارها، وتهذيبها بالمحاورات العامة مع أصحاب الفكرِ المنحرِف، ومن خلال غرْس المبادئ المقبولة والمرغوبة فيَ كلِّ منزل ومؤسسة.

وحتى نكونَ واقعيين، فمن المحتمَل بسبب القصور في الحوار الدينيِّ مع الأولاد أنْ تصبحَ تلك الأفكارُ المتطرفة بسبب ظروف سياسية وثقافية واقتصادية وعسكرية قضيةً يؤمنُ بها الابنُ، لسبب بسيط وهو: أنَّ غالبيةَ أولياء الأمور في المجتمع يتجاهلون تلك القيمَ المتطرفة إلى حدٍّ كبير، ويغفلون عن التفكير الجادِّ باحترام وجهاتِ نظر أبنائهم والدخول معهم بحوارات مباشِرة لإقناعهم وتعديل مسار فكرهم.

والمطلوبُ في هذه الفترة الحرجَة هو بُعد نظَر بفكر ثاقب، كما يتطلبُ الأمرُ شجاعةً أخلاقية وشهامة من أولياء الأمور في التعامل بسخَاء مع مشكلة الانحراف الفكريِّ عند أبنائهم، بغضِّ النَظر عن الاعتبارات الأخرى، فقدْ ثبتَ من دراسة ميدانية (محمد السيف: ٢٠٠٦) أنَّ مشكلة الهوية الوطنية يمكنُ أنْ تكونَ قضيةً تهدد الأمنَ الوطنيَّ إذا اتسعَت الفجوةُ، وحدث تعارُضٌ عند الأفراد بين الانتماء الوطنيِّ للدولة والأرض وبين الهوية الدينية والعقيدة الإسلامية، بسبب استغلال بعض البرامج والأنشطة الدينية

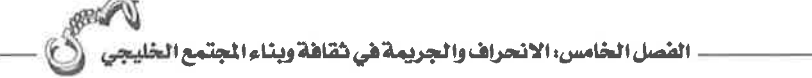
إلحاقَ الضرر بالوحدة الوطنية، عند الإيحاء للأبناء بضرورة محاسَبة الآخرين على النوافل وكأنها فرائضُ، وتعويدهم نقدَ الجزئيات والفروع، وتنبيههم عن زلاّت القادة والمسئولين والعلماء وتضخيمها، والنظر إليهم بدونية؛ مما يُحدث عندهم التبرم والسخط على النظام الاجتماعيِّ والسياسيِّ القائم، ونبَّهت تلك الدراسةُ الميدانيةُ الآباءَ أنَّ عليهم أخْذَ الحيطة والحذر من المنهج الخفيِّ في بعض الأنشطة والبرامج الدينية في المجتمع، والتي يمكنُ أنْ تقدِّم فكرًا ثقافيًا مضاداً للثقافة العامة من خلال المواد الإعلامية الإسلامية، أو من خلال أنشطة المسجد الثقافية والدينية، والإنترنت.

ويبدو أنَّ المؤسسات الدينية الرسمية في مجتمعنا، والتي تعمل - بفضل الله - وفقَ ضوابطَ محدَّدة يغلُبُ على طابعها الاعتدالُ؛ مما يقلل أثرَها السلبيَّ في التطرف الدينيِّ، وفي الانحراف الفكريِّ في مفهوم الوطن والانتماء إليه، وهي تحاولُ عن طريق رسائلها بالإعلام وخُطبة الجمعة وأنشطة المسجد الثقافية والدينية المتنوعة أنْ تعالجَ التصوُّرات الخاطئة بأسلوب المناقشة العلمية، والمكاشفة الصريحة؛ مما يسهم في تقوية ورفْع درجَة الانتماء الوطنيِّ، ونبْذ الأطروحات الخفية والمعلَنة التي تزعُم التعارضَ بين الإنسان كمسلِم مخلص لدينه، ومُواطن يحمل الولاءَ والحبَّ لبلاده في آن واحد.

ينبغي أنْ تُوجه المؤسسةُ الدينية الرسمية رسالةً مستمرة إلى الآباء توضح أنَّ الهوية الدينية هي الأساسُ الذي يقومُ عليه البناءُ الفكريُّ والاجتماعيُّ للأمة كما في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ** ﴾ [آل عمران: ١٩]، وتحاولُ المؤسسةُ الدينية الرسمية تنبيه أولياء الأمور إلى ضرورة الحوار مع أبنائهم عن أنَّ الدينَ يقومُ على الوسطية والتيسير ويحَرِّم الغلوَّ والتطرفَ، وعلى المؤسسات الدينية في العالم العربي ترسيخُ الولاء وحبِّ الوطن، فقد جاءت نصوصُ القرآن الكَريم والسُّنة النبوية مؤكِّدة على هذا الأمر، حيث قرنَ اللهُ تعالى الإخراجَ من الديار والنفي من الأوطان بالقتل وإزهاق الأرواح، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ** ﴾ [النساء: ٦٦]، بل إنَّ اللهَ - عزَّ وجلَّ -

جعل معيارَ العلاقة مع الآخرين من غير المسلمين مرتكزةً على أمريْن؛ أولهما: عدمُ مقاتلتهم لنا في الدين، والثاني: عدم إخراجهم لنا من أوطاننا، فمن حفظَ لنا ذلك فلهم منا البرُّ والقسطُ، كما قال تعالى: ﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ [الممتحنة: ٨]، ثم قال سبحانه وتعالى في الآية التي تليها: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ ﴾ [الممتحنة: ٩]؛ مما يؤكد على أهمية الوطن في حياة المسلم.

●●●



المبحث السادس: مشكلة المخدّرات

أولاً: تناول المخدّرات:

أكثرُ الأفراد المهيئين لتناوُل المخدِّرات هم الذين يشعرون بالقلق، ومصدرُ القلق عند الفرد قد يكونُ من:

١- ضَعف في القدرات الجسمية أوالذهنية؛ فقد يكونُ ضعفًا في القدراتِ كالطلاب، وسائقي الشاحنات، ويحتاج إلى مخدِّر مُنشِّط.

٢- مرض موجع مزمن؛ ويبحث عن مخدِّر مهبِّط.

٣-ظروف اجتماعية وأسرية قاهرة؛ ويبحثُ عن مخدر يهلوس معه فينسيه الواقع.

من ناحية اجتماعية، حتى يصلَ الفردُ الى إدمان المخدِّرات؛ فإنه يمرُّ بالخطوات والمراَحل الأربع التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة الأعْراض، وهي الشعورُ بالقلق وتناوُل المخدِّر بالصدفة بدون تخطيط مع الأصدقاء، والفَرد في مرحلة الأعراض يتناول المخدرَ مع أصدقائه، وليس وحده، لكنه لا يستمر فيه، ولا يسألُ عن المتبقي، ويكفي لعلاجه في هذه المرحلة النصحُ والإرشادُ.

ثم ينتقل الفردُ **للمرحلة الثانية**: وهي (الإنذار) عندما يبدأ بالبحث عن مخدِّر ويتناوله قبل أصدقائه ويسأل عن المتبقي، ويكفي لعلاجه تهديدُه بالفضيحةَ.

ثم ينتقل الفرد **للمرحلة الثالثة**: وهي (الحرجة) بتناوله المخدِّر وحده أو في المنزل أو وهو يقود السيارة، أو يَحضُر للمدرسة مخدَّرًا، ولعلاجه يجبُ رفعُ أمره للشرطةِ وعقوبته.

ثم ينتقلُ الفرد **للمرحلة الرابعة**: وهي (الإدمان) إذا لم يستطع السيطرةَ، ويكشفُ أمرَه بسهولة ويفضحه تناوُلُه للمخدِّرات دائمًا أمام الوالدين والأقارب، وفي هذه

المرحلة من الضروريِّ علاجُه طبيًا، وعلاجُ مدمني السُّكْر والمخدِّرات طبيًا سهلٌ جداً، فأولُ خطوة للعلاج علاجُ مَصدر القلق فقد يكونُ القلق ناتجًا عن مَرض موجع أو ظروف أسرية، أو ضَعف في قدرات ذهنية أو جسمية، وقد تسمع من الفرد مبررًا مقنعًا لتناوله المخدر أو المُسكر! لكنك لن تسمع مبرراً مقنعًا من فرد كونه لماذا أصبح مدخنًا؟ التدخين تقليدٌ في الصِّغَر يتحول إلى عادة في الكبَر.

في إحدى الدراسات الاجتماعية المتخصصة في تفسير ظاهرة تعاطي المخدِّرات والتي أجريت في المجتمع السعوديِّ (سليمان الفالح: ١٤٠٩) توصلت في نتائجها إلى عواملَ رئيسة تدفعُ الأفرادَ السعوديين إلى التعاطي، ومن أهم هذه العوامل ما يأتي:

١- السفر للخارج لتحقيق رغبات شخصية والسعي وراء الملذات.

٢- التدخين: فالتدخين يعد مؤشراً نحو تساهل الأسرة مع الابن.

٣- رفقاء السوء.

٤- زيادة الفراغ عند الفرد.

٥- ضَعف الوازع الدينيِّ، وعدم المحافظة على الصلاة، والإعراض عن البرامج الدينية.

٦- الانتقال إلى المراكز الحضرية والمدن الكبيرة.

أمَّا الدراساتُ النفسية التي أُجْرِيَت في المجتمع السعوديِّ (أحمد السعيد: ٣١٢ص١٤١٠)، فقد حرصت على التوصُّل إلى تفسير علميٍّ وراء تَعاطي المخدِّرات في المجتمع السعوديِّ، وتبيَّن أنه من أهم الأسبابِ النفسية التي تدفعُ إلى تناوُل المخدِّرات بشكل خاصٍّ بالمملكة، العوَاملُ الآتية:

١- مجاراة أصدقاء السوء.

٢- الرغبة في نسيان الهموم والمشكلات.

٣- البحث عن السعادة الوهمية.

٤- متاعب العمل.

٥- الرغبة في إطالة مدة العملية الجنسية.

٦- الرغبة في تحسن المزاج.

لقد أثبتت إحدى الدراسات التي حاولت كشفَ العوامل المرتبطة بالجريمة أنَّ (٦٢,٣٪) من المحكوم عليهم بأفعَال جنائية كانوا يتناولون المخدِّراتَ، وأنَّ المخدِّر يدفعُ بقوة الفرد إلى ارتكاب جرائمَ الاعتداء الجنسيِّ؛ كهتك عرض الذكور، واغتصاب الإناث (٥٥,٩٪) (محمد السيف: ١٤١٤: ٢٧٩).

وقد سبقَ الاتجاهُ الإسلاميُّ الدراسات التطبيقيةَ، والنظريات الوضعيةَ المعاصرةَ في لفْت الانتباه إلى وجود علاقة قوية وأكيدة بين المخدِّرات والميل نحو الجريمة والجنوح، فذكرَ شيخُ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن هذه العلاقة قائلاً: «إنَّ الحشيشة حرامٌ يُحَدُّ متناولها كما يُحدُّ شاربُ الخمر، وهي أخبثُ من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج، حتى يصيرَ في تخنُّث ودياثة، وغيرَ ذلك من الفساد» (السيد سابق: ١٤١١: ٣٣).

ثانيًا: الفجوة بين الأسرة والمؤسساتِ الشبابية وأضرار المخدّرات:

لنفترضْ أنَّ ضَعف برامج الترويح المفيدة في المجتمع وعدم ثقة أولياء الأمور في الأندية الشبابية لها علاقةٌ بميل الأبناء نحو المخدِّرات؛ مما يجعل الأسرَ في مأزق كبير في الحصول على ترويح مناسب لأبنائها، فكثيرٌ من أولياء الأمور يرون أنَّ ثمة خطرًا كامنًا من قبل الأندية الرياضية ذاتِ التجمع الطوعيِّ، فالغالبيةُ من الآباء لا يرون أنَّ للأندية الرياضية والمراكز الشبابية آليةً فعالةً للتربية الفكرية والسلوكية، خاصةً وأنَّ تلك الأندية تُعَد حكومية بتنظيمها وتمويلها، وربما كان السببُ وجودَ فراغ فكريٍّ كبير داخل تلك الأندية، بسبب إعراض النخبة والرموز من قادة الفكر والرأي والدين عن المشاركة في نشاطات الأندية الرياضية والاجتماعية والثقافية، وكأنَّ المجتمعَ حتى الآن لم يعِ أهميةَ الأندية الرياضية برسالتها الوطنية المتمثلة في خلْق التوازن الفكريِّ والمواطنة الصالحة،

أو لم يعِ أنها أداة مهمة في تغذية الأفراد بقيم فكرية وسلوكية تجسِّد الانتماء للمجتمع وحبَّ الوطن، خاصةً وأنَّ تلك الأندية تقومُ على جموع من الناس تتجاوز الأسرةَ والحيَّ، وهي بنية طليقة في العلاقات البشرية، أو هي اتحادٌ طوعيٌّ مصطنَع من الأفراد لتحقيق غاية رياضية وثقافية واجتماعية، يقبلون التوجيهَ من مَصدر جديد، لتحررهم - نوعًا ما - من ارتباطهم بطبقات وأعراف التنظيم الاجتماعيِّ التقليديِّ؛ لذلك ينبغي المسارعةُ في تجديد تنظيم تلك الأندية لتكون عاملَ جذْب لقادة الفكر والرأي، أو في اتجاه يتمكنُ المجتمعُ من خلالها من تصحيح الفكر والسلوكيات البشعة المعادية والمضادة للمجتمع والتي ضمنَها المخدِّرات، والتي شاهدناها في السنوات الأخيرة كإشارات تحذيرية تفيدُ أنَّ قيم أبنائنا بدأت تتغيرُ، وهي تسيرُ نحو الاتجاه الخطأ (محمد السيف: ١٤٢٤هـ).

وأثبتت الدراساتُ في علم اجتماع الجريمة والتي أجريَت في المجتمع السعوديِّ (١٤١٧هـ) أنَّ مشكلة الجنوح والمخدِّرات ترتبطُ بحجم الفراغ ونمط النشاط الذي يمارَس فيه، وأشارتْ إلى أنَّ معظم المحكوم عليهم في الإصلاحيات ودور الملاحظة الاجتماعية ودور التوجيه الاجتماعيِّ بالمملكة، كان لديهم أوقاتُ فراغ كبيرة خلال اليوم، وأنَّ معدلَ الفراغ عند بعضهم يصلُ إلى نصف اليوم أو أكثر، وتبيِّن دراسة عن متعاطي المخدِّرات في (إصلاحية الحائر) بالرياض أنَّ معظم المتعاطين (٣٦٪) يشعرون بفراغ هائل يصلُ إلى خمس ساعات فأكثر في اليوم الواحد، وأن (٧٣٪) من المبحوثين ذكروا صراحةً أنَّ وقتَ الفراغ عاملٌ رئيسٌ في تعاطيهم المخدِّرات. واتضح أنه كلما زادت ساعاتُ الفراغ بالنسبة لأفراد العينة، مال المبحوثون إلى الموافَقة على أنَّ وقت الفراغ يؤدي إلى تعاطي المخدِّرات. وعلى هذا الأساس اعتبرت الدراسة وقت الفراغ من العوامل الاجتماعية المهمة المرتبطة بتعاطي المخدِّرات في المجتمع السعوديِّ (سليمان الفالح: ١٤٠٩).

إذًا، فالإستراتيجيةُ الفعالة للتوعية بأخطار المخدِّرات والوقاية منها تتطلب تكاملاً بين الأسرة ومؤسسات الترويح في المجتمع؛ لأنَّ الترويحَ مطلبٌ أساسٌ مُهم لأفراد المجتمع

وهو ذلك النشاطُ الحرُّ الذي يقومُ به الفرد أو الجماعة بدافع من رغبتهم في السرور، وهو النشاط الخالي من المسئوليات الشخصية والاجتماعية، وقد أكدت ثقافةُ المجتمع السعوديِّ من خلال الأنظمة والمؤسسات الرسمية على أهمية أنشطة الفراغ والترويح لأفراد المجتمع، وممارستها في حرية وطلاقة في ضوء التقاليد والقيم الاجتماعية والدينية، وأُنشئ لتحقيق هذا الهدف عددٌ من الهيئات والمؤسسات الشبابية ومن أهمها الأنديةُ الرياضيةُ، لكن الأسرة تنظر سلبيًا لتلك الأنديةَ على أنها أماكنُ لَهْو يخلو فيها الانضباط الاجتماعيُّ، ولا يرتادُها إلا أولئك الأفراد المتمردون على سلطة المدرسة والأسرة، ولا يوجد لديهم دافع لتحمُّل المسؤوليات الشخصية والاجتماعية. هذا الموقفُ الثقافيُّ السائد عند أولياء الأمور في المجتمع السعوديِّ جعَل ثقافةَ المجتمع تفصلُ بين الهدف (وهو الترويح عن النفس) وبين الوسيلة (وهي الأندية الرياضية). وقد نشأ عن ذلك أربعةُ أنماط من مظاهر السلوك المغترب (المنحرف) عند أفراد المجتمع تتلخص في الآتي:

أ- **الابتداع**: في هذا النمط نجد فئةً من أفراد المجتمع يقبلون الهدفَ بالترويح عن النفس بممارسة الأنشطة الرياضية، ولكنهم يستبدلون الأنديةَ الرياضية الحكومية بأنشطة رياضية في الأحياء والأماكن البعيدة عن التنظيم الرسميِّ، أو الإشراف التربويِّ وتخلو فيها متطلباتُ السلامة والصحة، وقد تكون تلك الأماكن بيئة مناسبة للانحراف وتناول المخدِّرات.

ب- **الطقوسية**: إنَّ ثقافة المجتمع التي لم تمنح الأنديةَ الرياضية أهمية تُذكَر، وتمنحها الصلاحية في الترويح عن النفس وإشغال أوقات الفراغ جعلَت الأنديةَ الرياضية غير مسايرة للمتطلبات الاجتماعية ومتطلبات الفرد؛ لذلك تجد كثيراً من مرتادي الأندية الرياضية لديهم حالة طقوسية، بمعنى أنهم يرتادون النادي لقضاء أوقات الفراغ، ولكنهم لا يحققون الهدفَ وهو التسريةُ عن النفس وشغْل أوقات الفراغ بسبب المعوقات التي تضعها إدارةُ النادي عند ممارسة الهوايات، حيث لا تتوافر في نشاط الفراغ الحرية والطلاقة، فقد تصمم برامج النادي الرياضيِّ للمنافسات الرسمية على مستوى الفرق، وعدم مراعاة الرغبات الفردية للأعضاء.

ج- **الانسحاب:** قد ينشأ بسبب موقف المجتمع من الأندية الرياضية حالاتُ انسحاب لبعض الأفراد، فيُعرضون عن الأنشطة الرياضية كوسائل للتسرية عن النفس وقضاء أوقات الفراغ، فيتخلون أو يعزفون عن ممارسة الرياضة بشكل عام، وبعض الأفراد قد ينسحبُ عن المجتمع إلى عالَمه الخاصّ، ويسرِّي عن نفسه بالأوهام، وطرْح الأعذار بعدم إمكانية ممارسته للرياضة؛ وكلُّ هذا يُحدثُ ظروفًا ملائمة للانحراف وتناوُل المخدِّرات.

د- **التمرد:** قد يحدثُ بسبب موقف المجتمع من الأندية الرياضية أنْ نجدَ فئةً من أفراد المجتمع يستبدلون أساليبَ الأنشطة الرياضيَة لتحقيق أهداف شغل أوقات الفراغ، والترويح عن النفس بأساليب وأهداف أخرى غير شرعية وأكثر تمردًا، منها اللجوءُ إلى ترويج المخدِّرات.

ثالثًا: الظروفُ الاقتصادية والمخدرات:

نفترضُ أنَّ فعالية التوعية بأخطار المخدِّرات وأضرارها تتطلبُ الاستقرار الاقتصاديَّ لأعضاء الأسرة، فقد كشفت دراسةٌ ميدانيةٌ (محمد السيف: ١٤٢٣ هـ) أجريَت على ألف شابٍّ سعوديٍّ محكوم عليهم بإصلاحية الحائر والدمام أنَّ (٦, ٧٣٪) من الشباب المبحوثين العاملين في القطاع الحكوميٍّ وسوق العمل الخاص وتوصلَت إلى كوْن تحقيقهم لأهدافهم الوظيفية والاجتماعية والمعنوية والمادية بشكل متدنٍّ ويميل بعضهم (٣٧٪) إلى تناول المُسكرات والمخدِّرات، وينتمي كثيرٌ منهم (٩, ٣٨٪) إلى عصاباتٍ إجرامية خاصة بترويج المخدِّرات.

ويشعرُ كثيرٌ من العاملين في سوق العمل الخاصّ (٢, ٢٦٪) بروح الانهزامية والفشل في تحقيق الأهداف المادية والاجتماعية والمعنوية فتخلوا عن وظائفهم ومهنهم وعاشوا في بطالة بدون عمل، ومالوا بشكل لافت للانتباه إلى جرائم السُّكْر والمخدِّرات؛ وكلُّ هذا لا يمنح الأسرةَ فرصةً للقيامَ بدور فعَّال في وقاية أبنائها من المخدِّرات والتحذير من أخطارها، والمشكلةُ ليست ضيقةً ومحصورةً، بل متعلِّقة بثقافة المجتمع نفسه والتي تَركِّز على الوظيفة والمهنة كوسيلة رئيسة لتحقيق الكسب الماديِّ

المشروع، ولكن قد تضعُ ثقافةُ المجتمع في الوقت نفسه معوّقات أمام بعض الوظائف تجعلُ حصولَ بعض فئات المجتمع على الوظيفة المناسبة والملائمة للمؤهل العلميِّ والقدرات الشخصية أمرًا غيَر ميسور.

ومن هذه المعوقات سوءُ تنظيم سوق العمل الخاصِّ في تحديد الأجور وإغفال الحقوق المادية والمعنويةَ للعاملين والتوسع في استقدام العمالة والخبرات الأجنبية، والمبالَغة في الشروط المطلوبة للوظائف الشاغرة في القطاع الخاصِّ، كذلك صعوبةُ القبول في التخصصات الجامعية لدراسة تخصُّص مناسب وملائم لطموح وقدرات الفرد، وعدم وجود تخطَيط للقُوى العاملة يحدِّد بدقة طبَيعة الوظيفة ومهامها والأجرَ المستحق، وكذلك نظرةُ المجتمع الدونية إلى كثير من الوظائف الفنية والحرفية، كلُّ هذا خلَقَ فواصلَ وعدم تناسُب بين الهدف من الوظيفَة (وهو تحقيق الكسْب الماديِّ المشروع) وبين الفرص (الوظائف) المناسبة، وأمام هذا التفاوت والانفصال نتج من جرَّاء ذلك عدةُ استجابات سلوكية مغتربَة (منحرفة) في المجتمع السعوديِّ، يمكن تَصنيفُها على النحو الآتي:

أ - **الابتداعُ**: تجد فئةً من الناس تقبل الوظيفةَ لتحقيق الكسب الماديِّ المشروع، ولكن تبتدع بأسلوب الوظَيفة، فتستغل إمكانات الوظيفة وصلاحيتها الوظيفية لأعمالها الشخصية، وقد تُكسب من مكانتها الوظَيفية تسهيلات ومكاسب مادية، مقابل التخلي عن بعض مسئولَياتها الوظيفية وكل هذا يهيئ ظروفًا مناسبة لتناوُل المخدِّرات.

ب - **الطقوسية**: تجد فئةً من الناس تقبل الوظيفة، ولكن لا تحقق الكسبَ الماديَّ المناسب لقدرات ومؤهلات الموظف، وكذلك المناسبُ لطبيعة ومهام الوظيفة، فنجد هؤلاء الأفراد الطقوسيين ملتزمين بالوظيفة بشكل شبه قهريٍّ بالرغم من أنها لا تحقق لهم شيئًا يُذكَر، فيلاحَظ على هذه الفئة ضعفٌ في الإنتاجية، وتكاسُل وعدم إنجاز مهام الوظيفة، وعدم مراعاة أخلاقيات الوظيفة مع المراجعين؛ وكلُّ هذا يهيئ ظروفًا مناسبة لتناول المخدِّرات.

جـ- **الانسحاب**: وفي هذا النمط نجد فئةً من أفراد المجتمع يعرضون ويعزفون عن الوظائف، ويتخلون عن الكسب الاقتصاديِّ المشروع ويميلون إلى البطالة والتشرد، وأحيانًا إلى التسول أو التحايل على أنظمة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعيِّ للحصول على إعانات مادية، وكلُّ هذا يُعَد تهيئةً مناسبة لتناول المخدِّرات.

د- **التمرد**: وفي هذا النمط قد يستبدل الأفراد الوظائف المشروعة، بوظائف غير مشروعة لتحقيق الكسب الماديِّ، مثل ترويج المخدِّرات أو الدعارة أو السرقة.

رابعًا: عدمُ التكامل بين الأسرة والمدرسة والمخدرات:

إنَّ مما يجبُ أنْ تُوليه الأسرةُ أهميةً كبرى في سبيل تحصين الأولاد ضد الشرِّ عمومًا التخطيطَ والتنسيقَ والتكاملَ مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، كالمدارس والمراكز المختلفة؛ لتوجيه الأبناء إلى قيم ومعايير النظام العام، وتعود على المجتمع بالنفع؛ فيجبُ على الأسرة الاهتمام ومتابعة التحصيل الفكري للأبناء الذين يحصلون عليه من المدرسين ومشرفي النشاط، أو الأنشطة الرياضية والثقافية ونحو ذلك، ويجبُ علَى الأسرة أنْ تتفاعلَ بجدِّية مع مؤسسات المجتمع المختلفة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وشغل الأولاد بما يعودُ بالنفع على الفردَ والأسرة والمجتمع ككلٍّ.

ومن ناحية أخرى، فقد لاحظْنا توتُّرًا وصراعًا بين المراكز والمكانات الاجتماعية في المجتمع قائمًا داخل النسق التربويِّ؛ فنجد مثلاً مكانة (المدرس) الاجتماعية في هذه الفترة المتغيرة قد انخفضت كثيرًا بالنسبة لمكانته الاجتماعية التي كان يشغلها في الفترة السابقة، على الرغم من أنَّ مركزَه الاجتماعيَّ داخل المدرسة ما زال مرتفعًا، ويتميز بمركز متقدِّم بالنسبة للطلاب! ويأتي انخفاضُ مكانة المدرس في هذه الفترة المتغيرة بسبب ارتفاع المكانة الاجتماعية للطلاب، فمعظمُ الطلبة يستمدون مكانتَهم الاجتماعية من مكانة آبائهم وأقاربهم الاجتماعية؛ مما يؤثرُ على مكانة المدرس؛ ومن ثَمَّ يتأثرُ دورُهَ سلبًا في القيام بوظيفته (مركزه الاجتماعي) كمربٍّ ومدرِّس والتي كان يقومُ بها على أكمل وجه في الفترة التقليدية السابقة، عندما كان يحظى بمركز عال ومكانة اجتماعية متقدمةً على الطلبة، مما كان يسهِّل قيامَه بدوره التربويِّ، حيث كانَ

يقلُّ تمرُّد الطلاب على المدرسين، ويقلُّ كذلك الهروبُ والغيابُ من المدارس، عكس ما حدث في هذه الفترة المتغيرة عندما انخفضت مكانة المدرس، حتى أصبحت من العوامل الرئيسة التي منحت فرصةً للطلاب في تمرُّدهم على الأنظمة المدرسية وعلى إدارة المدرسة والمدرسين، كذلك أسهمت في ميل الطالب نحو الغياب والهروب من المدرسة (محمد السيف: ١٤٢٤هـ).

خامساً: التربية الجنسية والمخدرات:

إنَّ الشعورَ بالمشكلات الجنسية لا يصنع ظروفًا ملائمة للتوعية بأخطار المخدِّرات والوقاية منها؛ ففي استفتاء جريدة الرياض الواسع (شهر ذي الحجة ـ١٤٢٧هـ) تبين أنَّ (٤٠٪) من الأزواج السعوديون يواجهون مشكلات في العلاقات الجنسية مع الطرَف الآخَر، وأنَّ الزوجَ غالبًا يكونُ مصدرَ المشكلة الجنسيَّة، وكشفت دراسة ميدانية (محمد السيف: ١٤٢٨هـ) أنَّ من أهم القلق الجنسيِّ والمشكلات الجنسية يرجعُ إلى الأفكار الخاطئة عند الشباب الذكور من أنَّ كثرة الجماع وإرهاق المرأة يثبت الرجولةَ والفحولةَ؛ فيعمد بعضُ الأزواج إلى الأعشاب المقوية والمنشطات ومن ضمنها المخدِّراتُ، وكذلك يشيع عند الزوجات أنَّ حجم الحبِّ الذي يقدِّمه الزوجُ لها يقاس بكثرة المعاشَرة الجنسية؛ فتضطر إلى اصطناع الشبق الجنسيِّ لجذب الزوج للجماع في كلِّ وقت للحصول على كثير من الحبِّ، فيضطرَ بعضُ الأزواج إلى اللجوء للمنشطات ومن ضمنها المخدِّراتُ.

لذلك، نرى أنَّ من أهم المعوقات الأسرية للتوعية بالمخدِّرات وأضرارها المعلومات التي حصلنا عليها من الأزواج والزوجات في مجتمعنا، والتي تفيد بأنَّ التربية الجنسيةَ كانت ثقيلة الوطأة على الأسرة بشكل عام، وعلى الوالدَيْن بشكل خاصٍّ، فالوالدان أقلُّ صراحة مع أولادهم الذكور والإناث في النواحي الجنسية، وأكثر جرأة في النواحي العائلية الأخرى؛ ولهذا ننظرُ إلى الأسرة في مجتمعنا كمصدر ضعيف للتربية، حتى المدرسة لم يتضح لها دورٌ يُذكَر في عملية التربية الجنسية لأبنائنا وبناتنا، وحين يصلَ الأمرُ إلى تعليم الحقوق والواجبات المتبادَلة بين الزوجين فيما يتعلق بالجماع والمتعة

الجنسية الشرعية، كان المنهجُ المدرسيُّ مليئًا بالعظات الدينية الداعية إلى التقوى والعفة والفضيلة، بدون ترسيخ أفكار عملية توجِّه المراهقين والمراهقات نحو الاعتناء بأنفسهم، والبقاء بصحة جيدة وجاذبية مستمرة عند شريك الحياة بعيداً عن الممارساتِ المنحرفة التي تُوصِّل إلى تناوُل المنشِّطات.

لقد تعلَّم الأزواجُ والزوجاتُ ما عايشوه في فترة المراهقة عن العواطف والجنس، وللأسف لم تكن المدرسة ولم يكن الآباء والأمهات مرجعًا ومصدرًا مفيدًا لأبنائهم وبناتهم، ولم يكن لهم تأثيرٌ طوال الطريق؛ وهذا يقللُ من دور الأسرة بالتوعية بأخطار المخدِّرات المنشِّطة وأضرارها، وهذا يعني أننا يجبُ أنْ نَظلَّ نستمعُ لأبنائنا وبناتنا لكي نتمكنَ من تغذيتهم بكلِّ القيم العاطفية والجنسية المفيدة لمستقبلهم الزواجيِّ، ويجبُ أنْ نعترفَ أَنَّ إثارة مثل هذه القضايا مع أولادنا الذكور والإناث ليس سهلاً، ولكن نريدُ أنْ يتعلمَ الأبناء والبنات عادات صحية جنسية ونرسِّخ قيم عاطفية ضرورية، تمكِّنهم من التواصل مع شركاء حياتهم بمعلومات شخصية للغاية، تسعدهم عاطفيًا وجنسيًا، ولكي يتمكنَ أولادُنا من التواصل مع شركائهم في المستقبل في أثناء الحياة الزوجية فعليهم أنْ يتعلموا كيفَ تكون لهم جاذبيةٌ عند الطرف الآخر، وفي الوقت نفسه كيف يكونُ لديهم استعدادٌ للاستجابة العاطفية معهم، ومن أفضل الطرق لذلك المبَادرة في وقت مبكر في التحدث مع مراهقينا عن علاقات الحَبِّ بين الزوجين والعفة والمشاعر الدافئة والحنان والمودة والرحمة؛ وبهذا نكونُ قدَوة للمراهقين ومصدراً لمعلوماتهم العاطفية والجنسية، بدلا من وسائل الإعلام التي حاصرتهم في كلِّ مكان، فهي تعرضُ ثقافة جنسية غريزية، وممارَسات جنسية مثيرة ليس إلاَّ، وهي مصطنعة ووقتية، وغير لائقة لحياة زوجية هادفة ومستمِّرة، كما إنَّ مبادرة المدرسة والوالدين في الحديث مع أولادهم عن الجنس ومتطلباته الصحية والنفسية وضوابطه الشرعية يقطع طريقَ الأصدقاء الذين قد يزودونهم بمعلومات جنسية خاطئة، تحت تأثير ضغط المتعة والاستثارة والتشويق؛ وذلك حتى يفهم أولادنا تلك الأمورَ، ولا يفعلون أشياءَ غير لائقة، أو يتورطون في أيِّ نوع من السلوكيات الجنسية العشوائية المحرَّمة أثناء مراهقتهم، أو في المستقبل مع شركاء حياتهم من الأزواج أو الزوجات.

ومن المؤكد أنه كلما أصبح لدى أبنائنا وبناتنا معلوماتٌ صحيحة من مصادر موثوقة عن الجنس فإنَّ نظرَتهم للمعاشَرة الزوجية سيكون منبعُها المودةَ وتبادُل الحقوق، بدلاً من اعتبارها مجردَ قوة وواجب فرضه الواقعُ الاجتماعيُّ والغريزيُّ.

إنَّ إعراضَ الوالدين وتقصير المعلمين والمعلمات في المدارس عن التحدث مع الأبناء والبنات بطريقة منفتحة في وقت مبكر ومناسب لنضجهم الجنسيِّ سيجعل الأولادَ حتمًا من ذكور وإناث في حَرَج من ناحية التعامل والتكيف في بداية النمو الجنسيِّ مع شهوة مُلحَّة ونشاط جنسيٍّ غزير وثائر.

لقد تبيَّن من تلك الدراسة الميدانية أنَّ الوالديْن قد لا يحبِّذان كثيرًا التحدثَ مع الأبناء والبنات بطريقة منفتحة، وفي وقت مناسب لنضجهم الفكريِّ والعاطفيِّ والجنسيِّ عن العلاقات غير المشروعة بين الجنسين، وآثارها النفسية والمَرضية والاجتماعية المدمِّرة، ففَقَد الأبناءُ والبناتُ - للأسف - الحوارَ المتبادَل مع أمهاتهم وآبائهم في هذا الجانب الأخلاقيِّ المهم؛ وبذلك فوّت الوالدان فرصةً مهمة على أبنائهم وبناتهم وهي غرسُ بذور الكره لكلِّ علاقة جنسية محرَّمة خارج الضوابط الشرعية في أثناء تنشئتهم أو بعد اقترانهم بشريك الحياة، ولو أنَّ الوالديْن يتطرقان مع أولادهما لهذه المشكلة الجنسية بأسلوب قصصيٍّ وحوار هادئ ومتبادَل في مرحلة عمرية مبكرة لنضجهم الفكريِّ، ويذكُران لهم بوضوح نماذجَ عن تلك العلاقات المحرَّمة وسلبياتها من الواقع المعلوم لديهم، أو المنشور في وسائل الإعلام، لَتمكَّنَ الوالدان من غرْس قيمةَ العفة بأسلوب عمليٍّ، وهذا يُعَد محورًا أساسيًا في التربية الجنسية؛ لأَنَّ العلاقةَ الجنسيةَ المحرَّمة بين الشباب والفتيات لا تتحرّر من الكبت والحرمان الجنسيِّ كما يدَّعي البعضُ، بل بالعكس فمن شأنها أنْ تَزيدَ الاضطرابَ؛ من جرَّاء الإحساس بالذنب إثر عصيان الشريعة الأخلاقية، أو الخوف من الحمْل والأمراض الجنسية (كالزهريِّ، والإيدز) وهذا مما يدعو للقلق، وهو من أهم العوامل التي تدفع الفردَ لتعاطي المخدِّرات.

إنَّ أخطاءَ التربية الجنسية العائلية في مجتمعنا قد تخلق عند البنات منذ التنشئة الاجتماعية الخشية من الرجل، وتجعل البنتَ مهمومةً من زوج المستقبل، فبعضُ الأسر

تقدِّم فكرةً للبنت منذ صغرها أنَّ الرجلَ هو عبارة عن (فحل) يحتاج امرأةً لديها ميولٌ جنسية، ولا يرغب في الباردة جنسيًا، فالرجل قويٌّ جنسيًا، فضلاً عن كون هذا النوع من التربية غير أخلاقيٍّ إلى حدٍّ بعيد، إلاَّ أنه البرهانُ على جهل كامل بالوجه الحقيقيِّ للتربية الجنسية للمرأة في مجتمعنا.

إنَّ هذا النمطَ من التربية الجنسية يقدِّم البنتَ كزوجة تصطنع الشبقَ الجنسيَّ، وتتظاهر بالرغبة الجنسية المفرطة، حتى تحظى بقبول الزوج وتستقر عاطفيًا واجتماعيًا في الحياة الزوجية، لكن من جرَّاء هذه الرغبة الجنسية المصطنعة سيحدث في الحياة الزوجية ردة فعل عكسية غير طبيعية، عندما ينفر الزوج من إفراط زوجته في رغبتها في الاتصال الجنسيِّ وهو غيرُ مستعدٍّ لها، أو يلجأ للمنشطات ومن ضمنها المخدِّراتُ.

لقد ثبت من الدراسة أنَّ الزوجة في تصرفاتها وسلوكياتها وفهمها الخاطئ عن العملية الجنسية المشتركة بين الزوجين في أثناء التنشئة الاجتماعية هي من أكثر الأسباب التي تحدُّ من رغبة الرجال بممارسة الجنس معهنَّ كزوجات، فلقد تبيَّن من بعض الزوجات أنهنَّ دخلنَ الحياة الزوجية وهنَّ يفهمنَ معنى العلاَّقة الجنسية بين الرجل والمرأة من الأفلام والقصص الغرامية، والتي صُوِّرتْ بأنَّ الرجل دائمًا يلهث نحو ممارسة الجنس مع المرأة، وأنَّ إقبال الزوج على زوجته وكثرة ممارسته للجنس معها دائمًا يشعرها بأنها مرغوبة منه، وأنَّ عدمَ تجاوبه معها في كلِّ إغراءاتها الجنسية على الدوام يُشعرها بأنها غيرُ مقبولة لديه، ومن هنا ينشأ الصراعُ والتوترُ، والذي يؤدي إلى النفور الجنسيِّ في العلاقات الزوجية، إنها بهذا الأسلوب تعمل تقنيات مصطنعة، في حين أنها تجهلُ الحقيقةَ لاحتياجات الرجل الجنسية والعاطفية، فالمحبةُ الحقيقيةُ الحنونة هي أفضلُ الوسائل لكسْب الزوج والتعايش معه في علاقات حميمة، فقد تصادف هذا النوعَ من الزوجات أزواجًا يقرءون الصحف اليومية، أو يستغرقون كثيرًا في أعمالهم ووظائفهم، أو يتأخرون مع الزملاء والرِّفاق في الاستراحات والمقاهي والمجالس، وبالطبع هذه العواملُ تُعَد صدمة عاطفية لا يحسُن التقليل من شأنها من أيِّ زاوية من الزوايا؛ فبسبب هذا قد تُصابُ الكثير من النساء المندفعات عاطفيًا وجنسيًا بدون وعي

نحو أزواجهنَّ بخيبة أمل، وخاصةً عندما لا يجدنَ جهداً متساويًا من قبل الرجل في لقاء جنسيٍّ يدعم ويجدِّد رغبتهنَّ، فهي ترى أنَّ الجهد الذي يبذله الزَوجُ هو ثَمن حبها ومصدر فرحها وكمال سعادتها، وأنَّ البُطء في الاستجابة لمثيراتها العاطفية والجنسية أنانيةٌ ذكَريةٌ، تسبب بروزَ مظاهر متنوعة من اللامبالاة لدى المرأة، تنتهي بعددٍ من البرودات الجنسية.

ذكر (أحمد) عن مشكلته الجنسية مع زوجته قائلاً: «أنا مدرس وعندي بعض الأعمال المسائية، ولي ارتباطاتٌ عائلية خاصة مع والدتي وأخواتي، تزوجتُ زوجتي مباشرة بعد تخرجها من الجامعة، وجلست في المنزل سنتيْن تنتظر الوظيفةَ، سعدتُ بالبداية بتفرُّغها لزوجها ومنزلها، لكن في الأخير اكتشفتُ أنَّ هذا الفراغ سبَّب لنا عراكًا وجحيمًا في حياتنا الزوجية، فكلما أدخل المنزل بعد الظهر أو بعد العشاء أشعر باستعدادها ورغبتها في الجماع، والله أدخل تعبان وأريد منها كلمات حانية وابتسامات ترفع المعنوية، وتزيل التعب، لكن للأسف أجدها تخطط لممارسة الجِماع، وأنا حقيقةً لا أستطيع مجاراتها كلَّ يوم، فكثرة الدوام والارتباطات والمسئوليات تُحدث عندي إجهاداً وتعبًا يمنعني من الاستجابة لها في أكثر الأيام، إنها لم تقدِّم لي الحبَّ، بالعكس قدمتْ لي الشقاء، لأني شككتُ بنفسي أنني غير طبيعيٍّ، أو عندي ضعفٌ جنسيٌّ، والمشكلةُ عندها فهي لا تصدق أنها محبوبة أو مرغوب فيها إلا بكثرة ممارسة الجنس معها، تخافُ أنْ أتزوجَ عليها، هذه وصيةُ أهلها وصديقاتها لها، لقد تكدَّرتْ حياتي معها بسبب جهلها، والله لم تتحسن أحوالي معها إلا بعد ما جاءت وظيفتها وانشغلت بالتدريس».

لقد تبيَّن من تلك الدراسة كيف تُحدث تربية الأسرة والمجتمع البرودة الجنسية عند الزوجات والتي تُعَد عاملاً مهمًا في الشعور بالتعاسة الزوجية، ويقابلها عند الأزواج الذكور العَجزُ الجنسيُّ، والذي يشكل أيضًا ضربة قوية في تصدُّع العلاقات الحميمة بين الزوجين، والجانب الاجتماعيِّ في العجز الجنسيِّ حددته الكتبُ المتخصصة بالصحة الجنسية، وذكرت بأنه: كل هزال في المقدرة عند الرجل لا يحقق تذوُّقَ الزوجة السعادة

والرضا عن ممارسة الجماع، ومن أهم أنواعه ذات البُعد الاجتماعيِّ عدم رغبة الرجل في ممارسة الجماع مع زوجته، وكذلك الإنزالُ أو القذفُ المبكر للسائل المنويِّ الذَّكَريِّ؛ والذي يسببُ فقدانَ الزوج فجأة لشهوته الجنسية، ثم عدم مقدرته على تكملة الجماع مع زوجته، وإروائها بتأمين وصولها إلى الرضا والسعادة بعملية الجماع، وقد يصيب العجزُ الجنسيُّ الأزواج الذكور في أيِّ مرحلة عمرية من مراحل عمرهم حتى وهم شباب، وهناك نسبة لا بأس بها مِن الأزواج لا يدركهم العجزُ الجنسيُّ إلا بعد بلوغ السبعين من العمر.

لقد تبيَّن من بعض الحالات التي شملتها تلك الدراسةُ الميدانية، أنَّ بعض الزوجات يشعرنَ بأنَّ أزواجهنَّ عاجزون عن التعامل بكفاءة مع طاقتهنَّ الجنسية وعدم رغبتهم في معاشرتهنَّ جنسيًا، مما يشعرهنَّ بالإحباط وخيبة الأمل الزواجيِّ من شريك العلاقة وضياع الأحلام وتبخر الأماني، والصدمة القاسية في شريك العلاقَة الذي لم يستطع أنْ يروض أنوثتها ويشبع احتياجها؛ وكلُّ هذا يؤدي إلى استهتار بشخصية هذا الزوج واضطراب في العلاقاتِ الزوجية في نواحٍ متعدِّدة؛ وكلُّ هذا يخلقُ مناخًا مناسبًا لتناول المنشطات والمخدِّرات.

من خلال الشكاوى السابقة، يتبين لنا أنها قد تكونُ صحيحةً؛ بحيث تشعرُ الزوجة بالفعل باحتياجها للجماع مع زوجها والرغبة في معاشرته جنسيًا بشكل أكثر، كما قد تكونُ غيرَ صحيحة، حيث إنَّ بعضَ الزوجات تقيسُ قلة رغبة الزوج في معاشرتها جنسيًا وعدد المرات التي يلتقي بها جنسيًا (يوميًّا أو أسبوعيًا أو شهريًا) بالمعدل الذي تسمعُهُ من صديقاتها وصاحباتها من النساء، واللاتي قد يبالغنَ في ذلك من باب التفاخُر أو الكذب، وقد تكون شكوى المرأة نتيجةَ قياسها ومقارنتها عمَّا كان يحدثُ بينهما في بداية حياتهما وخاصةً في أشهُر العسل، وبالطبع فالوضعُ يختلفُ في الحالين.

ومن الناحية العلمية ليس هناك مقياسٌ ثابتٌ لتحديد نسبة ومقدار الرغبة الجنسية في الممارسة الجنسية بين الأزواج، ولكن هناك تغيراتٌ عضوية داخل الجسم تُحدثُ قلة

الرغبة الجنسية خصوصًا عند التقدم بالسنِّ، وتؤدي إلى اختلاف النشاط الجنسيِّ، وعلى كلٍّ من الرجل والمرأة أنْ يكونا على علم بهذه التغيرات، حتى لا تُفهم على أنها حالة مَرضيَة تحول حياتهما إلى شجار دائم وجحيم، فالرجلُ في العشرينيات يمكنُ أنْ يمارسَ الجماعَ مع زوجته أكثر من مرة في اليوم الواحد، ويحدُث هذا غالبًا في بداية الزواج وفي مرحلة شهر العسل، أما بعد فترة وبانتهاء العام الأول عادة ما يلجأ الرجل إلى الاعتدال في معاشرته الجنسية مع زوجته بمعدل مرتين إلى ثلاث مرات أسبوعيًا، وبعد سنِّ الخمسين يقلُّ معدلُ جماع زوجته إلى مرة واحدة أسبوعيًا، وربما يقلُّ هذا المعدل إلى مرة في الشهر بعد سنِّ السبعين.

إنَّ التربية الجنسية في مجتمعنا تغذي الشبابَ بقيم ذكورية خاطئة تدفعهم لتناول المنشطات من المخدِّرات، أهمها أنْ يكونَ له استعدادٌ ومقدرة على الجماع المتكرر، ويقوم بالعديد من المضاجعات للزوجة، لذلك يتوقع الشابُّ من زوجته أنْ تنتظرَ منه قدرةً على الأداءَ الجنسيِّ في أيِّ وقت، ولهذا يدخل الزوجُ الحياةَ الزوجية وهو مشحونٌ من المجتمع بصورة الرجل القويِّ والجاهز دومًا، فيتباهى الزوجُ في أشهر الزواج الأولى (شهر العسل) بعنفوان رجولته وبمقدرته على تكرار الجماع، ويتباهى بقدرته أمام الزوجة على إتمام واجباته ومسئولياته الجنسية أمامها، وهو لا يدري أنه سوف يسقطُ - لا محالةَ - في حفرة عميقة حفرتها له التربيةُ الجنسية الخاطئة؛ حيث أثبت الأطباءُ علميًا أنَّ المداومة على إيقاظ الشهوة الجنسية في أول الزواج، ومباشرة النشاط الجنسيِّ بإفراط قد يضل على هذا الحال، حتى يعتادَ على نمط جنسيٍّ مفرط، مما يوصله إلى شفير الإرهاق والوهَن، وينتهي إلى العجز الجنسيِّ في المستقبل القريب.

لا عجبَ أنْ يجدَ الرجلُ نفسَه بعد أشهر من الزواج بسبب الإفراط في الجماع غيرَ قادر على الأداء الجنسي بنسبة ١٠٠٪؛ بسبب فقدانه للرغبة الجنسية والمطارحات الغرامية، وعدم تفاعُله مع المثيرات والحوافز الجنسية التي تصدُر من الزوجة مما يدفعه إلى تناول المنشِّطات من المخدِّرات، وبذلك تكونُ التربية الجنسية الخاطئة في المجتمع قد منحت الشبابَ شهادةً مزورةً في فنِّ الحبِّ والجنس، حتى العروس بسبب التربية

الجنسية القاصرة نادرًا ما تكون مطلعة على خصائص عالم الزواج الذي توقن بأنها أصبحت جزءًا منه، ولذلك قد تكونُ الزوجة عاملا قويًا في عجْز زوجها الجنسيِّ، واستعجال نضوب المتعة الجنسية باكرًا قبل الأوان، فقد تستسلم العروسُ لرغبات زوجها المُلحة المفرطة، ولا تفكر في محاولتها ضبط مسارها ومسارات قواه، وربما أدركت أنَّ فورةَ شباب زوجها طبيعية وحبَّذتها؛ لأنه لا يريدُ أنْ يخيبَ آمالَها وأمانيها، فيجهد نفسَه في سبيل إرضائها، وربما سمع قصصًا طريفة تشيدُ بمقدرة الرجال، وشعر حينها بأنه سيكونُ أقلَّ منهم رجولة إذا لم يعادلهم في كثرة الممارسات، ومن جهة الزوجة قد تكون بسبب ضَعف ثقافتها الجنسية شديدة الميل إلى الجماعَ، وتَلحُّ على المعاشَرة من أجل كسْب الرجل وحبِّه، وهذا - بلا ريبَ - خطأ فادحٌ، فإذا تعدَّى زوجُها الحدَودَ فسيسيطر عليه التعبُ والإعياء، ويدبُّ فيه الإرهاق والعجز.

في هذا المجال ذكرت (ليلى): «كان الجماع مع زوجي في أول الزواج يتكررُ باليوم ثلاث إلى أربع مرات، واستمرينا على هذه الحالة ثلاثة أشهر تقريبًا، وفجأة في أحد الأيام وبعد الجماع تعب زوجي تعبًا شديدًا وأنهكت قواه وكأنه مصابٌ بالأنفلونزا، واستمر هذا التعبُ حوالي خمسة أيام، وبعدها بدأ يقول: الجماع سيئ، حتى أنه اتهمني أنني أنا السبب لأني أرغبُ كثيرًا، وبدأ يقول: أكره كثرة الجماع، حتى وصل إلى مرحلة لا يجامعني إلا بإلحاح مني وبعد أسابيع، يبدو أنه لا يعرفُ الاعتدالَ في الجنس من أول الزواج، لقد كانت كارثة لنا في حياتنا الزوجية، فقد صارت علاقتنا شجارًا وخصامًا ونقدًا، وأصبح الجماعُ بالنسبة له عمليةَ تفريغ السائل المنوي، كأنه تبوُّلٌ لا إراديّ».

ومن ذلك أيضًا، ما صرَّح به (خالد) عن تجربته وتجربة زملائه في شهر العسل بقوله: «بعد شهرين من الزواج بدأت لا أميلُ لزوجتي لأني شعرتُ أني فرغتُ كلَّ الجنس، وكنت أمارسُ الجماعَ مع زوجي مرتين فأكثر باليوم، وحتى أتهربُ من الزوجة ادعيت أنني فيني عين حسود وصدقت بذلك، وحتى زملائي أعترف معظمهم أنَّ الزواج بعد شهر العسل سالفة؛ لأنَّ المتعة الجنسية انتهت أول الزواج، وبعد أشهر

العسل يصبح الجماع روتينيًا عاديًا بل يكون مسئولية وواجبًا ثقيلا والسبب الإفراط وكثرة الجماع وعدم الاعتدال في أول الزواج، وأكثر المشكلات بين الأزواج تحدث عندما يصل الزوج إلى تفريغ كامل لطاقته الجنسية».

هناك شكلٌ من أشكال العجز الجنسيِّ عند الأزواج، ويعدُّ علميًا نوعًا من العجز وهو (القذف المبكر) وهو حالةٌ شائعة ومنشرة عالميًا تصيب (٣٠٪) من الرجال، وتسببُ لهم القلقَ والانطواء والارتباك والإحباط، وتؤثرُ على احترامهم الذاتيِّ، وثقتهم بطاقتهم الجنسية، وقد تزعزع علاقاتَهم الزوجية وتؤدي إلى الخيانة أو الطلاق، ولها علاقةٌ بالميل نحو المخدِّرات والمنشطات. ولسرعة القذف بُعدٌ اجتماعيٌّ كبيرٌ في أسبابه وآثاره، وهو أحد المساوئ التي تعترضُ استقرارَ العلاقات الزوجية، وهذا أمر طبيعيٌّ؛ لأنه يدخل في باب قلة المقدرة على مشاطرة المتعة الجنسية، وإرواء الزوجة بتأمين حاجتها إلى الاستمتاعَ باللذة، وهذه المشكلةُ الجنسية شائعةٌ عند الرجال حتى وهم في سني الشباب؛ فقد أوضحت إحدى الدراسات الطبية والتي طرحت استطلاعًا واسعًا حول هذا الموضوع أنَّ (٢٠٪) من الرجال يقذفون السائلَ المنويَّ بعد دقيقتين من الإيلاج، وذكر (٦٢٪) منهم أنهم ينتهون من الجماع بعد خمس دقائق من الإيلاج بسبب القذف المبكر، وذكر (٧٪) أنه يحدث عندهم القذفُ بعد خمس عشرة دقيقة.

ومن ناحية اجتماعية نفسية، ثبتَ أنَّ سببَ العجز الجنسيِّ في شكله (القذف المبكر) من أخطاء المتنفسات الجنسية، وهو يبدأ عادة منذ فترة المراهقة، عندما يمارسُ المراهقُ ويدمن على الاستمناء باليد بسرعة قصوى، وخاصة عندما يستثار بمشاهدة أفلام إباحية ومقاطع جنسية معينة، وتزداد مشكلة العجز الجنسيِّ بالقذف السريع والإنزال المبكر عندما يداوم الشبابُ والرجالُ بعد زواجهم على مشاهدة المواد الجنسية الخليعة المعروضة بالأفلام، والقنوات الفضائية والمواقع الإباحية في وسائل التواصل الاجتماعية؛ لأنَّ المداومةَ على مشاهدة الأفلام الجنسية تجعل الفردَ في حالة استثارة دائمة، ومرحلة ذروة قابلة للقذف عند أدنى ملامسة أو مداعبة للزوجة، وقد يلجأ الزوجُ - لعلاج نفسه - إلى تعاطي المخدِّرات.

ويدعم ذلك ما ذكرته (عواطف) عن معاناتها مع زوجها قائلة: «تزوجتُ وعمري (٢٢) سنة، من شابٍّ عمره خمس وعشرون سنة وتوقعتُ أنْ أكونَ أسعد الناس معه، لكني صُدمتَ في أول الزواج أنه ينتهي من الجماع بسرعة جداً، والله إنَّ الجماع في أول شهر الزواج لا يتعدى مدته خمس دقائق، لقد انسدَّت نفسي جداً، وأكره وأتقزز عندما أرى زوجي ينزل وينتهي من الجماع ويدوخ وينام، كنت أخجل من مناقشته بهذا الموضوع، لقد كبتُّ ذلك بنفسي، لكنه عرف من نفسه أنني غير سعيدة بسبب هذا القذف السريع، وبدأ يبرر مشكلته بسبب مشاهدته المستمرة قبل الزواج للقنوات الجنسية الخليعة ودخوله مواقع جنسية في الإنترنت، فأصبح لا يتحكم بغريزته وشهوته، للأسف كان زوجي يقول: وأنا أبدأ الجماع معك أتذكر حركات جنسية مثيرة في الأفلام فأقذف بسرعة».

وتستمر (عواطف) بذكر معاناتها قائلةً: «إنَّ زوجها حاول علاج المشكلة ورأى أنَّ مشاهدتي معه للقنوات الجنسية تعطيني متعة وسرعة بالتهيج الجنسي، كما تعطيه أيضًا متعه مماثلة، فأدخَل القنوات الإباحية في غرفة النوم، لكن للأسف زادت المشكلة سوءًا، فأصبح هو يستمتعُ نفسيًا بالمشاهدة فقط، وزادت مشكلة إنزاله المبكر كثيراً، لأنه دائمًا في حالة تهيُّج واستثارة، أما أنا فكرهتُ الجنسَ كله بسبب المناظر المشينة والمقرفة، إنه زوج غبيٌّ! لو ترك الوضعَ عادي يمكن أنْ نعالج أنفسنا، وأحاول أساعده ليمتعني وأمتعه، لكن للأسف كان دخول القنوات الإباحية للمنزل ضربة قاضية، فقد كرَّهتني الجماع، فقد وقفَت نفسي، والآن نمارسُ الجماع من أجل الحمل، وكروتين».

ويقول (وليد) عن عجزه الجنسيِّ وأسبابه: «عند زواجي كنت أشترط أنْ تكون زوجتي جميلة ومرتبة ونظيفة وتهتم بغرفة النوم والعطورات ولديها أنوثة، وفعلاً وفقني ربي وحصلت على الزوجة في هذه المواصفات، ولكن للأسف لم أسعدها، فأنا متزوج لي ثلاث سنوات وعندي مشكلة الإنزال المبكر، فالجماعُ لا يستمر أكثر من خمس دقائق، والسببُ لأني في تهيُّج دائمًا، وأنا أمارسُ الجماع معها أتذكر مشاهد وأوضاعًا جنسية مثيرة بالأفلام أو بالإنترنت فأنتهي بسرعة، للأسف كنتُ أشاهد هذه

الأفلام الإباحية قبل الزواج ومازلت أشاهدها في الاستراحات، إنَّ زوجتي لا تشعر بالارتياح معي، لقد كرهنا الفراشَ وغرفة النوم».

من جهة أخرى، لم تقدِّم الأسرُ لأبنائهم وبناتهم تربيةً جنسيةً سليمة تسهم وترشد إلى التعامل مع زوجاتهم اللاتي لديهنَّ اضطراباتٌ هرمونية، وخاصةً عند زيادة هرمون الذكورة في أجسامهنَّ، فعندما يتجاوزُ هرمون الذكورة المعدلَ الطبيعيَّ من خلال بعض العلامات- مثل عدم انتظام الدورة الشهرية، وزيادة نموِّ الشَّعر، وسَرعة الخصوبة عندهنَّ- تَزداد الرغبة الجنسية عند المرأة، وتكاد تطلبه في اليوم أكثر من مرة، ومهما أراد الزوجُ مجاراة رغبة زوجته الجنسية، إلا أنه يتركها بدون أنْ يعلمَ أنَها في حالة عدم إشباع ولديها توترٌ وإثارة جنسية، وتنتظر اللقاءَ الجنسيَّ مرة أخرى، وقد تطلبُ الزوجة في هذه الحالة ممارسةَ الجنس مع الزوج في أوقات غير ملائمة له وهو غير مستعدٍّ لها؛ كأنْ يكون مُجهدًا من العمل، أو والأطفال مستيقظون، أو أنْ تطلبَ الزوجة الجنسَ من الزوج حتى ولو بَعدَ سماعه أنباءً غير سارة أو أخبارًا حزينة.

ولو عرف الشباب أثناء تربيتهم الجنسية هذا النوع من الهرمون وآثاره المحتملة، فلربما تمكَّنوا من التعامل مع زوجاتهم والتكيف معهنَّ، فَالزوجةُ التي لديها مشكلةٌ في زيادة معدَّل هَرمون الذكورة يكفيها حتى تصلَ الذروةَ والارتواءَ الجنسيَّ القليلُ من التقبيل المستمر والمغازلة والإعجاب والمطارحات الغرامية والحديث عن الحب، فهذا كاف لبلوغ الزوجة سعادتها في المعاشرة الزوجية، فليس من الضرورةَ حدوثُ معاشَرة جنسيَة كاملة، وقد يلجأ بعضُ الأزواج؛ لمجاراة رغبة زوجَته الجنسية إلى اللجوء إلى المخدِّرات المنشطة.

ويزداد وضوحُ المشكلة السابقة من خلال قول (وفاء) الآتي: «للأسف أنا أطلب الطلاق من زوجي بعد سنتين من الزَواج باستمرار، لعدم رضاي عنه، بسبب جهلنا عن حياتنَا الجنسية، فكنتُ مزعَجة جدًا له؛ أطلب المغازلة والمداعبة باستمرار وأنتظر أنْ يمارس معي الجنس باستمرار حَتى ولو كان الوقت غير مناسب وهو مجهد من العمل، للأسف كنتُ أطلب الجنس تقريبًا بصراحة وبأسلوب غير لائق للزمان والمَكان، لقد

كنت ثقيلة دم، وثقيلة جدًا على حياة زوجي، كنت أسخر من زوجي فأقول له: أنت ضعيف جنسيًا، لماذا لا تلبي حاجة الزوجة، وأنت غبيٌّ، أنت لا تفهم! وقد عشنا بجحيم ونكد طوال سنتين، ولما ذهبتُ لأعالج زيادة الشَّعر عندي، عند إحدى الإخصائيات وطلبتْ تحليلا للهرمونات وخرج تحليل هرمون الذكورة فوق المعدل الطبيعيِّ، واستفسرتْ الدكتورة مني هل أعاني من زيادة الرغبة الجنسية؟ قلت: نعم قالت: لازم تفهمي ذلك، وتراعي زوجك، وأعلَميه أيضًا حتى يراعي هذا الجانبَ، فصُدمتُ كثيرًا بعد هذه المعلومة المتأخرة جدًا».

وأخيرًا، فإنَّ من أهم الأخطاء التربوية الجنسية عند الشباب أنْ يتصوروا أنَّ الكحول مؤثرة في تنشيط الرغبة الجنسية؛ فمن الأزواج مَن يعتقد أنَّ كأسًا من الكحول المخفَّف تجعلُ الرجلَ نشيطًا في السرير، وهذا غير صحيح؛ فقد أثبت الطبُّ الحديثُ أنه في بداية تناوُل الكحول يشعر الرجلُ بزيادة الرغبة الجنسية؛ وهذا التأثيرُ يرجعُ إلى الناحية النفسية، وإلى ارتفاع مؤقَّت في بعض الموصلات العصبية، التي لا تلبثُ أنْ تنخفضَ؛ نتيجة انخفاض هرمون الذكورة، والتأثير على سرَعة القذف الذي يحدُث دون الشعور بأيِّ نوع من المتعة، ودون الوصول إلى الرعشة الجنسية أو قمة اللذة.

والحقُّ - كما ثبت طبيًا - أنَّ الكحولَ بأنواعها المختلفة المخففة والثقيلة ضارةٌ تمامًا، ولا تأثيرَ لها في تنشيط القدرة الجنسية كما يعتقد الكثيرُ من الناس وخاصةً الشبابَ منهم، بل إنَّ تجرُّعها يعمي البصيرةَ، ويسببُ اختلالَ التنسيق وفقدان المقدرة على التحكم وضبط الممارسةِ الجنسية.

ولإلقاء الضوء على هذا الأمر، نروي لكم ما أبانته (غادة) بقولها: «لقد تعبتُ نفسيًا وأصابني القَهر بسبب القذف السريع عند زوجي، لقد شعرتُ بالاكتئاب من طريقته في الجماع، إنه لم يسعدني، فوقتُ الجماع عنده قصيرٌ جدًا لا يتعدى ثلاثَ إلى عشر دقائق، فأقنعتُه أنْ يذهبَ إلى طبيب ويُعالَج، فاقتنعَ وذهبَ إلى الطبيب، وسأله: هل تشربُ كحولاً؟ قال زوجي: نعم، ولكن في فترات متباعدة، قال الطبيب: الإنزالُ المبكر والقذف السريع يرتبط بتأثير الكحول، فيجبَ أنْ تترك الكحول لتكونَ سليمًا،

لقد اعترف زوجي لأول مرة لي بأنه شربَ الكحول خارج المملكة؛ لأنه يعتقد أنها تثيرُ الشهوة وتقوِّي فعله الجنسيَّ، قال: البناتُ في الخارج يطلبن الكحول كشرط لممارسة الجنس حتى يُزِلْنَ الخجل ونحن جاريناهنَّ، ثم تعودتُ على ذلك، وللأسف كانت هذه النتيجة المَرضية».

سادسًا: القنواتِ الفضائية والمخدرات:

كثرت وسائلُ الاتصال والثقافة في هذا العصر ما بين مسموعة ومرئية ومقروءة، وكثر فيها الغثُّ والمُفسد، فأصبح واجبًا على الأبوين أنْ يساعدا الولدَ فيما يَحسُن أنْ يقرأ، أو يسمع، أو يرى، فلا يزال - بحمد الله - يوجد مَن ينشر الكلمة الطيبة، ويدعو إليها، ويقدِّم للشباب برامجَ هادفة وتسلية بريئة، ويفتح أمامهم آفاقًا في العلم والمعرفة تستمدُّ ثقافتَها من الشريعة الغرَّاء.

وإنك لترى أثرَ ذلك على الأسرة المحافظة، حيث تحصنُ أولادَها بفضائل الأخلاق المستمَدة من الكتاب والسنة، فلا يتأثرون بما يعجُّ به الأثيرُ من برامج الانحراف والمخدِّرات، والفنِّ الهابط والغناء الفاحش، والسحر والشعوذة والقمار والسفر لمناطق الفجور والخمور.

إنَّ ترسيخَ ثقافة الحوار والتفاهم والإقناع مع الأولاد شيءٌ مُهمٌّ؛ إذْ يعلِّمُهم الجرأةَ في طلب الحُجة في استيضاح كلِّ ما يشكل عليهم من أمور الحياة سواء ما يتعلق بالعبادات، أو التقاليد السائدة، والآداب، والأعراف الاجتماعية، الأمرُ الذي يساعدُ في تصحيح المفاهيم الخاطئة التي ترسَخ في أذهانهم، ولاسيما إذا أحسنَ الآباءُ طرحَ الحُجج والبراهين وأجادوا في الإقناع، كما إنَّ ذلك من شأنه أنْ يعطي الشابَّ قدرًا من الطمأنينة في إظهار ما لديه من تصوُّرات وأفكارَ ونحو ذلك مما يأخذُ من المواد الإعلامية، وبمناقشة هذه الأمور مدعومة بالحُجج والبراهين يتضحُ له ما هو الخطأ والصواب؛ فهذه من الوسائل المهمة في تحصين الأبناء ضدَّ الأفكار المنحرفة الهدّامة.

●●●

المبحث السابع: جرائم الشباب

يتحدد البناء الثقافي لكل مجتمع من مجموعة المعايير والقيم والعادات والتقاليد، وفي ضوء البناء الثقافي تتحدد الأهداف الاجتماعية العليا، وهي أهداف لها مكانتها وتأثيرها الجماعي، كذلك يحدد البناء الثقافي الوسائل وأحسن الطرق لتحقيق هذه الأهداف.

والمجتمعات الإنسانية تتشابه فيما بينها بالأهداف الرئيسة الخاصة بأفرادها بحكم تجانس الغرائز الإنسانية والضروريات المعيشية للأفراد، فيحدد الخالق سبحانه وتعالى بعض الأهداف الرئيسة في المجتمعات الإنسانية: ﴿**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ [الكهف: ٤٦] وقال تعالى: ﴿**زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (١٤)**﴾ [آل عمران].

والخالق سبحانه وتعالى عندما ذكر الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، حدد الوسائل والطرق الملائمة لتحقيق هذه الأهداف، حتى يسهل التوافق بين الفرد والمجتمع، ويشعر الفرد بعدالة ما يفرضه المجتمع؛ لذلك فرض الله سبحانه الزواج للحصول على الأولاد ولتحقيق الإشباع والمتعة الجنسية بطريقة شرعية، كما أمر بالعمل والاختيار المهني الملائم للإمكانات والقدرات لتحقيق الكسب المادي، وحفظ الإسلام لأفراد المجتمع مكاناتهم الاجتماعية كآباء ورؤساء ومرءوسين وشيوخ وطلبة علم، وشرع من الوسائل والطرق مايسهل على الأفراد الحصول على هذه المكانات والمراكز الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن الأبنية الثقافية للمجتمعات الإنسانية تصوغ صفة المشروعية على أهداف معينة، وعلاوة على ذلك تحدد أساليب معينة مقبولة لتحقيق هذه الأهداف. وفي المجتمع جيد التكامل نجد تكاملاً وتناغمًا بين الأهداف والأساليب،



فكل من الأهداف والأساليب تجد تقبلاً من الأفراد ككل، كما أنها تكون ميسورة لهم جميعًا. ويحدث اللاتكامل في المجتمع عندما يكون هناك تأكيد على أحد الجانبين بدرجة لا تتناسب مع التأكيد على الجانب الآخر، وهذا ما يحدث في كثير من المجتمعات الإنسانية عندما يؤكدون على أهداف معينة مثل النجاح الفردي وجمع النقود والارتقاء بالسلم الاجتماعي دون التأكيد المماثل على الأساليب التنظيمية لتحقيق هذه الأهداف، فأساليب تحقيق هذه الأهداف غير متاحة للجميع في بعض المجتمعات (سمير نعيم: ١٩٧٧ : ٩٩).

فمثلاً تؤكد ثقافة المجتمع على الوظيفة والمهنة كوسيلة رئيسة لتحقيق الكسب المادي المشروع، ولكن قد تضع ثقافة المجتمع معوقات على بعض الوظائف تجعل حصول بعض فئات المجتمع على الوظيفة المناسبة والملائمة للمؤهل العلمي والقدرات الشخصية أمرًا غير ميسور، ومن هذه المعوقات التوسع في استقدام العمالة والخبرات الأجنبية، والمبالغة في الشروط المطلوبة للوظائف الشاغرة في القطاع الخاص، وكذلك صعوبة القبول في التخصصات الجامعية لدراسة تخصص مناسب وملائم لطموح وقدرات الفرد، وعدم وجود تخطيط للقوى العاملة يحدد بدقة طبيعة الوظيفة ومهامها والأجر المستحق، وكذلك نظرة المجتمع الدونية إلى كثير من الوظائف الفنية والحرفية، كل هذا جعل هناك فواصل وعدم تناسب بين الهدف من الوظيفة وهو تحقيق الكسب المادي المشروع (وتحقيق النجاح الفردي والمكانة الاجتماعية)، وبين الفرص (الوظائف) المناسبة، وأمام هذا التفاوت والانفصال نتج من جراء ذلك عدة استجابات سلوكية مغتربة (منحرفة) في المجتمع.

فقد نجد فئة من الناس تقبل الوظيفة لتحقيق الكسب المادي المشروع، ولكن تبتدع بأسلوب الوظيفة، فتستغل إمكانات الوظيفة وصلاحيتها الوظيفية لأعمالها الشخصية، وقد تكسب من مكانتها الوظيفية تسهيلات ومكاسب مادية، مقابل التخلي عن بعض مسئولياتها الوظيفية.

ثم تجد فئة أخرى من الناس تقبل الوظيفة، ولكن التحقق الكسب المادي المناسب

لقدرات ومؤهلات الموظف، وكذلك المناسب لطبيعة ومهام الوظيفة، فنجد هؤلاء الأفراد الطقوسيين ملتزمين بالوظيفة بشكل شبه قهري بالرغم من أنها لا تحقق لهم شيئًا يذكر، فيلاحظ على هذه الفئة ضعف في الإنتاجية، وتكاسل وعدم إنجاز مهام الوظيفة، وعدم مراعاة أخلاقيات الوظيفة مع المراجعين.

وقد نجد فئة من أفراد المجتمع يعرضون ويعزفون عن الوظائف، ويتخلون عن الكسب الاقتصادي المشروع ويميلون إلى البطالة والتشرد، وأحيانًا إلى التسول أو التحايل على أنظمة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للحصول على إعانات مادية.

وأخيرًا قد يستبدل بعض الأفراد الوظائف المشروعة، بوظائف غير مشروعة لتحقيق الكسب المادي، مثل ترويج المخدرات أو الدعارة أو السرقة.

ويبدو أن الوظائف والمهن في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص كانت متوفرة في النسق الاقتصادي حين فترة الطفرة الاقتصادية (كثرة العرض وقلة الطلب)، فكان المواطن أثناء تلك الفترة يختار الوظيفة والمهنة الملائمة لتخصصه وأهدافه الوظيفية الاجتماعية والنفسية، فساعدت الفرص في تلك الفترة على تحديد طريقة حياة العامل والموظف والمستوى الذي ينبغي أن يعيش فيه، لأنها تمنح قدرًا كبيرًا من الامتيازات المالية والنفسية والاجتماعية بما يتلاءم مع قدرات ومهارات العاملين والموظفين، وبهذا ساد خلال تلك الفترة تنظيم اقتصادي مرن يحدد بسهولة الحد الأدنى للمستوى الوظيفي والذي يمكن أن يحقق لكل فرد أهدافه الوظيفية، ولكن هذا التنظيم الاقتصادي لم يدم طويلا فقد اضطرب النسق الاقتصادي بسبب متغيرات تنموية واجتماعية أحدثت في المجتمع معوقات التوافق بين الفرد والتنظيم الاقتصادي بسبب عدة عوامل من أهمها: عدم مسايرة القدرات الفنية للموظفين للمتطلبات الوظيفية في سوق العمل الجديد، أو أن البناء البيروقراطي لم يطرأ عليه تحديث يساير طموح ومؤهلات العاملين والموظفين في القطاع العام والخاص في الترقية والحصول على الحقوق المادية والمعنوية، أو تعيين الأفراد بمراتب وأنشطة وظيفية ومهنية لا تتناسب مع



مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية أو الفنية، أو على الأقل تكون الوظيفة أو المهنة أدنى بالأجر والمستوى الوظيفي بالمقارنة مع من سبق تعيينه بنفس المهن والوظائف.

ومما يزيد من اضطراب التوازن بين أهداف الموظف والعامل والوسائل الملائمة والمناسبة لتحقيق تلك الأهداف عدم مسايرة برامج التدريب والتأهيل في المجتمع لسوق العمل الجديد وعدم تناسب العرض مع الطلب في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص، بسبب الضعف في التخطيط للقوى العاملة واتسام شخصية القائمين على الإدارة في المؤسسات الحكومية والخاصة على الجانب الشخصي والتقليدي في الإدارة، مما يمنح فرصة لبروز الاجتهادات الشخصية التي تحدد المرتبة والأجر والامتيازات بدون ضوابط منظمة، مما يفقد المؤسسات الاقتصادية والتنظيمية في سوق العمل العدالة الاجتماعية والمساواة في منح الفرص بالترقي والحصول على الامتيازات الوظيفية والتي تساعد في تحقيق الأهداف المادية والمعنوية.

والدين الإسلامي الحنيف قد لفت الانتباه وعني بمشكلة الانحراف والجريمة عند العمالة والموظفين بسبب الخلل في بيئة العمل الوظيفية في مختلف المهن الإنسانية، فوضع من التشريعات ما تحمي جهود العامل والموظف وحقوقهم؛ لأن الخالق سبحانه وتعالى اقتضت حكمته أن يكون بعض عباده أصحاب عمل ورؤساء، وأن يكون بعضهم عمالاً ومرءوسين، فشرع حقوقًا على كل منهم؛ لأنه يرى أن انحراف سلوك الموظف والعامل والمرءوس بشكل عام نابع بالأساس من استضعافه واستذلاله، وعدم منحه حقوقه كاملة، مما يجبره على الاعتداء على النظم والقيم، واتباع سلوكيات منحرفة لسد حاجاته النفسية والاجتماعية وتحقيق أهدافه الاقتصادية، وقد حدد الاتجاه الإسلامي العوامل التي قد تدفع بالموظف والعامل إلى ارتكاب السلوك المنحرف، ومن أهمها عدم احترام صاحب العمل لحق العامل والموظف في الأجر من ناحية من ناحية أخرى عدم الوفاء بالقيمة أو دفع أجر لايتلاءم مع قيمة الجهد الجسمي والعقلي نظراً وكل هذا يعقبه إحساس عند العمال والموظفين بأن عملهم لا يقابله كسب مثمر مما يتبعه فساد في الأداء والجهد، ويترتب عليه انتقام واعتداء، ومحاولة كسب مادي سريع

ومكانة اجتماعية عالية حتى ولو كان بطرق غير مشروعة، كما اهتم الإسلام بضرورة التزام صاحب العمل (الرؤساء) بحقوق العمالة والموظفين فيما يخص عدد ساعات العمل وحقوقه في السكن والإعاشة والمواصلات والعلاج، وكذلك العدالة فيما يتعلق بالترقية والمكافآت والإجازات، ولهذا قرر الإسلام مبدأ المساواة الإنسانية أو مبدأ العدل بين الجميع فقال عليه -الصلاة والسلام- في حديث قدسي أخرجه البخاري: «**قال الله عز وجل: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة**»، وذكر منهم: «**رجل أستأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجراً**»، وقال المصطفى ﷺ: «**أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه**»، وقال الخبير العليم في القرآن العظيم: ﴿**وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا**﴾ [النحل: ٩١].

ومن فحص بيانات دراسة ميدانية لألف شاب سجين تبين لنا كيف يكون البناء الاجتماعي والثقافي المجتمع بشكل عام، وللتنظيمات والمؤسسات في النسق الاقتصادي بشكل خاص فعال، ويخلق الدافعية والضغط نحو السلوك الانحرافي عند أشخاص يحتلون مواقع معينة في المجتمع.

فقد حددت ثقافة المجتمع نوعية الأهداف التي ينبغي على الشباب الوصول إليها عند التحاقهم بالمهن والوظائف أو في القطاع الخاص والتي تنحصر بأهداف مادية واجتماعية واقتصادية وأهداف معنوية، كما يتبين من خلال بيانات الجدول الآتي:

الحصول على مكانة اجتماعية (٪)	توفير الاحتياجات المعيشية (٪)	الزواج (٪)
٢٦,١	٤٠,٦	٣٣,٣
٢٠,٢	٣٤,٩	٤٥
٢٧,٩	٣٧,٢	٣٤,٩



تبرهن تلك البيانات أن الغالبية من الشباب يأملون من الوظيفة أن تحقق أهدافهم الاجتماعية بصفة عامة كتوفير الاحتياجات المعيشية الضرورية، وكذلك توفير الإمكانيات المناسبة التي تساعد على الزواج والاستقرار الأسري، وهناك فئة من مختلف الشباب العاملين بالقطاع الحكومي وفي القطاع الخاص يأملون من الوظيفة أن تكسبهم مكانة اجتماعية متقدمة في السلم الاجتماعي في المجتمع ويحظون بمركز اجتماعي محترم بين الناس. إلا أنه للأسف قد تبين من تلك الدراسة أن معظم العاملين في الوظائف والمهن وفي القطاع الخاص كان تحقيقهم لأهدافهم الوظيفية الاجتماعية والمعنوية بشكل متدنٍّ حيث يمكن القول بأن المهن الوظيفية في سوق العمل في المجتمع لم تكن وسيلة مناسبة لتحقيق الهدف عند بعض الموظفين والعاملين، فالبيئة الوظيفية السائدة تفتقد روح العاملين، لأن مكاسبهم المادية والمعنوية كانت محدودة ونادرة كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

حقق شيئاً كبيراً (٪)	لم يحقق الشيء المطلوب (٪)
٢٦,١	٤٠,٦
٢٠,٢	٣٤,٩
٢٧,٩	٣٧,٢

هذه البيانات تثبت أن الوظيفة المدنية والمهنة في القطاع الخاص لم تكن بالحضور الكافي حتى تساهم بتحقيق أهداف العامل المادية والمعنوية للشباب، وثبت ضعف فعالية المهن والوظائف كوسائل مشروعة في إنجاز أهداف بعض المواطنين وأن ثقافة التنظيمات والمؤسسات في سوق العمل قد تضع معوقات أمام المواطنين نحو تحقيق الرضا الوظيفي والتكيف الاجتماعي بشكل عام.

أولاً: الثقافة السلبية في سوق العمل:

إن ثقافة سوق العمل مسئولة عن معوقات الأهداف المادية والمعنوية عند الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل، ويمكن تحديد الثقافة السلبية على الشباب بما يأتي:

١- تعد الوحدة القرابية العامل الأول ومن أهم العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها الموظفين على حد سواء في الحصول على الامتيازات والمكافآت الوظيفية، بينما يقل أثر القرابة في القطاع الخاص في هذا الجانب إلى المرتبة.

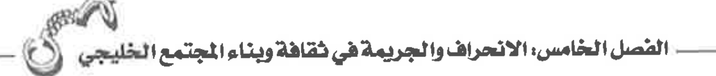
٢- تعد اللباقة والمجاملات عند التعامل مع الرؤساء العامل الأول والرئيسي في حصول العاملين بالقطاع الخاص على الامتيازات والمكافآت.

٣- تعد العلاقات الاجتماعية القائمة على المعرفة والصداقة عاملاً مهمًا ومؤثرًا في منح الامتيازات والمكافآت للعاملين والموظفين في سوق العمل الحكومي والخاص.

٤- عدم الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية والتركيز على معيار الأقدمية في منح الامتيازات والمكافآت، وعدم الاهتمام بالكفاءة والجدية يعاني منها بشكل كبير معظم الموظفين المدنيين في المؤسسات الحكومية، ثم يقل التركيز على معيار الأقدمية في مؤسسات القطاع الخاص.

٥- يشعر جميع العاملين بالمهن والوظائف في سوق العمل بعدم العدالة بمنح البدلات والمكافآت من الرؤساء، وتزداد هذه الظاهرة بشكل كبير في الوظائف والمهن بالقطاع الخاص.

٦- تبرز بيانات الاختبار أن القطاع الخاص ينفرد عن المؤسسات والتنظيمات الحكومية المدنية بشيوع ظاهرة عدم عدالة أصحاب العمل بتطبيق أنظمة الجزاء والعقوبة بين العاملين المخالفين، حيث تتدخل الاعتبارات الاجتماعية والعاطفية في قرارات الإنذار والفصل أو التجاوز.



ثانيًا: معوقات أهداف الشباب العاملين والموظفين:

هناك ثمانية عوامل رئيسة في سوق العمل تعد معوقات رئيسة للعاملين والموظفين من تحقيق أهدافهم المادية والمعنوية في سوق العمل وهي على النحو التالي:

١- عدم التدريب على أخلاقيات الوظيفة في التعامل مع الرؤساء والجمهور، وكان أثره واضحًا ومحددًا على العاملين بالوظائف المدنية.

٢- عدم التدريب على المهارات الفنية المطلوبة للقيام بالمسئوليات الوظيفية، وكان أثره واضحًا بقوة على العاملين بالقطاع الخاص، ثم على الموظفين المدنيين ولكن بأثر أقل.

٣- عدم الاختيار المناسب للتخصص الدراسي ودراسة مجال لا يتلاءم مع اهتمامات الأفراد، فقد يكون التخصص إجباريًا بسبب ندرة القبول في بعض مراكز ومعاهد وكليات المجتمع، وكان أثر ذلك واضحًا على العاملين بالقطاع الخاص.

٤- عدم تلاؤم طبيعة العمل المهني والوظيفي مع التخصص العلمي والفني للعاملين، وهذا يشيع أكثر في الوظائف المدنية.

٥- نوع العمل الوظيفي والمهني الذي يمارسه العاملون لا يتناسب مع رغبة وطموح الموظف، وتسود أكثر هذه المشكلة في الوظائف المدنية.

٦- عدم العدالة بمنح الراتب الذي يتناسب مع المؤهل العلمي والفني، وهو من المعوقات الثقافية الذي يشيع بشكل واضح في القطاع الخاص.

٧- عدم العدالة بمنح المكافآت والامتيازات، ويزداد معدل هذه المشكلة في التنظيمات المدنية وفي القطاع الخاص لكن بمعدل أقل.

٨- الانتظار الطويل في الحصول على وظيفة ومهنة؛ ولهذا أثر بالغ على العاملين الملتحقين بوظائف مدنية .

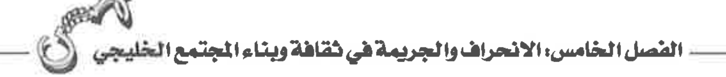
ثالثًا: ثقافة سوق العمل وعلاقته بجرائم الشباب:

أمام الثقافة السائدة للتنظيمات والمؤسسات الاقتصادية في سوق العمل في المجتمع الخليجي والذي يشيع فيه ضعف التأهيل والتدريب للشباب، وسيادة المعايير غير

الرسمية في منح الامتيازات والمكافآت للعاملين الشباب، والعمل بأنشطة وظيفية غير مناسبة للمؤهل العلمي والفني، وغير ملائمة لرغبة وطموح الموظف أو العامل، والالتحاق بتخصصات علمية وفنية بدون اختيار من الفرد، عادة ما يكون مرتبًا وإجباريًا من قبل مؤسسات التأهيل والتدريب في المجتمع، كل هذا يخلق معوقات في البيئة الوظيفية في سوق العمل، يجعل العاملين والموظفين الوصول إلى أهدافهم المادية والمعنوية أمرًا صعبًا، قد يحدث عندهم استجابات (أو حالة رد الفعل) متباينة، تتضمن هجر الوظيفة والمهنة المنظمة، المشروعة في المجتمع، واستبدالها بوسائل إجرامية غير مشروعة، وفي بعض الاستجابات يستبدل حتى الأهداف الملائمة لثقافة المجتمع العام بأهداف ثقافية خاصة تتعارض مع المعايير العامة، وجميع تلك الاستجابات تعد حالة من أسلوب التكيف، يبدأ من الطقوسية وهو الانفصال عن الأهداف الرئيسة، ثم الانسحاب وهو التخلي عن الوسيلة المشروعة والهدف المشروع، وقد تكون الاستجابة أكثر فعالية وعداوة للمجتمع عندما يكون السلوك ابتكاريًا يرفض الوظيفة والمهنة المشروعة وابتداع وسيلة غير مشروعة لتحقيق الهدف، أو قد تكون الاستجابة ثورة وتمردًا على ثقافة المجتمع برفض الوسيلة والهدف العام، واستبدالها بوسائل وأهداف غير مشروعة، كل هذه الاستجابات الانحرافية للعاملين والموظفين من أجل بلوغ الأهداف المادية والمعنوية والتي عجزت الوظيفة والمهنة المشروعة المنظمة من تحقيقها لهم، ويمكن عرض تلك الاستجابات السلوكية المنحرفة عند الشباب من خلال الأبعاد الآتية:

١ - الطقوسية والانسحاب في سلوك الشباب:

أسلوب التكيف الذي يمثله سلوك الطقوسية يشير للسلوك الروتيني للموظف، فالموظفون والعاملون الشباب الطقوسيون تراهم ملتزمين بأدائهم للمهن أو الوظائف، بالرغم من أنها لم تحقق لهم ما يأملونه من وراء تلك المهنة والوظيفة من أهداف مادية ومعنوية فتراهم شديدي الارتباط بالعمل كسلوك روتيني يومي، ولديهم معنويات ضعيفة بسبب الإحباطات المتكررة لأهدافهم المعقودة، كما أنهم يتلزمون بالتنظيم



البيروقراطي الذي يضمن بقاءهم بالوظيفة بالرغم من ضعف إنتاجيتهم وتصدع علاقاتهم الاجتماعية مع الرؤساء والمرءوسين، وعدم اهتمامهم بأخلاقيات الوظيفة مع المراجعين والمستفيدين.

وتبين أن كثير من الشباب الموظفين والعاملين في المؤسسات المدنية وفي مؤسسات القطاع الخاص كانوا طقوسيين، بمعنى أنهم كانوا ملتزمين بأداء وظائفهم ومهنهم، بالرغم من أنها لم تساهم ببلوغهم أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية المحددة، فبعض العاملين في سوق العمل الحكومي والقطاع الخاص كانوا يؤدون مهامهم الوظيفية بسلوك روتيني، ويتسم عملهم بالطقوسية، بمعنى أنهم يلتزمون بعقد الوظيفة ويحرصون على الحضور وعدم الانقطاع بالرغم من أنهم فشلوا من خلالها من تحقيق مكاسب مادية ومعنوية كانوا يأملون تحقيقها من خلال الالتحاق بالعمل المهني والوظيفي، فالشباب الطقوسيون عادة يؤدون واجبات المهن الوظيفية وهم في حالة إحباط معنوي كبير يؤثر على مستوى إنتاجيتهم، ويحد من استغلال قدراتهم الفنية وتطويرها، يترتب على ذلك تخليهم عن أخلاقيات الوظيفة وعدم الاهتمام بها سواء مع الرؤساء والمرءوسين أو المستفيدين والمراجعين.

وهذا النمط من السلوك عام في جميع مجالات سوق العمل الحكومي والقطاع الخاص، كاستجابة ورد فعل للمعوقات الثقافية فأهدافهم الوظيفية المادية والمعنوية، إلا أن البيانات الداخلية للجدول تشير إلى أن هذا السلوك الطقوسي يشيع بشكل أكبر عند الموظفين المدنيين في المؤسسات الحكومية ثم عند العاملين في القطاع الخاص.

وفي ضوء افتراضات نظرية (الاغتراب) فإن الشاب الطقوسي يقتصر انحرافه على ضعف الإنتاجية وعدم المبالاة بالمسئوليات أو بأخلاق الوظيفة ولا يتعدى سلوكه إلى ارتكاب الأفعال الجنائية، ولكن يمكن القول في هذه الدراسة أن الطقوسية يمكن أن تكون عند بعض الموظفين والعاملين مرحلة أولى أو تهيؤاً نحو ارتكاب السلوك الإجرامي ورد فعل واستجابة للابتداع أو التمرد أو الانسحاب.

ويمكن أن ينشأ في المجتمع استجابة سلوكية منحرفة من نوع آخر، فيمكن أن تحدث



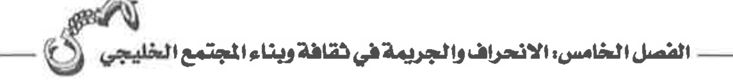
ثقافة المؤسسات والتنظيمات ومؤسسات القطاع الخاص المحبطة لأهداف الشباب الموظفين والعاملين حالة في السلوك تسمى انسحابًا، وهو أن يهجر الموظف أو العامل الوظيفة والمهنة لفشله بتحقيق أهدافه الاجتماعية أو المعنوية، فلا تجدهم يبذلون أي جهد من أجل التكيف الاجتماعي مع الآخرين، فتجد من العاملين في سوق العمل محبطين ولديهم روح الانهزامية وتخلوا عن وظائفهم ومهنهم وعاشوا في بطالة ومعظمهم من العاملين في القطاع الخاص، ويقل الانسحاب نوعًا ما عند موظفي الحكومة المدنيين، ويميل هؤلاء الانسحابيون الذين تركوا العمل وتخلوا عن وظائفهم إلى تناول المسكرات والمخدرات كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

السلوك الإجرامي للشباب الانسحابيين	المعدل (٪)
أفعال جنسية	١٢
جرائم مالية	٢٢,٨
ضرب واعتداء	١٣
سكر ومخدرات	٣٧
ديون	١٤,١

تبرهن بيانات الجدول أن الاستجابة المنحرفة للشباب الانسحابيين عادة ما تكون إلى تناول المخدرات وشرب المسكرات، وإن مارسوا نمطًا إجراميًا آخر فهو ليس من أجل الكسب والتفوق المادي والمعنوي بل من أجل المتعة والانعزال والهروب من المجتمع العام وهو ما تفترضه نظرية الاغتراب.

٢- الجريمة ابتكار وتجديد في سلوك الشباب:

يتمثل هذا النوع من السلوك في مجاراة الأهداف المحددة مع الخروج عن الوسائل الشرعية المنتظمة، فالشباب العاملون والموظفون في سلوكهم الابتكاري يستنبطون وسائل جديدة أو يعملون على استخدام الوسائل المنحرفة استخدامًا نافعًا، بمعنى آخر أنهم يحققون أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية، لكن باستغلال ما



توفره لهم الوظيفة والمهنة من إمكانيات مادية وعلاقات اجتماعية، كما يتبين من الجدول الآتي:

مدى تحقيق الهدف من الوظيفة / السلوك الإجرامي الابتكاري عند	لم يحقق الأهداف المادية والمعنوية من الوظيفة (٪)	حقق الشيء الكثير من الأهداف المادية والمعنوية خلال الوظيفة (٪)
أفعال جنسية	٦٩	٣١
اعتداء على أموال	٨٥,٨	١٤,٢
ضرب واعتداء على أشخاص	٧٩,٢	٢٠,٨
سكر ومخدرات	٧٤,٢	٢٥,٨
ديون	٨٩,٩	١٠,١
المعدل العام	٧٩	٢١

تبرهن البيانات في الجدول السابق أن فئة قليلة من الشباب العاملين والموظفين المحكوم عليه بالسجن قد حققوا أهدافهم الاجتماعية والمادية والمعنوية - كما تفترض نظرية الاغتراب- من خلال استغلال إمكانيات الوظيفة والمهنة المادية وكذلك استغلال طبيعة العمل الوظيفي والمهني، وذلك بأسلوب غير شرعي كالاتجار بالمسكرات والمخدرات وترويج الدعارة وارتكاب جرائم الاعتداء على النفس، والاعتداء على الأموال بالسرقة والرشوة والاختلاس، أو استغلال المركز الوظيفي والمهني بالاقتراض من الشركات والمؤسسات والأشخاص والتحايل والمماطلة بعدم السداد وإيفاء الديون، ويشيع هذا النمط من السلوك الانحرافي وهو الابتداع أو التجديد أكثر عند موظفي القطاع الخاص.

٣- سلوك التمرد عند الشباب:

يختلف هذا السلوك عن الأنماط السابقة اختلافًا واضحًا، وهو أن بعض الشباب العاملين والموظفين بسبب بعض المعوقات الثقافية يرفضون المهن والوظائف التي التحقوا فيها بدون العمل، كذلك يرفضون الأهداف الاجتماعية والمعنوية التي يسعون

لتحقيقها من خلال الوظيفة والمهنة، فيستبدلون كل ذلك بأساليب غير مشروعة وأهداف غير شرعية لا تتلاءم مع معايير الثقافة العامة للمجتمع، وهذا السلوك للموظف محاولة لاستبدال البناء الاجتماعي القائم ببناء اجتماعي خاص به مع أعضاء آخرين في المجتمع، ليجد التكيف داخل هذا البناء فيحصل على الوسيلة الجديدة والهدف الجديد بكل يسر وسهولة، وهو الذي لم يستطع تحقيقه من خلال البناء الاجتماعي في المجتمع العام. فيسعى الشباب الموظفون والعاملون الذين يميلون إلى التمرد نحو التوحد مع بعض، وتكوين جماعات إجرامية منظمة ذات ثقافة فرعية خاصة، كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

المجال الوظيفي والمهني الاشتراك مع جماعة إجرامية	المعدل العام (٪)
ارتكب الجريمة بمفرده	٦٢,٦
اشترك مع عصابة	٣٧,٤

تبرهن البيانات ان من الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل والمحكوم عليهم بارتكاب أفعال جنائية ينتمون إلى عصابات وجماعات إجرامية ذات ثقافة خاصة، وهم بذلك يبحثون عن تعديل كبير للبناء الاجتماعي العام والاتجاه نحو تكوين بناء اجتماعي آخر محدود مع أعضاء آخرين ذوي ثقافة خاصة بهم، يحوي وسائل جديدة غير شرعية وأهدافة خاصة بعيدة عن أهداف المجتمع العام.

وتبين أن هؤلاء الشباب المتمردين من العاملين والموظفين في سوق العمل والذين ينضمون لجماعات إجرامية يسعون إلى تحقيق أهدافهم الخاصة بوسائل غير شرعية بارتكابهم أفعالاً جنائية ضد الآخرين، كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

الأفعال الجنائية للعاملين والموظفين الشباب المتمردون المنتمون لعصابات إجرامية	المعدل (٪)
سكر ومخدرات	٣٨,٩
اعتداءات مالية	٢٩,٩
أفعال جنسية	١٦,٨
ديون وعدم إيفاء	٧,٢
ضرب واعتداء	٦,٦

تشير البيانات أن المتمردين من الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل سواء في التنظيمات المدنية أوفي القطاع الخاص يرتكبون بشكل عام أنواع الجرائم كاستجابة انحرافية، بسبب معوقات الثقافة السائدة في سوق العمل والتي حدت من تحقيقهم لأهدافهم المادية والمعنوية، مما دفعهم إلى ارتكاب وممارسة أفعال جنائية لها طابع نفعي كبيع وترويج المسكرات والمخدرات، أو ارتكاب جرائم الأموال وسرقة المنازل والسيارات والمتاجر أو ترويح الدعارة والشذوذ الجنسي والاغتصاب، كما أن هؤلاء المتمردين قد يحتالون بالاقتراض وعدم الإيفاء أو يرتكبون العنف والضرب لتحقيق مكاسب نفعية نفسية أو مادية.

ومما يبرهن أن الشباب العاملين والموظفين المتمردين يحاولون التكيف داخل بناء اجتماعي وثقافة خاصة بهم تختلف عن المعايير العامة للبناء والثقافة العامة في المجتمع الأصلي، أن غالبيتهم (٩ , ٥٠٪) عادوا إلى السجن بسبب عودتهم للانحراف، واستمرارهم في البيئة الإجرامية وارتكابهم مزيداً من الأفعال الجنائية، مما يعني أنهم يستهدفون بقوة تكوين بناء اجتماعي وثقافي خاص بهم، كما يتبين من الجدول الآتي:

عودة العامل والموظف الشاب المتمرد إلى السجن	المعدل (٪)
المرة الأولى	٤٧,٩
الثانية فأكثر	٥٠,٩

رابعًا: البطالة والجريمة عند الشباب في سوق العمل:

ثبت أن ثقافة المجتمع العام هي نفسها التي تضع فواصل بين الوسائل والأهداف العامة لأفراد المجتمع، فقد تبين أن الوظائف والمهن كأسلوب منظم شرعي غير متاحة لبعض المواطنين بسبب ضعف التأهيل والتدريب في المراكز والمعاهد والكليات، وبالتالي عدم تلاؤم برامج التدريب مع متطلبات سوق العمل، وهذا مما ينتج عنه مشكلة بطالة في المجتمع وعدم حصول بعض المواطنين على وظائف ومهن في التنظيمات المدنية أوفي القطاع الخاص، ويصل حجم الذين ارتكبوا الأفعال الجنائية لتحقيق أهدافهم المادية والمعنوية ممن لم يتوفر لهم فرص وظيفية في المجتمع حوالي (٢٧,٢)، وكانت أهم المعوقات الثقافية التي منعتهم من الحصول على وظيفة ومهن في المجتمع العام هي:

سبب بطالة الشباب	المعدل (٪)
عدم التدريب والتأهيل المناسب لسوق العمل	٥١,٧
عدم ملاءمة الشخص أصلا لمتطلبات سوق العمل	٤٥,٥
رفض المراكز والمعاهد والكليات المدنية	٢٦,٧
رفض المراكز والمعاهد والكليات العسكرية	٢٩
رفض وزارة الخدمة المدنية	٣٣
رفض مؤسسات القطاع الخاص	٢١,٦

أمام هذه المعوقات التي أحدثتها ثقافة المجتمع العام وحدت من تحقيق بعض الشباب من تحقيق أهدافهم المادية والمعنوية من خلال الوظيفة التي تعد وسيلة اجتماعية منظمة ومشروعة، دفعت هؤلاء الشباب إلى استجابات سلوكية منحرفة قد تكون ابتداعًا أو انسحابًا أو تمردًا، كما يتبين من خلال الجدول الآتي، والذي يؤكد اتباع الشباب الذين هم في حالة بطالة لأفعال جنائية لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والمعنوية:

سلوك الابتداع والتمرد الإجرامي لمن هم في حالة بطالة من الشباب	المعدل (٪)
أفعال جنسية	٣١,٦
اعتداءات مالية	٢٢,٧
الضرب والاعتداء	١٠,٨
السكر والمخدرات	٤٣,٨
الديون وعدم الإيفاء	٧,٤

تبرهن البيانات في الجدول أن جميع الشباب المحكوم عليهم بارتكاب جرائم وأفعال جنائية وهم في حالة بطالة، ولم يتوفر لهم أعمال ومهن في سوق العمل الحكومي الخاص قد ابتدعوا وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية، كارتكاب جرائم الأموال وبيع المسكرات وترويج المخدرات والاشتغال بالدعارة والاقتراض ثم الاحتيال وعدم الإيفاء، وكثير من الشباب يميلون إلى سلوك انسحابي خاصة شرب المسكرات وتناول المخدرات وهو ما يتفق مع افتراضات نظرية ميرتون عن الاغتراب.

وتبين أن بعض هؤلاء الشباب المحرومين من المهن والوظائف في سوق العمل يميلون بشكل ملفت للانتباه نحو الانسحاب من البناء الاجتماعي العام ويستبدلونه ببناء اجتماعي خاص عن طريق الانضمام إلى جماعات وعصابات إجرامية لها وسائلها وأهدافها الخاصة التي عادة ما تختلف عن الأهداف العامة في المجتمع، كالشذوذ الجنسي والاغتصاب وهتك العرض والسرقة بإكراه وإطلاق النار، فقد تبين أن (٣, ٤٤٪) من الشباب ممن هم في حالة بطالة يؤسسون جماعات إجرامية ذات ثقافة خاصة وهم يمثلون سلوك التمرد والثورة على الأساليب والأهداف المشروعة في المجتمع العام، ويبحثون بسبب البطالة عن وسائل وأهداف أخرى بديلة، وهم يميلون بقوة نحو البقاء في البيئة الإجرامية داخل العصابة الإجرامية من أجل تأكيد هويتهم، كأعداء للقيم والمعايير الثقافية الأساسية للمجتمع العام، فهم يتواصلون باستمرار ويعودون إلى الجريمة والسجن، كما يتضح من بيانات الجدول الآتي رقم (١٣):

سلوك التمرد للشباب الذين لم يحصلوا على وظيفة في سوق العمل	المعدل (٪)
الاشتراك في عصابة إجرامية لارتكاب أفعال جنائية	٤٤,٣
الاستمرار بالأفعال الإجرامية والعودة للسجن أكثر من مرة	٤٧,١

خامسًا: الآثار الأمنية لثقافة سوق العمل على الشباب:

معظم الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل لم تتحقق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية المعنوية التي يسعون إليها من خلال الالتحاق بالوظائف والمهن أو في القطاع الخاص، وتبين من البحث أن هناك معوقات ثقافية تسود في البيئة الوظيفية في القطاع الحكومي وفي القطاع الخاص على حد سواء، كانت تحد بشكل كبير من منح الامتيازات والمكافآت، وتعيق بلوغ الموظفين والعاملين في سوق العمل لأهدافهم المادية والمعنوية، وتبين أن المؤسسات والتنظيمات المدنية الحكومية قد يسود فيها القواعد المحكمة والمحايدة بشكل أفضل نوعًا ما من مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بمنح الامتيازات والمكافآت للعاملين والموظفين.

وتبين أن الوحدة القرابية عامل رئيسي يعتمد عليه جميع الشباب العاملين والموظفين في الحصول على الامتيازات والمكافآت الوظيفية، بينما تعد اللباقة والمجاملات عند التعامل مع الرؤساء عامل مهم في الحصول على الامتيازات داخل البيئة الوظيفية في القطاع الخاص، كما تؤثر العلاقات الاجتماعية القائمة على المعرفة والصداقة على تحقيق الموظف والعامل لكثير من الامتيازات في سوق العمل سواء في المجال الحكومي المدني أو في القطاع الخاص، كما يشعر معظم العاملين والموظفين في سوق العمل بعدم عدالة اجتماعية بمنح البدلات والمكافآت من الرؤساء، ويرون أن هناك عدم اهتمام بكفاءتهم الإنتاجية والتركيز في منح الامتيازات والمكافآت على معيار الأقدمية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة بأن القطاع الخاص يشيع فيه ظاهرة عدم عدالة أصحاب العمل بتطبيق أنظمة الجزاء والعقوبة بين المخالفين من العاملين، حيث تتدخل الاعتبارات الاجتماعية والعاطفية في قرارات الإنذار والفصل. بينما يشيع في القطاع



الخاص عدم العدالة بتحديد الراتب الذي يتناسب مع المؤهل العلمي والتعيين بمرتبة أدنى لا تتلاءم مع المستوى العلمي والفني.

وكان أكثر المعوقات المسئولة بشكل مباشر عن عدم تحقيق الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل لأهدافهم المادية والمعنوية عدم التدريب على المهارات الفنية المطلوبة للقيام بمسئوليات الوظيفة وعدم العدالة بتحديد الراتب بما يتناسب مع المؤهل التعليمي من المعوقات الثقافية الشائعة في البيئة الوظيفية للقطاع الخاص، وتبين أن عدم تلاؤم طبيعة العمل مع رغبة الموظف وطموحه ومع تخصصه العلمي من المعوقات الشائعة في البيئة الوظيفية المدنية، وكان من أهم المعوقات للعاملين والموظفين في تحقيق أهدافهم المادية والمعنوية هي عدم العدالة بمنح الامتيازات والمكافآت وكذلك الآثار السلبية المترتبة على الانتظار الطويل للحصول على وظيفة ومهنة مدنية شاغرة.

وأمام الثقافة السائدة لبيئة العمل والذي يشيع فيها ضعف التأهيل والتدريب وسيادة المعايير غير الرسمية في منح الامتيازات والمكافآت والعمل بأنشطة وظيفية ومهنية غير مناسبة للمؤهل العلمي والفني وغير ملائمة للرغبة والطموح، والالتحاق بتخصصات غير مناسبة لسوق العمل، كل هذا كان يحد من تحقيق العاملين والموظفين لأهدافهم المادية والمعنوية من خلال المهن والوظائف المشروعة في سوق العمل، ويجعل هذا أمراً صعبًا، مما أحدث عندهم استجابات (أو حالة رد فعل) متباينة تتضمن هجر الوظيفة والمهنة المشروعة واستبدالها بأفعال إجرامية غير مشروعة، لتحقيق أهدافهم التي كانوا يسعون إليها من خلال العمل المنظم والقانوني، وكان لتلك المعوقات الثقافية في تلك المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات الحكومية آثار أمنية سيئة على الشباب يمكن تحديدها كما يأتي:

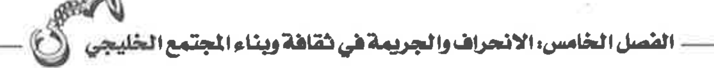
١- بعض الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل شعروا بسبب تلك المعوقات بروح الانهزامية والفشل في تحقيق أهدافهم المادية والمعنوية، فتخلوا عن وظائفهم ومهنهم وعاشوا في بطالة بدون عمل، ومالوا بشكل ملفت للانتباه إلى جرائم السكر والمخدرات.

٢- معظم الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل طقوسيون، بمعنى أنهم كانوا يؤدون الوظيفة والمهنة بسلوك روتيني، وهم في حالة إحباط معنوي كبير يؤثر على مستوى إنتاجيتهم، ويقل حرصهم على تطوير القدرات واستغلال الإمكانيات والتخلي عن أخلاقيات الوظيفة مع الرؤساء والمرءوسين والزملاء والمراجعين والمستفيدين.

٣- الغالبية من الشباب العاملين والموظفين في سوق العمل الذين لم يحققوا أهدافهم المادية والمعنوية من خلال الوظيفة والمهنة لجئوا إلى سلوك ابتكاري واستنباط وسائل كالاتجار بالمسكرات والمخدرات وترويج الدعارة والاعتداء على النفس والأموال ويشيع هذا السلوك الانحرافي الابتكاري أكثر عند موظفي القطاع الخاص ثم عند موظفي الحكومة المدنيين.

٤- أن هناك من الشباب العاملين والموظفين بسوق العمل لجئوا إلى التمرد والثورة على المجتمع بمعنى تكوين جماعات إجرامية لها ثقافة خاصة تختلف عن ثقافة المجتمع العام، كما حددوا لهم وسائل وأهدافًا خاصة لاتتلاءم مع معايير وقيم المجتمع الرئيسة مثل ممارسة أفعال جنائية لها طابع نفعي وشاذ كالاغتصاب وهتك العرض والشذوذ الجنسي وترويج المخدرات وبيع المسكرات والسرقة بإكراه والاحتيال والاقتراض وعدم الإيفاء، كما تبين أن هؤلاء المتمردين يميلون إلى استمرارهم في البيئة الإجرامية وعودتهم للانحراف ثم العودة للسجن مرة أخرى.

٥- تبين أن هناك من الشباب المحكوم عليهم في السجن لارتكابهم أفعالاً جنائية كانوا في حالة بطالة، ولم يتمكنوا من الحصول على وظيفة ومهنة في سوق العمل سواء في القطاع الحكومي المدني والعسكري أو في القطاع الخاص، وتبين من الدراسة أن سبب البطالة كان بسبب عدم التدريب والتأهيل المناسب لسوق العمل، وعدم ملاءمة التخصص الفني والعلمي لمتطلبات الوظيفة والمهنة في سوق العمل؛ لذلك وجد معظمهم رفضًا مباشرًا من المؤسسات والتنظيمات العسكرية والمدنية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ولجأ هؤلاء لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والمادية



والمعنوية إلى سلوك الابتداع والانسحاب والتمرد الإجرامي، فارتكبوا بشكل ملفت للانتباه جرائم السكر والمخدرات والاعتداء على الأموال وكذلك ممارسة أفعال جنسية محرمة برضا وبقوة مع الآخرين، والضرب والاعتداء على النفس والاقتراض وعدم الإيفاء، وكثير منهم كان ينظم عصابات إجرامية لممارسة الانحراف والإجرام باستمرار والعودة للسجن مرة أخرى.

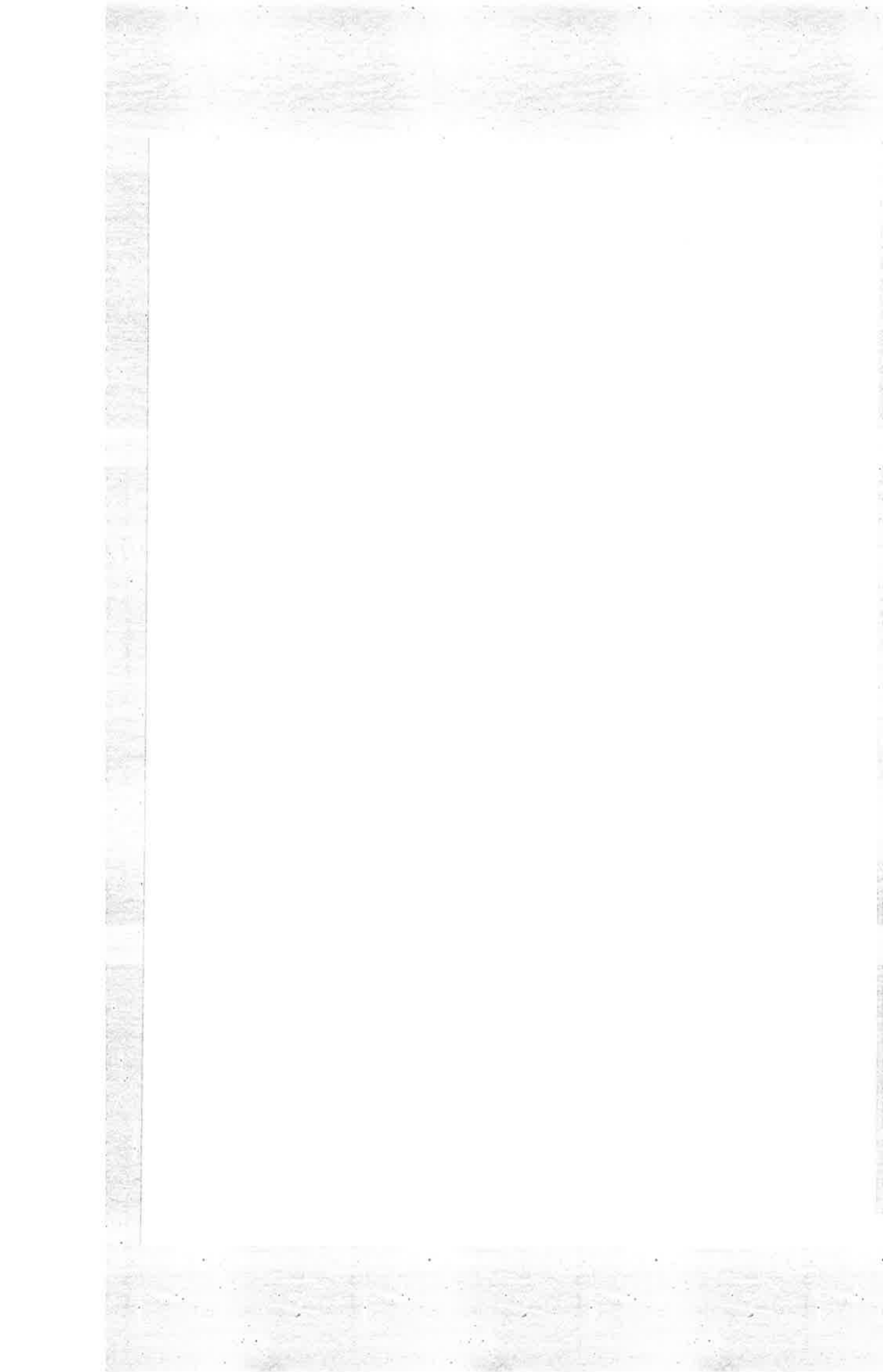
سادسًا: تطوير ثقافة سوق العمل:

١- ينبغي على القادة والإداريين في وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل وفي الغرف التجارية وضع ضوابط رسمية ذات فاعلية في تحديد الأجور ومنح الامتيازات بما يتلاءم مع المؤهلات العلمية والفنية للمواطنين، وبما يتناسب مع مستوى المعيشة في المجتمع، وإحداث إدارة متابعة خاصة لهذا الشأن في كل منطقة تنظر بشكاوى المواطنين في هذا الجانب.

٢- ينبغي على القادة والمسئولين في الأجهزة الحكومية وفي الغرف التجارية تعميم وسائل تحذيرية وسرية وعلنية للتنظيمات والمؤسسات للتنبيه بأن هناك متابعة جادة عند منح الامتيازات والمكافآت للعاملين، فينبغي اتباع الموضوعية والابتعاد عن الاعتبارات القرابية والمعرفة والعلاقات الاجتماعية بشكل عام عند مكافأة العاملين والموظفين.

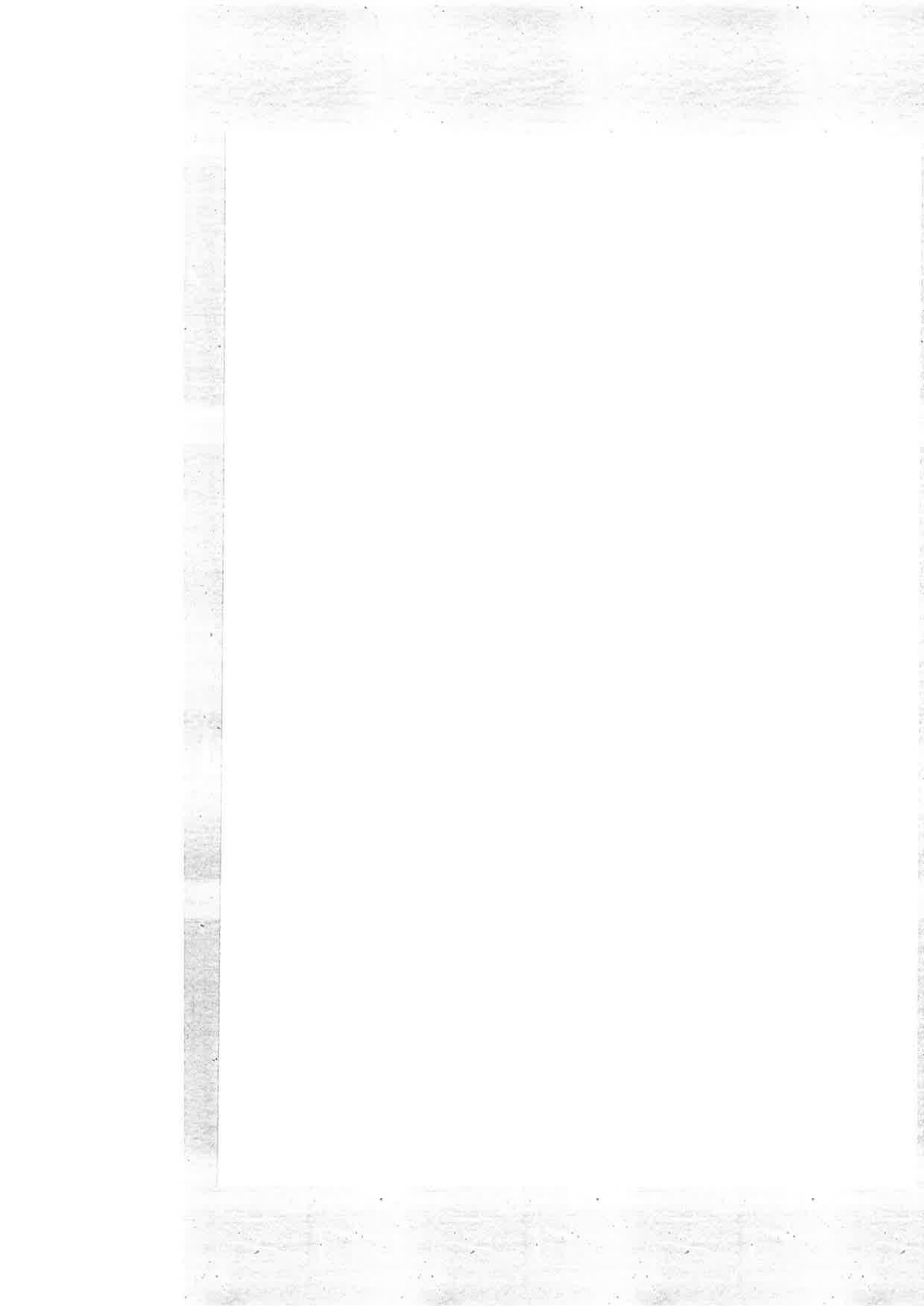
٣- على القادة والمدراء في جميع القطاعات الحكومية والخاصة ترشيد برامج التدريب والتأهيل في المجتمع بشكل عام، وتوجيهها وتصميم برامجها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

٤- ينبغي على العاملين في مكاتب ولجان القبول في المراكز والمعاهد والكليات قبول المتقدمين حسب رغبتهم وطموحهم، ووضع مقاييس تكشف قدراتهم وإمكانياتهم للتخصص العلمي والفني المطلوب، بدلاً من توجيه المتقدمين لدراسة بعض التخصصات بدون اختيارهم وبأسلوب عشوائي حسب معدل القدرات والنجاح في التعليم العام.



الفصل السادس:

وقاية المجتمع من الانحراف والإجرام



الفصل السادس
وقاية المجتمع من الانحراف والإجرام

المبحث الأول: وقاية الأسرة من الانحراف والجريمة

إن محور التنشئة الزَّوجيَّة في ثقافتنا الحالية، هو أن ندرب الابن ليكون رئيس الأسرة، وندرب البنت لتكون موظفة تابعة للزوج، من غير الاهتمام بنظام الحقوق والواجبات المتبادلة والأخلاقيات التي حددتها الشريعة الإسلامية في العلاقة الزوجية، قال تعالى: ﴿ **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

لذلك تخلق ثقافتنا فواصل وحواجز بين الزوجين، فهي تقدم شخصية البنت لتقوم بتقديم ألوان الاحترام والتقدير للزوج، وهي عرضة للمحاسبة منه عند التقصير بمسئولياتها وواجباتها تجاهه، وبنفس الوقت تصنع ثقافة المجتمع شخصية قوية للابن، بحيث يكون قادرًا على أن يطلب من الزوجة حقوقه كاملة، وتمنحه حصانة تبرر تقصيره في أداء الحقوق الزوجية، مانعة الزوجة من محاسبته على تقصيره تجاهها.

إن علاج مشكلة سوء العشرة الزوجية والطلاق في مجتمعنا الخليجي تتطلب تعديلاً جذريًا يتمثل في تربية الوالدين لأبنائهم وبناتهم فيما يتعلق بالإعداد للحياة الزوجية، فثقافة المجتمع المحددة للعلاقة بين الجنسين هي ثقافة صراع بين الذكور والإناث في الحياة الزوجية، ولا تدعو بقيمها ومعاييرها إلى التجانس والتعاون والاعتماد المتبادل بين الزوج والزوجة، ولهذا سيكون المحصلة المحتملة لمثل هذه القيم هو الطلاق أو على الأقل سوء العشرة الزوجية.

ينبغي أن يبدأ علاج التعاسة الزوجية وسوء العشرة بين الزوجين والطلاق في فترة عمرية مبكرة، أثناء الإعداد للحياة الزَّوجيَّة للأبناء والبنات، فمنذ الطفولة يجب أن

نعمل على تغذيتهم بقيم الاحترام والتوافق الزوجي، بدلاً من قيم القوة والرئاسة والمثالية والتبعية، وبذلك نعدل ثقافتنا الزَّوجيَّة من ثقافة طلاق وعدم استقرار إلى ثقافة استقرار وتوافق زوجي.

إن الآباء والأمهات يريدون من أبنائهم وبناتهم أن يكونوا نسخًا منهم، يقومون بنسخ أدوارهم الزوجية، والتي كانت تناسب ظروفهم المعيشية والثقافية السابقة، وللأسف نحن نرتكب ذات الخطأ فنحن أيضـا لا نريد من أبنائنا وبناتنا أن تتاح لهم فرصة إبراز احتياجاتهم ومتطلباتهم الذاتية من الزواج، ولا أن نمنحهم فرصة أن يعبروا عن أنفسهم، وأن ينجحوا في الحياة بطرق أخفقنا نحن فيها.

إن الجيل الجديد من الأبناء والبنات لم يتمتع بالاستقلالية عن الآباء والأمهات بأدائهم وأفكارهم نحو الزواج والعلاقات الزوجية، كما أن فكرة الاستقلالية بآراء خاصة عن الوالدين والتي تجعل الأبناء أكثر جرأة وشجاعة على احترام وتقدير وتقبل المرأة شريكة الحياة هي فكرة تواجه بازدراء، وهذا ما يجعل الأبناء يتشابهون مع جميع أفراد عائلاتهم، وهو ما يعني أن هذا الجيل الجديد من الشباب الذكور أيضًا سيكون اندماجه مع شريكة الحياة ومبادرتها بالعطف والاحترام صعبًا عليه.

إن من المؤسف حقًا أنه حتى الآباء والأمهات من الجيل الجديد، ينشئون أبناءهم وبناتهم تنشئة زوجية بنفس الطريقة التقليدية التي كان يتبعها الأجداد معهم، بحيث تُعد البنت أن تصبح شخصية مثالية في علاقاتها مع الزوج، في حين يصنع من الابن شخصية قوية تقمع وتضيق على الزوجة، إن هذا النمط من التربية يسر الآباء والأمهات في بادئ الأمر، إلا أنهم في الواقع يشكّلون بهذا التوجه حالات نفسية لأبنائهم وبناتهم سيعانون منها كثيراً في مستقبل حياتهم الزوجية؛ حيث غرسوا سلفًا بذور سوء العشرة بين زوجي المستقبل.

إن التوصيات التي سوف نقدمها لعلاج التعاسة الزوجية، وسوء العشرة بين الزوجين وعلاج مشكلة الطلاق في المجتمع ومن ثم الوقاية من الانحراف والإجرام، تنبني على ست قواعد أساسية هي كما الآتي:

أولاً: تعديل أهداف التنشئة الأسرية الزوجية:

ينبغي دمج قيم التربية الزَّوجيَّة للأبناء والبنات في الأسرة في قالب واحد، وعدم الاكتراث بما يحدده المعيار الثقافي من خصائص وصفات تتعلق بالنوع «ذكرًا أو أنثى»، وكسر الحدود الثقافية التي تفصل التربية الزَّوجيَّة للبنات عن التربية الزَّوجيَّة للذكور في الأسرة، ودمجها مع بعضها البعض؛ من أجل أن نتخلص من كل القيم والمعايير الثقافية التي تفصل الزوجين نفسيًا واجتماعيًا أو التي تجعل الزواج قائمًا ويرتكز على أحد الطرفين دون الطرف الآخر، وتبديلها بقيم ومعايير إسلامية حضرية تجعل الزواج في المجتمع قائمًا على الصحبة، والتعاون في أداء المسئوليات، والمشاركة العاطفية، وتبادل التقدير والاحترام والرغبة في الاستقرار والتعايش السلمي مع شريك الحياة ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ومجمل القول: ينبغي مطالبة الابن كما تطالب البنت بكل ما يجب فعله عند مصاحبة الشريك في الحياة الزوجية، ولا ينبغي أن نركز في تربيتنا الزَّوجيَّة على أحد الطرفين بمطالبته بعمل واجبات محددة للطرف الآخر بما يناسب نوعه «ذكرًا أو أنثى»، وبنفس الوقت يتخلى الشريك عن القيام بنفس الواجبات للآخر باعتبار أن نوعه لا يستحق، بل ينبغي أن توجه التربية الزَّوجيَّة للأبناء والبنات معًا، وندربهم ونعلمهم على كل ما يجب أن يكون وما يجب ألا يكون بين الزوجين بالتساوي، باعتبار أن لهما قيمة اجتماعية إنسانية واحدة ومتساوية، وهذا بدوره يحقق التوافق الزوجي والذي ينبذ كل القيم والمعايير الثقافية التي تعزز التعامل بين الزوجين حسب النوع «ذكرًا أو أنثى» والتي تدعو إلى عدم التجانس في الفكر والسلوك، وتفصل بينهما نفسيًا وبالتالي المشاجرة والمشاحنة بين الطرفين: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ثانيًا: الجهة المسئولة عن تعديل التنشئة الزوجية:

الأب والأم هما من أهم المسئولين عن تعديل التنشئة الزوجية، فهما يعيشان مع الابن والبنت من المهد حتى اللحد، وتوجيه خطب الجمعة والأعياد وبرامج ووسائل الإعلام المختلفة، كالإذاعة والتلفاز والصحافة يسهم في توعية الوالدين، والأمل كبير

في أن تسهم المدارس أيضًا بمراحلها المختلفة في تزويد الطلاب والطالبات وأولياء الأمور «آباءً وأمهات» بمعلومات تربوية عن العلاقات الزوجية، بواسطة إقامة الندوات أو المحاضرات أو حلقات النقاش أو إعداد كتيبات ومطويات تدعم الدور التربوي لدى الوالدين، وتنمي القيم التربوية عند الأبناء والبنات.

ثالثا: وقت التنشئة الزوجية:

إن الوقت المناسب لتنفيذ آليات التنشئة الزوجية للأبناء والبنات هو مرحلة الطفولة المبكرة «سبع سنوات» وهو بداية التربية الدينية كما حددها الإسلام، عندما أمر معلم البشرية المصطفى ﷺ بتعليم وتدريب الأبناء والبنات على إقامة الصلاة، وذلك ببلوغهم سبع سنوات من أعمارهم، حتى يكون لها أثر واضح في بناء شخصية المسلم وترسيخ العقيدة والوقاية من الانحراف والإجرام في جميع أطوار عمره.

لذلك نفترض أن التعليم والتدريب على المعاشرة والصحبة الحسنة يجب أن يبدأ من عمر سبع سنوات؛ لأن هذا يعود الابن والبنت من البداية على ضبط النفس والحلم والتحكم في انفعال الغضب وكظم الغيظ، وهذه السن مفيدة لترسيخ الصدق الذي يؤدي إلى الثقة والتعاون الاجتماعي، والتواضع، وهذه السن مناسبة لتعود الكلام الحسن، والذي يعد مصدر النجاح الاجتماعي، ومحبة الآخرين، كما أن هذه السن المبكرة مناسبة لبذر قيم احترام الغير، والإيثار، والإحسان، والعفو والتسامح والرحمة والاعتدال، وهي سن مناسبة حتى ينشأ الابن وتنشأ البنت على التعود على القناعة والحد من الإسراف في الشهوات.

رابعًا: مساندة وزارة التعليم:

ينبغي على وزارة التعليم أن تضع من أهداف برامجها التعليمية في جميع المراحل الدراسية «التربية الزَّوجيَّة» للطلاب والطالبات، وعليها تقرير مادة علمية عن التربية الزَّوجيَّة تلحق بمقررات الدين والاجتماع وعلم النفس، لتغذية الأبناء والبنات في كل مرحلة دراسية - بما يناسب المرحلة العمرية - بقيم ومعايير إسلامية حضرية تجعل

الزواج في المجتمع قائمًا على الصحبة، والتعاون بأداء المسئوليات، والمشاركة العاطفية، وتبادل التقدير والاحترام، والتعايش السلمي مع شريك الحياة.

وينبغي أن نتأكد بأن المادة العلميَّة التي تحويها المقررات الدراسية الموجهة للتربية الزَّوجيَّة في مدارس الذكور والإناث تحقق الجوانب الآتية:

١- التخلص من كل القيم والمعايير الثقافية التي تفصل الزوجين نفسيًا واجتماعيًا، والتي تجعل الزواج يرتكز على أحد الطرفين دون الآخر.

٢- معالجة المفاهيم الخاطئة عن مقاييس الجمال في المجتمع، وذلك بترسيخ أهمية الجمال الروحي في عقلية النشء، وتصوير الشخصية الجميلة لشريك الحياة بأنه الإنسان الذي يتصف بالفضائل والأخلاق الاجتماعيَّة، كالحب والعفو والعفة والتعاون والكرم والتسامح والتواضع.

٣- الاهتمام بالتربية الجمالية الظاهرة للطلاب والطالبات، والتي تتجسد في النظافة وحسن الطلعة، وفي الأناقة والزينة بتواضع واعتدال وبدون إسراف.

٤- الاهتمام بالجمال الجوهري «الباطني» للطلاب والطالبات، والذي يتجسد في تربيتهم على الكلمة الطيبة والقول الحسن ورجاحة العقل وجمال البيان والأخلاق الفاضلة بشكل عام.

٥- تقديم نموذج جيد عن آلية حل وتسوية الخلافات والمشكلات المحتملة بين الزوجين.

٦- الاهتمام بالتربية الجنسية والعاطفية للطلاب والطالبات، وتقديم المعلومات الصحيحة والمفيدة نفسيًا واجتماعيًا وطبيًا للزوجين.

٧- تزويد الطلاب والطالبات بمعلومات كافية عن النكاح وأحكامه، وما يتعلق به من خطبة وصداق وعقد ونفقة وحقوق شرعية متبادلة بين الزوجين.

خامسًا: مساندة وزارة العدل:

تعد وزارة العدل المؤسسة الرسمية التي تشرف على عقود الأنكحة ووثائق الطلاق والتأكد من صلاحيتها وموافقتها للشريعة الإسلامية، ومعنى هذا: أن مدخلات وزارة

العدل هم أبناء وبنات الأسر في حالة زواجهم، ومخرجاتها هم المطلقون والمطلقات؛ لذلك ينبغي على وزارة العدل أن تتدخل في الزواج وتسن الأنظمة التي تسهم في توافق الزوجين ونجاح الحياة الزوجية بشكل عام، ومن أهم الأمور التي ينبغي التدخل فيها لدعم الأسرة ما يلي:

١- وضع ضوابط عند مأذوني الأنكحة في المحاكم الشرعية تحدد عمر الفتاة المناسب للزواج، وتكشف حرية اختيارها وعدم إكراهها على الزواج، ومن ضمنها إشراك امرأة مع المأذون في مقابلة المرأة قبل عقد النكاح.

٢- الترخيص بفتح مؤسسات اجتماعية ونفسيه وطبية «ربحية» تلجأ إليها الأسر لقياس الشخصية، والتأكد من صلاحية الفرد للزواج، ومنها:

- قياس الاستعداد للزواج والنضج العاطفي والصحة النفسية بشكل عام، والهدف من القياس هو دراسة شخصية زوجي المستقبل؛ للتأكد من أن الشخصيتين متقاربتان جسميًا وعقليًا ونفسيًا واجتماعيًا، أو متنافرتان، لا ينصح بزواجهما «توجد مقاييس عالمية حول هذا الجانب يمكن تأصيلها بما يناسب البيئة الخليجية».

- التأكد من خلو زوجي المستقبل من الأمراض الوراثية والأمراض المزمنة والأمراض الجنسية والمعدية.

- قياس التدين عند زوجي المستقبل، باعتبار أن التدين من أهم الشروط عند الاختيار للزواج في المجتمع الخليجي، ومعايير التدين في مجتمعنا بحاجة إلى وعي وتثقيف، وعند قياس التدين بأسلوب علمي ومنهجي للذكور والإناث المتقدمين للزواج، نسهم ببناء أسرة متجانسة فكريًا ودينيًا، ونتأكد من أن الأشخاص متمسكون بالدين والذي من أهمه المعاملة الطيبة وحسن الخلق، وليس تقمص التدين الشكلي القائم على الشكليات الظاهرة فقط، أو التدين المستمد من التمسك بالعادات والتقاليد والجهل بالشريعة الإسلامية.

سادساً: الأهداف الفرعية والوسائل:

توصيات لاستقرار الأسرة وحمايتها من الإنحراف والجريمة وعلاج الطلاق وسوء العشرة الزوجية في الأسرة، تتكون من ستة أهداف نجملها فيما يلي:

الهدف الأول: «تنمية الحب والألفة بين الزوجين»:

ينبغي أن يتصرف الأب والأم أمام أبنائهما وبناتهما بطريقة تظهر الحب والألفة؛ لأن نموذج زواجنا يظل مع أولادنا، وهو مقياس لعلاقتهم الزوجية في المستقبل

ومن أهم الأشياء التي تنمي الحب الناضج بين أزواج المستقبل، الوسائل والآليات الآتية:

١- ينبغي أن يكون خلاف الآباء والأمهات أمام الأولاد فرصة لتقديم نموذج جيد لحل الخلاف والمشكلات بين الزوجين، فيرى أولادنا المرونة والمناقشة والتنازلات وروح الدعابة وأسلوب التسامح والاعتذار مع بعضهم البعض، لا تقديم دروس في الجدال والمشاجرة وحب الانتقام.

٢- تطوير طرق الأبناء والبنات في التعبير عن الحب والتقدير والاحترام لشريك الحياة، وذلك بتعويدهم من الطفولة بأن يكون الحب جزءاً حيوياً من حياتهم اليومية، ويتم التعبير عنه لوالديهم وأشقائهم وللآخرين بطرق مختلفة، ابتداء بالمحافظة على تحية السلام وتحية الصباح والمساء، ثم تعويدهم على تقديم الهدايا للآخرين في الأعياد والمناسبات المختلفة.

٣- من المهم وجود حوار بين الأبناء والبنات في وقت مناسب ومبكر لنضجهم الفكري عن الحب الحقيقي والوفاء لشريك الحياة، وبيان اختلافهما عن الشهوة والعاطفة العابرة والإثارة والرومانسية والتي تقدم بخيال الإعلام، وهذا مما يسرّع الرشد والنضج العاطفي عند الأولاد، وخاصة عن الحب والجنس.

٤- تنمية مهارة الصدق عند الأبناء والبنات في تعاملهم مع الآخرين وإعدادهم بما يضمن أن يكونوا صادقين مع شريك الحياة، ومن أهم الطرق لترسيخ مبدأ الصدق

عند أولادنا أن يشعروا بالثقة بدرجة كافية تجعلهم يتحدثون معنا عن مشكلاتهم وما يقلقهم، ولا يتوقعون أن نواجههم باللوم والانفعالات السيئة وإصدار الأحكام المتسرعة.

٥- من أفضل الوسائل لتنمية الحب الناضج بين الزوجين تعليم الأبناء والبنات في مختلف مراحل العمر أن يكونوا صادقين مع أنفسهم، ويعيشون بطبيعتهم دائمًا أثناء حياتهم اليومية، فلا ينكرون واقعهم ويعمدون إلى تشويه حقيقتهم مثل ادعاء الغنى أو التدين أو ادعاء الثقافة والحرية والقوة، وهذا النوع من الصدق أفضل وسيلة لتقبل الآخرين ومؤالفتهم لهم.

٦- على الوالدين أن يقدما للأبناء والبنات نموذج القدوة في الأسرة المستقرة المعروفة في العائلة، والتأكيد لهم بأنها نجحت بسبب الحب والإخلاص المتبادل بين الزوجين، وهذا أبلغ وأكثر فاعلية من إسداء النصائح عن قيمة الحب والألفة والرحمة بين الأزواج.

٧- ينبغي على الوالدين معرفة أن أهم الطرق التي تغرس حب الآخرين هو الوفاء بالوعود معهم سواء عند وعدهم بالهدايا أو السفر أو المكافآت؛ لأن تكرار الحنث بالوعد لا يخلق علاقات حميمة في الأسرة؛ لذلك ينبغي تربية الابن والبنت على الوفاء بالوعد؛ لأن هذا ينمي الحب واحترام شريك الحياة، أما الحنث وعدم الإيفاء بالوعود فإنه يصيب الشريك بالإحباط ويدعو إلى الكذب واختلاق الأعذار.

الهدف الثاني: «توجيه الأولاد إلى الاختيار المناسب لشريك الحياة»:

ينبغي على الوالدين تدريب الأبناء والبنات في وقت مبكر على الاختيار المناسب لشريك الحياة، وذلك من خلال التنبيه على الاحتياجات والمتطلبات الشخصية الأساسية لكل من الزوج والزوجة، وتنبيههم على الخصائص والصفات التي ينبغي توافرها في شريك الحياة، وهذا يكون عبر الوسائل الآتية:

١- تعليم الابن والبنت متطلبات واحتياجات واقعية، مع إرشادهم دائمًا إلى

الصواب، بدلاً من أن ننساق وراء تخيل الأسوأ، ونغذي الابن والبنت بقيم سلبية وعدائية تحد من التعايش السلمي مع شريك الحياة.

٢- ينبغي على الوالدين الاعتراف بنواقصهم أمام أولادهما في الحياة الأسرية، سواء أكانت نواقص تتعلق بالعطف أم الحب أم الجنس أم نواقص مادية، وتحديد الأسباب بكل شفافية، ويكون الهدف هو تلافي الأبناء والبنات لتلك السلبيات عند اختيار شريك الحياة.

٣- ينبغي على الوالدين التأكد من أن تأثيرهم على بناتهما وأبنائهما أقوى من خيال المسلسلات والأفلام وقصص الغرام عند اختيار شريك الحياة، وترسيخ الاعتقاد من مرحلة عمرية مبكرة، على أن الإعلام يقدم مقاييس جمال تنطبق على نسبة ضئيلة جدًا، وعلى الأبناء والبنات أن ينشئوا على يقين بأن الخصائص الجسمية ليست العامل الحاسم والمهم في الحياة الزوجية، بل عليهم أن يبحثوا عن الرضا بشريك الحياة عند توفر الحد الأدنى من الخصائص الجسمية في الطرف الآخر؛ لأن المظهر الجسمي سيتغير بالمرض والحمل واللباس والمكياج والرياضة والتغذية.

الهدف الثالث: «التعويد على تحمل مسئولية الزواج»:

ينبغي تعويد الأبناء والبنات على الإحساس بالمسئولية منذ مرحلة الطفولة؛ لأن هذا ينمي الإحساس بدورهم تجاه الآخرين، والذي يتطور إلى الإحساس بدوره ومسئوليته تجاه شريك الحياة، ومن أهم الآليات والوسائل التي تخلق شخصية تتحمل المسئولية الزوجية وتنبذ الاتكالية ما يلي:

١- تكليف البنت والابن بواجبات مستمرة يعملانها من أجل الأسرة أو الوالدين أو بعض الأقارب، ثم تكبر حجم الواجبات المسندة إليهم للآخرين مع ارتفاع عمر البنت والابن.

٢- تشجيع البنت والابن على الالتزام بالنظام المدرسي، وتعويدهم على التعامل مع الواجبات المدرسية بمفردهم، فهذه أول خطوة من خطوات تدريب الابن والبنت على تحمل المسئولية.

٣- تعويد البنت والابن على خدمة نفسيهما في المهام المنزلية المعتادة.

٤- تعويد الابن والبنت على مصروف شهري ثابت ينفقانه على المشتريات والاحتياجات الخاصة، ليكون هذا تدريبًا على صرف الميزانية والادخار والانتقاء للأشياء وترشيد الاستهلاك، وهذا بدوره يفعل المعجزات في التدريب على المسئولية، وهو أفضل من قيام الوالدين أنفسهم بتوفير احتياجات الأولاد، حيث يدعو البنت والابن إلى متابعة الموضة والمستجدات؛ حيث لا يشعر الأبناء والبنات بقيمة المادة التي مع آبائهم وأمهاتهم.

٥- تعويد الأبناء والبنات على تحمل المسئولية بالكامل في إصلاح أي خسائر أو علاج أي مشكلة تسببوا فيها من خلال تصرفاتهم، حتى يتعلموا كيف يتحملون عواقب أفعالهم.

٦- إشراك الأبناء والبنات في قرارات الأسرة المهمة والخاصة بالزيارات والسفر والبيع والشراء، بما يتلاءم مع أعمارهم.

الهدف الرابع: «التعويد على احترام وتقدير شريك الحياة»:

ينبغي تعويد الأبناء والبنات على احترام الآخرين، وأن يصبحوا مهذبين مراعين لمشاعر الآخرين، ولديهم قدرة على تكوين علاقات حميمة، وخاصة مع شريك الحياة في المستقبل، ومن أهم الآليات والوسائل التي تخلق شخصية تحترم زوج المستقبل ما يلي:

١- عدم تجاهل أو سخرية الوالدين من آراء وحديث بناتهما وأبنائهما؛ لأن هذا يمنحهم تدريبًا على عدم تجاهل آراء شريك الحياة والسخرية منه في المستقبل.

٢- ينبغي على الوالدين الابتعاد عن المدح والثناء العام والمبالغ فيه للأبناء والبنات، والذي يخلق الأنانية والنرجسية والإعجاب بالنفس واحتقار الآخرين مثل: «أنت الأجمل، وأنتَ الأفضل، أنتَ القوي، أنتَ ليس لك شبيه» وعليهما أن يمدحا الابن والبنت بما يتمتعان به من صفات شخصية واقعية وفي مواقف محددة، مثل:



«فستانك هذا جيد»، «ترتيب شعرك هذا اليوم ممتاز»، «موقفكَ ضد صديقك خالد قوي».

٣- ينبغي أن يحرص الوالدان على أن يشاهدهما أبناؤهما وبناتهما وهم يتعاملان مع بعضهما، ومع الخدم، ومع الجيران، ومع الأصدقاء، ومع الأقارب باحترام وسخاء وكرم أخلاق، ويأخذان من الآخرين أيضًا بكرم الأخلاق، مما يجعل الأبناء والبنات يكبرون على هذا الأسلوب ولديهم فائض من الحب، وسيتمكنون من تقديم كثير من المعاملة الطيبة، وخاصة مع شريك الحياة.

٤- تدريب الأبناء والبنات على احترام الخصوصيات وعدم التطفل على الأوراق والرسائل والمفكرات الخاصة بغيرهم.

٥- من أفضل الطرق لتعليم أبنائنا وبناتنا كيفية احترام غيرهم أن نعلمهم وندربهم على اتخاذ قراراتهم، وأن نساندهم ونتعاون معهم على نجاحها، ثم نحترمها في النهاية، حتى ولو كانت نتائج تلك القرارات تختلف عن توجهنا، حتى لا نطالبهم بأن يكونوا نسخًا منا، وبالتالي نعودهم بأن لا يطالبوا شريك الحياة بأن يكون نسخة منهم.

الهدف الخامس: «التعويد على التعاون المتبادل مع شريك الحياة»:

ينبغي تعويد الأبناء والبنات على التصرف مع الآخرين بحب وإيثار وغرس قيمة الاعتناء بالغير، مما يحقق زيجات ناجحة مليئة بالاهتمام والتقدير المتبادل، ومن أهم الوسائل والآليات التي تخلق شخصية تعتني بشريك الحياة، ما يلي:

١- تنمية قيام الابن والبنت بمسئوليات وواجبات أسرية ومنزلية مشتركة، وعدم الاكتراث بما يحدده المعيار الثقافي للمجتمع من واجبات وأعمال تتعلق بالنوع (الذكر والأنثى).

٢- تقديم منح المساندة والمساعدة لأبنائنا وبناتنا بسخاء وكرم «ماديًا ومعنويًا» عندما يصادفون في حياتهم أزمات ومواقف، وبذلك يعلمون أن الآخرين يحتاجوننا مثلما نحتاج لهم.

٣- تعويد الأبناء والبنات على خدمة المجتمع في جميع مجالاته بالانضمام إلى الجمعيات الخيرية والعمل بالأنشطة المدرسية، فتلك أفضل طريقة يتجاوز الأولاد من خلالها التركيز على ذواتهم ويتفهمون احتياجات الآخرين وخاصة مع شريك الحياة.

الهدف السادس: «منح جاذبية مستمرة عند شريك الحياة»:

ينبغي الترسيخ عند الأبناء والبنات فكرة أن الصحة في البدن تمنح جاذبية مستمرة عند شريك الحياة، ويكون هذا بالوسائل والآليات الآتية:

١- تعويد الأبناء والبنات على كيفية الاعتناء بأنفسهم والبقاء بصحة جيدة، عبر القدوة التي نمثلها لهم بطريقة معيشتنا لحياتنا من تنظيف الأسنان، وتناول طعام صحي، وأكل بدون إسراف، وممارسة الرياضة البدنية والمشي.

٢- ينبغي أن يكبر الابن والبنت ولديهما قناعة من الوالدين - كقدوة يحتذى بهما - أن هناك أوقاتًا محددة للواجبات والترفيه والرياضة والاسترخاء، وأن الحياة اليومية من الأفضل تكون متوازنة بين العناية بالجسد والعاطفة والثقافة، بدلاً أن يتعلم الأبناء والبنات من الوالدين الفردية بالالتصاق بالقنوات الفضائية والإنترنت والسهر والعمل طوال النهار والزيارات الفردية.

٣- التحدث مع الأبناء والبنات بطريقة منفتحة وفي وقت مبكر ومناسب لنضجهم الفكري والعاطفي والجنسي عن العلاقات غير المشروعة بين الجنسين وآثارها النفسية والمرضية والاجتماعيَّة المدمرة، وذلك بأسلوب قصصي وحوار متبادل، مع طرح نماذج من الواقع المعروف لديهم أو المنشور بوسائل الإعلام؛ لأن هذا يغرس بذور الكره لكل علاقة جنسية خارج الضوابط الشرعية، وبالوقت نفسه تشعرهم بقيمة الحب والشرف والفخر والاعتزاز بالعلاقات الحميمة المطلوبة من الزوجين، مما يضع حصانة قوية ضد الخيانة الزوجية بكل أشكالها.

٤- التنبيه في وقت مبكر قبل مرحلة مراهقة الأبناء والبنات على أن التدخين يترك على الشخص رائحة كريهة وآثارًا سيئة على الصحة والجنس، يجعل من قبوله من شريك الحياة والانسجام معه أمرًا صعبًا.

المبحث الثاني: وقاية الأطفال والمراهقين والمراهقاتِ من الانحراف والجريمة

نرى أنَّ البحثَ في تربية المراهقين والمراهقات مطلبٌ اجتماعيٌّ؛ لأنَّ نتائجَ التربيةِ السلبية والإيجابية ليست قاصرةً ومحصورةً على الوالديْن والأسرة بشكل خاصٍّ، بلَ يمكنُ أنْ تمتدَّ تلكَ الآثارُ إلى المجتمع بشكل عام، فتربيةُ الجيل الجديدِ، وإعطاؤه الاهتمامَ، وخلقُ جيلٍ صالح هو مسئوليةُ الجميع.

وصوبَ هذا الاتجاه، فقد أثبتت الدراساتُ الاجتماعية والأنثربولوجية في مجتمعنا السعوديِّ أنَّ علاقة الوالديْن بأولادهم في أثناء التنشئة الاجتماعية، خلال مرحلة الطفولة والمراهقة في الفترة التقليدية السابقة تتسمُ بالشدة ويسودُها الأمرُ والسُّلطة والرهبة؛ بسبب سيادة النظام الاقتصاديِّ العائليِّ، فالسيادةُ كانت لربِّ العائلة، والمسئوليةُ جماعيةٌ، والسلطة مطلَقة للأب، وأدوارُ الأولاد محدَّدة بالمعايير الاجتماعية وبالأخصِّ التقاليد العائلية، ثم تغيرَتْ علاقةُ الوالدين بأولادهم في هذه الفترة المتحضِّرة إلى ما يسمى (العملية التبادلية)؛ فقد أصبح للوالديْن متطلباتٌ مستجدَّة من الخصائص والسمات يأملان ويرغبان أنْ تكون في أبنائهما وبناتهما؛ كرغبة الوالدين أَنْ يكونَ الولد متفوقًا في التعليم وفي التخصص الوظيفيِّ، أو الرغبة بأنْ يقوم الابنُ/ أو تقوم البنتُ بأدوار مهمة لصالح الأسرة.

وكأنَّ العلاقةَ بين الوالديْن والأولاد في مجتمعنا في هذه الفترة الحضرية المعاصرة عملية مساومة؛ أيْ في مقابل طاعة الولد لوالديه يحصلُ على أشياء يرغبها، وهذه الأشياء تتغير تبعًا لتغيُّر عُمر الابن والبنت، فإذا كانت الأشياء التي يرغبها الولدُ في السنِّ المبكرة تتمثل في الحصول على لعبة أو نزهة فإنها تتطورُ في سنٍّ أكبر إلى الرغبة في الحصول على نقود أو سيارة.

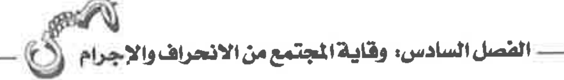
إنَّ مشكلة تربية المراهقين برزَت اجتماعيًا في مجتمعنا السعوديِّ عندما أخفقَ كثيرٌ

من الآباء والأمهات في تحقيق ما يأملونَ من نجاح في مستقبل أبنائهم وبناتهم التعليميِّ والزواجيِّ، ووجدَ الوالدان أمام أعينهما تصدُّعًا وخللاً في سلوكيات وعلاقات أولادهم معهم أو مع الآخرين، في أثناء طفولتهم أو في شبابهم، أوَ فشلا في علاقاتهم مع شريك الحياة، أو فشلهم في المدارس بجميع مراحلها، أو عدم تفاعُلهم وإخفاقهم في ميادين المجتمع ومجالاته المختلفة.

إننا نفترضُ أنَّ الأسرة حلبةٌ من الشخصيات المتفاعلة؛ كلٌّ يصارعُ من أجْل إشباع حاجاته الأساسية، والشجار الذي قد ينشبُ بيَن أعضاء الأسرة (الوالدَين والأولاد) خلال دورة الحياة الأسرية يرجعُ إلى عدم تقابُل الرغبات المختلفة النامية والمتطورة لأعضاء الأسرة المختلفين عند وصولهم إلى الاحتياج الرئيس، وهي النقطةُ الحَرجة في نموِّهم؛ لأنَّ كلَّ عضو من أعضاء الأَسرة يحاولُ أنْ يصلَ في دورة حياته إلى احتياجه بطريقة غير متزامنة مع الَآخر، وتفسيرُ ذلك، أنَّ الأسرةَ بوصفها جماعةً مكوَّنةً من عدة شخصيات متفاعلة تختلفُ عن معظم الجماعات من حيثَ السنِّ والجنس، فأَعضاءُ الأسرة يختلَفون من حيث أعمارهم ورغباتهم وحَاَجاتهم ومعدَّل نموِّهم ومستويات تفهُّمهم وتبادُلهم لَمشكلات المعايشة بعضهم مع بعض في الأسرة الواحدة.

إنَّ الاتجاهَ التصوريَّ يفترضُ أنَّ الوالديْن والأولاد داخل النسق الأسريِّ لا يؤدُّون أدوارَهم المرسومة لهم فحسب، وإنما يعدلونها أو يغيرونها بحسب تفهُّمهم للموقف وبحسب مصالحهم.

وفي ضوء هذا الاتجاه، فإنَّ مشكلة تربية المراهقين والمراهقات تتحددُ في أنّه قد يعاني الأولادُ المراهقون من صراع بين الاستقلال عن الأسرة وبين الاعتماد عليها، وصراع بين مخلفات الطفَولة ومتطلَّبات الرجولة والأنوثة، وصراع بين طموحاتهم الزائدة وبين تقصيرهَم، وصراع بين غرَائزهم وبين التقاليد، وبين تفكيرهم الناقد وفلسفتهم للحياة وأفكار الجيل السابق، وقد يعارضُ المراهقُ سُلطة الوالديْن لتأكيد وإثبات ذاته؛ ومن ثَمَّ تظهر لديه سلوكياتُ التمرد والمكابرة والعناد والعدوان، وقد



يسعى لتحقيق رغباته الخاصة دون اعتبار للمصلحة العامة، ومن ثَمَّ قد يصرخُ ويشتمُ ويُسرف ويُتلف الممتلكاتِ، ويتورطُ في المشكلات، ولا يهتمُّ بمشاعر الآخرين.

وهذا المبحث يستهدف فئةً وشريحة كبيرة من المجتمع وهم المراهقون، والذين يمرُّون في فترة واحدة بعواصفَ وتوتُّر شديد، وأزَمات نفسية، وتسودُ مرحلةَ عمرهم المعاناةُ والإحباطُ والصراعُ، والضغوطُ الاجتماعيةُ والقلقُ، والمشكلاتُ بأنواعها، وصعوباتُ التوافُق، وهي مرحلةٌ انتقالية حَرِجة تبدأ بالبلوغ الجنسيِّ الذي يصاحبه تغيراتٌ جسمية وانفعالية واجتماعية.

وفي مرحلة المراهقة، تنمو الانفعالاتُ وتتميز بالسيولة والعنف والتذبذب والتناقض والقوة والحماس والحساسية؛ مما يتطلبُ من الوالديْن في هذه المرحلة العمرية أنْ يصلوا بأولادهم إلى الاستقرار والنضج الانفعاليِّ، ويساعدوا أبناءهم وبناتهم في أن يَعْبُرُوا هذه المرحلة حتى يصلوا إلى مرحلة الرُّشْد والسلام. فالمراهقةُ نقطةُ ضَعف وثغرة، وهي مفصلٌ فاصلٌ واصلٌ بين مرحلة اللانضج في الطفولةِ والنضج في الرُّشد.

وينبغي للوالديْن أخْذُ الاعتبارات التالية على مَحمل الجدِّ مع المراهقين، وهي تتمثلُ في الآتي:

أولاً: تنمية الإحساس بالمسئولية عند المراهقين (المالُ المشروط بدلاً من الحب المشروط):

إنَّ المراهقين غالبًا ما يتحدُّون والديهم، ويُصابُ الآباءُ والأمهاتُ بالدهشة من كثرة عناد أبنائهم وبناتهم على أشياء ضرورية ومفيدة لهم؛ وقد طلبتُ من الآباء والأمهات والمراهقين ذكر أكثر الأشياء والأمور التي تُحدِثُ صراعًا وشجارًا في الأسرة، وإليكمَ ما قالوه حسَبَ الأكثر تكرارًا:

- ابني جاب لي الضغط والسكر! والله ما ينفع بشيء، نحتاجه يودينا ويجيب أغراضنا لكن يدعي دائمًا بالانشغال أو النوم (مريم- معلمة-٣٩سنة).
- مع ولدي وبنتي في كل صباح مشاجرة وصياح وزعل؛ لأنهم يسهرون ولا ينامون

مبكرين، فهما لا يستيقظان بسهولة من أجل المدرسة لأنهما مستهتران (أحمد- معلم- ٤٢سنة).

- من أول ما تبدأ المدرسة حتى تنتهي وحنا في كل يوم هواش ورفع صوت وزعل وغضب مع أولادنا بسبب إهمالهم المذاكرة وحل الواجبات اليومية (صالح- ٤٥سنة).
- يبدأ الصراخ مع أبنائنا وبناتنا عندما نريد زيارة أقاربنا، البنت تقول (لا) والابن يقول أنا مشغول (لؤلؤة-٤٥سنة).
- شجاري دائمًا مع ابني؛ فهو يخرج من المنزل في أوقات غير مقبولة مثل الظهر ويعود متأخر ليلاً (نورة- ٤٥سنة).
- منزلنا صراخ ومشاجرة مع أبنائنا وبناتنا؛ فهم لا يلتزمون بأوقات سفرة الغداء أو العشاء جميعًا، اللي نايم واللي مشغول واللي خارج المنزل (فهد-٤٥سنة).
- حوش المنزل والحديقة دائمًا غير نظيفين، أولادي مهملون لا يعنيهم شيء، لا بد أنْ أُحضر عاملاً ينظّف (عبدالله-٤٥سنة).

إننا نتوقع مشاجرات عنيفة بين الآباء والأمهات وأبنائهم المراهقين وبناتهم المراهقات؛ فالأولادُ في هذا العمر عادةً يرتدون قناعَ اللامبالاة، وعدم الاهتمام بالقواعد والحدود التي يضعها الوالدان، ويَعتبر المراهقون أنَّ هذه القواعد غيرُ ضرورية ومبالغة في الحذر، مثل أنْ يحدد الوالدان لأولادهما أوقاتَ المذاكرة والنوم، وأوقاتَ العودَة والخروج من المنزل، وضوابطَ لاستخدام الهاتف.

معظمُ المراهقين والمراهقات لا يقومون بتحدّي الوالدين عمدًا قاصدين بذلك الإيذاء أو الإهانة لهما؛ لكنْ كلُّ ما يريدون هو أنْ يستمتعوا بحياتهم، ويستمتع الابنُ بوقته، وتستمتعُ البنتُ ببهجة اللحظة التي تعيشها، وعلى كلِّ حال غالبًا ما يرتكب المراهقون الأفعالَ المحظورة حتى مع علمهم بأنَّ الوالديْن سيغضبان عليهم، لأنهم أدركوا من خلال خبرتهم السابقة مع الوَالديْن أنه ليس هناك جدوى من محاولة إقناعهم بتغيير

طريقة تفكيرهم؛ لذا فهم ينتهزونَ الفرصةَ ويقومونَ بعمل ما يريدون معتقدين أنه لن يكون هناك أيُّ ضَرر من ذلك، فهم يتجهون للاستقلالية من وقت مبكِّر.

لذلك، نتوقعُ من الأبناء والبنات المراهقين التملُّص - ولو قليلاً - من الضوابط والقيود الأسرية التي يحرص عليها الوالدان، ومن هنا يبدأ الشجارُ والخصامُ بين الطرفيْن.

إذا كان هناك احتمالٌ أكيدٌ بحدوث صدام بين المراهقين ووالديهم، فلماذا لا نبدأ بالفعل في حلِّ المشكلة قبل حدوثها؟

المطلوبُ من الوالديْن أنْ يبدءا مع أولادهما (ذكورًا - وإناثًا) قبل مرحلة المراهقة، بتنمية الإحساس الداخليِّ لديهم بالمسئولية؛ لكي يستطيعوا عملَ ما يجبُ القيام به، بدايةً من كيفية التعامل مع الأموال، وحتى كيفية تعامُلهم مع علاقاتهم الشخصية داخل الأسرةَ وخارجها، ولأننا نريد من أولادنا الاستقامةَ الداخليةَ التي هي أساسٌ في كوْن الإنسان مسئولاً، علينا أنْ نتساءَلَ: هل نحن أنفسنا نخلقُ لهم ظروفًا وفرصًا ليكونوا على مستوى المسئولية والانقياد لضوابط الأسرة؟ إنه من الضروريِّ - في تربية أولادنا - زرعُ الرقابة الذاتية فيهم؛ لصعوبة واستحالة الرقابة الدائمة عليهم.

لا يمكننا أنْ نُجبرَ أبناءَنا وبناتنا أنْ يصبحوا مسئولين ومنضبطين بمجرد أنْ نطلبَ منهم أنْ يكونوا كذلك، فيجبُ أنْ يشعُروا من داخلهم أنَّ ذلك هو الصوابُ، إذا أراد الوالدان وجودَ رضا واستحسان متبادَل مع مراهقيهم الأبناء والبنات عليهم أنْ ينمُّوا إحساسَهم بالمسئولية داخليًا ونابعًا من داخل ذاتهم، ومستقلاً عنهم، أو عن السلطات الأخرى، بل حتى عن أصدقائهم وصديقاتهم، وكلُّ هذا سيزيدُ اعتمادَهم على أنفسهم، وقد يؤدي الإحساسُ القويُّ بالمسئولية بدوره إلى قدرة متزايدة على دوام العلاقات الحسَنة مع الوالدين ومع الآخرين بشكل عام، وكذلك معرفة متى يطلبونَ النصيحةَ، أو الإرشادَ أو المساعدةَ.

إنَّ أولَ خُطوة لتدريب الأبناء والبنات على تحمُّل المسئولية هو إكسابُهم عادات سلوكية حَسنة في أثناء الطفولة تكون بدورها حصنًا منيعًا وخطَّ دفاع ضدَّ ارتكاب أيٍّ

عادات وسلوكيات سيئة وغير مرغوبة في فترة المراهقة ضد توجُّهات الوالديْن، ومن أهمِّ هذه العادات الجيدة تخصيصُ وقت في اليوم للمذاكرة لحلِّ الواجبات اليومية، وتخصيصُ وقت لقراءة القرآن الكريم، وتخصيصُ يوم لزيارة الأقارب، وتخصيصُ أوقات لممارسة الرياضة، وتحديدُ أوقات الخروج والعودة إلى المنزل، وتحديدُ أوقات النوم في أيام الدراسة، وفي أيام عطلة نهاية الأسبوع وفي العطلة الصيفية، وتحديدُ أوقات تناوُل وجبات الطعام، وتحديدُ أوقات لنظافة المنزل وصيانة الحديقة وقصِّ الحشائش عند توافر الحدائق.

ينبغي للوالديْن المبادرةُ والتوصلُ في معظم الحالات إلى تسوية مُرْضية لكلا الطرفيْن (الوالدين والمراهقين) وإبرام صفقة عادلة عندما يبلغ الابنُ والبنتُ تسعَ سنوات، وهو العمرُ الذي يمكن أنْ يدرك فيه الولدُ أهميةَ المال في توفير احتياجات النفس وإشباعها وإسعادها. إنَّ الصفقةَ التي نقصدُها نستطيعُ أنْ نطلقَ عليها (نظريةَ المال المشروط)، وفحْوى هذه النظرية أنَّ الوالديْن سيصرفان وينفقان حتمًا المالَ اللازمَ لاحتياج الابن أو البنت، ومن الأفضلِ تعليمُ الولد منذ التاسعة من عمره بصراحة ووضوح حجمَ المصروف الشهريِّ الذي يدفعه الأبُ (أو الأم) على ملابسه وترفيهه وألعابه وسفره، وكلِّ الأشياء الخاصة به! وأنَّ هذا مقابلُ تعوُّده على سلوكياتٍ وعادات مرغوبة ومقبولة للأسرة.

ينبغي تكوينُ فكرة وتنبيه عقليٍّ في عقلية الطفل منذ الصغر أنَّ ما يحصلونَ عليه من مصروف هو مقابلُ إرضاء الوالديْن في تعلُّم عادات صحيحة، وبذلك يستخدم الوالدان النفقةَ الحتميةَ مكافأةً شرطية، ويتأكد التنبيهُ العقليُّ ويترسخُ عندما يقبضُ الابنُ، وتقبضُ البنتُ المالَ فعلاً في نهاية كلِّ شهر، ويوضع المالُ في صندوق خاصٍّ للطفل لحفظ المال في غرفته (أو في حساب بنكيٍّ فرعيٍّ لوالده أووالدته يشعرُ الولدُ بملكيته بحَمل بطاقة صرْف خاصة به مع أحدِ والديْه) فلا بدَّ أنْ يشعرَ الطفلُ من عمر تسع سنوات بأنه يمتلكُ مالاً وأنَّ هذا المال يستمرُّ ويزيدُ، وأنه ضروريٌّ لتوفير الاحتياج وإسعاد النفس إذا اتَّبع أوامرَ الوالديْن، وعلى الوالديْن تقديرُ حَجم الإنفاق الشهريِّ على الطفل، ثم توزيعه على العادات الصحية والسلوكيات المرغوبة التي ينشدها

الوالدان من الابن أو البنت، فتوزَّع الأموالُ، وتُخصَّص شهريًا كالآتي: (عند الانتظام في أوقاتِ المذاكرة يحصل الولد على أربعين ريالاً مثلاً)، (وعند الانتظام في أوقات النوم يحصَل الولد على أربعين ريالاً مـثـلاً)، (وعند الانتظام في الزيارة للأقـارب يحصل الولد على ثلاثين ريالاً مثلاً)، (وعند الانتظام في ممارسة الرياضة يحصل الولد على عشرين ريالاً مثلاً)، (وعند الانتظام في صيانة الحديقة يحصل الولد على عشرين ريالاً مثلاً)، (وعند الانتظام في قـراءة القرآن الكريم يحصل الولد على أربعين ريالا مثلا)، وهكذا.

لكن ينبغي للوالديْن الحذرُ من أنْ يشملَ المالَ المشروط الواجبات والمسئوليات الرئيسةَ الدينيةَ والاجتماعيةَ؛ مثل: إقامة الصلاة، وبرِّ الوالديْن، والتمسك بآداب الطعام والكلام، وغيرها من الأمور والأركان الرئيسة في الدين والحياة؛ حتى لا يفهمَ الابنُ، وتفهمَ البنتُ أنَّ الحَياةَ مادةٌ، وأنَّ الجزاءَ والحسنات الربانيةَ تنحصرُ في المال، كما ينبغي الحذرُ من أنْ يدخلَ في العملية التبادلية عواطَفُ الأب والأم وهي الحبُّ والكره؛ بمعنى إذا غضبَ الأبُ أو غضبَت الأمُّ على الولد حُرم المكافأةَ المادية؛ لأنَّ هذا يبدِّل الحالَ من المال المشروط إلى الحبِّ المشروط، فعندما يستخدم الوالدان الحبَّ بدلاً من المال كمكَافأة شرطية، فإنهما يعدَّان العُدَّة لتدمير أطفالهما، فعندما يكونُ سلوكُ الطفل أو مظهرُه مُرضيًا لَهما يطلقان عليه صفةَ «طيب» وأنه جدير بالحب، ولكن عندما لا يسعدهما يُسحبُ منه هذا الحبُّ ويُحرمُ الطفلُ منه، ويُطلق على ذلك الحبُّ الأبويُّ المشروطُ، وهذا بكل تأكيد يمكنُ أنْ يدمرَ الطفلَ.

في مجتمعنا تبدأ المشكلةُ عندما يدرك الطفلُ أنَّ الحبَّ يجبُ أنْ يُكتسبَ وأنه يعتمدُ على كونه «طيبًا» وعلى إرضائه لوالديْه، ويَفهم الطفل عندئذ أنه إذا فشلَ في إرضاء والديْه فلن يمنحاه الحبَّ بعدَ الآن.

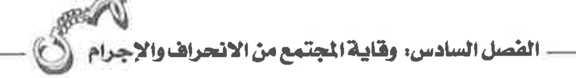
وفي عالَم الطفل البسيط، بمجرَّد أنْ يُحرمَ الطفلُ من الحبِّ يتفهم أنه لن يمنحه أحدٌ الحبَّ ثانيةً للأبد، ويمكن أنْ يتسببَ ذلك في شعورِه بالخوف من الوحدة، وهجْر الآخرينَ له.

وبهذا المنطق النفسيِّ، فإنَّ فعلَ أيِّ شيء «سيِّئ» يساوي كونَ الطفل «سيئًا»، وفعل أيِّ شيء «حسَن» معناه أنَّ الطفلَ «حسَنٌ أو طيبٌ» ونتائجُ التربية في هذه البيئة العاطفية المشروطة هي أنه يربطُ بين إسعاد الآخرين وكونه «حسنًا أو طيبًا»؛ مما يعني أنه يستحقُّ الحبَّ، وعلى العكس فكونه «سيئًا» يعني أنَّ الآخرين لا يستحسنونه ولا يقبلونَه، وعدمُ الاستحسان بدوره يعني أنكَ لا يحبكَ الآخرون؛ لأنك لا تستحقُّ ذلك، وعندما لا تستحقُّ الحبَّ، سوف يتركك الناسُ وحدكَ، وتصبح منبوذًا وحيدًا غيرَ آمن وتعيسًا(٥).

لا يوجد ما يمكننا أنْ نروضَ به عنفوانَ وانفعالَ مراهقينا الشديد، ويكون ذا أثر قويٍّ من استغلال النفقة المالية التي ندفعُها لهم مقابل تعويدهم على عادات صحية وسلوكيات مرغوبة منذ الطفولة، فالمالُ ذو تأثير قويٍّ إذا استُخدم بحكمة؛ بمجرد أنْ يبدأ مراهقونا في حساب كمِّ الأموال التي سيكسبونَها من اتباعَ عادات وسلوكيات حسَنة يرغبها الوالدان سيفهمون - بوضوح - العلاقةَ بين النَجاح في الحياةِ واحترام آراءَ الوالديْن؛ وكلُّ هذا سيسهم في انصياعهم لأوامر ونواهي الأسرة، ومعرفة جوانب القصور عندهم.

إنَّ كسْبَ المراهقين للمال مقابلَ انضباطهم في السلوك واتّباعهم عادات صحية مهمة، يفعلُ المعجزات في ترويضهم وتربيتهم، وكلما أنفقوا أموالَهم على احتياجاتهمَ أصبحوا محافظين علَى سلوكهم وعاداتهم التي تُرضي والديهم؛ لأنهم يستطيعونَ تقديرَ ما يحصَلون عليه من الوالديْن بشكل أكبر، وإليكم ما ذكره بعضُ الآباء والأمهات والمراهقين عند استخدام واستغلال النفقة المالية في التربية والتوجيه:

- ابنتي (سلوى) منذ أنْ كانت في الصفِّ الخامس من المرحلة الابتدائية وهي تجد مكافأة شهرية كلما اتبعَتْ النظام في المذاكرة وأوقات النَوم والترتيب في المنزل، وقد نخصم من المصروف إذا أهملتْ شيئًا من واجباتها، الآن هي في الصفِّ الثالث من المرحلة الثانوية، وبفضل الله ناجحةَ في كل شيء سواء في المدرسة أو المطبخ أَو متابعة إخوانها، لم أخسر مالاً، بل حسبت مصروفها الشهري ووزعته على واجبات يومية



وأسبوعية مطلوبة، هي الآن تتحمل مسئولية البيت تقريبًا في معظم الأشياء، إنها تعرف معنى الصرف والادخار وميزانية الأسرة (منى- أم- ٤٣سنة).

- إنني أمنح ابني (خالدًا) من يوم أنْ كان في الصف السادس من المرحلة الابتدائية مصروفًا شهريًا (٢٠٠ريالَ)، وهي النفقة الشهرية التي أتوقع أَنْ يحتاجها، ثم يزداد المصرف سنويًا (عشرين ريالاً) وهو الآن في الصفِّ الثاني من المرحلة الثانوية ويستلم (٣٠٠ريال) شهريًا، وكنتُ أدفع المصروف وأوزعه علَى الواجبات اليومية والأسبوعية التي أرغب في قيامه بها، وفعلاً بدأ يجتهد معي كثيرًا ليكسبَ كثيرًا، لقد تعلَّم معنى المسئولية وخدمة والدته وإخوانه، لقد عرف قيمة النظام والوقت والمال، إنه بفضل الله الآن رجلٌ بمعنى الكلمة يعرف كيف يدير المنزل والميزانية حتى في غيابي، لم أخسر شيئًا، فأنا أدفع له النفقة الضرورية وكأنها مكافأة شهرية فهو مسؤول عن شراء احتياجاته من ملابس وأدوات مكتبية، ويدفع فاتورة جواله ومسؤول عن ترويحه (عبد الله- أَب-٥٠سنة).
- لقد منحني أبي (عبد الرحمن) مصروفًا شهريًا منذ أنْ كنتُ في الصفِّ الخامس من المرحلة الابتدائية (٢٥٠ريالاً) ثم ارتفع المصروفُ في المرحلة المتوسطة (٣٠٠ريالَ) شهريًا، ثم ارتفع المصروف في المرحلة الثانوية (٤٠٠ريال) وهذا المصروف مقابل عمل واجبات منزلية والالتزام بأوقات واتباع أوامر الوالديْن، أحيانًا يخصم أبي من المصروف إذا قصرتُ في شيء، لقد عرفتُ عندما كبرتُ أنَّ أبي ذكي ولم يخسر شيئًا فهو يعطيني المصروفَ لأشتري الملابس وأدفع وأصرف فاتورة الجوال وأشتري الأدوات المكتبية، إنه رجل ذكي، لقد تعلمتُ وتدربتُ على الحياة بسرعة، إني أحاول أنْ أكسب وأصرف على احتياجاتي (حنان- بنت- ثالث ثانوي).

ثانيًا: كيف نحمي أولادَنا مِن جُلساء السوء؟

إنَّ أعظمَ أزمة تُواجه الوالديْن مع أولادهم عندما يميل أبناؤهم وبناتهم إلى مصاحبةِ رفقة سيئة؛ وإليكم ما ذكره الآباءُ والأمهاتُ عن هذه الأزمةِ الصعبةِ في حياتهم:

- لأول مرة أشعر باليأس مع ابني عندما عرفتُ أنه يصاحب بالحيِّ أحدَ الأولاد المدخنين (سعد-٤٥ سنة).
- لقد بدأتُ أقلق كثيراً عندما بدأ ابني يحدثني عن سلوك زملائه السيئ في المدرسة، ويذكر هروبَهم من المدرسة، وتعرُّضَهم للعقاب من الإدارة دائمًا (مها-٤٥ سنة).
- لقد اشتريتُ لابني سيارة وهو في الصفِّ الأول ثانوي، وكان في البداية يتبع أوامري، إلا أنني اكتشفتُ أنه يذهب بعيدًا ليشاهد المفحِّطين، وكلُّ خوفي الآنَ هو بدؤه في ممارسة التفحيط (عليّ-٤٥ سنة).
- تحدثني ابنتي (ثالث متوسط) عن إحدى صديقاتها أنها تستخدم الماسنجر في محادثة الشباب، إني أخاف أنْ تقع ابنتي في نفس هذا الخطأ (منيرة-٣٨سنة).
- بدأ ابني يميل إلى الجلوس في الحيِّ مع أحد الأولاد الكبار الفاشلين في المدرسة، إضافةً إلى تمرُّده على والديه، إني أشعرُ بالخوف من أنْ يؤثر سلوك هذا الولد الفاشل على سلوك ابني (أحمد-٥٠سنة).
- بدأ ابني يأتي من المدرسة ماشيًا بصحبة بعض أصدقائه في المدرسة، وقد لاحظتُ أنَّ بعضهم مدخنون، وبعضهم مسترجلون عنيفون غير منضبطين في اللباس (خالد-٣٩سنة).
- تحدثني ابنتي عن بعض صديقاتها في المدرسة بأنهنَّ يذهبنَ إلى الأسواق ويأخذنَ أرقام بعض الشباب لمكالمتهم والتسلي معهم، إني أشعر بالقلق الشديد عليها خوفَ أنْ تتجه إلى هذا الطريق (سعاد-٤٠سنة).

من الصحيح أنْ يكون لأطفالنا وأبنائنا وبناتنا المراهقين صداقاتٌ إيجابية؛ ومعنى (إيجابية) أنْ يشعر الوالدان كلاهما بالرضا عن أصدقاء الابن أو صديقات البنت، ويجدرُ بالوالديْن أنْ يحافظا على هذه الصداقة عندما يدركان أنها مفيدةَ للولد، ويعتقدان أنَّ الصديق بنفَس مستوى الولد، وذو تأثير إيجابيٍّ على سلوك ابنهم أو ابنتهم.

وفي المقابل، يمكنُ أنْ نطلقَ على الابن الذي يصاحبُ صديقًا غيرَ مُناسب، أو البنت التي تتخذ صديقةً ليست مقبولة للوالدين أنهم (مراهقون متنمِّرون؛ أيْ مشاكسون وأشقياء).

البنتُ المتنمِّرة، والابنُ المتنمرُ يتجهان إلى مصاحَبة رفاق يساورُ آباءهم وأمهاتهم الشكُّ في مثل هذه الصُّحبة بأنها مفيدةٌ لأولادهم؛ إذْ هي لا تعزِّز قيمَ الوالديْن! ويشعرُ الوالدان بأنهما سيخسران الابنَ أو البنتَ إمَّا عاجلاً أو آجلاً؛ بسبب تفضيل أولادهم مسايرةَ وطاعةَ أصدقاء السوء على طاعة والديهم.

عندما تظلُّ مشاركًا وراعيًا لشئون وحياة أبنائك وبناتك في مرحلة الطفولة والمراهقة، دون المبالغة في التدخلات التي قد تمنعُهم من تنمية ثقتهم بأنفسهم؛ فإنك بذلك تكونُ قد خطوتَ خطوةً أساسيةً نحو التقليل من مآسي الصداقات السلبية ومشكلاتها التي لا يمكنُ التغاضي عنها.

إذا كانت ابنتُك أو ابنكَ يتجهان، أو لديهما ميلٌ نحوَ مصاحَبة أفراد غير مرغوب في سلوكياتهم مثل: المدخنين والمفحِّطين أو المعاكسين أو المشاكَسين أو المنسحبينَ من المدارس أو المتمردين على أسرهم، فقد تكونُ هَناك حاجةٌ في أنْ يقومَ الأبُ أو تقومَ الأمُّ بدور إيجابيٍّ ووقائيٍّ لحماية الولد في خُطوتين أساسيتين وهما:

الخطوةُ الأولى: أنْ تبادرَ وتحاولَ أنْ تُبصِّرَ ولدك المراهق بالعواقب والآثار الوخيمة التي يمكنُ أنْ تترتبَ على قضاء وقت مع مثل هؤلاء الأصدقاء والصديقات غير المرغوب فيهم، وهناك أوقاتٌ تحتمُ مسئوليتنا الأبوية أنْ نتدخلَ مبكِّرين؛ لكي نَحميَ أولادَنا في الوقت المناسب، عندما يتعلقُ الأمرُ بصحبة أفراد لديهم سوءُ خلق! ولا ينبغي أنْ نتركَهم ليتعلموا من أخطائهم، فهذه مجازفةٌ خَطيرةٌ تهدِّدُ صحتهم وسلامتهم، والأملُ الوحيدُ هو أنْ نبقى على اتصال جيد مع مراهقينا؛ لكي نعرفَ ما يحدُثُ في حياتهم ونتحدثُ معهم بصراحةٍ والعواقب التي ستنتجُ بسبب تلك الصداقة.

في هذه الخطوة التي تهدفُ إلى صرْف الولد عن مصاحَبة أصدقاء السوء لا ينبغي أنْ نُطلقَ الأحكام أو نلقي محاضرات علَى مسَامع أولادنا عن فضائل عدم التورط بعلاقات ورفقة سيئة، ولكن ينبغي تحَذيرُهم في جلسات معهم بأسلوب غير مباشر عند مشاهدة أحداث في قصص تلفزيونية، أو قراءة صُحف وجرائد عن مشكلة التورط مع الأصدقاء في بعض الأحيان، ومن المفيد أنْ يشركَ الوالدان أو أحدُهما طرفًا آخر (من الأقارب أو المعارف) بطريقة مرتَّبة للتطرق والحديث عن موضوع التورط مع الأصدقاء، ويذكرون حوادثَ ومواقفَ سيئة ومشينة حتى ولو كانت مصطنَعة عن الصحبة السيئة؛ ومن المفيد جداً أنْ يشتركَ الابنُ والبنتُ في الحوار معهم؛ لأنَّ أسلوبَ المناقشة والحوار وسَيلةٌ مناسبةٌ يحتاجها المراهقون لكي يتفهموا بشكلٍ عام قيمَنا وآمالَنا فيهم، ولنبينَ لهم ونصحح معاملتهم لأنفسهم، وكيف ومتى يسمحون للآخرين بمعاملتهم؟ وما الذي يريدونه في المستقبل؟

س: هل ينبغي أنْ نكونَ في نظَر مراهقينا ونحن نناقش ونتحاور معهم أو مع الآخرين عن الصحبة السيئة أشخاصًا انتقاديّين؟

ج: لا، بل ينبغي أنْ ينسابَ الحوارُ بحُرية، وأنْ يهدفَ الوالدان من خلال هذا الحوار إلى إقامة علاقة منفتحة مع أولادهم تتسمُ بالثقة، ولا ينبغي أنْ ندينَهم عندما يطلعوننا على بعض أسرار صَحبتهم السيئَة من خلال الحوار والنقاش، بل ينبغي اعتبارُ أنَّ مثل هذه الأسرارَ تثلجُ الصدرَ، حتى نعرفَ ما يحدثُ في حياتهم، وأنهم ليسوا ببعيدين عن حياتنا، وبذلك نكونُ في نظر أبنائنا وبناتنا مصدرًا للمسانَدة والمعلومات المفيدة والإرشاد والنصيحة، وكلُّ هذا من أجْل تغيير مَجرى علاقاتهم وصُحبتهم السيئة مع الآخرين في الوقت المناسب؛ حتى لا يفوتَ الأوانُ.

الخطوةُ الثانيةُ: إذا كان ابنُكَ المراهق (أو ابنتك المراهقة) غيرَ عازم على قطْع صداقته السلبية بنفسه، ويتجه نحوَ التورط في سلوك انحرافيٍّ، فمسئوليةُ الأب هنا أنْ يُعلمَ الابنَ أو يُعلمَ البنتَ مباشرةً وبصراحة وبوضوح بإدانته لهذه الصداقة التي يمكنُ أَنْ تُلحقَ به الضررَ، وعلى الأبِ في هذه المرحلة أنْ يدركَ أنَّ مراهقيه المتورطين برفقة سيئة

لم تتضحْ لديهم العواقبُ الوخيمة لمثل هذه الصداقات السيئة، ويجبُ عليه أنْ ينقلَهم مباشرةً إلى مشاهَدات واقعية لمثل تلك العواقب الوخَيمة؛ لهذا يجبُ على الأب أنْ يصحبَ الابنَ المراهقَ (المتنمِّر) إلى قلْب الحدَث للاطلاع على أفراد محكوم عليهم بسجن الأحداث، وكذلك في سجن الكَبار، أوَ الموقوفين بمركز الشرطة، ويمكنُ أنْ يخلقَ الأبُ الفرصةَ ويحاور الموقوَفين والمسئولين أمامَ ابنه ليبرزَ العواقبَ الوخيمة التي يمكن أنْ تُحدثَها الصحبةُ السيئةُ، كذلك يمكنُ للأب أنْ يرتبَ هذه الزيارة بطريقة شخصية بالتَنسيق مع المسئولين في تلك الإدارات الأمنيةَ المعنية، أو يقوم بالتنسيق مع مُشرفي النشاط المدرسيٍّ.

وإذا كانت المشكلةُ عند إحدى البنات المراهقات؛ فإنه يمكنُ للأب أو للأمِّ ترتيبُ زيارة لإحدى دور رعاية الفتيات التي تحوَي بنات محكَومًا عليهنَّ، أو موقوفات بسبب ارتكابهنَّ انحرافات وجرائم، أو زيارة سجن النساء، أو يضع الأبُ مناسبةً ويتيحُ فرصةً لتتحدثَ البِنت مع أحد موظفيَ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لإطْلاعها على قضايا بنات تورطنَ بسبب صحبتهنَّ السيئة.

فإذا كنتَ تشعرُ بأنَّ طفلكَ أو ابنكَ المراهق، أو ابنتك المراهقة قد يختارونَ أصدقاءً دون مستواهم، ولهم تأثيرٌ سيئ عليهم لا بدَّ من اتخاذ تدابيرَ وإجراءات أشد قوة وحَسمًا، وأنْ تلعبَ دورًا أكثر فاعلية لمعالجة هذا الموقف، وإذا كان من الضروريِّ عَزْلُ ولدكَ وإبعادُه عن مراهقين منحرفين، أو عن صداقة سلبية تثير مشكَلات اجتماعيةً أو تربويةً ماعليكَ إلاَّ أنْ تنقلَ ابنكَ أو ابنتكَ إلى مدرسة أخرى، حتى ولو كان ذلك في اعتقادكَ ونظركَ حَلًّا مُبالَغًا فيه، كما يمكنكَ حتى التفكير في الانتقال إلى حيٍّ آخر ليبدأ من جديد! قد يكونُ هذا هو السبيلُ الوحيدُ لتنأى بابنك أو ابنتك عن هذه الصُّحبة السيئة.

وإليكم ما ذكرَه بعضُ الآباء وبعض الأمهات عن كيف استطاعوا التخلصَ من صداقات مراهقيهم السلبية ورفقة أولادهم السيئة:

● عندما كنتُ أعمل في الإرشاد الأسريٍّ في وزارة الشئون الاجتماعية (بالرياض)

اتصلت إحدى الأخوات تشتكي وتطلب الحلَّ، وتعديل سلوك أختها الصغرى (ثالث ثانوي) فهي تخرج مع أحد الشباب، وتذكر أنَّ والدتها لا تعرف شيئًا، وأنَّ والدها رجلُ أعمال مشغول، وذو شخصية ضعيفة، وبعد حوار ونقاش أعطيتها رقمَ هاتف أقرب مركزٍ هيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للاتصال به وللطلب من رئيس المركز المجيء إلى البيت في فترة تواجُد الأب، ثم تعريف الأب بسلوك ابنته السيّئ وأنها ستكون تحت المراقبة، وبعد عشرة أيامَ أو أقل اتصلَت الأخت الكبرى تشكرُ الإرشادَ الأسريَّ وتقول: إنَّ أختي خافَتْ بشدة من الهيئة وعرفَتْ بأنها تمشي في طريق الخطأ، وقد ندمتْ على كل شيء، حتى الأبُ بدأ ينتبه للبنات أكثر (الباحث: ١٤٢١هـ).

- عندما بدأ ابني في الثالث متوسط يكثر غيابُه عن المدرسة ويكثر خروجُه من المنزل مع أصدقاء لا نعرفهم، استعنتُ بخاله وشرحتُ له الأمرَ، ثم أخذ ابني إلى زيارة سجن الأحداث، وشاهد على الواقع الصغارَ المحكومَ عليهم بسبب أصدقاء السَوء، وأوضح المرشدُ الاجتماعيُّ لابني، وشرحَ له بعضَ قضايا الأحداث المتورطين مع آخرين في قضايا مختلفة، فكان هذا درسًا قويًا لابني، فقد بدأ يخافُ من أصدقائه، وعاد إلى رُشْده وانتظم في المدرسة (حصة-٣٨سنة).
- علمتُ أنَّ ابني يصاحبُ في المدرسة طلابًا غير مرتَّبين، وسلوكُهم عنيفٌ- حسب قول الإخصائيِّ الاجتماعيِّ- طلبتُ من ابني تركَ مصاحبتهم ولم يقتنعْ، أخذتُه في عصْر أحد الأيام إلى مركز الشرطة، واتفقتُ مع الضابطَ على أنْ يريه التوقيفَ، ويوضحَ له بعض القضايا التي تورَّطَ فيها صغارٌ بحُسْن نية، وفعلاً كان هذا درسًا مُفيدًا فقد بدأ يفهمُ الحياةَ ويخافُ مِن الآخرين، ويخافُ من عواقبِ الأمور (عبدالعزيز- ٤٥سنة).
- بالنسبة للفتيات أودُّ أن أذكر تجربة إثرائية مفادُها:

أنَّ إحدى دور الرعاية الاجتماعية بمنطقة القصيم، أيام دراستي في الكلية، أتت إلى كُليتنا لإجراء محاضرة قيِّمة عن مَخاطر خروجِ البناتِ مع الشباب والعواقبِ الوخيمة



من جرَّاء ذلك . . وقد أتوا بدليل عمليٍّ مؤثِّر وقويٍّ لازلتُ أتذكرُه، وهو أطفالُ دار الرعاية (اللقطاء) من كافة الأعمار، وكانوا يستقبلون الهدايا بكل عفوية وفرح . . وكنا نضمهم بدافع الحنان . . وكانوا يرددون: «أمي ربة بيت» . . مع أنهم لم يروا أصلاً أمهاتهم . . . أعتقد أنَّ هذه أعظمُ تجربة لردْع البناتِ عن مِثل هذه الأساليبِ المُشينة (تهاني- مرشدة اجتماعية -٣٦ عامًا) .

ثالثًا: أسوأ ما يواجه المراهقين في الأسرة السعودية:

أ- سنستعرضُ الآنَ أصعبَ ما يجده المراهقون والمراهقات عندما يتمادى الآباءُ والأمهاتُ في نَهْرهم، وعدم منحهم الثقةَ، وتدريبهم على تحمُّل المسئولية، وسنطرح طرقًا تُصلحُ هذا الضررَ، وتُسهمَ في رفْع درجةِ الوَعي عند الوالديْن في أثناء تعامُلهم مع أولادِهم المراهقين .

وقبل كلِّ شيء، إليكم ما قاله بعضُ المراهقين وهم ينتقدونَ تصرفاتِ والديهم، التي حرمتهم السعادةَ؛ بسبب حرمانهم مِن الخروج مِن المنزل :

- يرفض والدي السماحَ لي بالخروج مع أبناء الجيران إلى استراحتهم، وأشعر كأنني سجين (عليّ-١٤ سنة) .
- ترفض والدتي دائمًا، وبدون مناقشة، الذهابَ إلى تجمُّع صديقاتي في أحد الملاهي، وكأني سأنحرف! (هند-١٦ سنة) .
- لا يوافق أبي على اشتراكي في الرحلات المدرسية إلا بصعوبة (صالح-١٦ سنة) .
- أتمنى أنْ تمنحني والدتي الثقةَ لكي أذهب لزيارة بنات الأقارب الطيبين لوحدي (لؤلؤة-١٧ سنة) .
- ترفض والدتي ذهابي للسوق مع بنات عمي وبنات خالي؛ حتى أستفيد مِن رأيهم في اختيار الملابس وأدوات الزينة (هدى-١٧ سنة) .

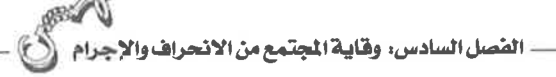
غالبًا ما يتحدى المراهقون والديهم؛ وذلك لأنَّ الآباءَ يطلبونَ منهم عملَ المستحيل، وليس مِن المعقول أنْ تتوقعَ مِن ولدكَ المراهق أنْ يتوقف هكذا بكلِّ بساطة عن الخروج

في أوقات غير مناسبة من المنزل مثلاً! إذا كان تحدي ابنك المراهق أو ابنتك المراهقة يقلقكَ فاسأل نفسكَ هذا السؤال: هل ما أطلبُه من ابني أو ابنتي يُعَد شيئًا غيرَ واقعيٍّ؟ عندما ترفضُ السماحَ لابنكَ أو ابنتكَ بالخروج مع أصدقائهما فأنت بذلك تضعهُما في موقف ما يتعين عليهما فيه أنْ يتمردا عليك! سيكونُ الأمرُ أكثرَ واقعية إذا قمتَ بتقليص الوقتَ الذي يمكنُ أن تقضيه البنتُ أو يقضيه الابن خارج المنزل معَ الأصدقاء مثل: تحديدَ وقت الرجوع إلى المنزل مبكرًا، وبذلك سيكون وقت الولد خارج المنزل قليلاً وسيكتشف بنفسه في هذا الوقت القليل سلبيات إطالة زمن الجلوس خارج المنزل، ومقابلة أصدقاء غير معروفين، وبذلك يبتعد الوالدان عن المناقشة والجدل مع الابن والبنت، وتستقر العلاقة معهما، ويثقان بآراء الوالديْن ويريان أنها دائمًا صائبة، لأنَّ فتْح بابَ المناقشة والجدال مع المراهقين ينتهي دائمًا بردٍّ فعلٍ عكسيٍّ وغير مفيد.

ب - وأسوأ ما يجده المراهقون من والديهم في الأسرة موقفُ الوالديْن عند عراكهم وشجارهم وخصومتهم مع إخوانهم وأخواتهم، وإليكم ما قاله بعضهم:

- أمي غير عادلة؛ دائمًا تصدِّق أخي وتتهمني بأني سبب المشكلة (رنا-١٣ سنة).
- أبي يميل للذكور إذا تخاصمت مع أخي (منال-١٥ سنة).
- أبي عنده صفة سيئة، وهو يصدق ويقف مع الذي يشتكي أولاً! (خالد-١٦ سنة).
- أسوأ شيء في أمي وأبي أنهما دائمًا يقارناني بسلوك ولد عمي (فهد-١٦ سنة).
- لقد دمرتني والدتي عندما بدأت تقارنني بسلوك أختي الكبرى (منى-١٤ سنة).
- دائمًا أمي وأبي يعطون أختي الكبرى هدايا أفضل مني! هذا غيرُ عادل (نورة-١٥ سنة).
- أخي يأخذ هدايًا أكثر مني خاصةً من أمي؛ لأنها تحبه ولا تعرفُ المساواة (نوال-١٤ سنة).

إنَّ الصراعَ الأخويَّ ليس بالضرورة أمرًا سيئًا، بل قد يكونُ الأرضَ الخصبةَ



لاكتساب مهارات اجتماعية قيمة ترتبط بالوسطية والتفاوض والعاطفة، وأفضل طريقة حتى تحتفَظ كـأبٍ أو كـأمٍّ بسلامة قواك العقلية أنْ تتوقعَ نشوبَ الصراع بين الأشقاء، وأنْ تتفهمَ جذورَهُ وتتحكمَ فيه عندما تستطيع.

إنَّ عراكَ المراهقين وجدالَهم وإزعاجَهم لبعضهم البعض يدفعكَ للغضب والقلق! إنك لا تستطيعُ وقْفَ القتال، ولكن هناك الكثير مما يمكنك فعله للتعامل معه.

عندما تشاهد عراكًا بين أبنائك المراهقين، احذر أنْ تكون حكمًا وتبحث عن (من الذي بدأ أولاً؟) (وماذا حدث؟) وابقَ بعيدًا، ولا تتدخلْ، وكلما نجحتَ في البقاء بعيدًا أصبح مراهقوك أكثرَ إبداعًا في حَلِّ نزاعاتهم الخاصة بهم، وإذا طال الشجارُ يمكن أنْ تُلقي على مسامعهم عبارات إيجابية تكون مخزنة في ذاكرتك وبصوت هادئ غير عنيف مثل: (المشكلة يحلها دائمًا الاحترامُ والتنازلُ) أو (عندي ثقة بأنكم تحبون بعضًا، ولا بد أنْ تنهوا المشكلة بسلام!) إذا استطعتَ فهم المشكلة فلا تقفز إلى طرْح حلِّكَ، بل اطرَح عدةَ حلول وتلميحات لأهمِّ الحلول، لأنك لو اقترحتَ حلاً واحدًا فلن يُرضي الجميعَ، ويؤثِّر على العلاقةً معهم، لذلك بعد أنْ تقترحَ عددًا من الحلول غادر الحجرة ودعهم يقرِّرونَ كيف يحلونَ المشكلةَ بأنفسهم، ومعظم المراهقين يقلِّدون آباءَهم أو أمهاتهم عند قيادتهم الحكيمة للمشاجَرات، وهذا أفضلُ طريق لتدريب المراهقين على طَلَب الحقوق بأسلوب الحوار والنقاش الهادئ والمقبول(٦).

ج - ينبغي أنْ يحذرَ الوالدان من الوشاية، ويجب عليهما أنْ يقضيا عليها، وعندما يأتي أحدُ المراهقين ليَشيَ بأخيه فينبغي أنْ لا يستمع الوالدان له، وأنْ يردّا عليه: (تعلَّمْ حلَّ المشكلة مع أخيكَ، لن أقف مع أحد، هل أنت مكسور أو مصاب حتى أتعاطف معك؟!).

ابتعد دائمًا عن بذْر الكُره والغيرة بين الأشقاء، وخلْق التنافس غير الشريف، فلا يوجد شَيءٌ يدمِّر المراهقَ أكثر من أنْ يُقال له إنه ليس جيدًا مثل شخص آخر! خصوصًا إذا كان الشخصُ نظيرًا له أو عضوًا في العائلة! لا تقُلْ للبنت غير المرتبة لغرفتها (أنتِ

لست مُرتَّبة مثل أختك) ولكن قُم بالتركيز على كلِّ سلوك على حِدة وقل: (حُجرتك غير مَرتَّبة، وأنا واثقٌ أنَّ بإمكانك تنظيمها ونظافتها).

د - من أفضل الطرُق التي ترسِّخ العلاقات الحسَنة بين المراهقين ووالديهم تعليمُهم - وهم أطفالٌ - أنَّ العدلَ بينهم ليس يعني بالضرورة المساواةَ بينهم بالعطايا والهدايا، فكلُّ جنس وكلُّ مرحلة عمرية تتطلب نوعًا وحجمًا من الهدايا والمتطلَّبات، علِّم مراهقيك منذ طفولتهم أنَّ هناك فروقًا من ناحية العطايا والصرف! لأنَّ الأشخاصَ يختلفون في احتياجاتهم الخاصة.. علِّمْهم الشيءَ الجميلَ في استحالة أنْ يحصلَ كلُّ فرد على الهدية نفسها! عندما يتضح لهم ذلك فسوف يقللُ كثيرًا ويَحُدَّ من التعبيرات الدالَّة على الغضب على الأشقاء، أو الشعور بالظلم والقهر، ومحاولة الانتقام والاعتداء، وعندما يفهمون ذلك تتحركُ بينهم مشاعرُ العطاء والاهتمام، ويتعلمون حينها الاقتناعَ، الذي يأتي نتيجةَ فهم الشخصِ الآخَر بصورةٍ جيدةٍ، لدرجة أنهم سيعرفون بالضبط الهدايا والعطايا المناسبة للآخرين.

رابعًا: أسوأ ما يواجه الوالديْن من المراهقين في الأسرة الخليجية:

يتحدى المراهقون والديهم بدون سبب، ويُفجعُ الآباءُ من مراهقيهم بسلوكيات دخيلة عليهم، ويسببُ لهم هذا الكثيرَ من المضايَقات والحَرَج، وكثيرًا من القلق الذي قد يستمرُّ شهورًا، بل سنوات!

١ - أصعبُ ما يواجهه الوالدان من المراهقين هو الكذبُ والخداع والتضليل، وإليكم ما قاله بعض الوالدين:

- ابني يكذب دائمًا؛ فهو يمدح سلوكَه في المدرسة ويعتبر مدرسيه ظالمين! (عبد الله-٣٧سنة).
- ابنتي لا تقول بالضبط مع من تحدثت بالهاتف (هدى-٣٧سنة).
- ابني لا يذكُر الأسماء الصحيحة لأصدقائه الذين قابلَهم بالأمس (منى-٣٦سنة).
- ابني يؤكد دائمًا أنه قام للصلاة، وهو كاذبٌ (عليّ-٤١سنة).

• ابني يمدح سلوك أصدقائه وهو كاذبٌ؛ فقد اتضح لي أنهم مدخنون وغير جادين في المدرسة (محمد–٤٥ سنة).

من خلال ما سبق، يلجأ المراهقون إلى الكذب؛ لإرضاء آبائهم أو لتجنُّب العقاب، وغالبًا ما يتعود الأولادُ الكذبَ من جراء كذبات الأب أو الأمِّ البسيطة في تصرفاتهما مع الآخرين أو من تأثير أصدقائهم، وعندما تتأكد أنَّ ابنك أو ابنتك قد كذبا عليك فاحذرْ أنْ تصفهما بالكذب، أو تستخدم عقابًا على كذبهما، لأنَّ هذا يجعل الولدَ يفكر أكثر بالكذب والخداع والتضليل! حتى يقنعك بخداع ذكيٍّ وببراعة كاذبة أفضل من سابقتها؛ كي يتجنبَ ويفلتَ من العقاب، ولكن بدلاً من ذلك عندما تكتشفُ الكذبَ بادر بسرعة وامدح ولدك على اعترافه بالخطأ حتى ولو لم يعترف بوضوح، وامدح صدقَه حتى ولو لم يتحدث كثيرًا، ولا تُكثر الأسئلة حتى لا يكذبَ، وحاول أنْ تُشعرَه بأنك تقبَله على طبيعته ويشعر معك بالأمانَ حتى لا يميلَ إلى تزوير الحقائق.

احذر التهديدَ بالعقوبة، وابتعد معه عن العبارات الغاضبة؛ ولا تُلق عليه المحاضرات عن أهمية الصدق وكره الكذب؛ لأنَّ هذا يُشعرَه بأنه سلكَ طريقَ الكَذب، ولكن أفضلَ طريقة ووسيلة لإقناع المراهقين بترْك الكذب هو أنْ نعلِّمهم أننا جميعًا نخطئ ونعتذر، ونعلِّمهم كذلك بأننا سبقَ أنْ أخطأنا مع آبائنا وأمهاتنا وإخوتنا الكبار فاعترفنا بأخطائنا وسامحونا، ولم نتجه للخداع أوالتضليل؛ وبذلك صلحَ حالُنا، ونريدُ أنْ نصلحَ حالكم أيضًا.

إنَّ طريقة استجابتكَ وعلاجكَ لكذب ابنكَ المراهق أو ابنتك المراهقة هي التي ستؤثرُ في استعدادهما لقول الصدق في المستقبل، فبدلاً من أنْ تعاقبَ ولدكَ المراهق، بإمكانكَ أنْ تَتقبلَ مسألَةَ أنَّ ولدكَ المراهق ارتكبَ خطأً، وأنكَ ستساعدُه على تخَطِّي ذلك الأمرَ، وعندما تفعلُ ذلك، ستكون مكافأتكَ هي تنشئتك لابن صادق وبنت صادقة! لا يخشيان مطلقًا أنْ يلجآ إليك؛ طلبًا لمساعدتهما بدلاً من اتباع الكذبِ والخداع والتضليل.

٢- وأسوأ ما يجده الوالدان من أولادهما المراهقين هو عدمُ الإنصات أو الانتباه لحديثهما، وعدم الإصغاء لتوجيهاتهما، وإليكم ما قاله بعض الآباء والأمهات عن مراهقيهم:

- عندما أتحدثُ مع ابني عن ضرورة إغلاق الأنوار عند الخروج من الغرفة ودورة المياه يتجاهل كلامي ولا يرد (عبدالله-٤٢سنة).
- عندما أكلم ابنتي عن ضرورة عدم الإسراف في شراء الملابس والإكسسوارات تقوم من مكانها (هدى-٣٨سنة).
- عندما أخاطب ابني عن ضرورة الرجوع مبكرًا في الليل إلى المنزل لا يصغي إلى حديثي، ويتظاهر بأنه مستعجل ومشغول (صالح-٤١سنة).
- عندما أتحدث مع أولادي عن أهمية حلِّ الواجب المدرسيِّ، والمذاكرة اليومية ينشغلون بتقليب قنوات التلفزيون ولا يتفاعلون مع حديثي (نورة-٣٩سنة).

لكي تُعوِّد أبناءك وبناتك على العادات الجيدة للإنصات يجبُ أنْ تتحدثَ معهم بطريقة يشعرون معها بالاحترام، ولا تشجعهم على أنْ يتجاهلوك، ومن أهم الأمور التي تجعل الابنَ يستمعُ إليك وتجعل البنت تصغي إليك ويتفاعلان مع توجيهاتك هو أنْ يكونَ الأمر والتوجيه واضحًا محددًا بكلمات معدودة، وأنْ يكون واضحًا، فمثلاً لا تقل للبنت: (أطفئي أنوار الغرفة كلها إذا خرجت منها، وأطفئي نورَ المطبخ ودورة المياه...)! ولكن من الأفضل أنْ تخاطبها قائلاً: (أطفئي نورَ غرفتك إذا خرجت منها) فهذا أمرٌ واضحٌ ومحددٌ، وتوجيهٌ يمكنُ تطبيقُه على جميع مرافق المنزل، ولا تقلَ مثلاً للابن: (ذاكر دروسَك وحلّ واجباتك)، لكن من الأفضل مخاطبتك له بقولك: (حلّ واجباتك وذاكر دروسك اليوم الساعة الخامسة عصرًا).

أيضًا، على الوالديْن عندما يطلبان من المراهقين فعلَ شيء ما، أنْ يشاركا معهم في بداية الأمر، مثل: المشاركة معهم في المذاكرة، وحل الواجبٍ في بداية العام الدراسيِّ، والمشاركة معهم في تطفئة أنوار المنزل، والمشاركة معهم في تنظيف الحديقة، والمشاركة

معهم في ترتيبِ الغرفة؛ فالمشاركةُ مع المراهقِ في بداية كلِّ أمْر سيرغِّبه في الإصغاء إليك مرةً أخرى.

ولْيحذَر الآباءُ والأمهاتُ أيضًا من رفْع الصوت على أولادهم المراهقين عندما لا يستمعون أو لا يُصغون إلى تعليماتهم وأوامرهم، فكلما رفعتَ صوتَك قلَّتْ أهمية ما تقولُ، وساد شعورُك بعدم القدرة على السيطرة، وزادت سيطرةُ أولادك على الموقف، وعادةً ما يرفعُ الآباءُ والأمهاتُ أصواتَهم عندما تتقطعُ بهم الأسبابُ ولا يجدون خيارات أخرى، وهذا قد يحلاً المشكلةَ حلًا مؤقتًا، ولكنه لا يحثُّ المراهقين على الإصغاء طِوال الوقت.

أيضًا تجنَّبْ أنْ تُساوم ابنَك أو ابنتَك؛ لأنَّ المساومةَ تُدخلُ الوالديْن في مفاوضات مع الأولاد لا فائدةَ ترجَى منها؛ فمثلاً لا تقل: (إذا ذاكرتم الدروس سأطلبُ عشاءً من أحد المطاعم) فهذه المساومة تجعل الأولادَ يطلبون مكافأة أكبر، حتى يصل الأمرُ إلى نتائج عكسية، فقد يعتاد الأولاد على مساومة آبائهم وأمهاتهم في كلِّ صغيرة وكبيرة ويقولون: (لا نفعل حتى تشتري كذا وكذا) وعندها يشعر الوالدان بالضجَر، كما يجبُ على الوالديْن الابتعادُ عن إصدار التهديدات؛ لأنَّ هذا يشجع مراهقيهم بشكل غير مباشر على تجاهُلها، فعندما يكثرُ تهديد الآباء والأمهات لأولادهم المراهقين يدركُ الأولادُ حينَها أنَّ الأبَ أو الأمَّ يُصدران عادةً تهديداً لا ينفذانه، ولهذا فهم يتجاهلونهما كليًا[(٧)].

٣- أيضًا أصعب ما يواجه الوالدان مِن أولادهم المراهقين هي الردود الوقحة! وإليكم ما قاله بعضهم:

- عندما يطلب مني ابني شراء بعض الحاجات أقول له: اصبر حتى نهاية الشهر، فيقول: ياشين البخل! (أحمد-٤٥ سنة).
- عندما طلبت مني ابنتي بعض الفلوس لشراء بعض الاحتياجات أعطيتها (خمسين ريالاً) فقالت: أنت ظالمة، لماذا لا تساوينني بأختي؟! (حصة-٣٧سنة).

- بناتي يرددنَ عليَّ كلمة (أنتي لا تفهمين!) كلما خالفتهم بالرأي. (منيرة-٤٥سنة).
- سمعتُ ولدي قائلاً عني لأمِّه: إني معقد وغير متحضر! (محمد-٤٧سنه).

إنَّ الردَّ الوقحَ من الأبناء والبنات على والديهم يزدادُ عند الأولاد في الأسرة التي يستخدم الأباءُ والأمهاتُ فيها عادةً كلمات بذيئة ووقحة في معاملَتهم مع الآخرين؛ مثل: اللعن والسب والشتائم! وحتى نضعَ حاجزًا قويًا وحصنًا منيعًا من استخدام أولادنا للكلمات والردود الوقحة يجبُ علينا دائمًا - وفي كلِّ الأوقاتِ- اختيارُ كلماتٍ وتعبيراتٍ جيدةٍ ومقبولة عندما نتحدثُ مع أولادنا أو مع أزواجنا أو مع الآخرينَ بشكل عامٍ، يجب علينا الحذرُ من إسرافنا في استخدامِ النقد بصورةٍ مفرطة، أو استخدام السبِّ داخل المنزل.

أيضًا، قد يتفوه الابنُ أو البنتُ بردود وقحة على الوالديْن من جرَّاء تقليد وتأثير التلفاز والأفلام والأصدقاء والأقارب؛ والسببُ يرجعُ إلى شعورِ أحدِهما بالإحباط والغضب.

إنَّ أولَ خُطوة في علاج الرد الوقح من أحد أبنائك أو من بناتك هو أنْ تبدو هادئًا عندما تتعرضُ لكلمة أو جُملة وقحة منهم، ولا تشعرهم في حينها أنكَ في مركز قوة، أو أنْ هذا يستثيرُ غضبَك كأب أو كأمٍّ!

لكن يجبُ أنْ تبادرَ الأمُّ، وكذلك يبادرُ الأبُ بمطالبة الولد الوقح في حديثه في اللحظة نفسها ومباشرةً بتفسير كلامه، مثلا تقول الأم: (كيف تصفُني بأني بخيلة؟ هل قصرتُ عليك بشيء؟) ويقول الأبُ مثلاً: (كيف تصفني بأني ظالم؟ هل تجدني غير عادل ولم أساو بينك وبين إخوانك؟). إنَّ مبادرة الوالدين بمطالبة الولد بتفسير ما قاله من كلمات وقحة تجعله يفكرُ مرةً أخرى في معاني الكلمات التي يستخدمها مع والديه؛ وبذلك يحرصُ على انتقاء الكلمات قبل أنْ يتكلم.

وإذا وجد الوالدان أنَّ الولدَ صاحبَ الردِّ الوقح قد بدأ يفكرُ ويقتنعُ بأنه أصدرَ كلامًا بذيئًا وغير مناسب لمقام الوالدين؛ فعليهما أنْ يبتعدا عن الجدال والعدوانية مع الولد

وصراع القوة والفوز، وينبغي الاتجاهُ نحو إرشاد الولد وتوجيهه نحو أهمية اقتناء الكلمات الرفيعة والجميلة مع الوالديْن، مع ضرورةَ منْح الولد ما يطلبُه في هذا الموقفَ كمكافأة على اقتناعه بنصيحة الوالديْن؛ بمعنى أنْ تستجيبَ لمراهقك وتحققَ ما يطلبُه، بدلاً من أنْ يتولدَ لديك ردٌّ فعل تجاهه! ودعْ الكلمةَ الأخيرةَ تكوَن لولدك الذي تفوَّه بالوقاحة؛ حتى لا تتحولَ ردودُ الوقاحة إلى صراع للقوة بينكما، فالموقفُ انتهى بسلام.

ومن أجْل ترسيخ العلاقة الحسنة بين المراهقين ووالديهم، ينبغي عندما ينتهي موقفُ الردِّ الوقح، ويزولُ تمامًا أنْ يناقشَ الوالدان ابنَهما أو ابنتهما عن هذا الكلام الوقح بهدوء وحوار مفيد؛ ليس من أجل إثبات أنَّ المراهقَ على خطأ، ولكن من أجْل بيان وتوضيح عدم تكرار الردود الوقحة مرة أخرى في محيط الأسرة، وفي كلِّ مكان، ومن الأفضل أنْ لا يقومَ بهذا الحوار الأخير الأبُ أو الأمُّ الضحيةُ الذي تعرضَ للكلام الوقح مباشرة من المراهق، بل يبادرُ بالحوار دائمًا الأمُّ أو الأبُ الشاهدُ على الموقف؛ لأنَّ هذا يمنحُ الفرصةَ بأنْ يتحدثَ المراهقُ عن مكنون نفسه بصراحة، وهذا يُعَدُّ فرصةً عظيمةً لتعديل المفاهيم والسلوك عند المراهقين، كما ينبغي أنْ يتصلَ الوالدان بمعلِّم (أو معلمة) المواد الدينية، ويطلبا منه طرْح موضوع بر الوالدين وأهمية وضرورة انتقاء الكلام الرفيع عند مخاطبتهما في أثناء إلقاء الدرس في فصل الابن (أو فصل البنت).

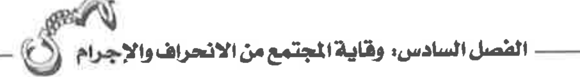
٤- وأخيرًا تبيَّن لنا أنَّ أسوأ ما يجدهُ الآباءُ والأمهاتُ من أولادهم المراهقين هو الإسرافُ والتبذيرُ في كلِّ الأشياء، حيث لا يهتم المراهقون بقيمة المال وتعَب الوالديْن عليه، وإليكم ما ذكره الوالدان عن أولادهم:

- فاتورة الكهرباء مرتفعة كثيرًا، وكأنَّ في المنزل عشرين شخصًا؛ بسبب أولادي الثلاثة الذين لا يحرصون على إطفاء الأنوار أو تطفئة المكيفات (أحمد-٤٩ سنة).
- ابنتي أرهقتني وأرهقت والدها بكثرة دخول السوق؛ فهي تتابعُ الموضة سواء الملابس أو الأحذية أو الشنط (فوزية-٤٣ سنة).

- أولادي يصرفون الكثيرَ من المال على الأدوات المكتبية والهدايا (إبراهيم-٤٣سنة).
- بناتي أصبح طموحهنَّ الوحيد الدخول للسوق كلَّ أسبوع، وأحيانًا في الأسبوع مرتين (سارة-٤٢سنة).
- أولادي يحرصون دائمًا على الأكل من المطاعم السريعة، وشراء الحلويات والآيسكريم ولا يهمهم ثَمن الوجبة أو حجم الصرف (حمد-٤٩سنة).

إذا كنتَ تواجه هذا النوعَ من الإسراف والتبذير عند أبنائك المراهقين وبناتك المراهقات، ولم تَتمكنْ من السيطرة عليه بالمواعظ والتوجيه والإرشاد؛ فإنَّ عليكَ أنْ تلجأ مباشَرة إلى ربْط كلِّ مجالات الإسراف والتبذير التي يفعلونها واعتادوا عليها بمصروفهم الخاصِّ؛ فعليك أنْ تبادرَ وتحدِّد مصروفًا مناسبًا شهريًا لكلِّ ابن أو بنت، بحيث يكونُ من مسئولية الابن والبنت الصرفُ على الاحتياجات الشخصية والأدوات المكتبية والتسوق وشراء وجَبات المطاعم، وكذلك المشاركةُ بدفع تكاليف فاتورة الكهرباء والماء، وستلحظ مباشرةً أنَّ الجميعَ يحاولون الاقتصادَ في كلِّ شيء من أجل الادخار وتوفير المال؛ للحصول على الاحتياجات الرئيسة والمهمة لهم، وستلحظ على أولادك أيضًا ترشيدًا في أموالهم أو المال بشكل عام، وستجني ثمرةَ ذلك استقرارًا في العلاقات الاجتماعية معهم، وكذلك ادخارًا أكثر من المصروف الشهريِّ للأسرة، ومن ثَمَّ احتياطيًا ماليًا كبيرًا في حسابكَ البنكيِّ.

إنَّ تعويدَ الابن والبنت على مصروف شهريٍّ ثابت لكي ينفقَاه على المشتريات والاحتياجات الخاصة به، هو أفضلُ وسيلة للتدريب على التعامل مع المال، وعلى الصرف والادخار والانتقاء للأشياء وترشيد الاستهلاك ومراعاة الميزانية بشكل عام، وهذا يفعلُ المعجزات في التدريب على تحمُّل المسئولية، وهو أفضلُ بكثير من قيام الوالدين أنفسهم بتوفير احتياجات الأولاد؛ حيث يدعو ويشجعُ البنتَ والابنَ على متابَعة الموضة والمستجدّات، بحيث لا يشعرُ الأبناءُ والبناتُ بقيمة المادة التي مع آبائهم وأمهاتهم!



خامسًا: حماية المراهقين من الإحباطِ والقهر الأسري:

كثيرٌ من المراهقين والمراهقات يشعرون بالإحباط والقهر واليأس! وللأسف قد يكون الوالدان هما مصدرُ قهْر فلذات أكبادهم بدون أنْ يعرفوا ذلك! وإليك ما ذكره بعضُ المراهقين والمراهقات عن مشاعر الإحباط والقهر في هذه الحياة:

- لن أنسى ترديد كلام أمي: «الله يموتك ويأخذك» (إبراهيم-١٣ سنة).
- كنتُ أشعر باليأس والإحباط عندما يناديني أبي: «يا فاشل، ويا غبي، ويا تعبان» (خالد-١٥ سنة).
- «أنت مشكلة في حياتي وحياة أمك» سمعتها كثيرًا من أبي، إنها كلمات قاسية وجارحة جدًا (منى- ١٧ سنة).
- دائمًا أبي يعيرني بالقول: «أنتَ لستَ قدوة لإخوانك» لقد حطمني أمام إخواني، فمتى أكون قدوة؟ (فهد-١٨ سنة).

ألقِ نظرةً عن قُرْب على هذه الجُمل، هل تستطيعُ أنْ تتبينَ كم هي جارحة لأيِّ طفل أو مراهق؟!

كيف تستطيعُ أنْ تتحدثَ إلى أولادك لتكون شخصية محترمة لهم وتساعدهم على رسْم صورة إيجابية عن أنفسهم؟!

يخلق أولادُنا صورتَهم عن أنفسهم في أكثر الأحيان من خلال ما نزوِّدُهم به، خاصةً خلال السنوات الأولى من حياتهم، فالأطفالُ ينظرون إلينا ليثبتوا وجودَهم كأفراد متميزين، كما أنهم حساسون للغاية تجاهَ كلِّ التلميحات التي نبرزُها لهم- سواء اللفظيّة أو غير اللفظية - عن شخصياتهم، كما إنَّ الأطفال ينشدون غريزيًا حُبَّ آبائهم واستحسانهم.

كلُّ ما يمكننا فعلُه كآباء هو أنْ نبذلَ قصارى جهدنا لنعبِّر بالكلمات والإيماءات والأفعال عن أنَّ أطفالنا مقبولون، لهم أهميتُهم وقيمتُهم وشخصيتُهم الفريدَة المتميزة؛

حينها سوف ينمُون ويصبحون أقوى وأكثر ثقة بأنفسهم بمرور الوقت، ونجعلهم يعلمون دائمًا- بلا أدنى شك؛ حتى في أوقات النزاع معهم- بأننا نحبُّهم.

فالتفاعلاتُ اليوميةُ المتعدِّدة التي تحدُث بيننا وبين أولادنا مثلُ الشخص الذي يبني عدة بنايات لتصبحَ في النهاية مبنى ضخمًا؛ فكلُّ شيء له أهميةٌ في تكوين المبنى، تمامًا مثل الأحداثِ اليومية، فهي مهمة في تكوين المفهوم العام للشخصية لدى أولادنا.

فالثناءُ والتشجيعُ والتقديرُ من أهمِّ مُتَع الحياة، فنحن نبحثُ عنه، ونستمتعُ به، ولا يمكنُ أنْ نَمَلَّه أبدًا! فهو يعززُ تقديرنا لشخصياتنا، ويشجعُنا على بذْل المزيد من الجهد، وآثاره باقية ومتراكمة، والأثرُ الجانبيُّ الرائعُ له هو أننا نشعرُ بالامتنان تجاهَ الشخصِ الذي يبدي لنا ثناءه، فالثناءُ من أهم المكافآتِ التي تشجِّع أولادك على إجراء تحسيناتٍ على سلوكهم طواعية.

ولا تفكرْ أبدًا في الثناء على ولدك بشكل غير معقول، فالثناءُ الصادقُ والاستحسان والتقدير من أفضل الهِباتِ التي يمكنك منحُها لطفلكَ.

يشعر أيُّ مُراهق بأنه محبوبٌ عندما تقدِّر شخصيتَه وهويته الفريدة وتفهمُها، فعندما يشعرُ المراهق بشكل دائم بالنقد أو يشعر بأنَّ أحد والديه يحاول دائمًا تغييره ليصبح شخصًا مختلفًا، فلن يشعرَ بأنه محبوبٌ، حتى وإنْ كانت بعضُ الصفات الأساسية لمراهقك مؤلمةً لكَ، كأنْ تتمنى لو كان ولدك الخَجول أكثرَ جرأة، أو أنْ يكونَ ولدُك العدوانيُّ أكثرَ رقة، فمن المُهم أنْ تدركَ أنَّ ولدك لم يخترْ أنْ يكون عدوانيًا أو خجولاً، والتحدي الذي يواجهُك كوالد مُحبٍّ هو أنْ تجدَ طرُقًا لتدعيم التغيراتِ السلوكية المرغوبة دون أنْ تجعل ولدك يشعرُ بوجود عيبٍ في شخصيته.

حاول أنْ تداعبَ أولادك برفْق، وأنْ تحنو عليهم، وتُقبِّلَهم؛ فالأطفالُ والبالغون يسعدون عندما يتلقون لمسةَ حب يوميًا، حتى المراهقون يحبون العاطفة الجسدية التي يلقونها من آبائهم مثل التقبيل، والعناق الحميم؛ فالتواصلُ الجسديُّ الإيجابيُّ لديه تأثيرٌ قويٌّ على أولادنا في كلِّ الأعمار، وفي الحقيقة، فإنَّ الأولاد الذين يُحرمَون من



هذا التواصل سوف «يفشلون في تحقيق النجاح والسعادة»، فولدكَ لديه حاجةٌ جسديةٌ، وكذلك حاجةٌ عاطفية للمسة حانية.

عبِّر عن حبِّك بالكلمات، لا تُسَلم بأنَّ أولادك يعرفون مقدارَ حبك لهم، فهم بحاجة لسماع ذلك منك، ولا تقلق بشأن التحدث برقة والإفراط في ذلك! فالأطفالُ والمراهقون ينعمون بالتوهُّج عند إخبارهم بمدى أهميتهم وحبكَ لهم. ويمكنك أنْ تقول: (أنا أحبك) بطرق عديدة مثل: (إنك تمثل أهمية كبيرة في حياتي؛ فأنت محترَم وتتحمل المسئولية)، (إنني أحبُّ أنْ أكون معكَ، فأنت صديق كريم)، (يالك من ولد رائع وذكيٍّ!)، (أشعر بسعادة بالغة لكوني أمك)، (إنني محظوظٌ جدًا لأنَّ لديَّ بنتًا مثلك).

فعندما نُظهر لأولادنا حبًا صافيًا غير مشروط كلَّ يوم، فإننا نبني علاقةً متينة آمنة يمكنها أنْ تحميهم من أعتى العواصف والنزاع! فالحبُّ هو الذي يقينا معًا عندما نرتكبُ أفدحَ خطأ في التربية، كما أنَّ الحبَّ هو الرباطُ الرقيقُ الذي يهوِّن علينا الأمورَ في أثناء الأوقات المضطربة من حياة أولادنا؛ لذا استغل الوقتَ اليومَ - وكلَّ يوم - لتُظهر الحبَّ لأولادك عمليًا، وتخبرهم بالكلمات أنك تحبهم[٨].

إذا كنتَ تشعرُ بالذنب نتيجةَ تلفُّظكَ ببعض الكلمات الجارحة، فلديك الحلُّ المناسب الذي عادةً ما يكون مُجديًا؛ ألا وهو الاعتذار، واجه ابنك المراهق وأخبره بحقيقة ما يشعر به: "إنني جد آسف لأنني قلتُ إني أكرهك، أنا لا أكرهك، بالعكس أنا أحبك، ولكني أكره تصرفاتك في بعض الأحيان؛ لأنها تصيبني بخيبة الأمل، لا أستطيع تصديقها، أنا أعلم أنَّ ذلك ليس خطأك! ولا تشعرْ كأب أو كأمٍّ بالإحراج إذا شعرتَ بالرغبة في البكاء، وبعد ذلك طوّق ابنَك أو ابنتَك المراهق بذراعك متفهمًا لكلِّ ما يقول، وبهذا ستجعل الولد يشعر بشعور طيب من داخله، كما ستلحظ وجودَ تغيُّر سريع في التعبيرات البادية على وجهه ووجهها!

لكن ماذا يحدث لو اكتشفتَ أنك تقوم بالاعتذار طوال الوقت؟

وما الضيرُ في ذلك؟ من الأفضل أنْ تعتذرَ كثيرًا، بدلاً من أنْ تدعَ أيَّ ملاحظة مسمَّمة تعلَق بذهن ابنكَ المُراهق دون أنْ تجدَ لها الحلَّ والتبريرَ المناسب؛ فاعتذارُك يعني شيئًا مُهمًا للغاية في هذه الحالة، وأنت بذلك تجسِّدُ أمامهم مثالاً على أنَّ الاعتذارَ لا يمثل ضعفًا، بل يدلُّ على الثقة بالذات، بل الأكثر من ذلك أنك ستمسكُ لسانَك في المستقبل عندما تكونُ على وشك أنْ تتفوهَ بعبارات قاسية في أثناء غضبك، وسيساعدك اعتذارُك الحميم على التحكم بأعصابك، جرِّبْ بنفسك وسترى أنه أسلوبٌ مُجد، وسيساعدكَ الاعتذارُ أيضًا على إنشاء علاقة أكثرَ قربًا وصراحة مع ابنك المراهق؛ لأنه سيكونُ هناك حبٌّ من نوع خاصٍّ يسري بينكما، عندما تتحلى بمثل هذه الصراحة والشفافية[٩].

وأخيرًا نسألُ: أين مصدرُ المشكلات الاجتماعية للأبناء والبنات الأطفال والمراهقين؟

إنَّ المشكلة ليست من المراهقين والمراهقات! إنما المشكلةُ تكمُن في نقص كفاية وخبرة الآباء والأمهات في تربية أبنائهم وبناتهم في مرحلة المراهقة، وحتى نصلَ إلى تربية سليمة للمراهقين في مجتمعنا ينبغي أنْ يصلَ الأباء والأمهاتُ إلى قناعة تامة بأنه لا يمكنُ تكرارُ نموذج التربية السابقة للوالدين والأجداد وتطبيقه على تربية أبنائهم وبناتهم من الجيل الجديد، فتربيةُ الجيل السابقة من الآباء والأمهات تقومُ على الشدة والرهبة والتخويف! بينما يتطلبُ الأمرُ من الجيل الجديد من الآباء والأمهات أنْ تكونَ تربيتهم لأولادهم عملية مساومة وتبادلية؛ فقد أصبح للوالدين متطلباتٌ وآمال ورغبات مستجدة في أبنائهم وبناتهم، لم تكن ضمن اهتمام ورغبات الجيل القديم من الآباء والأمهات!

فهناك تحوُّل تدريجيٌّ في تربية الأسرة الخليجية، من الروح الجماعية إلى الروح الاستقلالية، فقد كانت الظروفُ الاقتصادية والثقافية والاجتماعية السابقة تمنحُ سيادةً قويةً لآبائنا وأمهاتنا، ومسئولية التربية في ذلك الوقت جماعية على مستوى العائلة ككلٍّ، وكانت التربيةُ محددةً بالمعايير الاجتماعية وبالذات التقاليد العائلية؛ فكان الآباءُ

يُمسكون بزمام السلطة ويفرضون على الأبناء والبنات واجبات وحقوقًا في أدوار محدَّدة لا يمكنُ المناقشة فيها أو تعديلها، ولذلك كان آباؤنا وأمهاتنا يقومون بمهمة التربية بيُسر وسهولة؛ لأنَّ هدفَ التربية في ذلك الوقت كان واضحًا ومحددًا، فهو لا يتعدى احترامَ أفراد العائلة وتقاليدها، وعندما طرأ التغييرُ في النظام الاقتصاديِّ، وحدثَ التغيرُ في النظام الثقافيِّ للمجتمع أصبح هناك تحولٌ تدريجيٌّ في سُلطة الأب هذا اليوم، وأصبحتْ مسئولية التربية تتعلقُ بالوالديْن فقط، ولصالحهما الخاصِّ! وتَغيَّرَ الهدفُ من التربية في الأسرة المعاصرة، فأصبح واسعًا ومعقَّدًا، وتعدى حدودَ العائلة إلى ضرورة نجاح الولد في العلاقات الاجتماعية مع الآخرين بشكل عام وفي جميع مراحله العمرية، وكذلك مطالبةُ الأولاد بالتفوق في جميع مجالات الحياة وأهمُّها التعليم والوظيفية، وكل هذا لم يكن ضروريًا ومُهمًا عند الجيل الأول من الآباء والأمهات.

إنَّ الأسرةَ في مجتمعنا في هذه الفترة المعاصرة تمرُّ في مرحلة انتقالية؛ فالآباءُ والأمهاتُ من الجيل الجديد يتخبَّطون في تربية أولادهم، فتارة يحتكمون إلى مبادئ آبائهم وأمهاتهم، وتارة أخرى يجتهدون في مسايرة الآخرين! لذلك عندما نتمعنُ في مباحث الدراسة الميدانية نلاحظ أننا لا نواجه مشكلات من المراهقين! بالقدْر الذي نواجه أخطاءً في تربية أولياء الأمور لمراهقيهم! إذْ يحتاجُ الأمرُ إلى برنامج تربويٍّ مكثَّف لتأهيل الآباء والأمهات في التعامل مع المراهقين، يهدفُ هذا البرنامجُ إلى اكتساب الآباء والأمهات الخبرةَ في تربية المراهقين، وإكسابهم المهارة في التعرف على الكيفية التي يفكرُ بها أولادُهم المراهقون والمراهقات! ينبغي أنْ نمنحَ فرصةً لأولياء الأمور ليحصلوا على الأفكار التي تمكِّنهم من التعامل مع كافة المواقف التي تحدثُ من أبنائهم وبناتهم في مرحلة المراهقة وما بعدها.

إنَّ بثَّ الوعي لدى الآباء والأمهات في تحسين آلية التربية للأبناء والبنات في أثناء مرحلة المراهقة هي التوصيةُ الرئيسةُ، وهي من مسئولية جهات عديدة في المجتمع، من أهمها:

- وزارة الشئون الاجتماعية .
- وزارة التعليم .
- الجمعيات الخيرية ، ولجان الإصلاح الأسريّ ، ومراكز التنمية الأسرية .
- خطباء المساجد ، والبرامج الدعوية والثقافية في وزارة الشئون الإسلامية .
- الأندية الرياضية والثقافية .
- وزارة الإعلام بوسائلها المختلفة .
- وزارة التعليم العالي .
- المديرية العامة للسجون .
- المديرية العامة لمكافحة للمخدرات .

●●●



المبحث الثالث:
تصميم إستراتيجية للتربية الجنسية تناسب ثقافتنا

أ- مفاهيمُ وأسسُ التربية الجنسية:

(١) إنَّ المقصودَ بالتربية الجنسية هو تصحيحُ أفكار اجتماعية خاطئة عن الجنس، وتزويد الأبناء والبنات بمعلومات علمية جنسية صحية وجسدية ونفسية واجتماعية وطبية.

(٢) إنَّ هدفَ التربية الجنسية إنما هو تأهيلُ الأبناء والبنات للزواج، وتحقيق السعادة الزوجية والمودة والرحمة بين الزوجين، ووقايتهم من الأمراض الجسمية، والنفسية، والانحرافات الجنسية السلوكية والشاذة.

(٣) لا شكَّ أنَّ المؤسسات المسئولة عن التربية الجنسية في المجتمع هي الأسرة، ثم يليها المدارسُ في التعليم العام، والجامعات، والتعليم الفنيِّ، ووزارة الشئون الإسلامية، ووسائل الإعلام التي تشرفُ عليها الحكومة، ومراكز التنمية الأسرية، ومكاتب الإصلاح والإرشاد الأسريِّ في الجمعيات الخيرية، ووزارة العدل، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، ووزارة الشئون الاجتماعية.

(٤) إنَّ الوقتَ المناسب لتنفيذ مواد الإستراتيجية عندما يبلغ الأبناءُ والبنات عشرَ سنوات؛ حيث أمر معلمُ البشرية المصطفى (بأخذ الحيطةَ من عبث الأطفال جنسيًا والعناية والاهتمام بهم في هذا الجانب، إذا بلغوا عشرَ سنين، فقال (فيما رواه أحمد بن حنبل في مسنده (جـ٢ : ٣٨٧) : **«مُروا أبناءَكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع»**.

(٥) من المناسب أنْ تعطَى المعلومات الجنسية حسب أهميتها لكلِّ مرحلة عمرية للأبناء والبنات، وبما يتناسبُ مع النمو الجسميِّ والنضج العقليِّ، والحرص على تزويد الأولاد بمعلومات وعلمية جنسية مبكرًا، تسبقُ احتياجات المرحلة العُمرية القادمة، حتى تكونَ تربيتناً الجنسية تنمية للشخصية، ووقاية من المشكلات.

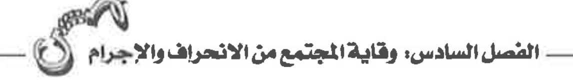
ب- آليات تنفيذ إستراتيجية التربية الجنسية:

(٦) لا بدَّ من التركيز على تداوُل الكتاب الذي يحوي على معلومات وثقافة علمية جنسيةً بين الأبناء والبنات في الأسر، وبين الطلاب والطالبات في مدارس التعليم العام، والكليات الجامعية والتعليم الفنيِّ، كما يجبُ أنْ تكونَ القراءة حقًّا للجميع، بمعنى أنْ يصبحَ الكتابُ جزءًا من هوية المجتمع، تدفع له المعونات لنراه يُهدى للابن والبنت من قبل الوالدين، ومن المعلمين والمعلمات، في مناسبات التفوق والنجاح المختلفة.

(٧) من الضروريِّ أنْ نجعل الكتاب العلميَّ المتخصصَ في الجنس والزواج والحبِّ من ضمن الإستراتيجية الثقافية وأنْ يكونَ حافزًا لترسيخ الأخلاق والقيم، بحيث تُدفَع له المعونات، لنرى المكتبة في المنزل، والمدرسة، والنادي، حتى يكونَ ذلك وقايةً من استفزاز ما توفِّره الآلافُ من محطات الفضاء ومواقع الإنترنت، والتي تصلُ لكلِّ منزل دون رقابة؛ فالكتابُ العلميُّ الذي يستهدفُ التربية الجنسية للأبناء والبنات بدون حرج وخجل، يحقق الوعيَ الشامل، ويحققُ أهدافًا تربوية عُليا، يبدأ تأثيرُها في مرحلة عمرية مبكِّرة.

(٨) لا محيدَ عن التركيز على الحوار، وعدم الاعتماد على المواعظ فقط في التربية الجنسية، وعلى الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات أنْ يتحدثوا مع أبناء وبنات المجتمع من خلال الحوار الهادف عن الحبِّ والجنس والزواج؛ فالحوارُ في هذا الجانب أكثر تأثيرًا من الموعظة؛ حيث إنَّ الحوارَ يمنحُ فرصةً في التواصل مع الأولاد في وقت مبكر، مما يعجِّل النضجَ العاطفيَّ عندهم، ويمنحُهم ثقافةً ومعلومات صحيحة عن الحبِّ والجنس والزواج.

(٩) من الضروريِّ أيضًا تحديثُ آلية التربية في المدارس، ونقْلها من أسلوب التلقين والانتقاد والتحكم، إلى منهج استماع المعلمين والمعلمات للطلاب والطالبات عن مشكلاتهم واحتياجهم؛ لأنَّ هذا يجعلهم يطلبون النصيحة، وهذا يمنحُ فرصةَ أنْ



يتحدثَ أولادُنا مع المربِّين والمُرشدين وأولياء أمورهم بطريقة منفتحة في وقت مبكّرٍ مناسب لنُضجهم الفكريِّ والعاطفيِّ والجنسيِّ.

(١٠) من المقترَح تقريرُ مادة علمية عن التربية الجنسية في مقرَّرات الثقافة الإسلامية والَدين والاجتماع وعَلم النفس، في المرحلة الابتدائية والمتَوسطة والثانوي، وكذلك في الكليات الجامعية والتعليم الفنيِّ؛ بُغيةَ تقديم معلومات جنسية صحيحة ومفيدة جسمَيًا ونفسيًا واجتماعيًا وصحيًا للأبناء والبنات.

(١١) يجب على مراكز خدمة المجتمع ومراكز التدريب ومركز التنمية الأسرية تنظيمُ دورات علمية متخصِّصة في التربية الجنسية، بحيث يُلحقُ فيها المعلمون والمعلمَات والمرشدون والإخصائيون التربويون والنفسيون والاجتماعيون، وتُتاح كذلك لأولياء الأمور فرصةُ الالتحاق بها.

(١٢) يجب على وزارة الشئون الإسلامية توجيه خُطَب صلاة الجمعة في مساجد المملكة إلى التحدَث عن الأسرة والزواج والعلاقات الجنسية بمعدَّل مقترَح «٢٤» خطبة في السنة (أيْ حوالي نصف الخطب المقررة فيَ العام)، ويجب على خطباء المساجد في الجمعة والأعياد الاستعانةُ بالخبراء والمتخصصين، والرجوع للمراجع العلمية في هذا المجال عند إعداد الخُطبة، بما يلامسُ احتياجَ الأفراد ومشكلاتهم الزواجيةَ والجنسيةَ.

(١٣) على كلٍّ من وزارة العدل ووزارة الصحة أنْ تسهم بشكل مباشر بتسهيل ترخيص فتح مؤسسات اجتماعية ونفسية وطبية (ربحية أو خيرية) تلجأ إليها الأسرُ السعودية لقياس الشخصية، والتأكد من صلاحية الفرد للزواج، ويكونُ من متطلبات عقد النكاح التأكد من خلوِّ زَوجيْ المستقبل من الأمراض الجنسيَة والوراثية وَالمعدية، والتأكد من النَضج العاطفيِّ والصحة النفَسية بشكل عام.

ج- مهارات في التربية الجنسية:

(١٤) من أجل غرْسِ قيمة العفَّة والطهارة الجنسية بأسلوب عمليٍّ مقبول؛ ينبغي للوالدين والمعلمين والمعلمات والمرشدين التحدثُ معَ الأبناء والبنات بطريقةٍ

منفتحة، وفي وقت مبكر مناسب قبل مرحلة المراهقة عن العلاقات الجنسية غير المشروعة بين الجنسين، وآثارها النفسية والمرضية والاجتماعية المدمِّرة، بأسلوب قصصيٍّ وحوار متبادَل، مع طرْح نماذج من تلك العلاقات المحرَّمة وسلبياتها من الواقع المعروف لديهم، أو المنشور في وسَائل الأعلام، وكَلُّ هذا من أجل غرْس بذور الكره لكلِّ علاقة جنسية محرَّمة.

(١٥) ينبغي أنْ يتحلى الوالدان بالحكمة عندما يعرفُ أحدُهما - أو كلاهما - أنَّ للابن أو للابنة علاقة عاطفية مع الجنس الآخر، فإذا اعتقدا أنَّ ثمة خطأ في تلك العلاقة فإنَّ من الأجدر صرْفَهم عنها بإبراز الخطأ وتوضيحه لهم بالأسلوب الهادئ، وتعريفهم بالسلبيات والمشكلات المحتمل وقوعُها في المستقبل القريب أو البعيد، وإذا لم يعتقد الوالدان أنَّ ثمة مشكلة أو خطأ في تلك العلاقة فإنه ينبغي قبولُ احتمال أنْ تكون العلاقة جادَّةً، ونحترم ميلَهم واختيارَهم العاطفيَّ، ونأخذ بقدرتهم على الحبِّ والتعايُش مع من أحبُّوا مأخذَ الجدِّ، وتسريع خطوات الزواج.

(١٦) ينبغي للوالدين والمعلمين والمعلمات والمرشدين بشكل عام القيامُ بحوار الأبناء والبنات في وقت قبل مرحلة المراهقة في شأن العاطفة العابرة والشهوة والإثارة الجنسيةَ، وبيان اختلاف هذه العواطف عن الحبِّ الحقيقيِّ والوفاء لشريك الحياة، وتُعدُّ هذه الطريقة مَن أهم الأمور التي تُسرعُ بالنضج العاطفيَّ لدى النشء، وتجعلهم يتخذون قرارَ اختيار شريك الزواج بعقلانية.

(١٧) على المربين بشكل عام، والوالديْن بشكل خاص، أنْ يجعلوا أبناءهم وبناتهم يكبرون وهم ينظرون إليهم باعتبارهم مصدرَ المعلومات المفيدة والإرشاد والمسانَدة؛ لأنَّ هذا يجعلهم يطلبون منهم النصيحةَ في مشَكلاتهم الجنسية، ونظرتهم للحبِّ والجنس والزواج، بدلاً من أخْذ المعلومات من أصحاب ليس لديهم خبرة، أو من خيال المسلسلات والأفلام وقصص الغرامَ.

(١٨) ينبغي للمعلمين والمعلمات والمربين والوالدين أنْ يجعلوا الأبناء والبنات يدركون في وقت مبكر أنَّ الحبَّ والجنس سيسعدون فيه مع أزواجهم فقط، وأفضل

الطرق لإقناعهم بذلك هو التواصلُ معهم والتحدثُ إليهم بحوار هادف عن الممارسات الجنسية المحرَّمة والشاذة، مع إبراز الرأي الشرعيِّ، والعقوبات الدنيوية والأخروية المقررة شرعًا، وتوضيح الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية، وينبغي أنْ يكون هذا قبل مرحلة المراهقة، وتتطور رسالة الوالدين والمربين في هذا الجانب كلما كبروا ونضجوا أكثر؛ لأنَّ هذا يعجِّل بالنضج النفسيِّ والعاطفيِّ والجنسيِّ ويمنحهم تربيةً سليمةً عن الحبِّ والجنس والزواج، وهذا يسهِّل انجذابهم عاطفيًا وجنسيًا نحو شريك الحياة الشرعيِّ فقط، ويضع حصانةً قويةً ضد الخيانة الزوجية بكلِّ أشكالها.

(١٩) ينبغي للوالديْن والمعلمين والمعلمات والمربين بشكل عام تعويدُ الأبناء والبنات على كيفية استثمار أوقاتهم اليومية بشكل مفيد، فينبغي أنْ تكبر البنتُ ويكبر الابنُ ولديهما قناعةٌ من والديهما ومن معلميهم كقدوة يحتذي بهم أنَّ هناك أوقاتًا محدَّدة في اليومِ للواجبات الأسرية، وأوقاتًا للترفيه، وأوقاتًا للرياضة، وأوقاتًا للاسترخاء، ويجب أنْ يعرَف الابنُ والبنتُ من الطفولة عن فكرة التوازن في البرنامج اليوميِّ، وأنه يشمل العنايةَ بالجسد والعاطفة والثقافة، بدلاً من تعلُّمهم من الوالدين أو من المعلمين الالتصاقَ بالقنواتِ الفضائية أو السهرَ أو تصفُّح مواقع الإنترنت بشكل مُبالَغ فيه.

(٢٠) يجب على الوالدين والمعلمين والمعلمات والمرشدين أنْ يُنمّوا وعيَ الأبناء والبنات بالقضايا والمشكلات الجنسية وطرُق حلِّها، وأفضلُ طريقة لذلك هو إهداءُ الأبناء والبنات في الأسرة، وإهداء الطلاب والطالبات في المدارس، في المناسبات المختلفة، كتبًا علمية متخصصة في الحبِّ والجنس والزواج؛ فهذا يمنحهم طَرُقًا جديدةً في التفكير حيالَ بعض المواقف والمشكلات الجنسية التي يصادفونها وبدون حرج أو خجل، وينبغي أنْ يكونَ المربُّون منفتحَين مع الأبناء والبنات، ويستمعون إليهم ومهتمين بتفكيرهم، ولكن ليس بقصد إثبات أنَّ رأيَ الابن أو البنت خطأ، ولكن مِن أجل تشجيعهم حتى يصلوا إلى طرُق جديدة في

التفكير، ويصبحوا على وعي أكثر بالمشكلات والمواقف الجنسية التي صادفتهم، أو ستصادفهم مستقبلاً، على أنْ يحذرَ الوالدَان والمربوَن بشكل عام عدم فرْض طرُقهم وتفكيرهم المسبَق، بل ويمنحوا الأولادَ فرصة القراءة في الكتب المتخَصصة.

(٢١) لا بدَّ من التنبيه إلى أنَّ بعضَ الآباء والأمهات الذين تكونت لديهم ذكرياتٌ قوية عن بعضَ السلوكيات الجانحة في أثناء مراهقتهَم مثل: المعاكسة ومشاهدة الأفلام الإباحية والعلاقاتَ المحرَّمة مع الجنس الآخر، فإنه يتحتمُ عليهم عدمُ ذكرها للأولاد، ومن الضروريِّ التحذيرُ منها في وقت مبكر قدْرَ الإمكان؛ لأننَا نريد إنقاذ مراهقينا قبل أنْ يتورطوا في مثل هذه المشكلات المؤثِّرة على مستقبَلهم، ومن المهم أيضًا أنْ نكونَ مقبولين محبوبين من أولادنا، ونجعلهم يتحدثونَ إلينا عنَ جنوحهم وانحرافهم، خاصةً إذا عرفوا ألاَّ هياجَ وردَّ فعل عنيفًا عليهم؛ لأنَّ هذا سيساعد بإطلاعنا على حياتهم، ثم الاستماع لنصائحنا.

(٢٢) ينبغي أنْ يعرفَ الوالدان والمربون بشكل عام أنْ كمّ وطبيعة تأثيرنا على أبنائنا وبناتنا يعتمدُ على نوعية العلاقة بيننا وبينهم، فلو كانت تلك العلاقةُ منفتحة وتتسم بالمساندة والثقة فإنَّ احتمالَ تبني أولادنا قيمنا والاستماع إلى نصائحنا سيزيدُ، وأفضل أسلوب لمعرفة حياتهم ببساطة، عن ماذا سيفعلون؟ وفيم يفكرون؟ هو الاستماعُ إليهم أكثر مما نتحدثُ، فهو مؤشرٌ للسماح لنا بدخول حياتهم.

د - معلومات رئيسة في التربية الجنسية:

(٢٣) لا بدَّ التنبيه في وقت مبكر وقبل مرحلة المراهقة عن التدخين وآثاره السيئة، وخاصة الرائحة الكريهة التي يتركُها على الفم والجسم، والتحذير من مشاهدة الأفلام الجنسية، والمداومة على الاستمناء باليد؛ لأنَّ هذا يجعلُ الفرَد في حالة استثارة جنسية دائمة، مما يحدث القذف السريع ثم الضعف الجنسيّ؛ مما يجعل قبولَه من شريك الحياة والانسجام معه أمرًا صعبًا.

(٢٤) كما ينبغي ترسيخُ لدى الأبناء والبنات أنَّ الصحة في البدن تمنح جاذبيةً مستمرةً عند شريك الحياة، ولهذا ينبغي تعويدُ الأبناء والبنات في الأسرة والمدارس على كيفية الاعتناء بأنفسهم، والبقاء بصحة جيدة، من مَداوَمة على تنظيف مناطق الجسم الداخلية والمغلقة، واستمرار تنظيف الأَسنان، وتناوُل طعام صحيٍّ، وممارسة الرياضة البدنية والمشي، وخاصة بعد الولادة، والابتعاد عن الأكلات التي تبقي رائحةً كريهةً في الفم.

(٢٥) ينبغي علينا حصرُ الأفكار الخاطئة عن الجنس، والتي يتوارثها الأجيالُ، وتصحيحها للنشء من الأبناء والبنات، مثل أنَّ فحولةَ الرجل وقوته الجنسية تُقاسُ بكثرة الجماع وإرَهاق المرأة، أو بالجفوة وإخفاء مشاعره، وفكرة أنَّ الزوجة يمكنُ أنْ تبتزَّ الزوجَ بالجنس، بمقابل أنْ يقدِّم لها التسهيلات والمعونات، فتقدم له مزيداً من الرضا والسعادة في عملية الجماع، وكذلك تصحَيحُ الخطأَ الشائع عند المرأة بأَنَّ حجمَ الحبِّ الذي يقدِّمه الزوجُ لها يُقاسُ بكثرة المعاشَرة الجنسية لها، وكذلك الأفكارُ الخاطئة عن الأعشاب والمأكولات المقوية للجنس، أو الأفكار السيئة المتعلقة بليلة الدخلة وفضِّ البكارةَ، وشهر العَسل.

(٢٦) يجبُ تثقيف البنات وتزويدهنَّ بمعلومات اجتماعية ونفسية كافية تساعد على تكيفهنَّ مع أزواجهنَّ، وهنَّ يواجهنَ ضَغوطَ الحياة المتوقعة، مثل: الخروج للعمل، وزيادة الأعباء المنزلية عليها، والمسؤوليات المتعددة تجاه زوجها وأولادها وصديقاتها ومناسباتها الاجتماعية المختلفة، وينبغي أنْ تعرف البنت أنَّ الانشغالَ عن الزوج هو إهمالٌ، وعدم اهتمام الزوجة بمظهرها وجاذبيتها يُعدُّ إهمالا أيضًا، يؤدي إلى انصراف الرجل عنها، واضطراب حياتها العاطفية والجنسية.

(٢٧) إنَّ من الأهمية بمكان ترسيخَ فكرة أنَّ التوافق العاطفيَّ والجنسيَّ مع شريك الحياة هو أَساسُ السعادة الزوجية والاستقرار الزواجيِّ، وهو يبدأ من قدرة الطرفين على التعبير والإفصاح عن مشاعره وعواطفه الجنسية تجاه الطرفَ الآخَر، وكذلك القدرةُ على طلب المفيد للمتعة الجنسية من الشريك، أو جعل الشريك يبتعدُ عن

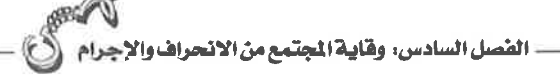


كلِّ ما ينفِّر من التلاقي الجنسيِّ؛ حتى يكونَ الجماع مرغوبًا لكلا الزوجين، ولقاءً يمتع الطرفينَ، ومصدرًا للعلاقات الحميمة، كما ينبغي تعميقُ فكرة أنَّ الرياضة والراحة النفسية تزيدان من فحولةَ الرجل.

(٢٨) علينا تزويدُ الأبناء والبنات بآداب الجماع الشرعية والصحية، وتأكيدُ فكرة أنَّ نجاح عملية الجماع وسعادة الزوَجين مسئولية مشتركة، تتطلبُ روحًا طيبة وهدوءًا وحنانًا من الطرفين، والتأكيد كذلك على أنَّ الجماعَ ليس وقتًا لإثبات الذكورة أو الأنوثة، أو التباهي بذلك، أو التنافس فيما بينهما، دون مراعاة لقيم عاطفية أو جمالية، أو ينصَبُّ همُّ كلِّ طرَف منهم على إشباع رغبته وقضاء حاجته، دون اعتبار لمشاعر وحاجاتِ الطرف الآخَر.

(٢٩) لا محيدَ عن تقديم معلومات علمية في المدارس للأبناء والبنات بأسلوب علميٍّ وشرعيٍّ عن محفِّزات الجماعَ والمعاشرة الجنسية بين الأزواج، والتحذير من أنْ يكون الجنسُ بين الأزوَاج روتينيًا أو اعتياديًا تُهمَلُ فيه المداعبة والملاطفةَ، ولا يراعى فيه اختيارُ الأوقات المناسبة لكلا الطرفين، وتوجيه الأولاد إلى أنْ تكون العمليةَ الجنسية قسمةً بين الرجلَ والمرأة، يؤدي كلٌّ دورَه دون إفراط أو تفريط، وينبغي أنْ تعرف الزوجةُ أنَّ من أهم الحوافز الجنسية مبادرةَ الزوجة في طلب المعاشرة الجنسية؛ حتى يشعرَ الرجلُ أنَّ زوجته تريده كما يريدها، فالرجلُ عندما يكون هو المتقدم دائمًا- كما تقرره ثقافة المجتمع- فإنَّ ممارسة الحبِّ والجنس بين الأزواج تفقدُ بهجتَها وتذبُل.

(٣٠) يجب أنْ يتجاوزَ الأبناءُ والبنات عند تربيتهم الجنسية الصمتَ عند التضرر بسبب إصابة شريك الحياة بالعجز الجنسيِّ أو البرودة الجنسية، وأنْ يحثَّ كلٌّ منهما الآخَر على مراجعة الطبيب المختص لعلاج مشكلته الجنسية بدون حرج أو خجل من الآخر، وإذا كان هناك عنادٌ وعدم اهتمام من الشريك المصاب بالعلاج، وأحدث هذا العناد حرمانًا جنسيًا وضررًا على شَريك الزواج، فإنه يجبُ على الطرف الآخَر المتضرر عدمُ السكوت، والطلب من الآخرين التدخل للإصلاح،



أو طلب الانفصال إذا كان فيه صلاحٌ له، بدلاً من العيش في شقاء وتعاسة أو انحراف.

(٣١) من الواجب تنبيهُ الأبناء والبنات إلى خطورة وسوء الانشغال بالعمل والترويح والعلاقات الاجتماعية عن الحقوق والواجبات الزوجية، وخاصة ما يتعلق بالجوانب العاطفية والجنسية، وبلورة مفهوم أنه مهما كان عمرُ الزواج فاللمسة الحانية والنظرة الودودة والكلمة الطيبة وإرواء العطش الجنسيِّ مسئوليةٌ مشتركة بين الزوجين مهما كانت الشواغل.

(٣٢) علينا - كذلك - تنبيهُ الشباب من الجنسين قبل فترة الزواج من سلبيات هجْر الفراش، والامتناع عن أداء الحقوق الزوجية لشريك العلاقة، وتثقيف الشباب عن الضوابط الشرعية للهجْر؛ لأنَّ أتعسَ الزيجاتِ وأشقاها هي التي يسودُها الهجرُ والشقاقُ.

هـ - تقديمُ مادة علمية عن الجنس في مقرراتِ وزارة التعليم، ووزارة التعليم العالي والتعليم الفنيّ ومن خلال مكتبة الأسرة والمدرسة:

(٣٣) لا غنى عند إعداد شخصية الأبناء والبنات جنسيًا بتقديم معلومات عن البلوغ والحيض والحياة الجنسية عند المراهق ولدى الراشدين، والحياة الجنسية لدى المسنين، وإبراز أهمية المعلومات الجنسية المبكرة، والاستعداد للزواج العصريِّ، والفحص الطبيِّ الواجب قبل الزفاف، وتقديم نظام غذائيٍّ صحيٍّ من الصغَر.

(٣٤) يجبُ على أهل الاختصاص تقديم المعلومات عن الرغبة الجنسية، والمناطق المثيرة في الجسم، والمقدِّمات الجنسية، ووضعيات المجامعة في ظروف المرض والحمل والعقم، والتحذير من الإفراط في العادة السرية على المقدرة الجنسية، والتحذير من ركوب الدرجات ومن بعض أنواع اللباس، والذي قد يؤثر على الخصية، أهم مصدر للهرمونات الذكرية.

(٣٥) إنَّ من اللازم أنْ نقومَ بتقديم نصائح طبية عن الجماع أثناء شهر العسل، والتحذير من الإفراط في الجنس في أشهر الزواج الأولى، وتقديم معلوماتٍ حقيقية عن

الطاقة الجنسية عند الرجل والمرأة، وأهمية الاعتدال في ممارسة الجنس، وتثقيف الشباب بالهرمونات، وآثارها على مِزاج المرأة قبل الدورة الشهرية، وعلى الرغبة الجنسية عند المرأة بشكل عام.

(٣٦) كما أنه يجبُ ألا يؤخَّر تقديمُ معلومات عن أسباب قلة الانسجام لدى النساء والبرودة الجنسية، وتوضيح عوامل العجز الجنسيِّ لدى الرجال، وبيان شروط التوافق الجنسيِّ بين الزوجين، وتثقيف الشباب عن المنبِّهاتِ والمنشطاتِ الجنسية وآثارها ودواعي استعمالها.

(٣٧) لابدَّ من تقديم معلومات ونصائح عن الحمل والوسائل الطبيعية، والموضعية، ومساوئ حبوب منع الحمل، والعلاقة الجنسية أثناء الحمل، والإجهاض، والعقم.

(٣٨) على أصحاب الاختصاص واجبُ تعريف الشباب من الجنسين بالمشكلات الصحية الجنسية، والوقاية والعلاج من الأمراض الزهرية والتناسلية، والأمراضَ الناجمة عن الفطريات والطفيليات والأمراض البكتيرية، ومرض الإيدز، واضطرابات النشاط الجَنسيِّ، مثل: العلاقة الجنسية المؤلمة، والتشنج المهبليِّ، واضطراباتَ القذف عند الرجل، وغيابِ الرغبة الجنسية عند الزوج أو الزوجة.

(٣٩) لابدَّ من تقديم نصائح طبية عن الجنس في حالة المرض، أو عند أصحاب الاحتياجات الخاصة، وعند مرضى القلب بشكل خاصٍّ، وفي حالة الإصابة بأمراض الجهاز التناسليِّ الذَّكريِّ، وأمراض الجهاز التناسليِّ الأنثويِّ، وإبراز الآثار المَرضية التي يمكن أنْ تحدث من الزنى وزنى المحارم، أو الشذوذ الجنسيِّ، أو الاغتصاب، أو المداومة على العادة السرية، أو مشاهدة الأفلام الإباحية.

●●●

المبحث الرابع: الحماية مِن الشخصيةِ المتطرفة

إن أكثر المحاور الثقافية مسئولية عن تفسير الشخصية المتطرفة دينيًا، والتي مِن أبرز سماتها التضادُّ في الشخصية بين الانتماء الوطنيِّ للدولة والأرض، وبين الهويةِ الدينية والعقيدة الإسلامية، والتي ينبغي منحُها أولويةً بالإصلاح والعلاج، قد تكونُ ثقافة الأسرة، أو المنهاج الثقافيِّ الخفيِّ داخل المدارس والأنشطة المدرسية، أو الحوارات الثقافية المرسلة في القنوات الإعلامية غير الحكومية، أو التربية الموجهة في المقرراتِ الدراسية، أو القيم والأفكارَ المرسلة عبرَ الأنشطة الدينية.

وثقافة الأسرة هي أكثرُ مسئولية عن الوقاية من الانحراف الفكريِّ والاتجاه نحو التطرف، لأنَّ الحوار الثقافيَّ الذي يدور بين الأشقاء ومع الوالدين يُغذِّي ثقةَ الأبناء بالمؤسسات الحكومية كملاذ حقيقيٍّ لسدِّ الاحتياجات، وعلاج المشكلات، كما تسهم تلك الحواراتُ الأسرية في دَعْم الشعور الجَمعيِّ، وتُعَد من أهم المصادر لتَحقيق معنى الانتماء والوطنية، كما تقي الأبناءَ من الكُره والسُّخط علَى النظام الاجتماعيِّ القائم؛ مما يقي المجتمعَ من التطرف الدينيِّ والشخصية الإرهابية.

فالشخصيةُ المتطرفةُ تتأثرُ بالآراء والتصورات الخاطئة من مصادر متعدِّدة، ثم يتحولُ ذلك إلى أفكار يدافِع عنها أصحابُها، لتتحولَ حين لا تجَدُ المناقشةَ العلمية الهادئة إلى قناعات راسخة في نفوسِ أصحابِها، ويعظم الخطرُ حين يتمُّ ربْط ذلك الخطأ بالعقيدةِ الإسلاميَّة.

وهذا يتطلبُ من مؤسسات المجتمع طرْح منهج جديد للإصلاح الأسريِّ، بما يتلاءم مع احتياجات الجَيل الجديد، ويعيد الترتيبات الاجتماعيةَ والاقتصادية والتربوية، بما يتوافقُ مع متطَلَّبات الأبناء؛ من أجل تشييد بنَاء عائليٍّ يضمنُ المواطنةَ عند أعضائها، ويحققُ اندماجَ الوحَدة العائليَة مع مؤسساتِ المجتمع الأخرى، وعدم انعزالِها فكريًا عن باقي مؤسساتِ المجتمع.

إنَّ تقويضَ الفكر ضد الوطن عند الأبناء يبدأ في فترة عمرية مبكرة، ثـم يزيد حجمُه ويستمرُّ عند الشبَاب بزيادة أعمارهم، فالخللُ والاضطرابُ في الشخصية ضد الوطن يتنامى في وقت مبكِّر، مع مرحلة تشكيل كامل الشخصية، فالآراءُ الخاطئة عن الوطن كانت تُمرَّرُ للنشْء في وقت مبكِّر من عُمره عبرَ المصادر التربوية المختلفة، فذكرتْ تلك الدراسةُ أنَّ من المبحوثين منً كانتَ لديهم اتجاهاتٌ سلبية وتصوراتٌ خاطئة عن مفهوم الوطنية في المَرحلة الشبابيةَ المبكرة، ثم يزدادُ معدَّل الأخطاء في هذا المفهوم في المرحلة الشبابية المتأخرة (٢٦- ٣٠ سنة)؛ مما يبرهنُ أنَّ مصادرَ تقويض الشخصية الوطنية حقيقةٌ مستمرةٌ، وهي سلسلة متصلة عبرَ المراحل العمرية التي يمر بها الابنُ، وليس لها علاقةٌ بسنٍّ محدَّدة، أو فترة عمريةَ معينة، مما يبرهنُ أنَّ مشكلة ضَعف الانتماء للوطن والتطرف يمكنْ أنْ ترسَخَ في الانطباع، وتمكِّن إيقاعها على عقول الصغار بمنهاج غير منظور في المدارس والكليات والأندية والمراكز الصيفية، ومن خلال القنوات الفضائية الحرة، ويمكنُ أنْ يتنامى هذا الفكر المتطرف السلبيُّ ضد الوطن في مرحلة الَشباب، عندما تزدادُ الاحتياجاتُ الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والصحية للأفراد بالمجتمع مع زيادة أعمارهم، ولم يجدوا في الأسرة الملاذَ الحقيقيَّ والآمنَ لمعالجَة هذا الفكر المنحرف. ولدعْم الأسرة في الوقاية من تطرُّف الأولاد دينيًا؛ نقترحُ ما يأتي:

١- دعْم الأمن النفسيِّ والاجتماعيِّ، بالتوسع في فتْح الوحدات والمكاتب الإرشادية للأسَر على مستوى الأحياء (حكومية أو خيرية)، وتقديم الدعم الماديِّ لها، وتزويدها بالإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والشرعيين؛ لتقديم التوجيه والإرشاد التربويِّ والدينيِّ لمشكلات الأحداث والمراهقين والشباب الفكرية والسلوكية، والمشكلات الأسرية بشكلَ عام، والتَي يطلبُ أولياءُ الأمور التدخل لعلاجها؛ وهذا مما ينعكسُ على الأمن الوطنيِّ بشكل عام.

٢- العملُ على تدخُّل المؤسسات الحكومية في تنظيم واستقرار الأسرة؛ لتكونَ ملاذًا آمنًا حقيقيًا في سدِّ احتياجاَت الأسرة، وعلاج مشكلات أعضائها الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة؛ وذلك بتَنحية الأعراف والتقاليد فيَ إدارة شئون الأسرة،

وتقديم منَح مادية بآلية منظمة وسهلة للأسر، خاصةً للإسكان، والطفولة، والمسنين، والزواج، والأمراض المزمنة النفسية والجسمية.

٣- ينبغي أنْ تتدخلَ المؤسساتُ الحكومية في تنظيم الزواج، باعتباره من أهمِّ عوامل الاستقرار النفسيِّ والأسريِّ والأمن الاجتماعيِّ، والذي ينعكسُ بشكلٍ مباشر على الأمن الوطنيِّ؛ وذلك بتحديد عُمر الزواج المناسب، وسَنِّ الأنظمة التي تمنع الإكراهَ والقسر بالزواج، وتشجيع فتْح مكاتب استشارية تُسهم في الاختيار والتوافق الزواجيِّ الرشيد والمتكافئ بين الجنسين، وفقَ ضوابطَ شرعية واجتماعية محدَّدة، وتشجيع الزواج المبكر؛ للحدِّ من عنوسة الفتيات، وتأخُّر زواج الذكور.

٤- تقديم الضمان الاجتماعيِّ والإعانات المادية الشهرية المناسبة للعاطلين عن العمل، إلى أنْ تُتاح لهم فرصةُ الحصول على عمل مناسب، وذلك وفقَ ضوابطَ وتنظيم معين، وتنسيق مع الجهات الأخرى ذات الاختصاص.

٥- على المهتمين بالأسرة التنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام، بتوجيه رسائل إعلامية تثقيفية، تهدفُ إلى تشجيع الحوار داخل الأسر، بين الوالدين والأولاد، وتذكِّرُ بالحقوق والواجبات المتبادَلة بينهما، وتناقش القضايا العامة في المجتمع، والمشكلات الأسرية بأسلوب علميٍّ، وبمكاشَفة صريحة، وتطرحُ نماذجَ تربوية لعلاج الانحرافات الفكرية والسلوكية.

٦- توفير مَرافق مناسبة للترويح وقضاء أوقات فراغ النشء، تحت إشراف تربويٍّ وعائليٍّ؛ وذلك بالاتجاه نحو إقامة أندية أحياء عائلية (ربحية) وفقَ ضوابطَ شرعية واجتماعية، وباشتراك سنويٍّ تقدِّمه الأسرة للنادي، مقابل حصول أعضائها على خدمات ترفيهية واجتماعية وممارسة أنشطة رياضية وثقافية.

٧- تنظيم الأندية الرياضية من جديد، بحيث تتجه إلى زيادة عدد الأعضاء المسجَّلين فيها، والممارسين فعلاً لأنشطتها من الشباب الهواة، وفصْل أنشطتهم عن أنشطة المحترفين، وتقدير حجم الإعانة المادية الحكومية للأندية الرياضية، من ناحية مدى تنويع أنشطتها وقدرتها على جذْب عضوية عدد أكبر من الشباب الممارسين فعليًا للأنشطة، بما يناسبُ المجال المكانيَّ للنادي.

٨- الاتجاهُ إلى زيادة عدد الأندية الرياضية في المحافظات والمُدن؛ من أجل استيعاب أكبر عدد من الشباب الهواة، وتنظيم المنافَسات الدوَرية والمستمَرة، في مختلف الأنشطة الَرياضية والثقافية والاجتماعية، على مستَوى المحافظة أو المنطقة.

٩- تفرُّغ الأندية الرياضية التي تشرفُ عليها الحكومةُ لرعاية الشباب الهواة، والاتجاه في خصخصة الأندية الرياضية الخاصة بالمحترفين، وتشجيع مشاركة القطاع الخاصِّ في إنشاءِ الأندية الرياضية التنافسية.

١٠- توجيهُ بعض الجمعيات الخيرية في المجتمع (وخاصة المستجدة) إلى التخصص في استهداف الشباب، وتقَديم الخدمات الاجتماعية الرئيسة لهم، في مجال الزواج والإسكانَ والعلاج، وغيرها من الاَحتياجاتِ الأساسية، والتي تُسهم في تحقيق الأمن النفسيِّ والاجتماعيِّ عندَ الشباب.

١١- تأسيسُ مركز بحوث متخصِّص في دراسة التطرف الدينيِّ، تكون مهمتُه دراسةَ العوامل والأسباب المختلفة الدافعة باتجاه بروزها، وجذورها التاريخية، ومعطياتها، وتجلياتهَا الراهنة لها، والخيارات المتاحة للتعامل معها، والآليات والوسائل الممكن اعتمادُها، وتبادُل المعلومات مَع المراكز الدولية المشابهة.

١٢- يجبُ على وزارة العمل أنْ تأخذَ باتجاه نموذج تنمويٍّ، يمكنه محاصرةُ مَظاهر التذمر والتململ المعيشيِّ، وخاصة لدى فئة الشباب، والتي بدأت تجد نفسها في وضع لا تتوافرُ فيه الفرصُ الوظيفية، والإمكاناتُ التي عاشها جيل آبائهم المباشرين.

١٣- بناءُ الفكر الدينيِّ من خلال المسجد على الوسطية، والتيسير، لمنع الغلو، ومواجهة التطرف؛ دعمًا للانتماء الوطنيِّ، ووقايةً ومعالجَةً للانحراف الفكريِّ.

١٤- تعيينُ أئمة المساجد بوظائفَ رسمية، تخضع لنظام الخدمة المدنية، يُسنَدُ إليهم مهامُّ الإشراف على أنشطة المسجد الدينية والثقافية، والإرشاد الدينيِّ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في ضوء ضوابط نظامية، تحققُ الاعتدالَ، والوسطية، وتمنع الغلو، وتواجه التطرف في الأحياء، والأرياف، والمراكز، والمحافظات.

●●●

مراجع وهوامش الكتاب

أولاً: مراجع المقدمة والفصل الأول والفصل الثاني:

١- أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، الطبعه الأولى، دار إحياء التراث

٢- إسماعيل بن كثير: تفسير ابن كثير للقرآن الكريم، الجزء الأول، دار المعارف، غير مؤرخ.

٣- إسماعيل بن كثير: تفسير ابن كثير للقرآن الكريم، الجزء الثاني، دار المعارف، غير مؤرخ.

٤- إسماعيل بن كثير: تفسير ابن كثير للقرآن الكريم، الجزء الثالث، دار المعارف، غير مؤرخ.

٥- إسماعيل بن كثير: تفسير ابن كثير للقرآن الكريم، الجزء الرابع، دار المعارف، غير مؤرخ.

٦- جمال سلطان، مقدمات في سبيل مشروعنا الحضاري، الرياض، دار الوطن، ١٤١٣هـ.

٧- محمد ابن قيم الجوزية: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (مجدي السيد) القاهرة، دار الحديث، ١٩٩١م.

٨- محمد أبو عيسى الترمذي: سنن الترمذي (الجامع الصحيح) تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث، غير مؤرخ.

٩- محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، بيروت، عالم الكتب، غير مؤرخ.

١٠- الطبري: مختصر تفسير الطبري (مراجعة مروان سوار) دمشق، دار الفجر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

١١- عبدالرحمن بن سعدي: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الجزء الأول، عنيزة، مركز بن صالح الثقافي.

١٢- عبدالرحمن بن سعدي: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الجزء الثاني، عنيزة، مركز بن صالح الثقافي.

١٣- عبدالرحمن بن سعدي: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الجزء الثالث، عنيزة، مركز بن صالح الثقافي.

١٤- عبدالله الخليفة: المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على مدينة الرياض، مركز أبحاث الجريمة في وزارة الداخلية، الرياض، ١٤١٢هـ.

١٥- عبدالله الشنقيطي: علاج الجريمة بالقرآن، ١٤١٣هـ.

١٦- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت، النهضه العربية، ١٩٦٩م.

١٧- محمد إبراهيم السيف: المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي، الرياض، دار الخريجي للنشر، ١٤٣٦هـ.

١٨- محمد عارف: الجريمة في المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

١٩- محمد عارف: محاضرات عن النظرية في علم الاجتماع، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، غير منشورة، ١٤٠٧هـ.

ثانيًا: مراجع الفصل الثالث - المبحث الأول:

هذا المبحث هو نتائج دراسة ميدانية للباحث:

محمد إبراهيم السيف: العشرة الزوجية والطلاق في الأسرة السعودية (دراسة ميدانية في علم الاجتماع، تكَشف تربية الأبناء والبنات الزواجية نحو إستراتيجية

لمعالجة الطلاق في المجتمع السعودي)، الناشر: لجنة الإصلاح الأسري بمحافظة عنيزة، ١٤٢٧هـ.

- **مراجع الفصل الثالث - المبحث الثاني:**

هذا المبحث هو نتائج دراسة ميدانية للباحث:

محمد إبراهيم السيف: الحرمان العاطفي في الأسرة وعلاقته بانحراف البنات والزوجات، عنيزة، الناشر: لجنة الإصلاح الأسري، ١٤٢٦هـ، ص٣٨-٤١.

- **مراجع الفصل الثالث - المبحث الثالث:**

هذا المبحث هو نتائج دراسة ميدانية للباحث:

محمد إبراهيم السيف: التربية الجنسية والعلاقة الزوجية (دراسة ميدانية تكشف تربية الأبناء والبنات الجنسية، نحو إستراتيجية للتربية الجنسية في المجتمع السعودي)، ١٤٣١هـ، الناشر: مركز التنمية الأسرية في الإحساء.

- **مراجع الفصل الثالث - المبحث الرابع:**

هذا المبحث هو نتائج دراسة ميدانية للباحث:

محمد إبراهيم السيف: الخيانة الزوجية، منشورة، في كتاب المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي، الفصل الثامن ص٢٦١، الرياض، دار الخريجي للنشر، ١٤٣٦هـ.

هوامش المبحث الرابع:

(١) محمد إبراهيم السيف: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، الناشر: مكتبة الخريجي، ١٤٢٦هـ، ص٢٢، انظر كذلك محمد السيف: الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي، الناشر: مكتبة الخريجي، ١٤٢٦هـ.

(٢) (٤) محمد إبراهيم السيف: الحرمان العاطفي وعلاقته بانحراف البنات والزوجات (دراسة ميدانية)، الناشر: الجمعية الخيرية لتيسير الزواج والرعاية

الأسرية، في محافظة عنيزة، ١٤٢٦هـ، ص١٧، انظر كذلك: محمد إبراهيم السيف: العشرة الزوجية والطلاق (دراسة ميدانية)، الناشر: الجمعية الخيرية لتيسير الزواج والرعاية الأسرية، في محافظة عنيزة، ١٤٢٧هـ.

(٣) محمد إبراهيم السيف: اختيار الزوجة وتعدُّد الزوجات (دراسة ميدانية)، الناشر مركز التنمية الأسرية في الأحساء، ١٤٣١هـ، ص ١٨، انظر كذلك: محمد السيف: التربية الجنسية والعلاقات الزوجية (دراسة ميدانية)، الناشر: مركز التنمية الأسرية في الأحساء، ١٤٢٨هـ.

(٥) نوال الحنطي: مشكلات التوافق الزواجي لدى الأسرة السعودية خلال السنوات الخمس الأولى للزواج في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٩، ص٢١.

(٦) محمد بيومي خليل: سيكولوجية العلاقات الزوجية، القاهرة: دار قباء ١٩٩٩، ص ١٠٦.

- **مراجع الفصل الثالث - المبحث الخامس:**

هذا المبحث هو نتائج دراسة ميدانية للباحث:

محمد إبراهيم السيف: التطرف الديني، منشورة، في كتاب المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي، الفصل التاسع ص ٣٠٣، الرياض، دار الخريجي للنشر، ١٤٣٦هـ.

هوامش المبحث الخامس:

١- سامية خضر صالح: التنشئة السياسية للنشء، الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٢- سمير نعيم، ١٩٧٧، النظرية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة.

٣- سمير شعبان: دور الأسرة في تحصين أبنائها ضد التطرف والإرهاب، كتاب مؤتمر الإرهاب في المدينة المنورة، القسم الثاني: المحور الرابع (١٤٣١هـ).

٤- عبد الله الخليفة، ١٤١٢ هـ، المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على مدينة الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية بالرياض.

٥- عبدالله الخليفة، الخصائص الأسرية للمطلوبين أمنيًا وعلاقتها على الإرهاب والتطرف المجتمع السعوديِّ، كتاب الملتقى العلميِّ للأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة (١٤٢٩) ص٣١.

٦- الشيخ عبدالله المطلق، دور الأسرة في تحصين أبنائها ضد التطرف والإرهاب وتعزيز الانتماء الوطنيِّ لديهم، كتاب مؤتمر الإرهاب في المدينة المنورة، القسم الثاني: المحور الرابع (١٤٣١هـ).

٧- عبد الرحمن الهدلق، ١٤٣٠هـ، الخصائص الفكرية والنفسية والاجتماعية للشخصية الإرهابية، كتاب المؤتمر العربيِّ الثاني عشر للمسئولين عن الإرهاب.

٨- محمد إبراهيم السيف، ١٤٢٠ هـ، المدخل إلى دراسة المجتمع السعوديِّ، الرياض، دار الخريجيِّ للنشر.

٩- محمد إبراهيم السيف، ١٤١٩ هـ، الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعوديِّ، الرياض، الناشر: العبيكان.

- مراجع الفصل الثالث - المبحث السادس:

هذا المبحث هو نتائج دراسة للباحث:

محمد إبراهيم السيف: الأسرة والمخدرات، منشورة، في كتاب المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي، الفصل العاشر ص ٣٢٥، الرياض، دار الخريجي للنشر، ١٤٣٦هـ.

هوامش المبحث السادس:

١- جريدة الرياض: عدد١٤٠٨٧، الخميس، ٢٩في ذي الحجة، ١٤٢٧ هـ، الصفحة الأخيرة.

٢- سمير نعيم: النظرية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧هـ.

٣- سليمان الفالح: عوامل تَعاطي المخدِّرات، الحرس الوطني، ١٤٠٩هـ.

٤- السيد سابق: فقه السُّنَّة، بيروت، ١٤١١هـ. .

٥- محمد إبراهيم السيف: العوامل الاجتماعية المرتبطة بنمط الجريمة الجنسية، رسالة دكتواره، غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٤هـ.

٦- محمد إبراهيم السيف، الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعوديٍّ، الرياض، الناشر: العبيكان، ١٤١٧ هـ.

٧- محمد إبراهيم السيف: العوامل الرئيسة لارتكاب الجرائم من بعض العسكريين، دراسة ميدانية، ١٤٢٠هـ، وزارة الداخلية (سرِّي، لم يُنشَر).

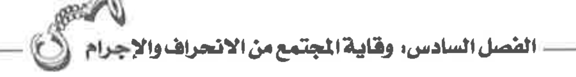
٨- محمد إبراهيم السيف: الآثار الأمنية لثقافة المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات الحكومية، دراسة ميدانية، كتاب ندوة الأمن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية، ١٤٢٣هـ.

٩- محمد إبراهيم السيف: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي، الرياض، ١٤٢٤هـ.

١٠- محمد إبراهيم السيف، مدى فاعلية المؤسسات المدنية بالتربية الوطنية (دراسة ميدانية) بحث غير منشور، ١٤٢٦هـ.

١١- (٣-١٥) محمد إبراهيم السيف: الحرمان العاطفي وعلاقته بانحراف البنات والزوجات، دراسة ميدانية، عنيزة، جمعية التنمية الأسرية، ١٤٢٦هـ.

١٢- محمد إبراهيم السيف: التربية الجنسية والعلاقات الزوجية، دراسة ميدانية، مركز التنمية الأسرية، الأحساء، ١٤٣٢هـ.



- مراجع الفصل الثالث - المبحث السابع:

هذا المبحث هو نتائج دراسة ميدانية للباحث:

محمد إبراهيم السيف: الآثار الأمنية لثقافة المؤسسات الاقتصادية والتنظيمات الحكومية، دراسة ميدانية، كتاب ندوة الأمن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية، ١٤٢٣هـ.

- مراجع الفصل الرابع - المبحث الثاني:

هذا المبحث هو نتائج دراسة ميدانية للباحث:

محمد إبراهيم السيف: منهج عملي في تربية المراهقين والمراهقات في الأسرة السعودية، ١٤٢٩هـ، الناشر مركز التنمية الأسرية، عنيزة.

هوامش المبحث الثاني:

(١)- محمد إبراهيم السيف: الحرمان العاطفي وعلاقته بانحراف البنات والزوجات (دراسة ميدانية)، الناشر: مركز التنمية الأسرية، عنيزة، ١٤٢٦هـ.

- محمد إبراهيم السيف: الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي، الناشر: مكتبة الخريجي، ١٤٢٦هـ..

(٢)- محمد إبراهيم السيف: العشرة الزوجية والطلاق (دراسة ميدانية) الناشر: مركز التنمية الأسرية، عنيزة، ١٤٢٧هـ.

(٣)- محمد إبراهيم السيف: التربية الجنسية والعلاقات الزوجية (دراسة ميدانية) الناشر: الناشر مركز التنمية الأسرية، عنيزة، ١٤٢٨هـ.

(٤)- محمد إبراهيم السيف: التغير الاجتماعي والعلاقات القرابية (دراسة ميدانية) الناشر: الحرس الوطني، ١٤١١هـ.

- محمد إبراهيم السيف: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، الناشر مكتبة الخريجي، ١٤٢٦هـ.

(٥)- هاريت بي . برايكر : داء إرضاء الآخرين، ترجمة مكتبة جرير، الرياض، مكتبة جرير، ٢٠٠٥م، الطبعة الثانية، ص٩٦- ص٩٧ .

(٦)-(٨)- إليزابيث بانتلي : تعاوُن الأطفال، ترجمة مكتبة جرير، الرياض، مكتبة جرير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ (ص١٤١- ص١٥٣)، (ص١٣٢- ص١٣٣) .

(٧) كاثرين توبين : حلول عملية لمشكلات الآباء في تربية الأبناء، ترجمة مكتبة جرير، الرياض، مكتبة جرير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٠٩ .

(٩) جويس ل . فدرال : ابني المراهق يقودني إلى الجنون، ترجمة مكتبة جرير، الرياض، مكتبة جرير، إعادة الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٦٨ .

●●●

مفردات الكتاب

الموضوع — الصفحة

الفصل الثاني

التنمية والجريمة في المنهج القرآني ومنهج علم الاجتماع

الفصل الثالث

النظم الاجتماعية والجريمة في ميزان علم الاجتماع والإسلام



الفصل الرابع

النظريات الوضعية المفسرة والجريمة والتقويم الإسلامي لافتراضاتها



الفصل الثالث

الانحراف والجريمة في ثقافة وبناء المجتمع الخليجي

الفصل السادس

وقاية المجتمع من الانحراف والإجرام



●●●

